

بازرسی شد
۳۶ - ۲۲

بازدید شد
۱۳۸۲

۷۸۳۳۷۸ شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه ۳ جلد - ادب الحب - ۲ - قفص الحب
مؤلف: ۳ - رب لدی الذکر
موضوع: ۱ - ابن عصفی طایفه زاده - بحرین
۲ - در مضایق و موشن القصی
۵۱۹۴

۷۸۳۳۷۸

خطی - فهرست شده
۵۴۷۶

بازرسی شد
۳۶ - ۲۲

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۶۷۸

شماره ثبت کتاب ۶۲۳۷۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: بحر معراج علی ۳ رساله - آداب العجب - ۲ قطع العجب

مؤلف: ۳ - ربیع الدین الدزدری

موضوع: ۱ - آیین المعصی طایفه زاده - بحرین علم

۲ - در صفت کرم و حسن القی

۵۱۹۴

۵۰۴۰۲۲


تکلیف فهرست شده

۵۴۷۶

بازرسی شد
۴۲ - ۳۶

بازدید شد
۱۳۸۲

۵۷۵۸



شماره ثبت کتاب

۹۲۳۷۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: بحرمدشاهی ۳ رساله - آداب الحرف - ۲ - فتح الصغی

مؤلف: ۳ - رب لدنی الذکر

موضوع: ۱ - ابن العصفی طبریزی زاده - ۲ - حسن بن علی

۳ - در فضیلت کربلا و ائمه

۵۱۹۴

۵۰۴۰۷۰۰

عفی - فهرست شده -
۵۴۷۶

این کتاب مستحق منقح است
 بر قلم منقح
 از کاتب

۱- شرح آداب الحجت لطیفه
 ۲- شرح مفاتیح الشرائع
 ۳- شرح معانی
 ۴- شرح معانی
 ۵- شرح معانی
 ۶- شرح معانی
 ۷- شرح معانی
 ۸- شرح معانی
 ۹- شرح معانی
 ۱۰- شرح معانی



کتابخانه مجلس شورای ملی
 تهران

کتابخانه
 ۷۲ - ۷۱

کتابخانه
 ۷۸۷۱

لا استلزام الخط في الوجه لا نقلا في طيفه المتخاضين نعم قد يتوجه ذلك
 ارمع ان تل المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل بعد اقامة
 المعلل الدليل على تلك المقدمة التي منعها ان تل بالدليل
 لان دليل ان تل يكون معاوضة لدليل المقدمة وهذا وار
 على قانون التوجه وهذا هو الذي بحث الجوزين للغضب على
 تجزيمهم لانه غير صحيح لان اصله ثانيا لا يصح مكان اصله
 اولا وان كان التلثة وهو منع نفس الدليل فان منع بان
 فهو النقض وسير اجاليا لانه راجع الى منع في مقدمة الدليل
 على الاجمال ذلك انك بد على نوعين احدهما تخلف الحكم على
 المعلول لازم للدليل وتختلف اللازم على المدعوم لا يمكن فلا
 يكون تخلف المدلول عن الدليل الفاضية وثانيهما استلزام
 الدليل المحج وذلك لان الامور المحققة في الواقع لا تستلزم
 المحال استلزام الدليل المحج لا يكون لعدم صحة في الواقع
 واعلم ان النقض قد يكون باجاء الدليل في صورة الخلف
 بعينه لا بغيره وقد يكون باجاء ما يخص الدليل في الصورة
 المذكورة ولا يخرج التغير المذكور عن كونها نقضا وقد ينقض
 الدليل بترك بعض الصفات ويسمى نقضا مكسورا او ما
 منعه ارمع ان تل نفس الدليل بثلاث بد من ان يكون

لا استلزام الخط في الوجه لا نقلا في طيفه المتخاضين نعم قد يتوجه ذلك
 ارمع ان تل المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل بعد اقامة
 المعلل الدليل على تلك المقدمة التي منعها ان تل بالدليل
 لان دليل ان تل يكون معاوضة لدليل المقدمة وهذا وار
 على قانون التوجه وهذا هو الذي بحث الجوزين للغضب على
 تجزيمهم لانه غير صحيح لان اصله ثانيا لا يصح مكان اصله
 اولا وان كان التلثة وهو منع نفس الدليل فان منع بان
 فهو النقض وسير اجاليا لانه راجع الى منع في مقدمة الدليل
 على الاجمال ذلك انك بد على نوعين احدهما تخلف الحكم على
 المعلول لازم للدليل وتختلف اللازم على المدعوم لا يمكن فلا
 يكون تخلف المدلول عن الدليل الفاضية وثانيهما استلزام
 الدليل المحج وذلك لان الامور المحققة في الواقع لا تستلزم
 المحال استلزام الدليل المحج لا يكون لعدم صحة في الواقع
 واعلم ان النقض قد يكون باجاء الدليل في صورة الخلف
 بعينه لا بغيره وقد يكون باجاء ما يخص الدليل في الصورة
 المذكورة ولا يخرج التغير المذكور عن كونها نقضا وقد ينقض
 الدليل بترك بعض الصفات ويسمى نقضا مكسورا او ما
 منعه ارمع ان تل نفس الدليل بثلاث بد من ان يكون

الاربعة المنع منها في الدليل
 على ان لا يمنع الدليل في المناقضة
 فانه يمنع الدليل في المناقضة

لا استلزام الخط في الوجه لا نقلا في طيفه المتخاضين نعم قد يتوجه ذلك
 ارمع ان تل المقدمة بالدليل بعد اقامة الدليل بعد اقامة
 المعلل الدليل على تلك المقدمة التي منعها ان تل بالدليل
 لان دليل ان تل يكون معاوضة لدليل المقدمة وهذا وار
 على قانون التوجه وهذا هو الذي بحث الجوزين للغضب على
 تجزيمهم لانه غير صحيح لان اصله ثانيا لا يصح مكان اصله
 اولا وان كان التلثة وهو منع نفس الدليل فان منع بان
 فهو النقض وسير اجاليا لانه راجع الى منع في مقدمة الدليل
 على الاجمال ذلك انك بد على نوعين احدهما تخلف الحكم على
 المعلول لازم للدليل وتختلف اللازم على المدعوم لا يمكن فلا
 يكون تخلف المدلول عن الدليل الفاضية وثانيهما استلزام
 الدليل المحج وذلك لان الامور المحققة في الواقع لا تستلزم
 المحال استلزام الدليل المحج لا يكون لعدم صحة في الواقع
 واعلم ان النقض قد يكون باجاء الدليل في صورة الخلف
 بعينه لا بغيره وقد يكون باجاء ما يخص الدليل في الصورة
 المذكورة ولا يخرج التغير المذكور عن كونها نقضا وقد ينقض
 الدليل بترك بعض الصفات ويسمى نقضا مكسورا او ما
 منعه ارمع ان تل نفس الدليل بثلاث بد من ان يكون

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما قيل من ان
الاعتراض لا يثبت في المعطى بل في
الاعتراض نفسه

المعطى وما يثبت في المعطى مدعاه بدليل آخر قد عليه
والا يلزم الاتهام واما وظيفة المعطى عند النقض الاجمالي
فمنه وقد عرفت انه ما تخلف الحكم غير دليله
او استلزامه المحال فيدفع بالمنع لان الناقض لما كان
مستلزاما بطلان الدليل توجه عليه المنع اما بمنع
الدليل في صورة الخلف او بمنع المقدمات التي استند
بها في صورة استلزامه المحال ومرتجعه الى منع لزومها
ومنع استلزامها او اثبات المعطى مدعاه بدليل آخر ان لم
يكن ما ذكره المنع واما وظيفة المعطى عند المعارضة
فالتعرض لتعرض المعطى لدليل المعارض بما مر في
السائل في بصير المعطى عند المعارضة كما ثبت في
صحة احوال وظائفه وبالعكس بصير السائل كالمعطى
في التزام وظائفه ثم ان من يكون بصيرا لتعليل قد
لا يكون مدعيا بل يكون مدعيا بل يكون ناقلا
الغير فلا توجه عليه رعي الناقل المنع من المنقول
بل يطلب منه ارض الناقل لتصح النقل فقط فيجوز
الناظر الكتاب المنقول عنه لانه لم يدع الاحد دور
هذا المنقول عن قائله لا صحة المنقول وذلك لان مدع
المنع هو دعوى ثبوت الحكم فينتفي التناقض الاير ان
المنع لا يتوجه على اكدور لعدم الحكم فيه واما اذا
حكم باطل على المحذور فيمكن توجه المنع عليه مثلا لا يصح
القول

ان يثبت ان الالف حيوان ناطق فان ذلك كجرح محران يقي
للكاتب الاسم كذا يثبت نعم يصح ان يثبت ان الالف ان هذا حد
الالف او الحيوان جنس له او الناطق فصل الى غير ذلك
فان يذهب الدكتور صادرة عنه ضنا وقابلة للمنع هذا الذي ذكرنا
فموظائف السائل والمعطى طريق المناظرة التجارية بينهما واما
ما لها الزاوية الى المناظرة فهو انه الضمير لك ان لا يخرج البتة
غرض من ان المعطى اقامة الدليل على مدعاه ويكت
عن المناظرة فذلك الحرج والسكوت هو الاتهام في اصطلاحهم
او يخرج السائل عن التوصل الى المعطى في وظائفه بانه
يلتزم دليل المعطى الى مقدمة ضرورية القبول بان يكون
فوجعا عن قول العقل او بغير دليل الى مقدمة مسند عن ان ثل يكون
مضطررا لا القبول وذلك الجرح هو الالتزام على اصطلاحهم في
على تقدير عدم ضلوا البحث عن الامر المذكور بين منبذ المناظرة
اذا احتمال الثالث مردودا للاقدره لهما ان للمعطى السائل
على اقامة وظيفة للملا نهاية لعدم وفاء الطاقة البشرية
على ذلك واما اذا المناظرة فمستحقة احدكما انه ينبغي
للمناظرة ان يحترز عن الجواز والاختصار في الكلام لئلا
يكون محلا بالفهم وثابتها انه ينبغي ان يحترز عن الالطاف
لئلا يورد الالطاف وثابتها ينبغي ان يحترز عن استعمال الالطاف
الغريبة في البحث لئلا يورد الالطاف عن الفهم وراعيه ان

ما ذكره

متقدرة على ما فيه من كونه في أصل معرفة التثنية في الأصل
 الذين اجتمعوا على تصديقهم او على تبيين ما يصح عنهم او على العمل بمراتبهم
 كما ندرجنا في هذا الكتاب التي عرضت على بعض الامم عليهم السلام ما تضمنوا
 واثروا من مؤلفاتها في غير ذلك من الامم التي لا توثق بغير الاعمال
 عليه قوله طه او اولى الحديث المرسل هو ما رواه غير المعصوم من غير
 بغيره طه او بوسيلة نبيه او تتركها مع علمها او لا بهيئة ويقال لا
 انقطاع والمقطوع ايضا باستدلالهم من استدلالهم والمفضل
 بسنن اكثر والمراد بالادراك في هذه التلخيص في ذلك الحديث
 الحديث عن بان رواه عنه في طه وان ادركه ولا يمانه في غير ذلك
 قوله رواه كما رواه عنهم عليهم السلام روي ذلك غير واحد من اصحابنا في
 عنه عليهم السلام انه قال حديثي حديث ابي وحيث في حديث جبري حديث
 جبري حديث الحسين وحيث الحسين حديث الحسن حديث الحسن
 ابي المومنين وحيث ابي المومنين حديث رسول الله وحيث
 رسول الله وحيث رسول الله وحيث رسول الله وحيث رسول الله
مفاتيح الصلوة **قوله** بعد المعرفة المراد بالمعرفة اما معرفة الامم
 واما بعد ذلك معرفة الله او ما يشهد بها من المعرفة في المينة والادب
 لا يشك في الاخير من هذا لولا ان يطلقونها عليها من حيث اكثرها اتيهم
 عليها القدم وهر التباير منها عند الاطلاق الى الالفهم وهي المعية والولاية
 في غير وجه من الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام منها رواية زرارة عليه
 جعفر بن يقطين قال سمعت النبي الا سلام على من شئ به من الصلوة والركاء

والصلوة والولاية فالتفكر في ذلك فقلت واي شئ من ذلك افضل
 فقلت الولاية افضل لانها مقفاه من والوالي هو الاله ليس من خلقه
 الذي في ذلك في الفضل فقال الصلوة ان رسول الله قال الصلوة عود
 وبنكم الحديث بطوله وهو ذكر في الكافي قوله طه من ضرورات
 المذهب ان جعل البراق في ضرورات المذهب يعني في مذهبنا طه
 الامة مية لان فيمن في الفتن في وجوب بعضها كما في سعيه لا يخلو في بعضها
 الشافعي ما قد صلت العبد بين ضرورات الكفريات وبنيتها هم
 لمجعله سنة ولم يعبه ما من الفرض طه واما ركعتا الطلوع فافصح
 انما بين عند مسلم عدم وجوبها وان وافقنا في بعضها كما في حنيون
 والاوراعي والكافي في قوله الباء الاولى **في صلاة الطلوع**
والحمد لله رب العالمين **قوله** في البراق والجمعة في الصلوة في الباقية
 انما في فضل من في الصلوة فقال حسن صلوات في الليل والها
 فيقول هل ساهن اورد فيمن في كتابه قال نعم قال تبارك وتعالى
 انبياء ما اقم الصلوة له ذلك الشمس في غسق الليل ولو كرها ذوالها
 انفسها بين ذلك الشمس في غسق الليل اربع صلوات ساهن اورد
 وبنسب وبنسب وبنسب في غسق الليل انفسها في غسق الليل في غسق الليل
 الفجر كان شهيدا في هذه الحجة في المفاتيح **الثالث**
قوله كان في الجنة من اول الجنة استقر العادة بتكرره بنسب
 من يمين وبنسب لوسن عن غيره وحدث عن الصادق قال فان قطع
 الدم لوقت من الشهر الاول حتى تواتر عليها جفتان او ثلث فقد

منها لغيره

كثير من الأصحاب على ما رواه كما الشيخ والفقيه في المقننة والصدوق والجميع
 القائلون بوجوب كلتي الصلوتين بان دليل حضورهما وتطابق خبرهما
 المتضمن لوجوبهما معاً في بقية النسخ فلا يبعد عن القطع وأما ما
 بان الخبر المتعلق بالقبول العمول عليه منه منقطع الأصحاب في قوة إسناده
 فيكون البطلان لان نفي الحجج والعديد مع ذلك لا يمكن أن يكون خبره
 بالكتاب العزيز بان دليل حضورهما وان كان قطعي إلا أن لا يثبت
 العموم عليه وجبه لو احدهما من لم بالعكس فليثبتا بان ولكن الظن
 المستفاد من الخبر يرجح الرواد وبعده طرق ما يتردخا مينة ولا معارض
 له إلا جهة العموم عليه وهو منقطع الثبوت للفرق المتعارف فيه المقننة وقوم
 وقبله ما أن العمل بالخبر أو لا من طرعه وبغير ذلك قوله يخص الخبر بجمع الخبر
 على تخصيص الخبر بجمع كما في ما من عليه برواية إسحاق بن عمار من جوع عن أبيه
 أن علياً عليه السلام كان يقول إذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد
 فإنه ينبغي للمسلم أن يقول اللهم نسبح خطبة الأولى أنه قد اجتمع لكم
 عيدان فإنا جعلنا جميعاً فمكة كان مكاناً مضافاً حيث أن يعرف عنه
 الآخر فقد أمنت له واجب من يمنع الدلالة على اختصاص الخصم
 بالثبوت فإنا استحبنا دن الأمام في الخطبة الثانية في عدم حضور
 لا يقتضي وجوب الحضور في غيره في المفصاح السادس قوله
 يستحب العمل بالليل على استحبنا العمل مع الاستيعاب ما في الأذان
 فيصير خبره من خبر ما في حديث ينفذ الأفعال المنوطة إلى
 أن كانت مثل الكسوف إذا حرق القوس من صلاة غسل ما
 في المقننة

في القضاء فما رواه في الفقيه عن الباقر عليه السلام
 قال الغل في سبع عشرة موطناً ما إن قال
 غسل الكسوف إذا حرق القوس كله
 فاستيقظت ولم تقصّل فعلياً أن تقصّل
 وتقضي الصلاة **الفصل في النوافل في المقننة الأولى**
قوله في الصحيح هو ما رواه عبد الله
 بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول
 لا تقصّل أقل من أربع وأربعين ركعة وفيه شعار
 بعدم تأكد الاستحباب في الزايد عليها
 كما لا يخفى **قوله** في طاب ثراه وفيه بعد
 عدد النوافل يعني في الصحيح بعد عدد السبع و
 العشر من المنقصة بمزيد التأكيد بالسلبه إلى
 السبع النبوي والمراد به ما رواه زرارة عن
 الباقر عليه السلام قال قلت له
 إن رجلاً تأخر اختلف وأجر فكيف بالنوافل
 والمحافظة على صلاة الزوال وكما فصله
 قال فصل ثمان ركعات
 إذا زالت الشمس وركعتين بعد
 الظهر وركعتين قبل العصر
 فهذا اثنتا عشرة ركعة وقصّل

في المقام الثالث قوله في الصحيح هو ما رواه معاوية ابن وهب عن الصادق عليه السلام
قال سمعت يقول ما يرضي احدكم ان يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلي ركعتين
فيخرج فليصل صلاة الليل في المقام الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم للذين
على جواز الاكتفاء بالسجدة فهو ما رواه ابراهيم بن ابي البلاد قال صليت
خلف الرضا ع في المسجد احرام صلاة الليل فلما فرغ جعل مكان الفضة
سجدة واما الخبر الدال على الاكتفاء بالثنته الاضرة فهو ما رواه ابي
ابن عثمان عن الصادق ع انه قال يخرج من الاضطرار بعد ركعتي
الحج القيام والصعود والكلام في لفظ الخبر هو ما رواه ابي
مفضل عن الهادي ع قال اياك والنوم بين صلاتين الليل
والنوم ولكن منعهما فان ما جاز لا يجزى على ما قدم من صلوة في
المقام الرابع قوله في الوثق المرفقة الدال على ان الخطبة فيها
قبل الصلوة ومن رواه يحيى ابن عمار عن الصادق عليه السلام انه
انقلب في الاستسقاء قبل الصلوة اقوى سنداً من النص لخاص
به الدال على العكس وهو ما رواه طلحة ابن زيد عن ابي عبد الله ع
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الاستسقاء ركعتين وبدأ بالصلوة قبل
الخطبة فهو لا يصح لما رفتهما والتوبة بين المنع من سائر الضرر
بينهما وبهي مطلق العيد في العدد والكثرة والقنوت وغير ذلك
لا يوجب التوبة في غير الخطبة ايضاً كما ذكر ان ثبت الاجماع المرفوع
الصلوة كما نقل في الفقه فهو صحيح المشهور بين الاطهار منهم والظاهر
بيننا بما لا يخفى عليه في المقام الخامس قوله وكونه الاثنين ومن الاطهار

من ذكر انه ان لم يتبين الخروج يوم الاثنين فالحجج ومنهم من لم يذكره
 وذلك لشرفه وكونه محلا لاجابة الدعاء كما ان العيد ليس له اجابة
 فيؤخر الاجابة الى يوم الجمعة ومنهم من لم يبين يوما اما اختصار الحديث
 خروج فتناووس امر الصادق ع محمد بن خالد قال الله فيه بالخروج يوم
 الاثنين على ما في رواية مودة المذكورة في الكافي ولعل السبب في اختصاره
 كتابان يابى الامام الناس في خطبة الجمعة على ما قاله بتقديم التوبة
 والانقطاع الى الله ويصوم ثلثة ايام فحبها الى جواب يوم الاثنين
 قوله وتقرى بهم بين الاطفال ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وآله
 رضع وشبع رضع وبها لم رضع لعلكم الغدا صبا قال في الذكر
 وابناء التاميم اجوى طار عنده اذا بلغ الجبل ثمانين سنة غفلة
 ما تقدم من ذنبه رما فخره **في الغنى العشرة** قوله صلى الله عليه وآله
 جفوصا اختلفت الروايات فيما يجب قرانه بعد الحمد في صليته ففي رواية
 ابراهيم بن عبد الحميد عن ابن الحسن عليه السلام انه يقول في الاذان والاقامة
 وفي التسمية والعايات وفي الثالثة اذ جاء نصره وفي الرابعة لم
 احد وفي رواية عبد الله بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اقام
 فيها قبل من احد وقل يا ايها الكافرون ولكن في رواية بطام ع
 ومقتضاها ان جميع السورتين في كل ركعة وفي رواية ابراهيم ابي البلاد
 عن الحسن عليه السلام قال اقام فيها اذ انزلت الا من اذا جاء نصره وانزلت
 في الليلة القدر وقل هو الله احد والعمل بكل ذلك هو ان شاء الله تعالى
 وصلى الله عليه وسلم اعلم ان في الروايات اختلافا ما في كيفية صليته اجمع

المدة بالمسح
 خارجة
 عن
 الجليل
 في
 حديثه

في
 الحديث

في
 حديثه

ففي بعضها جعل الاثنان بالتسبيح الرابع عشر مرة بعد القراءة وجعل
 ترتيب التسبيحات هكذا استبان الله واحمد الله والحمد لله الله الكبر
 وذلك كرواية بطام عن الصادق ع وكرواية ابي بصير عنه وفي بعضها
 الترتيب لجعل القراءة بعد التسبيح وجعل ترتيب التسبيحات هكذا استبان الله
 الكبر استبان الله واحمد الله والحمد لله الله الكبر
 عن ابي جعفر الباقر عليه السلام والاعرابية يحيى قال شيئا الصدوق طم ابي
 اخذ الصلوة فمر حبيب وجائز له قولي لم ومنها من صلا لا يكون عيشة
 رمل على هذا الخبر وهو خبر ابراهيم بن ابي البلاد عن ابي الحسن عليه السلام
 علمه الله زيل وهو قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اركع في صلاة
 كرواية اخرى فقل له قد سره صلها من الزنازل والقضا اما جاعلها
 من الزنازل والقضا فستفاد من رواية ذريح عن الصادق ع قال
 ان شئت صل صلاة التسبيح بالليل وان شئت بالنها رواه شئت بالرواية
 جعلتها من ذلك ان شئت جعلتها من قضاء صليته واما تجديده التسبيح ثم قضاؤه
 بعد ويزداد في حوائج من كان يعمل فستفاد من رواية ابي عبد الله
 عليه السلام في صلاة ما رواه ابي بصير عنه وقال اذا كنت مستغفرا
 جعفر محمودة ثم افضل التسبيح **الباب الثاني في المقدّمات**
 القول في المتن في اللقطة الاولى في قوله طم ولمس كتابه القرآن مما
 ينبغي ان يعلم ان الاصحاب اشرطوا في وجوب المسح وجوب المسح وانما
 يستقيم لوان شئت كون المسح عبادة وذلك في معنى التوقف لان المسح
 له معنى تعظيم التقاض بالوجوب او الذنب اللهم ان تبي بوجوب تعظيم القرآن

في
 حديثه

والله قد يستلزم المسألة هذا كما نرى قوله طه كذا في مقام الروايات
 الروايات التي احتجوا بها على تحريم مسما على الحديث غير صحيح في الخبر بل
 انما كانت فاد منها مطلقا لوجوبه لما فاته التعظيم كرواية ابن بصرى عن
 الصادق ع قال سمعته عن فراهي المصنف وهو على غير وجهه قال لا يس
 ولا يس الكتاب ورواية غيره عن اخيه عنه انه قال لو كان سبيل
 يابن افرام المصنف فقال ان كنت على وجهه فقال لا يس الكتاب
 الورق واقراءه عن ان اسانيد غير سالم عن ضعف او اسانيد لا
 حجة الكراهية كذا سبيل غير واحد من اصحابنا كالتج في السبوط والمحقق
 في كتابه نزهة الناظر مجال ولما استدل بقوله تعالى لا يسر الا المظهرين
 فغير ما قبل من انه انما ثبت ان الضمير في مسرعا الى القوان
 لا في الكتاب المكنون اعني اللوح المحفوظ وان لم يكن الخبر
 في معنى الانشاء وان المراد بالمظهرين المتصفون بالطهارة الشرعية
 من الاصابا والصوف والكبر والنبات للنفوس السالفة
 السالك قوله قد نسخ الكتابان للشيخ هو ما رواه عن ابي جعفر
 عن اخيه الكاظم انه سأل عن الرجل يمل له ان يكتب القوان
 في الارواح والصفيف وهو على غير وجهه قال لا يجوز ان يمل
 على تحريم كتابه على الحديث الا انه لم يجد قائل من الاصحاب روي
 الوضوء لها تدرى ذلك بعد اطلاق الحكم في قوله طه وانما ثبت
 للشرط بينهما مفادة عدم وجوب الطهارة عند ارادة عبادة مستتمة
 بشرطها كالصلوة المستتمة وان كانت ما يدونها وذلك لان

٢٠

والاصح انما هو

الشرطية لا يستلزم الوجوب ثبوتها ما بل لا يتصور وجوب الشرط
 لشرطه غير واجب لانه يجوز تركه لا الى بدل ولا شئ من الواجب
 ما يتوهم من ان الصلوة المستتمة لما كانت محوطة على الحديث يجب عليه مرة واحدة
 الطهارة لتبرئة الذم لانها اذا اتي بها في ذلك الحال فهو بمنزلة من الاستقامة
 لان الذم انما يتبرئ به لا الصلوة المذكورة لا الترتيب واحدة ما يميز الا انهم
 قد يطلق على هذا النوع من المذروب اسم الواجب بخبر المصنفين
 في كونه لا بد منه بالنسبة للشرط وان كان في حد ذاته مذكورا وغيره
 بالوجوب بشرط اشارة الى علاقة التجر كاقيل **في الفتح**
الثاني قوله يعوم الاوامر يعني عموم الاوامر الدالة على وجوبها
 عند ارادة اتقاع المشروط بها من الكتاب والسنة في موضع حكم
 ولو لم يستلزم السالم عن معارضة يقين الحديث فيقرب اليها
 منذ رجحانها وتوضيح ما ذهب اليه القائل بانه ينظر الى حال قبل
 الطهارة المفروضة واكدت فان حصل الطهارة وان علمها واكدت بها
 علم انه لم يعلم كونه منظر فهو الان محدث او محدثا هو الان ظهر
 واضح بانه ان كان محدثا فقد يتيقن من ذلك اكدت بالطهارة التي قبله
 مع اكدت الاخرى وانتقاصها بالمحدث الاخر غير معلوم كذا في
 فيكون مستقنا للطهارة ساكنا في اكدت وان كان فقد يتيقن
 انه نقض تلك الطهارة بالمحدث الشيقن مع الطهارة فخرج الطهارة
 الاخرى غير معلوم لجواز نقضها عليها كدب الطهارة انهم او
 مع الذم انهما مستقنا للمحدث ساكنا في الطهارة ونقضه

ظاهر لما قيل من ان لقائل ان يقول في الصورة الاولى ان الاصل انما
 وان كانت قد ارتفعت قطعاً الا ان احدث المفروض مع الطهارة
 الوقوع ايضاً فلا بد من العلم برفع وهو غير مسلم لما تقدم الطهارة
 عليه وفي الثانية ان الطهارة المفروضة رافعة للاحداث السابقة
 واما احدث عنها غير معلوم على حد ما ذكر في الصورة الاولى من جهة
 عليه ما ذكره واكمل الحق بين الصورتين في ظاهر **قال حله**
 المستفاد من كلام العلامة ان في المسئلة لا احدى اختاره في اكثر
 كتبه حيث قال في المختلف اطلق الاصحاب القول باعادة الطهارة
 على من يتيقن احدث والطهارة وذلك في المتأخر منها ونحن فصلنا
 ذلك في اكثر كتبنا وقلنا لم يكن في الزمان الثاني على زمان تعلم
 الاصلين محدثاً وجب عليه الطهارة وان كان منظر الميم و
 مثاله اذا يتيقن عند الزوال انه نقض طهارته وتوضاء عن حدث
 وشك في السابق فانه يستصحب حال السابق على الزوال فان كان في تلك
 الحال منظر ايمو على طهارته لانه يتيقن انه نقض تلك الطهارة ثم
 توضاء ولا يكتفى ان يتوضاء عن حدث مع بقاء تلك الطهارة ونقص
 الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزال عن اليقين بانفسه فان كان قبل
 الزوال محدثاً من الان محدث لانه يتيقن انه انتقل عنه الى
 طهارة ثم نقضها والطهارة بعد نقضها مشكوك فيها في **المسئلة**
الترابع هي له اذا اراد طوافاً سجداً ما طهر على سجائب
 عند ارادة الطواف السجود رواية حميد بن الصارق عن جابر

رواية حميد

كأن

جاء في نسخة

نظر ما وصل ركعتين ومن على غير وضوء قال يعيد الركعتين ولا يعيد
 ورواية حميد بن زرارته عنه هو قال لا بأس بان يطوف البيت في غير وضوء
 ثم يتوضاء ويصلي ويصل وان طاف متعمداً على غير وضوء فليسوا بصلوات
 تطوعاً وصل ركعتين على غير وضوء فيعود الركعتين ولا يعيد الطواف
 وفي الاصحاب من ذهب الى وجوب محتمل بالطلاق روايته معوية بن عمار
 عنه هو قال لا بأس بان يقصر المسكن كلها على غير وضوء الا الطواف
 بالبيت والوضوء افضل ورواية الطلق على المعيد على ان لغنا
 عنهما على تأكيد الاحتياط جميعاً بين الاخبار هي كسر ومنه حديث
 يسير ان لا يتراب في اجزاء هذا الرضوخ التمهيد عن ابن علقمة في قوله
 فان الظاهر من غاير الاخبار ان شريطة الحمد وانما هو كسند ران
 ما وقع في الاول من الحمل وبشبهه ما ورد من اجزاء على اعمى من
 اجابة مع فيانه وما اجمع عليه الاصحاب من اجزاء وصلياً في ذلك
 نسيته السدي عن الواجب وما ورد من احتياط الغل في اول التيميم
 تلافياً لما عساه فانه من الاعمال الواجبة ونحو ذلك والبرز من
 في المسئلة حيث قال لو توضاء وصل الظهر ثم توضاء وصل العصر ولم يحدث
 بينهما ثم ذكر انه اخل بوضوء احد الطهارتين وجب عليه اعادة الطهر لان
 العصر المتردد ان كان من الطهارة الاولى بطلت الظهر وصحت العصر
 بطهارته وان كان من طهارة العصر صحت الصلوة بان الطهارة الاولى
 قوله طهارة ووجه الصدوق في نسخة عنه استند في الحكم بوجوب اعادة الرضوخ
 بذلك في رواية سليمان بن ابي خالد عن الباقر في

غير وضوء

فاره

العصر

الطهارة

الوضوء

ان جعل يوقا فيفسى غسل ذكره قال يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء ورواية
 اخرى عن الصادق ع قال انك اهرقت الماء ونسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت
 فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك والصابون من الاستنجاء
 جملة ما بين الصبح والافتح الدافعة لوجوب إعادة كافتحه الى الدار والم
 ظله جريا على ان يسأل اصحاب ذلك كصحته على ان يقطين عن
 الكاظم ع قال سالت عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضوء
 الصلوة فقال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه وفي معناها صحته عروب
 الجضر عن الصادق ع كصحته عروب ان فيه قال انك ابومريم الاضاري
 ان الحكم بن عتبة باليوم ما لم يغسل ذكره متعديا فذكرت ذلك لابي
 عبد الله ع فقال ليس ما صنع عليه ان يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد
 وضوءه **في المنيح السار** قول رثلة تصل الرأحية الخبيثة
 الى الدماغ هذا التعليل ذكره شيخنا المفيد طاب ثراه مع زيادة
 اخرى بهذه العبارة من ان الدماغ لطيف فليعط رائحه ان كان
 كثر فالأمر بذلك من عبث الشيطان ومن فصول الرأحية الخبيثة الى
 دماغه قال عن سبعة من سنان النبي ع وفيه اظهار الحياء من الله لكونه
 على العبد فله الشكر منه **قول** مقتغا الخبر الخبر الوارد في
 تنقيع الرأس هو ما رواه علي بن اسباط عن سلا عن الصادق ع انه كان
 اذا دخل الكيف تنقيع رأسه **قول** مقتغا الخبر الخبر الذي تقدم
 الرجل اليسرى عند الدخول الى الخلاء في البنية طاهر وما في الصحا فيمكن
 ان يكون المراد تنقيعها الى موضع الجرس ذكره بعض العلماء وكذا

الكلام في تقديم اليمنى عند الخرج من هذا الحكم كما استبرأ من الاصحاب
 في الاعتبار لم اجد به حجة غير انه ما ذكره الشيخ وجماعة من اصحاب **قول**
 مستبرأ في الاستنجاء بالمقعدة الاستبراء بالمقعدة مستفاد من رواية
 السباطي عن الصادق ع قال سالت عن الرجل يبول الى اليسرى بما يبذلها
 ان لا يحل فقال بالمقعدة ثم بالاحليل وعلى ذلك باقتدار الاستنجاء
 من البول الى اليسرى من المقعدة وقبل غسلها او مسحها بالاحجار وما
 يتعدى نجاستها الى اليد **قول** مستبرأ من البول اخذت الاصحاب
 في كفاية الاستبراء فقل يسع من المقعدة الى اصل القضيب ثلثا ومنه
 الى اشر الخشفة ثلثا وثيرة ثلثا هذا قول الشيخ في المبسوط وقال
 في النهاية اذا فرغ من غسل موضع النجس اورد غسل الاحليل فليست عليه
 القضيب ثلث ثيرة وثيرة ثلث مرات والتمني السيد القضي ينتر الذكر من
 اصله الى طرفه ثلثا لا يستبرأ في اجماع بين التسع ابلغ في الاستظهار
 والله كانه الاكتفاء ببعضها او فوق بقوام الاخبار ففي رواية حفص بن
 الخضر عن الصادق ع في الرجل يبول قال ينتر ثلثا ثم ان سأل حتى يبلغ
 الساق فلا يبالي في رواية محمد بن مسلم قال قلت لابي بصير وابل بال
 ولم يكن معه ماء فقال يعبر اصل ذكره الى طرفه ثلث عصارين
 ينتر طرفه فاذ خرج بعد ذلك مشى فليس من البول ولكنه من الحيايل
 رواية عبد الملك بن عمرو عن الصادق ع في الرجل يبول الى اليسرى ثم يجد
 ذلك لا قال اذا بال في طمأنينة المقعدة واليسرى ثلث مرات
 ما ينترها ثم استنجن فانه سأل حتى يبلغ السوق فلا ينتر الا في الاستنجاء

حلقته تامة بخلاف القبول
 العجيرة الخفة مع العبد التي تشد على العظام المكسورة وربما
 يطبق على ما يشد به القروح والجروح الصغار فائدة تكسب
 الماء اتصاله الى الشجرة **في الفتح الثاني عشر** قوله من انحر
 الوارد بخلافه ضعيف هو ما رواه سليمان بن جعفر المرقزي
 عن الكاظم انه اللهم ستة دنانير والدانق وزنت حبات
 والحبة وزنت حتى شيعر من اساط الخيل من صغار ولا من كبار و
 مقتضى هذا الخبر ان هذه الدانق اثنتا عشرة حبة من اساط
 حب الشيعر قال العلامة الدرهم في صدر الاسلام كانت صنفين
 بغلية وهو السود وكل درهم ثمانية دنانير وطرية كل درهم اربعة
 دنانير فبحسب الاسلام وجعل درهمين متساويين وفيه كل
 درهم ستة دنانير فصا وزر كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 ثمقال الذهب وكل درهم نصف مثقال خمسة وهو الدرهم
 الذي قد به النبي المقادير الشرعية في فضل النكحة وقيل
 الديات والحرية وغير ذلك والدانق ثمانية حبات من اساط
 حب الشيعر **قوله في الغسل** **في الفتح الاول** قوله الصحيح
 المشتمل على الحكم الغير المعول المراد الصحيح المشتمل على الحكم الغير
 المعول رواية علي بن مزيار قال كنت اليه امرأة ظهرت من حوضها
 او من دمنها سها في ثوب يوم من شهر رمضان ثم استوى تحت
 فضلت وضامت شهر رمضان كله من غير ان يعمل ما فعل السوا منته

في الفتح

من الغسل كل صلاتين هل يجوز صومها او صلاتها انما كانت تقضي صومها ولا
 تقضي صلاتها فان رسول الله كان يامر بالامانة والمؤمنات من مسابك
 وصفها بالصحة مسابكة لظهور ضعفها بجهالة المكتن اليه ان كان
 اسنادها الى علي بن مهزيان صحيح **في الفتح الثاني عشر** قوله من انحر
 نجسا الحكم بن جاسه الليث من لا يمي انما تعلت به بعد الذي قيل
 الغسل الطهارة بالغسل وعدم تحقق انتقال الروح منه بالكلية
 قبل البر على ما استفاضه الاصحاب ما رواه علي بن ابي طالب في الكلام في ذلك عند ذكر
 التماسا وانها **قوله** لظاهر الصحيح وريح المرفوع استند
 الشيخ في صحيحه عن الجواب الصحيح الى علي بن الصادق قال سأل
 عن الرجل يصيب المرأة فيراد به الفرج اعطىها غسل الله هو انزل الوهم
 نزل الله الذي عليه غسل الله عليه غسل الله عليه غسل الله عليه
 عنه قال لا الذي الرجل المرأة في ربه فانما يغسل عليه ما رواه اقول
 فعليه الغسل لا يغسل عليها **قوله** في الوضوء السيد لا جامع قال السيد
 طائفة لا اعلم خلافا بين المسلمين في ان الوضوء في الموضع المذكور من ذكر او
 انما يجري في الوضوء في الغسل مع الايقاب في غيبة الخشفة في وجوب
 الغسل على الفاعل والمفعول به والله لم يكن انزال ولا وجوب في كتب
 المصنفه لا حماد بن الامامية الا ذلك لا سمعت من عامر بن منهم مشيخهم
 نحو مستقيل سنة الا يفتي بذلك فانه مسئلة ارجاع من الكل
قوله وكما الصحيح روى ذلك في ردة عن ابياته قال هو من الخصال
 النبي فقال انقولون في الرجل ياتي اهله فيما الطهارة لا يغسل الاغصا

الماء من الماء وقال المهاجرون اذا التقى المختاران فقد وجب الغسل فقال **عليه**
ما تقول يا ابا الحسن فقال **عليه** اتوجيبه عليه الجمل والرجم ولا تجوبه
عليه ساعا من ماء اذا التقى المختاران فقد وجب عليه الغسل **وهو**
قول وبالمرسل اشار بالمرسل الى ما رواه صفير بن عيسى عن الصادق
قال سئلته عن الرجل ياتي اهلها امر خلفها قال هو احد المائتين فيه السبل
قول فيه ضعيف اذا ما جاز الضعيف له سماعه قال انك تتها
اذ تقب الدم الكسيف اغتسلت كل مصلوكة وللج غسلا ولا هم يحج
الدم الكسيف فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل مصلوكة وان اراد
زوجه ان ياتيها فحين يغتسل هذا ان كان وهو عبيط وان كان
صفر فعليها الوضوء ولكن في غير ايام هذا الخرج وجوب من الضعف
مقتضى الماء يقل به احد هو انه لا غسلا لما يجبه ان كان الدم عبيط
وان كان صفر فعليها الوضوء على انه غير صحيح وان الغسل المأمور به
كل يوم مرة انما هو مصلوكة الغدة كما رواه القائلين بالتفصيل
في المفتاح السابع قول وفاق السيد عبا احتجوا
اما على وجوب الاقام فبان ان الحديث لا يصح ليس من جبا للغسل ولا
لبعضه قطعا فيستطرد وجوب الاعادة وما على وجوب الوضوء فبان
الحديث لا يثبت له من رافع وهو اما الغسل بتمامه او الوضوء
الاكتفاء لتقدم بعضه فتعين الثاني **قول** بعد من رافع
لغير الخب لا على الاعادة ما رواه الصادق في خبر الجالس
انك قال لا بأس ببعض الغسل فغسل يديك وفخذك واسك

وغيره

وتخرج غسل يديك الوقت المصالح ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه
احد ثلثي من يديه او غايط او ربع او من يديه يغسل يديه ثم يغسل يديه
مسددا فاعل الغسل من اوله **القول في التيمم قول** او جاء احد
قبل او في قوله او جاء بمعنى الواو قوله واسئلناه الى ائمة الفان يزيد
يعرف جاء احد منكم من الغايط لا من الحي من الغايط ليس من جنس الارض
والسفر حتى يتوضأ عليه فانها سبيل لا بركة التيمم والحي
سبيل لا بركة الطهارة **في المفتاح الثامن قول** اما قد روي في الظاهر
او ضعيف السنن لهما اما جاز في الخلاف من صححه عبد الله بن سنان
عن الصادق ع في رجل نحو ان اغتسل الا يصلي به عنت قال يغتسل
وله اما بهما اما به وجه قد روي مسلم عنه في الرجل تصيبه
الجنابة في الليلة البارحة قال اغتسل على ما كان فانه لا بد من الغسل
فمن مرهك الظاهر ان تقييد الهاتين بتعد الجنابة لا قيل فيهما
على الاملاق انهما كما ذكر في المعية من جنس الجنابة لانه العنت
وليس كل مشقة تلقا ان قوله على ما كان لا يوجب في وضع التراب وان راى
طائفة فيقع القدر للظن واجبة لا يتبع باطلاق الراية ولا يخص
بها عموم في الحج واما ما دل عليه من رفعه ابي هريرة عن الصادق ع
اذ احتجب نفسه فليغتسل على ما كان ذلك كان احتجابا فليغتسل في رقعته
على من رفعه عن الصادق ع قال سئلته عن رجل راحلة
جنابة قال له كان اجنب هو فليغتسل ولا كان احتجابا فليغتسل
لا يصلح المعاصرة الدليل القطعي وهو في العسر والحرج وظل في الضعف

منها غير قاض في الاستدلال بها لان عرق غير الابل من الخلالات خارج
 بالاجماع انه ثبت وجوب غسله عند الخبث عنه قال لا ينشر البيان
 الابل للبلابة وان اصاب بشئ من عرقها فغسله واصيب بابه الروايتين
 غير صحيحين في الوجهين لجهلان يكونه الامر بالغسل للاستحباب فان
 استعمل في ذلك شئ في غيرهما عليهم بحيث صار من المجازات الواجبة
 المتضمنة احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انتفاء المرجح الى جرح
 فالجرح عن مقتضى الاصل مجرد ذلك شكل وقيل عليه ان كل شئ من
 الخبث من المعتبرين على خلاف الظاهر منها من دون مقتضى ذلك
 سوى ما يقتضيه ما عليه الاكثر غير متيقن فاذا كان الاحتياط يقتضي
المصير الى ما ذهب اليه الانتفاء المعارض الخاص والعلم عند التمسك
 في المفتاح العاشر قوله فالاختلاف في الانتفاء فيه يصيب الماء
 الحسن هو ما رواه الحلبي عن الصادق ع قال سئلت عن رجل الصبي
 قال يصيب عليه الماء فان كان قد اكل فغسله غسلا واحدا وان لم ياكل
 شئ من سواه لا يغني ان المستفاد من ظاهر قوله ع والغلام
 الجارية شئ سواء تدرى ما في جميع ما ذكره الا ان الحق المعتبر
 اجاب عن ذلك بحمل التوبة على التسوية في التخصيص لا في حكم
 الاذالة فقرة لما اشتهر قيل هذا تخصيص من غير مقتضى فرق
 من غير فارق فلا يقرب اقول لا بأس بالاعتماد على ما ذكره
 يحصل التوفيق بين هذه الرواية ورواية الشافعي في قوله ما يوجب
 الاثني والذكر التي اثنى على مقتضى الاكثر قوله وموجب

الزنا

ولو لم يكن ان يغسل بالتراب لانه لم يملكه من وسط بينه وبين الماء
 الغسل للتراب به في الثالث فم اعتبر التخصيص حيث فاقه المقتضى بغسل
 وسما من التراب ثم يضاف الى التراب في الانتفاء والشئ في الخلاف
 حيث قال لا يغسل ثلث مرات احد ثلثي التراب فاذا كان في كيفية غسله
 من ولو لم يكن يغسل بالتراب لانه لم يملكه من وسط بينه وبين الماء
 في الماء احدكم فليغسله بسبع اولين من التراب وما رواه عمارا في
 قال غسل التمسك سبعا وكذا الكلب الى هذين الخبرين اشد دواعي التمسك
 قوله عند الاكثر كما في الصحيح الصحيح المذكور ما رواه ابو القاسم الفضل
 عن عبد الملك عن حماد عن ابي عبد الله ع قال لا يغسل من جرحه حتى يبرأ
 فغسله واسبغ في الماء وغسله بالتراب فلهذا ثم بالماء هذا الغسل على
 ما رواه فيما عندنا من نسخ التذريب ولعل المحقق اخذ من بعض
 سلك الاربعاء فتمتلا على تلك الزيادة لاحتمال جرحه في زمانه وقيل
 انه ثبت كونه احد في شتملا على الزيادة ولا يقتضي إطلاقا من الغسل
 الانتفاء بالمرّة الواحدة بعد التمسك اللهم الا ان ثبت انتفاء الاجماع على
تعدد الغسل بالماء كما هو ظاهر المنتهى وفيه ذكر في المفتاح الثاني
 عشر قوله وله شواهد من الروايات مما يوجب ذلك ما رواه
 محمد بن مسلم عن الصادق ع قال سئلت عن الثوب يصيبه البول قال
 يغسله في المكن مرتين فان غسسته في ماء جار فمرة واحدة وفي ماء
 عمار عنه ع قال سئلت عن الكوفة ولا يملكه فذلك كيف يغسله
 من يغسله ثلث مرات يغسل فيه الماء فمرة فيه ثم يغسل فيه ثلث

في الفتح الاصح

الماء ثم صببت فيه ماء آخر فخرج فيه ثم يفرغ منه وفيه في المفتح في الرابع عشر
 قوله في المفتحان وصلها على غير الترتيب احدهما رواية عن ابي عبد الله بن ابراهيم
 الصادق عن ابيه عليه السلام قال لا يغسل بالفرق شي غير الدم والارض روايته عنه
 عن ابيه عليه السلام ايضا قال في غسل الدم بالرجل في المفتح
 الخامس قوله في المفتح المستفيض منها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 عليه السلام انه قال في المني يصبغ بالشوب او عرفت مكانه فغسله في غيبه
 فاعلم به ومنها ما رواه ابي بصير عن الصادق قال سالت عن المني يصبغ
 قال ان عرفت مكانه فغسله في غيبه فاعلم به ومنها
 ما رواه زرارة عن الباقر قال قلت لابي عبد الله في رجل راح او غيرة او شق
 من غيرة فغسلت انوارا الى ان اصبت له الماء الى ان قلت فاني قد غسلت انتم قد
 اصابه ولم اكن بمرفوعة فغسلت من ثوبه الناحية التي ترى انتم قد اصابها
 حتى يكون على اثنين من طهارته قوله لعدم انتفاض اليقين بالشك
 كما في الصحيح ترصيع الاستدلال ان اليقين بالجماعة لا يحصل ولا يحصل
 اليقين بجزائها الا بغسل جميع ما وقع فيه الاشتباه كما رواه زرارة
 في الصحيح عن الباقر انه قال في ثوبا عفيف الكلام للدين يبلغ اليك
 تنقض اليقين بالشك لا بد او الظاهر ان الحكم بوجوب غسل الجميع ملحق
 الواجب عليه والحق المستفيض ان الشك واليه الانتفاض الحكم بالجماعة
 كل جزء من اجزاءه وهذا هو الذي دام فله بعدم نجاستها بحمل ذلك
 الاستدلال فيه بعينه فلا بد ان لا يفي بعض الحمل المشتبه به من طهرته
 لكان احيانا على الحكم استصحابا حكمه قبل الملاقاة الى ان يحصل

بلافا

في الفتح الاصح

بلافا في الجملة **الرواية اوها العلم** قوله للصحيحين احدهما
 روايته زيد الشعمي عن الصادق قال سالت عن وقت المغرب فقال
 جيبه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت بوقتي غير صلي المغرب فان وقتها
 واحد وقتها وجوبها والارضى روايته زرارة والفضيل عن الباقر
 قال ان لكل صلاة وقتين غير المغرب فانه وقتها وجوبها ووقت فريضة
 غيبوبة الشفق في الفتح الرابع قوله والخبر المشعر بفضيلة ناضية
 عنه ضعيف لم يرد له ولم يرد له بالخبر المشعر بفضيلة الناضية روايته ابي
 بصير عن الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا اني اخاف ان الشق اعني
 لا ضرت العتمة الى ثلث الليل وان كنت في رخصة الى نصف الليل
 وهو غسق الليل في الفتح الخامس قوله ولا حجة لهم اسند شيخنا
 الشهيد في الذكرى بهذا القول الى الشيخ والحقيلين ثم قال لم ينصف
 لهم على حجة الا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي دائما في هذا الوقت ولا ريب فيه
 لانه الوقت الذي كان يصلي فيه ينقص عن هذا القدر غالبا ولم يقل
 اصر بالوقتيت بذلك الذي قد نفي بوقت اختصا من الظاهر بذلك
 القدر كما هو من هذا العتمة نوصية توقيت الجماعة لا سيما يد منها
 قوله لكن الاصح المنع لظاهر الآية والحسن ان الآية لا تفي قوله تعالى
 اذا نودي للصلاة فاسمعوا له وانصتوا لعلكم ترحموا لانه لا يفي
 الشق بعد النداء الذي هو الاذان فلا يفي قبله ولا الاذان قبله
 الوقت اجماعا والحسن ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 فقلت ان كان واقعة يخرج الامام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب وانه

فذلك المدارك بالخطبتين بدل من الركنين فكذا يكون إبقاء المبدل قبل الزوال كذا
 المبدل حقيقةً تحققاً للبلدية قوله والعجيب محله يصلح للمعارضته أن ر
 بالفتح إلى الحديثين عبد الله بن سنان الذي استدل به الشيخ على جواز تعدد ما
 على الزوال وهو قوله عن الصادق قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي الجمعة حين ينزل
 الشمس قد شرحت الخطيب في الظل الأول فيقول جبريل يا محمد قد زالت الشمس
 فستدل وإنما جعلت الجمعة كغيرها من أجل الخطبتين في هي صلوة حتى يتم
 الأيام ومنع ذلك في المختلف على صورة النزاع قال المحقق إن يكون المراد
 بالظل الأول هو الفجر الزايد على ظل القياس فإذا انتهى في الزيادة المحاذاة
 الظل الأول هو أن يصير ظل كل شيء مثله وهو الظل الأول ثم يصير بالشمس
 ويصدق عليه أن الشمس لا تضيئ للشمس لأنها قد زالت عن الظل الأول
 استبعد هذا القول في الزكري حرجه من إحداهما أن الظل لغة قبل
 الزوال الأصل عدم النقل وبقية بالاول رفع للجزء من الفجر والآخر
 أن زوال الشمس حقيقة شرعية في ميلها عند منتصف النهار التقدير
 الشرع اقرئته له أيضاً على أن الأول يلزم منه ظاهر إلقاء الجمعة بغير خروج
 وقته عند صاحب القواعد نعم يمكن القول في الاستدلال بما ذكره بعض
 المتأخرين وهو أن الأولية أمر متناهي في مختلف باختلاف المضائق اليه
 فيمكن أن يراد بالاول الظل هو الذي حصل بعد الزوال بغير فصل كما يدل عليه
 قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي الجمعة حين ينزل الشمس قد شرحت أن
 ابتداء الصلاة بعد زوال الشمس عن دائرة نصف النهار قد شرحت في
 وضع الخطبتين أو شيء منهما بعد الزوال أو يكون معنى قول جبريل يا محمد قد

الزوال

الشمس فانزل فصل انها قد زالت قد شرحت فانزل وصل فظهور انه اجال الزاوية
 وعدم صلاحها للمعارضته ظاهر الآية والاختلاف في المفتاح السادس
 قوله والمعتبرين احد المعنيين ما رواه زرارة عن الباقر قال ليس في القطر
 ولا في اذانك اقامة الا انها طلوع الشمس لا طلعت خرجوا والآخر ما رواه
 رقا سماعة قال سالت عن المدة الملتقى في القطر والامني فقال بعد طلوع الشمس
 قوله ناسبار وفي ذلك الجليل عن الصادق قال لا بد من صلاة الله كما كان
 اذا صلى لعشاء الاخرة امر بوضوئه وسواك بوضع عند رأسه فحين
 فيه قد ما شاء الله ثم يقوم فيسبّك ويتوضأ ويصلي أربع ركعات ثم يركب
 حتى إذا كان في وجه القعب قام فاقترن على الركعتين ثم قال لا تذكرونكم في
 رسول الله أسوة حسنة قلت متى يقوم قال طأ الليل وقال في حديث آخر بعد
 نصف الليل وفي رواية أخرى يكون قيامه وكوعه وسجوده وسواك وليست كافي
 كل مرة قام من نومه وفي الروايات من أنه إذا كان في خلق السموات والأرض
 قوله انك لا تختلف اليمين في المفتاح التاسع قوله اقام الزاوية الظل فبا
 المشرق بعد غرقه فهو من الاوقات الزاوية في كل اليوم وفي عامة الفصول وأما
 حديثه بعد غرقه فكونه علامة له فيختص الموضع التي على خط الاستواء والتي تنقص
 عن الميل الميكلي أو تساويه وفلا في الوقت الذي تسامت فيه الشمس سميت
 رؤسهم قوله للمعتبرين المستفيض منها رواية زيد الشحام قال سمعت
 مرة جيل أبي قبيل في الناس يصلون المغرب فرايت الشمس قد تغربت
 خلف الجبل عن الناس فليت أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته بذلك فقال
 لي ولم فعلت ذلك بل ليس بالاصح انما نصليها اذا لم ترها خلف جبل

انما

غابت اذ غارت في عالم يحلها سحاب فظلمة يظلمها انما اعيد مشرقك
 وفريد وليس على الناس ان يحشوا ومنها رواية على بن الحكم عن احدهما
 عليهما السلام انه سئل عن وقت الغروب فقال الغروب كبرها قبل وما كبرها
 قال قمرها قبل متى يغيب قمرها قال اذا نظرت اليد فلم تر **قوله**
 مع الفلك اعتبارا لما في القتها للاعتبار في اقل من ان يغرب الشمس
 له الا استنارها عن الارض بالوسطه حيولة الارض وهذا امر اضافي
 يختلف باختلاف المسالك من جهة كروية الارض فان اريد الغروب الذي
 جعلها بالخبر علامة للغروب من جميع الاماكن فهو باطل قطعاً فاما
 لاغروب في الواقع وان اريد الغروب من بلد الصلوة فو حاصل ما يستتار
 القرص غير موقوف على زهاب الخمر وان اريد الغروب من بعض البلاد الاخر
 مضافا اليه فهو مع عدم ضبطه في غاية الاستبعاد ولما قبلها للتأني
 بما يوافق الاخبار المعتبرة فلا من المحذور على شمع الشمس ولا يسعد
 ايضا حملها على الاستحباب على فضيلة تأخير الصلوة والانتظار الى ذلك
 وان كان قد روي وقتها بالاستتار وعناية لشريتها من الاستحباب
 في **المفتاح الرابع عشر قوله** من بعض الفاظهم عليهم السلام وذلك لقول
 الصادق ع في رواية سماعة الفضل الاصل في الاستحباب ان يبدا بغير
 اذا دخل وقتها ليكون فضل اقل الوقت للفرصة وليس يحظر عليه
 ان يصلي التوافل من اقل الوقت الى قريب من آخر الوقت **قوله**
 ووقع التصحيح به في الصحيحين مما وقع التصحيح فيه بذلك رواية
 عمر بن حفظة عن الصادق ع قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت

الظاهر الا ان بين يديها سحابة وذلك اليد التي كانت في وقت
 وفي رواية اخرى عنه ع قال ان جففت انت سحابة في تفرغ من
 سحبتك وان انت طويت سحبتك فيمن تفرغ من سحبتك ورواية
 سماعة عنه ع اذا زالت الشمس فصل ثمان ركعات فتمت صلاة الفريضة اربعاً
 فاذا فرغت من سحبتك فمررت وطولت فصل العصر وتباعدت في الحق
 وقتنا فالتى الظهرين بالزراع والنزاعين من الاشارة اليه والجمع
 يقتضي المصير الى ذلك التقدير لمعرفة خروج وقت التوافل لمن
 فاتته في اقل الوقت لئلا يبدأ بالفريضة وهذا المرفق قول
 وقتها ولكن المستفاد من بعضها ان الفضل في تخفيف الصلاة
 وتجميع الفريضة وذلك كرواية ابي بصير قال ذكر ابو عبد الله
 اقل الوقت وفضله فقلت كيف اصنع بالثمان ركعات قال اخفها
 استطعت في **المفتاح الخامس عشر قوله** بالتوافل المبتدأة المرات
 بالتوافل المبتدأة التي سببها كالحجوة ولا عرابي وذات
 السببها سبب مقدم لحيته المسجود وزيارة المشاهد
 فلي من هذا السيد والمفيد لوفاء راحل المشاهد عند
 طلوع الشمس وعند غروبها اخر الصلوة حتى يذهب
 حر الشمس عند طلوعها ويذهب عنها عند غروبها
القول في مكان المصلي في **المفتاح** في التوافل المرات بالمرثقة
 رواية عبد الله بن بكير عن الصادق ع في الشاذ كونه يصيبها
 الاختلاف ايصلي عليها قال لا وجعلها على التعدي الى المصلي

خافله بعض الأصحاب من الشاذ لكونه بالفارسية الغرائز التي
 ينال عليها في المفتاح الثاني قوله وعليه يحمل الخبر إيراد الخبر ما روى
 عن النبي أنه قال فضل الصلوة صلوة المراتي بنية ألا تكون في
 رويدك ذلك أنه ما من جماعة بأن يصلوا التواضع في موتهم على
 ما روى عنه في المفتاح الرابع قوله والسنانية إلى آخر المساندة
 الأسطوانة والعنق يفتح العين المهملة وتحريك النون وبعد
 هكازي عصاة في أسفلها حربة قال الجوهري أنها أطول
 من العصاة وأقصر من الرمح والكوفة بالضم والفتح القطعة
 من التراب قوله برضا الشاة في روايته عبد الله بن
 سنان عن الصادق قال قلنا ما يكون بينك وبين القبلة
 من روض غزلكش ما يكون مربوط من قوله والخبر الخبر الدال
 على كراهة المروءة روى عن النبي لو يعلم المان بين يدغ
 المصلي ما زاد عليه لكان أن يقف أربعين خيراً منه من أن يكون
 بديه شكاً أحد الروايات بين اليوم والشهر المستند القول
في كتاب الأصل في المفتاح الثاني قوله والمخوية الشيخ الاستي
 اما الحاق الاستياضة والتفاسر فباعتبار اشتقاق القول
 من الحيز وكونه الثاني حيثما في المعنى وباعتبار أنه
 الثلثة مشتركة في إيجاب الغسل واما الحاق دم خبث العين
 فباعتبار أنه اكتسب بملقاة حسب ذلك الحيوان نجاسة
 أخرى غير معقونها فصان كما لو خالط الدم بولاً وغيره على

لباس

ما قبل والحث على هذه الوجوه مجال والله اعلم بحقيقة الحال
 في المفتاح الرابع قوله وللحس وهو تصرفه إيراد الخبر ما روى
 صفوان بن يحيى عن الكاظم أنه كتب إليه يسأله عن رجل كان
 معه ثوبان فامسك أحدهما بول ولم يدب أيهما وحفظ الصلوة
 وخاف فوثقها وليس عليه ماء كيف يصنع قال يصلي فيها جميعاً قال
 بعض مشايخنا يفر على الأثر وهو واضح في المفتاح السابع قوله
 اما المحشوش والقرا في المحقق المنع عن المحشوش لا ينسب والفكر كل
 العلامة في التذكرة لتناول الثوبين وطافيه من السرف وتضييع الما
 في المفتاح الثامن قوله كالشمسك يضم الشين وكسر الميم
 فعل محض واستند الأصحاب في نهيم عن الصلوة فيما نشر ظهر
 القدم ولا يشر شيئاً منه الساق وإن قل إلى فعل النبي صلى الله عليه
 عليهم فأنهم لم يصلوا في هذا النوع ولا نقله عنهم ناقل الزويع
 لنقل مع عمو الملبوس به وأرسله بانه شهادة على نفسه غير صحي
 فلا تسع من الذي أحاط علماً بأنهم كانوا لا يصلون فيما هو كذلك
 ولو سلم لم ينضرب ليل على الكراهة فضلاً عن الحرمة لجواز
 كونه غير معتاد لهم ولو تم ذلك لا تقضي كراهة الصلوة في
 كل صنف لم يصل فيه النبي ولا أمته عليهم السلام وهو علم
 المطلق القول في القبل في المفتاح الثاني قوله والمشهور
 استحباب التماس أهل العراق للخبرين أحدهما ما رواه
 الفضل بن عمر أنه سأل الصادق عن الخبرين لا صحابه

ذات اليسار عن القبلة ومن الشبهة فيقال ان الجبل الاسود لما اتول
 به من الخفة ووضع في موضعه جعل انصاب الحرم من حيث لم يتقدّم
 نور الحرم من يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية
 اميال هذه اثنا عشر ميلا فاذا اخوف الانسان ذات اليمين خرج
 عن حد القبلة لعل انصاب الحرم واذا اخوف ذات اليسار لم
 يكن خارجا من حد القبلة ولا خارجا وراءه على من تقدم فوعا
 قال قيل للصانع المصارع ان الرجل يخوف في الصلوة الى
 اليسار فقال له الكعبة ستة حدود اربعة منها على
 يسارك واثنان منها على يمينك فمن اجل ذلك وقع
 التحريف على اليسار وانت خبير بان هذا الحكم مبني على بان
 البعيد يستقبل الحرم كما ذكره غير واحد من اصحاب
 حكى له العلامة الطوسي قدس الله سره القدسي حفي
 مجلس المحقق ذات يوم في درسه هذه المسئلة فاق
 عليها اشكالا حاصلة التياسر اما في لا يتحقق الا بالامانة
 الى صاحب يسار متوجه الى جهة فان كانت تلك الجهة
 محصلة لزم التياسر وان جيب التوجه اليه وهو حرام لانه
 خلاف مدلول الآية وان لم يكن محصلة لزم عدم امكان
 التياسر از تحققة موقف على تحقق الجهة التي تياسر عنها
 فكيف ينصرف الاستصحاب لطجابه عنه المحقق انشاء الله
 بما اقتضاه الحال ثم كتبت ذلك رسالة استحسنها

انصب البعالم
 المنصور

الطوسي وحاصل الجواب انه التياسر من تلك الجهة المحصلة المقابلة لوجه
 المصلي ما استعمل العلامة من المنصورة لذلك استظهر في مقابلته الحرم
 لان قد الحرم من يمين الكعبة يسيرا وعن يسارها متسع كما دل عليه
 الخبر المذكور الثلاثة استند اليها الاصاب في ذلك **الباب الثالث**
في افعال الصلوة القول في الاذان في المفتح الاول
قوله وقيل بوجوب ما في الجماعة القول بوجوب ما في الجماعة للشيخين
 والقاضي وغيرهم قال في المبسوط ومتى صلى جماعة بغير ذلك واقامة
 لم يحصل فضيلة الجماعة والصلوة ما فيه والقول بان شرطها فيها
 للمبني في الصلوة والقول الاخير للسيد الجبل على ما حكى عنهم **قوله**
 ولا يخفى من قوة انما حكم بعدم خلوه عن قوة الرتبة اذ يصير عن احد
 عليه ما تقدم قال سألته انجي اذله واحدا قال انصليت جماعة لم
 يجزئك اذله واقامة وان كنت وحدك تبارك انما يخاف ان يفوتك
 اقامة الاخر والمغرب فانه ينبغي ان ترتبه فيهما وقيمت من اجل الله كانه
 يقصر فيما كان يقصر في سائر الصلوات واقوم ما قيل في الجواب له الاجزاء
 كما يجوز ان يكون المراد به الاجزاء في الصلوة بمثل الاجزاء في الفضيلة
 كما دل عليه قوله وان كنت وحدك تبارك انما يخاف ان يفوتك
 مجزئك اقامة **قوله** وقيل فيه لقول الاخر من ذلك لا قول
 قول المؤلف بوجوب الاذان خاصة في الصبح والمغرب ولا
 قامة في الخمس وقول الاستصحاب بوجوب ما على الرجال جماعة
 وفراى سفا وحضرا **قوله** وفي الجمعة وجوب الاقامة في ما
 المكتوبات قال في النساء التكبير والشهادتان فقط **قوله**

صنف واحد وفي بعض النسخ رواية وحده الصنف ما بين المشركين
 والغريب وفي رواية ابن أبي ليلى عن علي بن الحسين عن علي بن ابي طالب وقامته
 صلى الله عليه وسلم من الملائكة لا يرى طرفاها ومن صلى باقامة صلى الله
 عليه وسلم في القنطرة **قوله** ما اذناه العريون الجمعة فالقلم انتهى
 وما عر الجمعة فلقول اصحابنا انه يوم الجمعة يجمع فيه بين الصلوات
 ويسقط ما بينهما من التواضع فيكون فيه اذان واحد **قوله** ما اذناه
 كان الخفيف فيه ضعف راد بالخبر ضعف غيات عن الصادق
 عن ابيه عليه السلام قال اذناه الثالث يوم الجمعة بعبارة اما ضعف
 مستند لظاهره والماركة فكونه محملا لعدة وجوه
 اذا احتمل كونه المراد الاول اذناه الصبح والثاني اذناه الجمعة
 والثالث اذناه العصر محتمل انه راد بالتالي اذناه الاول
 المتشعب الجمعة والثالث اذناه الثاني لما الذي ابدعه
 معارضة او عتقان على اختلاف النقطة ومن المحتمل انه يكون
 المراد بالتالي اذناه الثاني الجمعة ويكون متاثره بالنسبة الى
 الاقامة لان النبي صلى الله عليه وسلم شرع الصلوة اذنا في اقامة فالمراد
 وهو بعبارة **قوله** في القنطرة **قوله** ما اذناه في الموضع
 رواه ابو بصير عن الصادق ع قال قال امير المؤمنين ع من لم يقم
 صلته في الصلاة فلا صلوة له **قوله** وفي الخبر ان اذنا
 خبر التمسك في عن الصادق ع انه قال في الرجل يصلي في موضع
 ثم يريد ان يتقدم قال كيف عن القراءة في مسجده فلو تقدم
 الى الموضع الذي يريد ثم قيل **قوله** ولا اكثر على وجوب

الاطلاق **قوله** بالوجوب حمل العبارة النافية للناس كالاتي
 ولا يستند على استناد ليس معه اعتماد **قوله** والصحيح
 خلافا للحلي الصحيح الذي استند لظاهره الاكثر في قوله
 الاستناد ورواه ابن سنان عن الصادق ع قال **قوله** في قوله
 وانت يصلي ولا تستند الى جوارك الا ان يكون مريضا او عرجا
 بالخبر يقع الخاء الجمعة وقع الهم ما وادك من شجار وبناء او غيرها
 يقال نرى الصبي في خرواوي قال ابن التمسك في قوله ما وادك من
 جرف او جبل من جبال الرمل او شجار وشي قال ومنه قوله في
 فلا في خمار الناس في ما يرد به وليس منهم في القنطرة **قوله**
 والمحقق في العبارة قال في العبارة الوجه عند الكراهة لمخالفته ما رآه
 عليه الاحاديث من استحباب وضع اليدين على الخدين والرجلين
 غير معلوم لنا خصص ما مع وجود المخالف من اكابر الفضلاء والتمسك
 بانه فعل كثير في غاية الضعف ولا وضعهما على الخدين ليس واجب
 ولحقنا والتمسك وضعهما في موضع معين فكان للمكلف وضعهما
 كيف يشاء وعدم تشريعه لا يدل على تحريمه ولا احتياط معارض
 بان الاوامر المطلقة بالصلوة والة باطلا فها على عدم المنع او نقول
 متى عمتا ط اذ اعلم ضعف مستند المانع اذ لم يعلم ومستند المانع
 هنا معلوم الضعف ولما الرواية فظاهرها الكراهة لما انفرد
 من التشبه بالمجوس والتمسك بما انفرد ليس على الوجوب لا يتم قد قيل
 الواجب اعتقاد الاحكامية وانه فاعل الخفاء فلا يمكن حمل الحديث على

الاجابة

ظاهره فاذن ما قاله الشيخ ابو الصلاح من الكراهة وطعننا في ذلك
ببعض التاميرات ثم غلبت بذكر احتجاج العامة وقيل فيها وتبيننا
الشبهة في بعض المناقشات ثم اتيه من ترجمه مناقشات اليها
فارجع الى الذكرى من اراد الوقوف عليها في **المفتاح الثاني قول**
طه ومعرفة العجز موكلة اليه روى عن الشهابي عن الصادق ع قال
المنصير الى المريد له يصلي فاعدا كيف قدر على ما ان يوجه فيومي
اياء وقال يوجه كما يوجد الرجل في كونه وينام الى جانبه الا ان يفتح
يومي بالصلوة فان لم يقدر ان ينام على جهة لا يترك كيف ما قدر فانه له
جانب وليست قبل بوجهه القبلة ثم يومي بالصلوة اياء في **المفتاح الرابع**
قوله والخبر المحوز ان ابا الخير المحوز روى عن النبي ص انه قال من
صلى قايما من افضل من صلى قاعدا فله نصف اجر القايمة ومن صلى قايما فله نصف
اجر القاعد **القول** في النية والاحرام في **المفتاح الرابع قول**
ما هو مستحب اخر الحكم باطلا واستحباب رفع اليدين وعدم تعلقه التكبير
استحبه ما وجد في البدل لا يتبع صاحب الذكرى من رواية معاوية بن عثمان
قال لا بعد الله من رفع يديه ان ركع ولذا رفع راسه من الركوع وراى مسعود بن عثمان
راسه السجود وراى ابن مسكان عنه ع قال في الرجل يرفع يديه كما اهرى
للركوع والسجود وكان رفع راسه من ركع او سجد قال في العبدية وفي معناه
رواية زرارة عنه ع قال فوجدت في الصلوة شيئا وانتهى به الى هذه الرقابة
مطلقا ومنها الصلوة المستقيمة فمقتد بالامتنان عند التكبير ان يرفع راسه
بن مهزيه قال رايته ابا عبد الله اذ ركع في الصلوة رفع يديه بغير يكلوتين

اذنية وعندي ان حمل المطلق على المقيد اقرب الى الصواب من العدم
عما عليه عامة الاصحاب **القول في القراءة** في **المفتاح الاول قول**
عليه السلام من العبارة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابيها عا قبا
ان الله عز وجل في الركوع والسجود والقراءة سنة من تلك القراءة
مستعدا اعداد الصلوة وهو نسي القراءة فقد تمت صلوةه والفقير المحل
على العامة ما رواه محمد بن ابي اسحق الباقري قال سالت عنه الذي لا يقبل الخ
الكتاب في صلوة الا لا ان يقبلها في جوارحها في **المفتاح**
الثاني قول من اللطائف الصحيح جواز التفرق حيث يستل الباقري عنه
كيفية القراءة فيها فقال الله عز وجل في كل ركعة فاقرا فاتحة
الكتاب وان نقصت من السورة شيئا فاقرا من حيث نقصت ولا تقرا
فاتحة الكتاب قبل في جوارحها تمامها والحال هذه وجهان
وكذا الوجهان في جواز تمامها بعد القيام من السجود الذي لا يبدل قراءة
للمؤمن ولا يغيره انه من ركع من غير قصد في القيام بعد ركعتين
القراءة من موضع القطع وبين القراءة من اي موضع شاء من السجود
او من اخرها بين ركنها وقراءة غيرها او قبل في الذكر او الباقري
ان له اعادة البعض الذي قرأه من السجدة بعينه قال في حقه هل يجب قلة
الحمد بحيث لا يترك لا بد له وسبورة ويجوز له ان يقرأ بعد السجدة
جميعها او في هذا ان قرأ جميعها وله ان يقرأ بعضها في السجدة او في
موضع الملائك في الركعة الصلوة انما لا يقرأه فمقتضى قوله انه نقصت
من السورة شيئا فاقرا من حيث نقصت تعين القراءة من موضع

القطع فلا يكونه العدول الى غيره من التمسك بما لا يربح الا احتياطاً
تقتضي الاحتياط على قراءة خمسين في كل ركعة اذ تفرق مرة على الخمس
في المفتاح **الثاني قوله** وما ينافيه فهو على الحقيقة المبرور الذي
ما رواه محمد بن مسلم انه سأل الصادق عن الرجل يركع اما ما يستفتح الحمد
ولا يقرأ بحسب الله الرحمن الرحيم فقال لا يضره ولا بأس به والشعر يكون يدعى
على الحقيقة ما رواه زكريا بن ابي بصير القمي انه سأل الحسن عن الرجل
يصلي يقول بركه ان الله يوسع الله الرحمن الرحيم فقال لا تجزئ
ولا يبعد كونه عملاً على النسيان كما احتمله الشيخ في كتاب
الاخبار **قوله** والخبر يزيد لعدم ايراد الخبر رواية الحسن
القيتل عن الصادق قال قلت ما تقول في الرجل يصلي وهو ينظر في
المصحف فيصنع التسليم قريباً منه قال لا بأس في المفتاح
الرابع قوله الا كفء بمطلق الذكر وفي رواية اخرى
الصادق قال اذا ما جرى من القوافي الركعتين الاخرتين قلت
تسبيحاً نقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله سبحان الله **قوله**
فخص من الصنيع هو ما رواه معاوية بن عمار عن الصادق قال قلت
الرجل يصلي عن القراءة في الركعتين الاخيرتين فتذكر في الركعتين
الاخيرتين انه لم يقرأ قال اتم الركوع والتبوء قلت نعم قال لا
ان جعل اخر سركته **اولها في المفتاح السابع قوله** بالشهادة
له الشاهد له ما رواه علي بن عبيد عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله
عن الرجل يقرأ في الفريضة تسوية والحمد اربعين بها الواسع ثم يقوم

فيقرأ بغيرها قال السجدة ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب بركعة ولا يعود
يقرأ في الفريضة سجدة في المفتاح **الثامن قوله** والملائكة لا
تجهر وهذا مستل من الآية على ما في الحديث ان الله لا يحب المتفخخين
بحقيقة الجهر والاختفاء لاستماع انما كان الصوت عن ما يملأ البراءة الله اعلم
ما من دعاء الصادق في نفسه الآية وهو على التمهيد بالجهر العالي ان يردعه
المعتاد والاختفاء لا يقرأ في نفسه الا سماع ولا يقرأ في المعتدلة
في الامر بان يشمل الصلوات كلها واجبة واجمالاً لا يركع الا لله والحمد
عنه الجهر في الكل والاختفاء في الكل وتغير الصادق الآية في وجوب
الجهر في بعض الصلوات والاختفاء في بعضها فان الله المتوسيط بين
الامر والحرمان شامل للصلاة كلها واجبة واجمالاً لا يركع الا لله والحمد
بوجهها شاذ القول بوجوب الاستعاذة للشيخ ابو علي والشيخ
ومستنده هو ما رواه في الذكر وهو غير كونه الا هذا للتدبير
بالانفاق وقد نقل في الملحة في الخلافة الاجماع منها **قوله** لو لم يكن
شهر يات الاراد الله احصائه باحد المقصودين ما رواه عن معاوية بن
عمار عن الصادق عن ابي عبد الله السميع العليم من الشيطان الرجيم
وبالآخر ما رواه العامة عن ابي مسعود قال قرأت على رسول الله افقلت
اعز بالله لسميع العليم من الشيطان الرجيم فقال قل اعز بالله من
الشيطان الرجيم هكذا قرأ في حديثه عن النبي صلى الله عليه واله
وعن ابي سعيد الخدري انه النبي صلى الله عليه واله يقول قبل القراءة اعز بالله
من الشيطان الرجيم **اقول** ولها طريق الغامضة قلت من اخر غير

ما ذكره بالرواية القياسية عن الصادق قبل ذلك كيف اقول قال اقول
استعين بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فإنه يابن راية سدي
قال صليت المغرب خلف النبي صلى الله عليه وآله فاعوذ بالله السميع العليم من
الشيطان الرجيم واعوذ بالله ان يحرقني في النار يابن راية سدي قال
مثالته عموه التحمل يقوى في الصلوة فينسئ فاعوذ الكتاب قال فلعل
استعين بالله من الشيطان الرجيم انه هو السميع العليم ثم قيل
فلان لم يركع فانه لا قراءة حتى يبدأ بها في جهرا وخفاتها
التي ذكرها في رواية فقلت بن اخف عنه الباطل او كل كتاب
نزل من السماء ليس الله الرحمن الرحيم فان اقرأت لسبب الله
الرحمن الرحيم فلا يجادل في الاستعانة فان اقرأت لسبب الله الرحمن الرحيم
شبهه بغيره فيما بين السماء والارض وهو محذور ولا يستحب ان عليه
معظم الاحتجاب **قول** انه يذكر المائتين عند نزع الايات
المخصوصة روى عن ابن موهب الساباطي عنه الصلوة قال التحمل
اذا قرأت الشمس في غير موضعها بقول صدق الله وصدق عبده
الرجل اذا قرأ الله خير ام ما يشركه بغير الله خير الله خير الله البر اذا
قرأتم التوبة كفر بربهم بعد ان يقول كذب العادلون بالله والرجل
اذا قرأ الحمد لله لم يتقدم له ولا يمكن له شريك في الملك ولم يكن
له ولي من الدن في كبره يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر
فانه يقول الرجل شيئا من هذا اذا قرأ القرآن على شيء **قول**
واما ما هو المشهور في الاخر المشهور استحبنا اقتصار الفصل في

الظاهر من المغرب وهو يتطأ في الشاة وهو لا يذوق الضاة واختلف في
المفضل المشهور انه من سورة التوبة الى اخر القرآن فطوى منه من التوبة الى
الحسرة النبأ وهو يتطأ منها الى الفتح وقصاه منها الى اخر القرآن
فيل له ابتداء الجاثية والواقعة النبوة المتضمنة انه ثمان وستون
سورة يؤيد القول المشهور لا انه بعد الفتح والفتح وكذا الغيل
لا يلائم سورة واحدة على ما جعله الكرام من اجاب جيل من كونه الرواية
مؤيدة للقول الاخير في قوله اقول في الاخر غير معلوم المستند

القول في السجود في المفتح **القول** ثم القبة الحسينية
كان في القصص منها ما في رواية معوية بن عمار عن الصادق
انه قال الله السجود على تربة النبي صلى الله عليه وآله خير من السجود على
اخرى عنه السجود على طين قبر الحسين ١٤ نبوي الى اخره في السجود

القول في التشهد في المفتح الاول قول
واما الصحيح الدال على القضاء فظاهر في التشهد الاخير هو ما رواه
عمر بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام في الرجل يفر من صلوة فذكر
التشهد ويصرف فقال له كان قريبا من المصحة فتشهد **قال**
مكنا انطفا فتشهد فيه وانما جعله ظاهرا في التشهد الاخير لعدم
الام فيه لسبب في الشهوة على ما ذكر في الكتاب الكبير فيه ما فيه
قول الخبر فيه ضعف سند لا لا وهو انه الحسن بن الحسن بن الحسن
قال انه من رجل صلى الظهر والعصر فاحدس في الصلاة فقام
ان كان قال تشهد لا اله الا الله واتخذ من قول الله فلا يعبد

والله كان لم يشهد قبل ان يحث فليعلموا انما يضعف في الآلة الى المصالح
 حمل الامارة على اعادة الشهود وهذا الخيال كماله بعينه الآلة اولى
 من المصالح ما يخالف من طبع زيادة المعتبر سنة التكميل والآلة
 الاكتفاء بقضاء الشهود وعدم بطلان الصلوة والمسلم عند الله
القول في التسليم في المفتاح الثالث قوله ^{عنه} **والشيخ**
 ان في الاستصحاب انما لا بد من الفصل بين وكفى الشفع والوتر
 شاور ما يخالفه او قال الوتر على ضرب من التقية لانها
 مرافقة لمذهب كثير من العامة مع ان مضمون حديثين منها التمسك
 ليس ذلك مذهباً للحداد ومن اوجب الوصل لا يجوز الفصل ومن
 اوجب الفصل لا يجوز الوصل قال ويجوز انه يكون قوله انشاء السلام
 ذلك شاء لم يعلم اشارة الى الكلام الذي يستتبع بالتسليم لان ذلك
 ليس بشرط فيه **الباب الرابع في الواجب**
القول في الجماعة في المفتاح الخامس قوله ^{عنه} **وتفصيله**
 في التلخيص شاذ التفصيل الذي اتفقوا عليه الصدوق انه لو اقتدى
 من يصلي الظهر بمصلي العصر جاز ولا يصلي العصر خلف من يصلي
 الظهر الا ان يتوجه بها العصر ثم يصلي انما كانت الظهر فتوى عنه
 قال في التلخيص لا تسلم باخذه الا انه يكون نظراً الى ان العصر لا يصح
 الا بعد الظهر فاذا صلاها خلف من يصلي الظهر فكانه قد صلى العصر
 قبل الظهر مع انها بعد ما هو خيال ضعيف كان عمل المصلي مرتبة
 على ظهر نفسه لا على ظهر امامه **في المفتاح السادس قوله** ^{عنه} **ثم**

الامارة في الصلاة في التلخيص لا يجوز قراءة وتما يتسبب لا كقولهم انما
 قال في التلخيص قد يرجع القاري على الاخر فيجوز الاداء وانت
 القراءة وان كان اقل حفظاً فان لمساها في الاداء انما هو قوله **قوله**
 ثم لا يرد عليه في التلخيص انما لا بد من جهة سبق الاسلام لونه
 كان اسبق من جهة من وطأ الحرب دار الاسلام او يكون من اولاد من قبل
 هجرة وتقبل عن المشركين بحسب الدين بحسب سعيه ان المراءى بالآلة
 في ففاننا التقدم في التلخيص قبل الاخر وقال في التلخيص وتما
 جعلت المحبة في زماننا اسكن لا صان لانها تقابل البادية مسكن الاعمال
 لان اصل الامصار اقرب الى تحصيل شرايط الامامة والكمال فيها وقدره
 عن النبي ان الحفائر والقصوة في الغداة من قبلهم المكثر من الايمان
 قبلهم اهل القرى والبلد وهم الذين تعلموا اصولهم في حوزتهم
 اصولهم ومواضعهم هذا اذا قرئ بتفسيره للآلة الاولى قبل ان يخصصها
 وهو جمع خصال بتفسيره للآلة وهي بقية الحديث في انما الغداة من
 عن الامصار **القول** ^{عنه} **الغداة من الغداة** هو الصلوة او شدة
 ان من عند النساء ان صوت عدو مع رعايتها والحدود الغداة الصلوة
 الحاف في الكلام كالتفكير عند الغداة والى الورد والرعيا والظلال
 في المارود والبقارود كذا استفاد من اللغز في المفتاح الثاني
قوله ^{عنه} **وفي لفظة آخر وفي لفظة آخر** اذ ركعت التلخيص قبل ان يركع
 ما فقد اذ ركعت الصلوة واحاط جمع محمد بن مسلم عن الباقر والفتح
 المفارقة له لم يردية بعة طوق وكانت **القول** ^{عنه} **في المنايا في الفتاوى**

قول لا يجوز قطع الصلوة وما سببها من غير وجه القطع برجي الإتمام المتنا
 لا باخذه وهو كما ترى **قول** الحكماء الخمسة قالوا في الذكر في صحيح
 القطع كافي حفظ الصلوة والمال المحرم عنه التلف وانقطاع الفرق والمخروق
 حية تعين عليه بطلت صلواته لنقص العبادات وقيل لا يجب
 مباح فصل العبد التي لا يغلب على الظن انها واحدا من المال الذي لا يغيره
 فوجهه وقد يستحب كقطع الاستدراك لانه لا اقامة وقوله العجوة
 طمنا خفي في الظاهر والجمعة ولا يمتاها باتمام الاصل او غيره وقد يكره
 كاحول المال اليسير الذي لا يماضي في فوائده مع احتمال القربة ثم قال اذا
 ادرك القطع فلا يجوز الغلل بالتسليم لعموم تعليلها التسليم ونسبها
 المال عند سقوطه لولايات بدفعه من انفسها اذ لا فرق بين عدم الاثم
 لانه القطع سابع التسليم انما يجب الغلل بدفع الصلوة التامة
في المضاح الثاني قول ومنهم من فرق بين التيمم وغيره القول
 بالفرق المشيخنا الفيد جاعلة والفقهاء ان الله استدل اليها ما رواه
 زائدة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله في الصلوة وهو
 متيمم فغسل ركة ثم احدث فامسأ بالماء قال يخرج ويترها ثم يدي على ما مضى
 من صلواته التي صلى بالتيمم وما روى زائدة ايضا قال قلت لابي عبد الله
 في الصلوة وهو متيمم فغسل ركة واحدث فامسأ بالماء قال يخرج ويترها
 ويدي على صلواته التي صلى بالتيمم وشارطه عليه يقول هذا الثاني
 احتمال كون المرويات محدث فيها امطار السماء لا وقوع الحدث من
 المصلي او ما هو اعلم من ذلك احدث حدث وجوبه بسبب حصول الماء

فلو ستم

ولعل هذه المعنى قريب مما مر من ان المعلوم انه لا يتعلق بالحدث المتنا
 المصلي ما يماثله الماء والكناية بالحدث كثيرة في كلامهم كما مرنا على انه
 يمكن ان لا يستخرج من الخبر حكم المتوفى ايضا فحكم له بالبناء بطريق
 او فيكون كفاية الى ذلك لنا لوجود اخبار اخر اقامة فيها في المضاح
الثاني قول في ذلك الوقت هو وقت توجبه الخطا اليه بالبر
 ويبنى هذا التفسير على انه اذا بالشئ يقضى التيمم من غير انما والله
 التيمم في الصلوة يقضى العبادات ولا يماثله في التيمم عند الموالاة
 غير بيان ولذا راجع القصة مطلقا وبه اتفق المشيخ في ذلك في
المضاح الرابع قول فقال برأسه قوله فقال برأسه
 اقبل وما قال ان لا يات المرء بعمل القول عبادات عن جميع الافعال
 وتطلقه على غير الكلام والنساء فتقول قال بيده اي اخذ وقال
 برجله اي مشى قال الشاعرة قالت له العينا سمعة فطاعة احب
 او مات وقال بنو بدي اي رضعه ثم تمثل بحديث السمر حيث سأل
 في اليدين فقال صدق قائمهم وهذا الله الصلابة او ما روى سمر اي نعم
 ولم يتكلموا فقال فقال بعني اقبل بعني مال واستلح وضرب
 وغير ذلك على المجاز ولا تشاء وقد ذكر في القول بهذه المعاني
الحديث قول ومن القبيح الاضداد القبيح الاضداد والاعلى
 يقطعي عن الكافر قال سألته عن النهاف والجمامة والحق فقال لا
 تنقص هذا شيئا من الخوف ولكن تنقص الصلوة قولهم لا تنقص
 التلثم شد القناب على الغر المشهور في الامام ان الله من شئنا

من الفكرة فحاشم ولا فكرة في بعض الاخبار تفصيل اخر وهو ما رواه
 محمد بن مسلم عن الباقر قال قلت له اني اقبل الرجل وهو مشتم فقال
 انما على الارض فلا ولما على التراب فلا بأس ولعل الذكر احد ما لا يرب
 اخف ولا خفاء بالحاء المهمل والمفاوخر في التضياع في السجود
 والجلوس **القول** في التمسك في المفتاح **الاول قول**
 وهو ما كان قيل في تارخها انه الظاهر انه المراد بالجلوس بقدر
 التشهد للتشهد لشبهه مثل هذا الاطلاق ويدور تحقيق الجلوس
 بقدر التشهد من هذه الايقان بفوائد التعليل الذي ذكره
 لخدمة الصلوة في الصورة المذكورة على هذا التاويل وهو انه لم
 يخل الا بالتسليم وذلك في وجوب المظلال ولو عليه انه لا يسجد
 بالتشهد لا ينبغي وقوع الزيادة في الصلوة الذي هو سبب لطلانها على ما
 ذهب اليه بمقتضى الروايات المعتمدة مع انه من التشهد هو غير
 مبطل لكون التسليم في المفتاح الثاني **قول** والصدق
 للوثق هو ما رواه عمار الساباطي عن الصادق فيما يجب التمسك في اذا
 اردت ان تقوم فقف واذا اردت ان تقوم فقم ولا تزداد
 تقل فثبت انما رقت له تسبيح فقامت عليك سجدة التسبيح في
 معناه رواية معارية بن حماد قال سألت عنه الرجل السجدة فيقوم في
 موضع تقوم او يقعد فما اقامه قال السجدة سجدة بعد التسليم
 هو المرفعة من غناه الشيطان **قول** وله الخبر الرابع في زيادة
 سفيان بن عمار الصادق قال السجدة سجدة في التسبيح كل زيادة

بقر

يدخل عليك او نقصانه في المفتاح الرابع **قول** للوثق هو ما رواه
 عمار الساباطي عن الصادق في الرجل يفتي سجد في التسبيح ما بقي
 في المفتاح الخامس **قول** ولو ظهر احد الطرفين بن عليه المراد بانه
 على ما تقدم في الصلوة كانها وقعت على ذلك الوجه سواء اقتضى الصلوة
 ان العباد فلو يشك بين الاثنين والثلاثين وثلاثون والثلاثين فله
 غير احتياط ولو يشك بين الاربع والخمسة وثلاثين فله احتياط كالسجدة
 وهو ما رواه في قولين الشك في الافعال واعداد الركعات لا يكون الا في
 والاخير في ذلك واستدل على هذا التوجيه شيخنا الشهيد بالاجابة
 عشر في كثير من الاحوال انك في الظن تحصيلك للسر ففعل الحج وبارك به
 العادة عنه النبي اذا شدد احدكم في صلوة فليظن جري ذلك الى
 الصواب فليطو عليه وبارك له احتياطاً عنه الصادق في عدة طرق اذا
 وقع هذه على الثلاث فابن عليه وله وقع وهذا على الاربع فسلم وان
 ثم قال ويظهر من كلام ابن ابي عمير ان غلبة الظن تعتبر فيما بعد الاولي
 الاولي بين مبطل الصلوة بالشك فيها واولاه غلبة الظن ثم رده على تقدير
 بانه فيه مخالفة لفتوى الاصحاب في تخصيص العموم **الادلة القول**
 في الفتاوى في المفتاح الثاني **قول** وفي الصحيح عن الصادق
 روي في ذلك عن ابن جعفر عن اخيه الكاظم واستدل به على ما ذهب اليه
 السيد وجه الالة انه لا على سقوط قضاء صلوة الكسوف مع الفوت
 مطلقاً من ذلك ما اذا استوى الاجزاء فانه في القضاء جند
 دليل اخر فيبقى الباقي منه في الاطلاق في المفتاح الرابع **قول**

قال

وفي جوب القريب من سبي الترتيب على عود الرطبات ومنع مده على الشجر
 منها البرقية من سبيل الاحتياط وانفع في المفتاح الخامس **قول**
 ولا لاله في الصحيح على شئ من ماله ولا من ماله من الكرام قال
 سئل عن رجل نسي الظهور حتى غابت الشمس فذكره في العتق قال
 كان ابن جعفر لو كان ابيهم يقول اذا امكنه ان يصليها قبل ان يموت
 بدارها ولا على المغرب في صلاتها **كتاب مفتاح الزكوة**
قول بقاع ذرير القاع الا من السهلة المطهنة قد انقربت
 عنها الحبال الطرفة لا من المستوية اللينة وفي بعض نسخ الفقيهية
 بقاع قفر والقفر تقدم القاف على الفاء الا من التي لا نبات
 عليها والشجر يضم الشين وكسر الحمية والركب منها ان في منها
 ولا قع من الحيات ما سقط شعر رأسه لكثرة سبه والقضم بالقاء
 والقتاد المحدة الاكل باطراف الاسنان وفي القاموس كسر اكل
 باطراف اسنانه او اكل باسبال الفحل بالفاء العجوة والحاء الهامة
 الذكر من كل حيوان وفي بعض النسخ كالقضم الضيل **قول** رتبة ارضه
 قال في القاموس الربع بالكسر الفتح الرفع من الارض او كفي او كلف
 او الطري المنفرد في الجبل والجبل الرفع الواحدة معها او مثل الواحدة
 من كل مكان من رفع **الباب الاول في الزكوة المال القول**
 فيما فيه الزكوة **المفتاح الاول** **قول** مقاسمة السلف
 وفي الكافي عن محمد بن مسلم وايضا عن ابائه انهم قالوا هذه
 الارض التي تبيع اصلها ما ترفعها فافقوا كل الارض فيها الديار طالع

فما خشي

فما خشي فيها فيما اخرج الله منها الزكوة طالع عليه واليس على جميع ما اخرج الله فطاعتك
 منها العشرة العشرة في يدك بعد مقاسمته لا في معناه
 ما في التفسير عن محمد بن مسلم ايضا قال سئل عن الرجل يتكادى لانه من
 السلطان لثلاث المصنف هل عليه في حصته زكاة **القول**
 وضع المور كما استدل للعلماء في المفتاح على ما ذهب اليه من وضع المور
 في العتات بان التصايب من ثوب المال والفقر فلا يخفى صحتها
 عليه كغيره من الامور المشتهرة بالانفة كما حيف عليه واصلها
 وبانه الزكوة في العتات يحجب في الثناء والمفايدة وهو لا يتنا والحمد
 ثم ايدى عسبته محمد بن مسلم عن الصادق قال خير كماله العتق
 والعتق له والحران يكون في النخل نظير فبذلك لا للمعاليه قالوا
 ثبت ذلك للحار من ثوب في غيره ضرورة عدم قابلية الفرق للثبته
 هذه الوجه مجال في المفتاح **الزكاة قول** على العتس والسكت
 قال الشهيد الثالث العتس يقع العتس واللاه من ماله فخطب السكت
 يضم السكت وسكونه الا في ريب الشيعي ولا مع وجوب الزكوة
 فيما انصر اهل اللغة على كونها مبهما اذا فعل على هذا يضم كل منها
 الى ضيفه لواجتماعه في المفتاح الخامس **قول** وفيه الشبهة
 المقرض قال في الدرر وغيره لو شرط المقرض الزكوة على المقرض فلو وجد
 بطلبه الشط ولا قدر اعطى المالك ايضا ولو شرط المقرض بغير
 عنه المذلوله فالوجه ان شرط الزكوة في الاجزاء **قول** للخبز
 على الاستحباب احد الخبز ما رواه عن الصادق قال

في العتات بان التصايب من ثوب المال والفقر فلا يخفى صحتها
 عليه كغيره من الامور المشتهرة بالانفة كما حيف عليه واصلها
 وبانه الزكوة في العتات يحجب في الثناء والمفايدة وهو لا يتنا والحمد
 ثم ايدى عسبته محمد بن مسلم عن الصادق قال خير كماله العتق
 والعتق له والحران يكون في النخل نظير فبذلك لا للمعاليه قالوا

ليس في الدين زكاة الا ان يكون له ما حالته هو الذي يقره فان كان لا
 يقدر على اخذه فليس عليه زكاة حتى يفيضه والاخر ما رواه عبد العزيز
 قال سالت عنه ان يكون له الدين ان يركبه فاكل رين يبعده هو اذا اراد
 اخذه فعليه زكاة وما كان لا يقدر على اخذه فليس عليه زكاة وفي بعضها
 ما رواه نارة عن الصادق عليه السلام قال في رجل له دين غائب
 يقدر على اخذه قال فلا زكاة عليه حتى يخرج فان خرج زكاة العام في جلد
 ولله كانه يبعده فمعه ان يقدر على اخذه فعليه الزكاة لكل ما قبله
 من السنة في **المفتاح السابع قوله** وله اختلاف اخر اذا
 تساوت القيمة عند اختلاف التصديق فلا بحث في اخراجها وانما اذا
 اختلفت فقال بعضهم بحثا للمالك في اخراج الفرضية من المصنفين
 سواء واليه ذهب المحقق في المعبر لصدقه لا امتثال اخراج الفرضية
 وانما ما يرد على اعتبار ملاحظة القيمة مطلقا كما ذكره في
 النوع المتحد قال بعضهم بالتقسيم واختبة الشهيد في انه
 احوط وعليه ان يكون له عند عشرة بقرة وعشرة عجا مائة قيمة
 السنة من احدها عشرة ومنه ولا خلاف ان يخرج خمسة من احدى
 المصنفين بشيء قيمتها عشرة ويحتمل ان يخرج كل صنف خمسة او قيمته
 العواكس **قوله** والعلم عند الله **قوله** والى الجاني يقع الباطل في حقها
 وهي لا بل الخمسة سنة واستدل على هذا الحكم باطلاق اسم الفقيه
 الاجل لغة وفيما على كل من المصنفين ولا على جوب الزكاة في الجاني من
 مكيان رواية نارة في الصحيح من الباقين قال في الجاني من قوله قال

عنه

مثل ما في البقرة **قوله** وانما له الخافاه في احداهما رواية اسحق بن عمار
 عن ابي بصير قال قلت له ما تدري تسعونه درهمان تسعة عشر دينارا اهلها
 فان زكاة شئ فقال اذا احتج الزهبي الفضة فبلغ ذلك ما قد مر عليها
 الزكاة لا بد من المال له اهل كل ما خلا الدين من ذهبك متاع في
 غير مروج من ذلك الدين اهل في الزكاة والديارات والاخر ما رواه
 محمد بن مسلم عن الصادق قال سالت عنه الذهب في ماله الزكاة قال
 انما يبلغ قيمته ما في ماله من فضله الزكاة في **المفتاح الثامن قوله**
 وما في الفها شان انما ياتي الفها بانه مما يدين عا على الفها
 قال قلت له الرجل يبيع كاهله من الحلى من مائة دينار والمائة دينار عليه
 الزكاة قال لا يبيع عليه في ذلك قال قلت فانه فربه من الزكاة قال ان كان فربه
 من الزكاة فعليه الزكاة وان كان انما فعله ليقول به فليس عليه زكاة في
 معناها فله اخرى جعلها الشئ في كتابه لا خبر انما انما جعله الفها
 عليها بعد حل الحول **قوله** في عقايرها في **المفتاح الاول**
قوله المصنفين وادها الشئ بالبعيد احدها ما رواه محمد بن مسلم
 وابو بصير بن يونس معاوية والفصيل بن يسار عن الصادق
 خمسة درهم وليس في اقل من ربعين مثقالا شئ في اقل من مثاقيل درهم
 وليس في النيف شئ حتى يتم ان يكون فيه واحد والاخر ما رواه نارة
 عن الصادق قال اهل من مائة درهم وتسعة وتسعون دينارا
 وتسعة فله زكاة دينار انما لا يبيع شئ من الزكاة في الدين اهل

انما قال في الزكاة في الدين اهل من مائة دينار وتسعة وتسعون دينارا

الذي ينسب حتى يتم اربعين والاربع مائة فيهم قال الشيخ في قاييل الرقاسية
 الا في القول وليس في اقل من اربعين متفكلا حتى يجوز ان يكون له اربعة
 دينار واحد لانه قوله شيء محتمل للدينار ولا ينسب عليه ولما ينقص عنه
 وهو يوجب الجمل الذي يحتاج الى التفصيل قال في ذلك ان كان فيه الاحاد
 المنفصلة في اقل من عشرة نصف دينار وفيما بين اربعة في كل اربعة دينار
 دينار جملنا قوله وليس فيما بينه الا اربعين دينار اثنى اربعة اربعة دينار
 واحد لانه متى نقص عن الاربعين انما يجب فيه دينار واحد اما قوله
 في ذلك الخبر في كل اربعين متفكلا ليس فيه متناقصا قلناه
 لانه عندنا انه يجب فيه دينار واحد لانه هذا ليس بالانصاف
 بل جملنا هذا الخبر على ما قلناه كنا قد جمعنا بين الاخبار على وجه لا يتناقض
 بينها هذا كلامه بالفاطمة في **المفتاح الثالث قوله**
 فحقه الحق بكسر الخاء الا نفي منه لا يلائم انما قلنا ثلث سنين وبما لا يخفى
 بالنسبة للذكر والا نفي في **المفتاح الثالث قوله** مسند قال في
 التذكرة ولا يقرب الاكل سنين يدخل في الثالثة فهو في ثلثه وهو
 المسند شرعا مقتضى كلامه ان هذه التسمية مستفادة من الشيخ
 نقل في التذكرة
 الامام محمد في اصولنا الاربعة عشرية تتضمن نفسها هذا القسم
 في التذكرة
في المفتاح الرابع قوله لا شيء فيما بينه اربعين من الغنم اعتبر
 الصلوة في القضاء الاول زيادة واحد على الاربعين حيث قال في الفقيه
 طيس على الغنم شيء حتى يبلغ اربعين شاة فاذا بلغت اربعين في اربعة حاة

ففيها

فيما بينه واليه ذهب والده ايضا على ما نقل عنه وسند ما غير معلوم قوله
 فكل مائة شاة للحسن الاول بالحسن رواية زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير و
 زيد بن معاوية العمري والغضيل عن الصادق عليه السلام انها مائة شاة
 في كل اربعين شاة شاة وليس فيها واحد الا اربعين شاة وليس فيها شيء
 عشرين ومائة فاذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة فاذا ازيدت
 على المائة وعشرين ففيها مائة ان قالوا فاذا بلغت ثلثمائة ففيها مثل ذلك ثلث
 شاة فاذا ازيدت واحدة ففيها اربع مائة حتى تبلغ اربع مائة فان كان على كل
 مائة شاة الحوت وقد طعن في وجوب المائة بانها في الفل على الاصح في اربعين
 الشاة قال في ذلك في بعض الحديث اقول من طعنه على ما ائتم به هو مخطئ
 لما كان من الشيخ الترتيب فحده ونسخ الترتيب استظهر من الحديث سدا
 ورسا من شرطه بقرينة كلامه لفظ فان الشيخ انما اخذه من كتاب محمد بن محبوب
 ونقله فيه عنه وما ائتم به من اقل من اربعة الفية وهو الصحيح وليس فيه خلاف
 ما عليه الاصح في هذا الخبر فظهر ان سلامة ما يوجب الضعف والاعقاب
 قوله وفي هذا المقام سؤال وله جواب تقرير السؤال على ما ذكره الشيخ في التذكرة
 انه اذا كان على القولين يجب اربع مائة اربع فاقرب الخلاف وانما اذا
 كان يجب في ثلثمائة واحدة يجب اربع مائة فاقرب فاقرب فاقرب فاقرب فاقرب
 ولكن تقرير السؤال على المائتين وواحدة والثلثمائة واحدة بتقرير التقرير
 وتقرير الجواب ان الفاية تظهر في محل الوجوب وفي الضمان اما الاول فانه
 اذا كانت اربع مائة في محل الوجوب فهو على المشهور ولو نقصت عنها ولو
 واحدة كان محل الوجوب الثلثمائة وواحدة والاربع مائة فاقرب وان جوب

على التقديرين الآن محتملها يختلف وكذا القول فماتين وواحدة وثلاثية
 وواحدة على القول الآخر والماتية فانه متفرع على محل الوجوب فانه اذا تلفت اربعة
 واحدة بعد طول غير تفرع ناقص من الوجوب فماتية جرة ممتدة ولو كانت
 ناقصة عن الاربع مائة ولو واحدة ونصف منها شيء لم يسقط الفريضة شيء ما دامت
 ثمانية وواحدة لوجود النصاب والزيادة عشو وكذا القول في مائتين وواحدة وثلاثية
 وواحدة على القول الآخر وليس هو هذا العدد المخصوص وانما هو مائة وكل مائة كذا
 الثمانية وواحدة على القول المشهور فانها وان اوجبت اربعة الا انها على النصاب
 وكذا القول في المائتين وواحدة على القول الآخر ويختلف باختلاف ذلك الضمان فانه
 لو تلف الواحدة الزائدة على الثمانية على المشهور سقط بسببها جرة من الواجب
 وعلى القول بسقوط الاحتياط عنده وجوب مائة في كل مائة يكون الواحدة
 شرا في الوجوب اجزاء فلا يسقط بتلفها شيء وقال حافذة في المدارك ويمكن
 المنفعة في عدم سقوط شيء من الفريضة في صورة انقص عن الاربع مائة لان بعض
 الناس عنه توزيع التلف على الحقبين وان كان الزيادة على النصاب عشو اذ لا
 منافاة بينهما كما لا يخفى على المتأمل قوله للمصير ليس في الاكيدة ولا في الريا
 بهذا الخبر رواية عمر بن محمد بن الحجاج عن الصادق ع ولم نجد هذا التفسير للربا
 في موضع اخر قال الجوهر الرشي على فعل بالضم التي وضعت حديثا وجمعها رباب
 بالضم والمصدر رباب بالفتح هو قرب العود بالولادة وفي القاموس الربا
 كجلى الشاة اذا اولدت واذا مات ولدها اربها والحديث الساج وقال ابن
 الاثير الربا التي يربا في البيت من الغنم لاجل اللبن قال وقيل مرادة الغنم
 العود بالولادة الشهر وربا يطلق الرقي على غير المعز والضمان فيقال ناقة

رقي ثم اخلفوا في حده فقال بعض الفقهاء مبرسا ما بيننا وبين شهر وقال
 في الشرايع ولا يؤخذ الرقي وهو الولد الى خمسة عشر يوما وقيل الى اثنين وواحدة
 الشهر في الدرر وس الا انه لم يذكر القول بخمس قال لانها كانت نصف
 كانه كور العدة والمنع المرض لان نصف من نصفه ومنه لا يقيم عليه الحد ولا يجمع
 الشبه الثابت قال فلا يخرجها من اربها وان ضم للملك ويكمل كون المانع الاضرب لولاها
 وعلى هذا الرض المالك باخراجها جاز في المفتاح السادس قوله
بالاجمعي فيها والمحسن اراد بالحسن ما رواه معاوية بن شرحبيل عن الصادق ع
 قال فيما سفت آب والانهار لو كان بعلنا فاعشرها ما سفت السواك والولد
 وظل نصف العشر فقلت له فالارض تكون عندنا تقربا له ولا يتم بزيادة
 بقسطها قال المصنف والنصف نصف العشر ونصف العشر
 فقلت الارض بقسطها لا يتم بزيادة لا بقسط العشرة مستقيمين سجا قال في
 كم بقسط العشرة والسبعين سجا فقلت في ثمانين ليلة اربعين ليلة وقد كنت
 قبل ذلك من الارض ستة اشهر سبعة اشهر قال نصف العشر المراد بالاصل
 بالعين المعهدة بعد الباء المفردة ما لا يحتاج الى اسحق من تخيل وزرع او غير ذلك
 وبالك نية الباقية التي بقسطها يقال سفت اذا سفت الارض او الدلو
 العنبر الذي يخرج من جمل الثور او الغنم قوله افريك والحي افرك السنبل
 صار فريها وهو حين يصعد ان يفرق فيوكل بقول الثبت اول ما علم ثم
 فرغ ونصب ثم احصى ثم سئل ثم سئل ثم احب والب ثم استقر ثم اورد
 ثم احصى في المفتاح بقوله فرك عنيق الفرس العنقب هو الذئب او البع
 لربان والبرزون بكسر الباء خافه سواء كان ابواه اعميين وهو البرزون

الاخص ام ليرة خاصة وتخص بسم المقرف بالهاف اوله والفاء بعد
 الزاء ام امة خاصة وتخص بسم الحامين بالهم بعد الهاء فان الهمزة
 في الفرس وغيره انما يكون من قبل الهمزة والالف من قبل الالف المفتحة
 الثامن قوله اشهد برخص الزكوة بالعين لا فرق في هذا الحكم بين كون المال الذي يجب فيه الزكوة
 حيوان او غلة او ثمن او غير ذلك من هذه النعمان وقيل ان قول علماءنا جميع ذرية قال
 اكثر اهل العلم يستدل عليه بما روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في ثمانية وعشرين
 خمس من الابل ثمانية وعشرين من البقر ثمانية وعشرين من الاعداء ثمانية وعشرين
 متغالا من الذنوب نصف متغالا لا غير ذلك فان ظاهر هذه الاقوال وجوب البقر
 في العين وبما ذكره الولد دام غلته في المتن قوله لو روي في شركة الفقراء
 بعض النصوص وذلك كما روي في رواية الى المعز عن الصادق ع قال ان في الشركة
 اشرك بين الفقراء والغنياء في الاسواق فليس لهم ان يصرقوا الا غير شر كثير
 الدلالة ان مقتضى الشركة تعلقها بالعين قوله وفيه يتعلق بالذمة القول بتعلق الزكوة
 بالذمة حكاه الشريفة الكلبان عن ابي حمزة انه نقل عن بعض اصحابنا وحكاة المتحقق
 المتعبر عن بعض العائنة قال في السنن بعد ان حكم بوجوبها في العين وفي كيفية تعلقها بالعين
 وجران احد ما انه طريق الاستحقاق فالفقر شرك وانما انه استنباط محتمل لانه لا يمتنع
 ويحتمل ان يتعلق ارض الجانية بالعبادة ويغف اشركه بالايجاع على جوارحها وانها من
 مال اخر وهو من التعلق بالذمة وهو مرضي بالايجاع على سائر العين لو باعها
 المكلف ولو كان يخص التعلق بالذمة متبع **القول في صحة الفضة في الفضة**
 ولا يشترط حرمتهم فربما اختلف عدم استعانة الحرمة لمصلحة الغرض لعل العبد
 لان المال نوع اجارة والعبد ماله لذلك باذن سيده ويظهر من الحق المبين

العبد حيث يستدل للشيخ بان العبد يستحق ان يهدى من الزكوة والعبد لا يملك وولاه
 لم يعمل ثم اجاب عنه بان عتق العبد لعل الاولى اما المكاتب فلا خلاف في حرمانه لانه
 لانه حلال الملك والكسب قوله والمؤلفه قال الشيخ المؤلفه فلو لم يملكه
 الذي يهدى بهما لكونه بشي من مال الصدقات الى الاسلام وبما لقون يستعان به على
 قتال ما بين اشرك قال ولا يعرف اصحابنا موافقة اهل الاسلام وقال العلامة ام
 فسان كفاير يستأمنون الى الجهاد او الى الاسلام وسلمون اما من ساداتهم انظر الى
 اشركين اذا عطاوا رغب النظر في الاسلام واما سادات مطعون برخصهم
 قوة ايمانهم وبعدة قومهم في الجهاد والاسلمون في الاطراف اذا عطاوا صنعوا لكفا
 من الدخول واما اسلمون انما عطاوا اخذوا الزكوة من ما نفعوا **القول في اخر اجابا**
في المضاع الاول قوله لا يشهد الثمن بخلاف الثمن فخصص كما اذا لم يعلم الثمن
 بعدم النية واما اذا كان عالما به فالثمن يحقق لثبوت العوض في ذمته بخلاف
 الاحتساب كما في سائر الدخول **الباب الثاني في زكاة الفطر القول**
في عليه في المفتاح قوله المكاتب على عليه له صح ما رواه علي بن جعفر عن اخيه
 موسى انه سأل عن المكاتب على عليه فطرة مشر رمضان او غير ذلك من كاتبة ومو
 شهادة قال الفطرة عليه ولا يجوز شهادة قال الصدوق ع وهذا على الاثر
 لعل الاخبار يريد بذلك كيف يجب عليه الفطرة ولا يجوز شهادة من ان شهاده
 جائزة كما ان الفطرة عليه واجبة وتعتد وجوب الفطرة عليه لو حمل
 على النكاح كما ذكره الصدوق **او** في الاخبار كما هو الظاهر **الباب الرابع**
 في سائر الصدقات **المضاع الثاني** قوله والى في المطلق بالاشتراف في القول
 بالحق من المطلب وهو عم عبد المطلب عن ولده كاشم وهم اليوم اولاد

او عطاوا الجاهل او الجاهل

او عطاوا الجاهل او الجاهل

او عطاوا الجاهل او الجاهل

اني طالع والعكس والمارث والي لب المفيد واهن المفيد لروايت
 غلاما واقعا قال لو كان هذا في تصحيحه لا شئ ولا مطلقا
 ان الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعته واجاب في المعبر عن الاجماع بها
 بانه خبر واحد لا يدر فلا يخص به علوم القرآن غير ذلك قوله مع انما الصدقات
 للمفقير والمساكين خرج منهم بنو ناسم بالاجماع والاجماع المستفظة فيحق
 الباقر مندرج بين القوم ومنهم بنو المظلت **كتاب ما فيها الصيام**
قوله لا يخرج عن الواجب والتدب وذلك لان العباد اصبحت
 بالظفر لا طبعه الكلية فحيث لم يكن للاراحة لوجوب بحس الشواب
 والارجح من العبادات لا يكون الامور موصوفة بالوجوه والاشجاب والامانة
 لبعض الموصوفات التي اوجبت رجحان تركه على فعله فخرجت عن اصل طبيعتها
الباب الاول في شرايط القبول في الشرايط في الاول قوله وكذا
 انما عليه من سنين ان الصوم ان كانت عبارة عن مجرد الامس كغيره من الامور
 مع التنية كما هو مستفاد من العمومات وجب الحكم بصحة صوم المفتر عليه او سبق
 منه التنية كما اخبره الشيخان فان اعتبر مع ذلك وقوعه في اجزائه على وجه الوجوه
 او التدب بحيث يكون كل جزء من اجزائه موصوفا بذلك فحينئذ يقول بغير ذلك
 الجزم الواقع في حال الاغلبة لانه لا يوصف بوجوب والتدب ويستمع من قوله
 في الكل لان الصوم لا يتبعف الا ان ذلك من غير الاصل ومنقوض بالبناء كذا
 قيل قوله والتدبر انما هو من مطلقا ضعيفان فمحمول الخبرين ان الصام في اجزائه
 من التنية في ايام يقين من شعبان وكان يصوم فدخل عليه شهر رمضان وهو في
 فاذن فقبل له في ذلك فقال شعبان الى شئت صمت وان شئت افطرت وشهر
 رمضان

في شهر رمضان

في شهر رمضان

رمضان غزم من الله على الافطار واشج في التذنب محله عند الرخصة وافق
 جمعا بين الاخبار **الباب الثاني في تفصيل اقسام الصيام** **القول في**
الكفا في الفاعل قوله وقيل في قول اخرون في تلك الاقوال قول المالك
 والديلي بان كفارة التذنب كفارة الظهور ومنها قول شيخ حيث جمع بين الاخبار
 بكفارة الافطار في يوم من رمضان منها على ما اذا افطر المفطر من احد
 الثلث وكفارة البهي على ما اذا عجز عنها ومنها قول المفيد بان كفارة خت
 العبد كفارة قتل الخطاء مستند غير معلوم في المقام **الخامس قوله** خبر
 الاعراب المشهور برواه اصدوق في كتاب من لا يخضره الفقيه عن ابي جعفر
 ان رجلا اتر الشرب فقال بملكك واملك فقال وما بملكك فقال
 امر ابي خسر في شهر رمضان وانا صائم فقال النبي اترق رفته قال لا اجد قال ختم
 شهرين متتابعين فقال لا اطيق قال اصدوق عن عيسى بن مكيه قال لا اجد
 ما اتر الشرب بعد في شهرين متتابعين فقال النبي خذ ما تصدق
 بها فقال والله لعنك بالحق ما بين لا يتبها بل بليت اخرج اليه فقال
 خذ **قوله** انت واملك فانه كفارة لك في الكفا والتدب غير جميل
 وراج عن الصادق عانه قال عن رجل افطروا من شهر رمضان فقال
 ان رجلا اتر الشرب فقال بملكك بارسول الله صلى الله عليه واله فقال مالك
 قال النبي بارسول الله فقال مالك قال وقعت على امرئ فقال تصدق وادفع
 فقال الرجل والله عظم حقك ما كنت في البيت شيئا لا فليلا ولا نهارا فقال
 رجل من النجاشي مكنل من شهرين متتابعين فقال اصدوق بها فقال
 رسول الله خذ ما تصدق به فقال بارسول الله خذ ما تصدق وقد خسر

في شهر رمضان

في شهر رمضان

انه ليس بشي قليل ولا كثير قال فخذ واجمع عليك واستغفر الله قال
 خرجنا قال اصحابنا انه بدا بالعتق فقال اعتنق او تم او صدق اقولك
 العتق بالكر القدر من العتق والغنم من الغنم والمكمل كبرئيل سبع غنم
 صاعدا في المصراع **الثامن** قوله ولذا فاقد الرقية لو وجد من يعو بها شيعة الى ان
 يحضره الغائب فزوجه بشرا وخدمة معيان من احتمال ضرره باليد
 لم يلف المال قبل وصوله اليه ومن تحقق الوعد له قوله على ان امره
 الفرق ان الانتقال من الصيام الى الاطعام شروط ولا بد من عدم الاستطاعة ومن
 العتق الى الصيام بعدم الوجدان فمن بين ان ذلك المال الغائب متوقع ووجدان
 الرقية ووجدان فلا يجوز لها الاقلال بخلاف العاجز بالمرض عن الصيام فيجوز له الا
 وان كان مرضه من جواز الزوال قوله الراعي للبر من ان الكفارة على الشروع كاداره
 من لزوم الضرر وهو من غير شرع الصان بمنزلة الفاقد **القول في سائر اقسام**
الصيام في المصراع الثامن قوله ورواه تصديق في العلل ورواه ثراه بساوه
 الى ابن عمر قال سمعت النبي يقول ان ادم لم يصبر ربه ناداه يا ادم فقل
 يا ادم افرح من جوارح فاته لا يا وريثا احد عصا في يدي وبكث الملاكمة فبعث الله
 فامطر الى الارض سودا فلما رآه الملاكمة خجعت وبكت وانحبت وقالت
 رب خلقتا خلقته وفجئت فيه من روميك واسجدت له فلما نكث بيديك واحد
 حولت بياضه سوادا فنادى من السواد ثم لم يزل فصام فوافي اليوم الثالث
 عنه من الشر فذهب ثلث السواد ثم نودى الرابع عشر ثم لم يزل فصام فوافي
 ثلث السواد ثم نودى الخامس عشر بالصيام فصام فاصبح وقد ذهب السواد كله فصبت
 ايام البيض لله ربنا الله في ادم من راضه ثم نادى من السواد يا ادم هذه الثالثة
 الايام

في المصراع الثامن

الايام جعلتها لك ولولذلك فرضها في كل شهر ففاته صام الله من ثم قال ثم هذا
 المبرمج ولكن الله عوض الى نية من صلى الله عليه وآله امره ففاته النائم الرسول
 فغذوه وامنهم عنه فانه هو اخير رسول الله ما مكثت ايام البيض فحسبوا ان
 الشهر واثبناه في وسط الشهر ونحيت في اخر الشهر فمكثت ايام البيض من
 صامها كان كمن صام الله يقول الله عز وجل من صام بها بسنة فله عشر ايام
 وانما ذكرت الحديث لما فيه من ذكر العتق وليعلم سبب ذلك لان الناس الذين
 يقولون ان ايام البيض انما سبب في صلاتها ان البها مقرة الى اخرها **الغنى**
 اعلم الله مقامه وعقده ان يوم من هذه الايام منسوخ بتلك الثلاثة الايام **كتاب**
مفاتيح قوله في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا الخبر رواه معاوية بن عمار
 عن الصادق عن ابيه عن ابيه عليه السلام ومن غامره الله صومه وكذا وكذا سوفنا او ففاته
 اطلق خرج من ذنوبه ثم قال انك لا تملك ما يقع الخلق واعلم ان الذنوب اصنافا فالتسعة
 في النية والتسعة في مراتب متفاوتة في التسعة والكفر فعل الحاج بايمان كل شعيرة
 يخرج من صف او رتبة منها الى غير ذلك منها جميعا لا يفيد ولو لم يورث ما ورد في الحديث
 ذنوبا لا يكفر الا الاثوب بعرفة قوله كما هو من الوثوق يرجع الى مكة او الى الخلق
 في هذا الخبر عن التمسك بغير مقتضى تسعة ثم يدوله الحاجة فخرج الى المدينة او الى داره عن
 اول بعض المنازل ولذا قال وهو من ينسج بالجمع قوله على اهل الجدة الحجة الغنى
 يقال وجد المال وجدا وجدة اذا استغفر من الخطيئة على هذه الرواية على الوجوب
 في كل عام على الوجوب البدل كما فعله شيخنا في آخره ويرى ما يكمل على الوجوب الكفارة
 في بعضها التي وجب العتق بوجوب التمسك في كل عام كافي رواية حذيفة بن منصور
 عن الصادق **الباب في رتبة الصيام** وفيها اواف بها **القول في الشرائع** **كتاب**

في المصراع الثامن

الحال

قوله في ذلك الموضع خالف في ذلك الشيخان فان في التوبة من غير ملك لا
 وكان له ولده مال وجب له من مال ولده قدر ما في بعض الاقصاد ووجه ذلك
 في المسود والخلاف في رواية البخاري انه اذا كان له ولده مال وجب له من مال
 ما حج به وجب عليه اعطاه و زاد في خلاف ولم يرو الاخبار خلاف هذه الرواية قد
 على اجماعهم عليها وقال المفيد في المغنعة ولم يكن الرجل له مال له ولده مائة
 باخذ من مال له ما حج به من غير اسراف وتغيير يستدل له في التهذيب بصحة ما
 عن الصادق ع انه قال له الرجل حج من مال ابنه وهو صغير قال نعم حج منه بحسب ما
 وخلق منه قال نعم ثم قال ان قال الولد لوالده ان رجلا اختصم هو ووالده الى
 فقصر له المال والولد للوالد واجاب في الخلاف عنها بالجل على المسئلة بعد تحقق
 المستفاد او عاظم وجب عليه الحج او لا واستقر في ذمته وفرط فيه ثم يكون
 بمنزلة مال الولد فانه بمنزلة ذلك وكيف كان فالمعتمد عليه المحقق والحاكم وسائر
 المتأخرين لان الرواية المذكورة شاذة لا يضر في حجة في اثبات حكم في لف للملانة

القول في اقسام الحج والعمرة في المفاتيح الاول
 قوله في اليوم الثاني استنبط منه رواية علي بن جعفر عن اخيه القاسم ع انه
 قال له لا يلزمك ان تمتعوا بالعمرة الى الحج فقال لا يلزمك ان تمتعوا القول الله عز وجل
 ذلك لمن لم يجد حجهم حاضرا المسجد الحرام قوله خلافا للشيخ حجة الشيخ ان المتمتع
 بصورة الافراد وزيادة غير منافية فوجب له بحجبه واجاب عنه المعتبر
 باننا سلمنا ان بصورة الافراد وذلك لانه احل بالاحرام الحج من بقاءه ووقع
 مكانة العمرة وليس له من ذلك فوجب له لا بحجبه قوله الا ان الاضطرار لا
 المسوة للعدول بتحقيق خوف الحيض المتأخر عن التفرغ عدم امكان تأخير العمرة

الى ان تظهر ونحوه بعد وفوت الرقعة كذلك في المفاتيح الثالث
 قوله وقيل به وبالجماع بين العبادتين القول بذلك منقول عن العمدة ووافقه
 الشيخ في الخلاف حيث قال اذا تم التمتع افعال عمرته وقصر فقد صار عملا فان كان
 سبق به لم يجز له التحلل وكان قارنا ومفاده ان المتمتع السابق قارن اتم
 العمرة بما روي ان عليا ع حيث انكر عثمان قرن بين الحج والعمرة فقال ليبيك
 بحجة وعمرة معا وما رواه الحلبي عن الصادق ع انما رجل قرن بين الحج والعمرة فلا يلزم
 الا ان يروق الهدى الى ان قال وان لم يبق الهدى فليجعله استغفار قوله وما يترتب
 اراد بالحج ما رواه اسحق بن عمار عن الصادق ع ان الرجل يشع فحسب ان يقصر فترتب
 قال عليه دم يريه قوله اما العائد فقيل بطل عمرته القول بطلان العمرة بعد
 ذلك وصبر ورواه الحلبي مسنونة للشيخ واستدل عليه في التهذيب برواية ابي بصير
 عن الصادق ع ان المتمتع اذا طاف وسعى ثم ان قتل ان يقصر فليس له ان يغير
 وليس له متعة وبرواية العلامة بن الفضل قال لا تمتع من رجل متمتع طافا
 ثم اهل بالحج قبل ان يقصر قال بطلت امتعته ومجته مبتولة والقول بطلان
 الاحرام الثاني والبقاء على الاول المحكي وادرج عليه بان الاحرام بالحج انما
 يسوغ التلبس به بعد التحلل في الاول وقبله يكون منتهي عنه والتبر في العبادة
 يقصر الفاد وبان الاجماع منعقد على انه لا يجوز ادخال الحج على العمرة ولا العمرة
 على الحج قبل الفراغ منه مناسكا في المفاتيح الرابع قوله حسن ما في التهذيب قال
 في التهذيب ومن تمتع بالعمرة الى الحج لم يكن عمرته تامة ما ادرك الموقنين سواء كان
 ذلك يوم التروية وليلا عرفة او يوم عرفة الربيع والاشهر فاذا زالت الشمس
 من يوم عرفة فقد فانت المعقة لانه لا يمكن ان يلحق الناس بعرفات والحال في كل

على الصواب والاعمال

في التهذيب

وصفاه الا ان مراتب الناس متفاوتة في الفضل والثناء فمن ادرك يوم التروية
عند زوال الشمس بكعبه ثوابه اكثر من غيره اكل قمر حتى بالليل ومن ادرك بالليل
بكعبه ثوابه حزن ذلك وفوق من عظمى يوم عرفه الى بعد الزوال والاخبار التي
وردت في ان من لم يدرك يوم التروية فقد فاته شئ من ثوابه المراد بها فوق الكمال
الذي يجره بل هو يوم التروية وما تضمنت من قولهم عليهم السلام وجعلها حجة مفردة
فالاثنان بالخيار في ذلك بين من لم يضره المتعة وبين من لم يجعلها حجة مفردة في العلم
يخفف خوف الموتقين وكانت حجة غير حجة الاسلام التي لا يجوز فيها الا فرج الاضاح
حسب ما يراه وانما يتوجه وجوبها والختم على الحجة جعل حجة مفردة لمن غلبت عليه
ان الله ان اشتغل بالطواف وسعر الاحكام ثم الاحرام بالحيثية للموقفان في
حملنا الاخبار كما ذكرناه لم يكن قد وقعنا شيئا منها قوله من غير تجديد حدة
بعضه من زوال الشمس من يوم التروية وبعضه من يومها من وقايس في التوبة
فان دخل مكة يوم عرفه جاز لان تحليل ما بينه وبين زوال الشمس فانما يقع
زالت الشمس فقد فاته العرة وكانت حجة مفردة وعليه الاسطر وقيل
التي تبقى للمتعة فلم يفت اضطرار عرفه واستقر في المختلف اعتبارا
وقوله في الدروس وحده في بعض الاخبار الراسخ عليه عرفه وبعضها
ادراك القس من قوله بعد الظهور للحراراد بانه ما رواه ابو الصباح النجاشي
عن الصادق ع في امرأة طافت بالبيت فخرج او عرة ثم خاضت قبل ان
تصلى الركعتين قال فاذا ظهرت فلتصل ركعتين عند مقام ابراهيم وقد
منعت طوافها **الباب الثاني** فيما يتعلق بالاحرام **القول** في المواقيت
في المفتاح الاول قوله العقيق للعقيق قربان ووسط وفا قال الشافعي

المستفاد من الاخبار الطرف الاول من جهة العراق المسند بالسنة الاولى
المسلمين على ما نسب له بعض الامامية يعني الموضع العاقل وهو في المسألة
العالية وبعضهم جعله اسم مكان وقسمه بمكة اخلا للسلخ كما أنهم كانوا في
السلخ هذا لا يليق بكملة الحرب كما يضبط باعجام الحاء وكذا من
السلخ بمبي التبع لانه في هذه النيات الاحرام وهذا انما يقع لو كان الاسم طائعا
وضعه ميثاقا او وسطا عرة بالعين الحجة قبل الدين والآراء بعاد في القديم انما كانت
فذلك الموضع الثاني ما وقعنا به من غير التسمية غير وضعه ميثاقا كما قلنا في السبع
بالجدة وعرفه الا هو وهاهنا في مكة رات عرق وهي قرية على قتل وهذا الموضع الثلثة
وهي من المصنفين في الاحرام من جميع الاربعة اربعة من مكة في افضل
او القدر في الفقيهين من الصادق ع ان رسول الله ص رات في اهل العراق العقيق
قال في المسح ووسطه عرة واخبره رات عرق واوله فضل **القول** في عقد
الاحرام **المفتاح الاول** قوله في روايتها ضعفت روايتها بميلين
درج من الصادق ع انك سالتهم عن ميثاق حلق رأسك فقلت قال ان كان حلقا فليست
شيئا وان تقدم بعد التلبية التي تروى فيها الشروع فان عليه رما مبرقية في المفتاح
المرابع قول ان الله المحرم التسمية في الراس فانه المحرم فانه المحرم
عن بعض النسخ ان من مخنها فقد حرمه فخره فقدم ورواه الكشي في التسمية
وان في المحرم مطلقا والفتح تفتيحها التسمية لبيان المحرم في المفتاح السابع
قول في كافر القصيص هو ما رواه جابر عن الصادق ع قال اذا كنت بين يدي
فدعني ان تسمع ما دخل الرقبي في كل مديني في شهر هذه من الشق الا من في هذه
الشق الا من لا يشرب ابدا حتى يتقيا للاحرام لانه اذا اشرب وقد وجبت عليه

كما لو كانت الفاري والقطار والورثتين واستبنا ذلك يقع على الذكر ولا ينفي
 لأنه الحاشا أنما دخلت على أنه واحد من كل التائيد وعند العامة أنها الذوا
 فقط وقال في المبسوط كل واحد من هذين من مثل الفاختا والورثتين على
 من الفاري والذبا من فسر المحدث والفرع قال والعرب يسمي كل مطوق حماما
 ولفقه في التذكير والتثنية في الذكر من المطوق ولو تميز المحدث والمفيد خل
 فيه المحل لأنه مطوق وعلى كل حال فلا بد من إخراج الفطا والمحل من التعريف لها
 كقائه معينة غيرهما الحوام مشاركتها في التعريف في **الفتاح الأول**
قول في استحقاق الحكم الميراثي الحول الميراثي الحول الميراثي الحول الميراثي
 استحقاق الحكم المذكور إليه وجهها الظاهر لعدم قصر الماخلف الأصل على موضع
 النص كذلك الحكم لو ملكه الحول يغير له وبذلك للمح فأكمله وتباين في الوجوب
 في هذه الصورة بانه السبيل عانة الميراث المعصية لا أن يخصه سبب
 استحقاق العبد **الفتح الرابع قول** استحقاق العبد لا يحصى منها التمسك
 التي أوردت على هذا القول أنه الواجب ما أتلفه من أموال القيمة فاستحقاقها كالبدن
 في التمسك لألا يخرج من الواجب منها أنه لو غرر بالفداء وجعل عليه القصر كما
 واجبة خاصة بقتل ضياع حق المالك في القيمة مع خروجه عن طلاق كونه الفداء
 للأول عدم إيجاب أصلا لكونه فيه خروجه عن مقتضى النص ومنها أنه الفداء لو
 انقضى في القيمة فاستحقاق شيء آخر منه يقتضي الخروج عن طلاق استحقاق المال
 الفداء وعدم إيجابه لكونه فيه تضديما للمال المحترق بغيره على أنه إذا وجب
 القيمة المستوفية في جازم لا حرام والخروج عن الحرم فالمناسك التعليل معهما

أوجه

أوجه أحدهما فلا أثر من المساواة ومنها أنه لو كان المختلف ضياعا وجب الإرسال
 وقلنا أنه الفداء للأول ولو تميزت بينهما في ضياع محقه وهو الميراث أو جيبا القيمة
 المستوفية معه تميزت في أنه الفداء للمالك الزمان الأول وجيبا القيمة والخروج
 عن مقتضى التمسك المتفق على العمل به في إيجابها ومنها أنه لو اشتد في قتله بجماعة
 ضياعا أو بدين مطلق أو بدين واجتماع الجميع لا يخرج من قاعدة ضمان الأهل ولا ضمانها
 أنه قد تقررت أن المباشرة لا اجتماع مع السبب كالتابع والملا والميراث كل واحد من
 وأصله له زيادة على مقتضى وجهه فافهم أنه الحق عليه التمسك في المبسوط العلما
 ولينظر من أن الضمان في الميراث لله ثم كغيره ويحيط بالتلف معه القيمة لا الكثرة
 فلا يبا على قيم الفداء بالقيمة ولا على ضمان الميراث ما أتلفه بالمثل والقيمة قال في
 المبسوط إذا قتل الميراث حيدرا من كل الميراث لله الحول والقيمة والضمان في الميراث لله الحول
 لله والقيمة لا الكثرة **الفتح الثاني قول** لا يخطب في شهيد واحد
 الخبرين معاني الكافي عن الصادق عليه السلام لا يخطب في شهيد واحد
 وإن تم فكأحد باطل في التمسك بغيره وهو الآخر ما أتلفه في القيمة عند في الخبرين
 فلا يخطب في شهيد واحد يخطب في كل واحد من الشهداء ولو اتفق خبره
 لا يخطب في غيرهما لا يخطب في كل واحد من الشهداء في **الفتح الثاني قول** قيل
 أنما يخطب في زلة الثانية خاصة بالحق فخص أبو جعفر الثانية في الحكم بالخطأ على ذلك
 الطريق ومقتضى كلامه أنها الوجه الثاني لا أن يخطب في واحد من الشهداء ولو اتفق خبره
 يشهد له سبعا هو ما رواه معاوية بن عمار عن الصادق في رجل يجرم ويقع على أمه
 فقال له كذا جاحل فليس عليه شيء ولا لو كان جاحلا لم يسوق بذهبه وبقدره فيهما
 حتى يقتضيا المناسك ويرجع إلى المكان الذي أحدا ما أتلفه ما أصابا أو عليه ما

الوجه الثاني في التمسك بغيره وهو الآخر ما أتلفه في القيمة عند في الخبرين

[illegible]

وعلى هذا جعل المدة **ثلاثة ايام** في **القول في الطب في المصباح الاول قوله**
 الذي هو الوتر من سبع اصغرة في رتب طب الرمد وفي المصباح شئ اخر في شعبة
 الزعفران وهو حلوب من اللبن يقال المذبح من اشجاره وفي المصباح من اشجار
 التسميم ليس الا بالين يوزع فيبقى عشره سنة نافع للطف الملاء والبرق
 والطبيب القوي الموصى من موطى الباهة قال وقد يكون للعصر غير من الاشجار استسا
 من الحبشة وهو لكنه في الاول وقد يوصى بها صبغة به **قوله**
 مخلوق الكعبة ذكر الشهيد الثاني الخاق مفتوح الغناء اخلاط فاستد من الطب
 الزعفران قال فعلى هذا لو كان طيب الكعبة غير حار حرم كالزهرت الكعبة لكن
 لا لذلك الخلق في سقى المطارين وعند المنطيط فله حرم **قوله**
 والقيصر والبقا في الصاد الملهة في ما اعتاده من تحت ما يقال له بالقاء
 بوي ماد له قال في المصباح وهو من صفات التي في ذكر النافع منه اطرافه وهو
 مرجدا وقال في المصباح هو من صفات التي في ذكر النافع منه اطرافه وهو
 الطلث ولحق النساء ويثبت للشعر ويقتل الدود **قوله** الخاق في المصباح
 كخبان في باي الحجة والارز في البرقيل وهو طيب لا يهل الفهد الشيق
 لكسب الشبان المعجزة ثم الباهو المشاة من تحت ثم الحلة الملهة ما يقال له
 بالقاء سبعة وعنده ترك **القول في سائر التراكيب في المصباح الاول**
قوله لكل مد الحبار بل خير من بل من يد عن الصاد قال الله تعالى
 فمن عز له اذى او وجع فتعاطى ولا ينبغي للحم اذا كان معصا فالتصام
 ثلاثة ايام والصدقة على عشرة ولا مساكين يستعمل من الطعام والعش
 شاة ينفعها في كل يطعم وانما عليه واحد من ذلك ولا يخفى على القاصد

وعلى المصنف رحمه الله تعالى **القول في الطب في المقام الأول قوله**
 الورع هو الورع من معاصي الله تعالى ونبت طبيب الرعيه وفي المقامه شئ اخر في شبيهه
 الرعيه ان وهو محبوب من الله تعالى لانه يحب من استجاب له وفي المقامه من استجابات
 كالشتم ليس الا باين يرضى فيبقى عشره سنة نافع للكله والملا والبرق شئ
 ولا ينفع في الموضع من مخرج الباهة قال قد يكونه للورع وغيره من الاستجابات
 من الحبشه ومن كانه من الاقار ورسد من لسان صفيه به **قوله**
 مخلوق الكعبة ذكر الشهيد الثاني الخاق فيفتح الخاء اظلاله فاستد من الطبيب
 الزعفران قال فعلى هذا لو كان طبيب الكعبة غير صاحبها لم يجز ان يكتبه لكن
 لا لذلك الجواب في سيق المطارين وعند المتطير فانه حرم **قوله**
 والقيصر والبقا والصاد المهملة فيه ما اعتاده من تحت ما يقال له بالعادة
 بوي ما راد قال في المقام من وهو منعتان ان في كل النافع منه اطرافه ومن
 من جاز وقال في فانه يولد المواقم وشرب يحقده ويتا نافع لصبر النفس والجلد
 الطموت وطرق الفسنا ويثبت للشعر ويقبل الدهر **قوله** الخايمي الخايمي
 كخبان في باقى المجهه والراى خبرى البريقيل وهو طبيب لانه هو الشيع
 لكسر الشين المعه ثم الماوا المشناه من تحت ثم الحاء المهملة ما يقال له
 بالفاستية وزعمه ترك **القول في سائر التراكيب في المقام الاول**
قوله كل مد الحنبل بل خبر عمر بن يزيد عن الصادق قال قال الله تعالى
 فمن عزله اذى او وجع فتعاطى ملا ينفى اللحم اذا كانه معصا فالتصام
 ثلثة ايام والمصدرة على شرفه ملا مساكين يستعمل من الطعام والعش
 شاة ينفعها ايضا كل يطعم واتعاطيه واحد من ذلك ولا يخفى على القاصد

انما هو ما ذكره في خلاصة عليه الاحكام من عدم جواز الاقوال من القائل
 في وضعه للنسب او يد بالقبول واما الحثيم بن عروة التميمي قال سال رجل ابا
 عبد الله عن المحرم على سبب الوضوء فيسقطه في حثيمه الشجر والشجر
 فقال ليس بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج والشهادة الحق في الدين
 الفصل بالوضوء لا بأس به بل من المحرم ان يقول في الغسل الحق ان ازالة
 البقا والحق القوي ايضا **المفتاح الثاني قولنا فان قلم**
 انما فيه هذه الظاهر ان بعض الظفر كالكل ولو قصه في رفات مع انما المجلس
 تبعه بالقدية وفي التمتع مع الاختلاف **قولنا فعليه** مما
 ذكر بعض اصحابه انما يجب التمسك بالظاهر بتقليد اصحاب الدين والدين
 انما يظن التكثير عن الشايق قبل البلوغ الى حد وجوب المشاة ولا تعد
 المضاعفة مجتعة الا اصابع ولو كثر بشاة للدين والرجلين ثم
 انما انبثق في المجلس وجب عليه شاة اخرى **قولنا** من لم يمسك في المجلس
 قولنا انما قولنا لا سكا في فهو الله الظفر من اوقيته حتى تبلغ خمسة فصا
 قدم الله كان في مجلس طمحه وان فرق بين يديه وجليه فليدبره ولو جليده
 وقال الخليل في قضى طمحه كقوله طمحه وفي انفراد احدي يديه صاع وفي انفراد
 كل يده شاة وكل حكم انفراد جلده وان كان الجميع في مجلس قدم في **المفتاح**
الثاني قولنا صوام الجسد المصون بالنسب عليه مع لاهاقه في ايضا ما
 من الجسد وقدره في ما ينقل من ذوات السموم والمراد بها ذوات الحية
 الحشرات وانه يمكن لها شتم ولا يقتل كالقمل والبراغيث روي الشيخ في
 التمهيد باسناد عن الصادق ع قال المحرم لا ينجس الغل من جسد

واما

ولا من ثوبه متعرا وله قتل شيئا من ذلك خطا يطعم مكانا طعاما قد ضمه فيه
قولنا الفاء القراء القراء كقوله بوبية يا صديق مجسم البعير وكذا القراء
 بالقلم الجمع قراءان ويعبر عن كثرتها والتفريق القراءان من البعير والجمع الحما
 المملة واللام مع الحلة بالفتحين ايضا وفي القراء العظم الفهم او الصغير يقال
 علم البعير كقوله انما كان حله فهو حله **في المفتاح الثاني قولنا** ولعله
 للصحح لا ينفق في تعطف ما استدل به على ما حكم به الشهيد من التقييم
 لانه اطلاق هذا التصحيح غير مناف لانتفيه الصفح لانه من جمل الجمل في
 المقتضين وكيف كان فهل الجمل محجوب ما اوضحنا قوله ولعل الثاني اقوى
 وهو اخيار العلامة في المنتهى **قولنا** من لا سكا في وله التصحيح
 او اريد ما رواه عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال سالت عن المحرم
 بر يده يعمل العمل فيقول لصنا والله لا فعله فيقول والله لا فعله فيجاء
 من ارا يلهه ما يلزم صاحب العمل فلا انما اراد بهذا انما اخيه انما ذلك
 ما كان الله فيه معصية والظاهر انه المراد بالعمل ما تضي اياه صاحب كالتسعة
 اخر الخبر وما كان الله فيه معصية مالا يمكن غرضه في قوله ذلك دخل في نهى
 الله حيث قال لا تجعل على الله عثرة لا يمانكم ثم اعلم انه وصف الخبث بالحققة
 منبثق على ان المراد بالخبث ليس المراد كالتسعة له رواية ابن مسكان **قولنا**
 وقيل يجره القول بالجرم للشين في النهاية والصيد في المنفعة والصيد
 والحمل على ما نقل عنها والقول بالكرامة للشين في الخلاف وجماعة من لا
 محاب وكيف كان فينبغي ان يحكم بعدم وجوب الكفارة بذلك تمسكا
 بمقتضى لاحد السالم من المعاصي ومعك الشهيد في ذلك وسع بعض

الرابع

اصحاب المناسك انه جعل فيه اخرج الدم مثله وعن علي بن ابي طالب
 انه لم يصب حتى يدعى الطعام مسكوبين هذا مع انقضاء الفريضة الى اخرج
 الدم على ما قبل ما مع ما فقال في التذكرة انه جائز بالخلاف لا فيه فيه
 اجملها **باب الثاني** في افعال الحج **الفصل الثاني** في عرفات في المصالح **القول**
قولنا لو وقف بعد هذا الاصح انك لو اتيته بعد عرفات خمسة اماكن
 مرة وهذه الاربع وعرفة بغير العيين للمصلحة وقمع الزاء والتاء وثوبه يقع التاء
 المشددة وكسر الواو وتشديد الياء المشددة فهو تحت المفتوحة وربما
 مضطرب في المشددة وقمع الواو ولا اذكر ان يفتح الهزلة وتخفيف الزاء قال الشهيد
 الثاني هذه الاماكن الخمسة حدد عرفته وهي باجبة الى البيعة كما هو المعروف من
 لانه مرة بطريقه كما ورد في رواية معاوية بن عمار عن الصادق ع ثم قال جاز على
 او بعض من تقدمه ولا يقيد ذلك في كل واحد منها احد فان احدهما
 الصق من الاخرين غيرهما وان شاربها باعتبار المشاء في مكان جعله كذلك
 لكن ليس لا خبر انه اسماء خاصة بخلاف مرة وعن بعض من تابعها ان رز
 على قولهما ولا يقيد ذلك في كل واحد منها احد فان احدهما الصق
 من الاخرين الحمد في الحقيقة هو الملاصق للحدود على انه لو لم لا تفتي المغابرة
 بينهما وهو خلاف ما رت عليه الرواية فالمنافاة بين الحكم بانجرها وجعلها
 حدين ونفحة ثم قال وعلى الحكم بلا اتحاد يقع على سبيل الجواز ان احدهما
 جز عن الاخر وكل منهما ملاصق للحدود وهو كائني **في المصالح الرابع**
قولنا في مشقة الجبل قبل المزارع ليس بشيء بالاضافة الى القادس البديعة
 لان الحكم يتعلق بالكل في تلك الحالة وخلاف ذلك غير الظاهر **قولنا**

والاخر



وانه يضرب خيابه بركة الحباء بكسر الحاء الموحدة ولهذا الحمد ونحوها مرة يقع التود
 وكسر الميم وقمع الزاء وهي معدومة من حدود عرفات خارجة عنها وفي الروايات
 انها بطريقه جبال الاركان دون الموقف دون عرفه فيمنع ان يضرب بها قبل
 الزوال ثم يتقبل عند الموقوفات تاسيسا بالنبي حيث اتى الحزرة فربما يقبضه
 وضرر القاموس فيمنعهم عندها فلما زالت الشمس خرج ومعه فرشه وقد اغتسل وقطع
 التلبية وقوف بالمسجد فوضع الناس ثم صلى الظهر والعصر ثم مضى الى الموقف
 وقف على الحد يث عاماره معاوية بن عمار في الصحيح وقضاؤه انه لا يتقبل مرة
 حتى يزول الشمس واستسكه الشهيد الثاني بقول من هو الواجب عند **الوقوف**
 الزوال ثم قال والذي ينبغي انه لا يزول الشمس عليه لاجلها والصواب اليقينا الا
 شكال من دفع بالتقصص الصحيحة والاعمال عند الله **قولنا** وبسبب الخلط
 وبمنفسه المراد يستلخلخل بجلده وبمنفسه ان يستد الفرج الكائنة على الارض
 بان لا يبع عليه وبين اصحابه فرجة ليست لكان من التي يقفون فيها كافي رواية
 معاوية بن عمار فان رايت خلا نفسه بنفسك واجلتك فان الله يحبك
 فيستدل بحال واستدل عليه العلامة في التذكرة والنتهى بقوله تعالى
 كما قدم بيان من صرح في سفره واجماع وعما يقال يكون متعلق الجار في به
 وبمنفسه محذوف فاسفة للخلل والمراد ان يستدل للخلل الكاين بنفسه و
 بجلده بان لا يخلل به كانه جاعيا ويشرب ان كان عطشا فان هكذا يصنع بغيره
 ويزيل الشغل المانعة عن الاقبال والتوجه في الدعاء وهو اعتبار حسن
 الا الاستفاد من الرواية هو الاول **القول** في الوقوف بالمسعى في القفا
الاول **قولنا** الى الكتيب لاجل الكتيب بالثناء المشددة بعد الكاف تغيل

في

معنى غفران يقول كذا الشيء اذا جمعه وانكتب على ذلك التجمع وكذا معنى مكتوب
والجمع الكتيبان وهو تلال الرمل والكثير لاخر على يد الطريق البقيض من عرقه
الى المشعر والزلفة ضربه الميم وسكانه التراب وقع الدال وكسر اللام اسم فاعل من
الان كان وهو التقدم بقول الذليل القوم اذا تقدموا ومنه الصادق
انما اتا سميت بذلك لانهم زلفوا اليها مرفعات وسميت ايضا بفتح الجيم
الميم لانهم قد خرج فيها بين الضلوع من الغري والعشاء كان في عنده وفي الفتح
الثالث قولنا ولا يفهم الطريق قال في المسبب وليست
انه يطأ المشعر الحرام ولا يركع الاختيار والمشعر الحرام جبل هذا التيميم في
التي هي عليه من كل الله عنده فان لم يكن ذلك في تلك شي عليه كان
فعل ذلك رواية جابر **قوله** اخشى من الزلفة قال في المسبب الزلفة
سمي المشعر الحرام وليسمى ايضا جبارا ومنه ما بين المائتين الى الخمسين
الى احدى مائة لا ينبغي ان يفهم الا فيما بين ذلك فان ضايق عليه الموضع
جاز ان يرتفع الى الجبل انتهى في رواية عبد الله بن مسعود عن النبي
الصادق عليه السلام المشعر من الزلفة والزلفة من المشعر **قوله**
كما يشعرون بعض الروايات ان الزلفا يشعرون ذلك من الروايات ان الزلفا
غير عن الصادق انا انا انا الفريضة في جبارا فصل بها الميم في
الاشعرا فله واحد فاسم الزلفا بفتح الميم في الطريق فريضة
من المشعر قال ويستحب للصوم ان يفهم على الشعر ويضاه بجله
ولا يجاوز الحياض الى الزلفة الحديث وفي المشعر ما في الزلفا
للاسكان والجبل المسمى بفتح الشين وفتح بضم الصاد وقع التراب

وهو الحاء

وهو الحاء واما التي الاخر فهو الشهد حيث قال في الزلفا والظاهر انه المشعر
الان ونقل عن الحلبي انه قال يستحب طلع المشعر تحت الاسلام الكوفة للصوم
يستحب للصوم ان يطأ المشعر بجله او من اجلته انه كان والكبار هو القبر
انه اخشى من الزلفة لانهم لا ان يكون المراد لا قبل استعبار ان لا يكون محولا
غير الميم وهو جابر **قوله** ويكف عليه الصلح ان اذبه ما رواه معاوية
بن عمار وقال المشعر الحرام من المائتين الى الخمسين والى احدى مائة بالان
السكان والى المكسوة كل طريق يمشي بين جبلين قال الجوهري ومنه سمي الموضع
الذي بين جمع وعزة ما بين وفي القاموس من المائتين ويقال المائتان مقيمين بين جمع
وعزة واخر بين مكة وفي **القول في الزلفا** في الفتح **قوله** من غير الزلفا
الموجود في الاختيار استثناء المسجد الحرام ومسجد الخيف بل مقتضى رواية
حنان بن سعيد عن الصادق احوال التقاطها من سائر مساجد الحرام حيث
قال في ما يجوز من الخوض في الحرام من المسجد الخيف لهذا اقتصر الشين في المسبب
عليها لكن الحق وغير واحد من المتأخرين الحقوا بها سائر مساجد الحرام في
تحريم اخرج الحصى منها وهو جابر على ثبوت التحريم والافاقا اقتصر على موضع
النص في ما اختلف اهل الحديث كما يقال الوجه في تخصيص المسجدين بالذكر انها
القول المعروف من مساجد الحرام لا يختصان الحكم فيهما وهو كما ترى **قوله**
يقدر لا عمله المراد لا عمله الا عمله الاعمال صرح به الاصحاب والمراد يكونها
كلية منقطعة ان لا يكون سور او ولا بضاعة ولا حراء كما نطق به رواية
البرقي عن الرضا وفي رواية هشام بن الحكم عن الصادق انه قال

من غير الزلفا

هذا البرش والبرش القوي والبرش بالضم في شعر الفرس نكت صغارها ف
 سائر لونه والفرس برش كما في القاموس من المراكب يكونها من نقطة الماء
 كبرشها منها بل ينقطع بعد ما يحتاج اليه واستعملوا على كراهة نكتها
 مكسورة برواية أبي بصير أنه سمع الصادق يقول النقطة الحمى وكثيره
 منه شيئا على أنما نكت على كراهة الكسرة على كراهية الرمي بالمكسورة
 لكن فيها اشعار بذلك لا يخفى **قوله** قول واحد للتصريح
 من الحكم عنه الصادق قال لا تجاوز ولدي محض حتى تطلع الشمس والشارب
 من جازته قطعه كلاً والخروج منه لكن متى بعض لا يصح بعد جواز
 قطعه كلاً ولا بعضاً قبل الطلوع لخروجه عن المشقة وجوده ولا احتياط
 يقتضي ذلك **قوله** ولولا الاستيعاض اطلاق العبارة يقتضي
 عدم الفرق في ذلك بين الغامض والناس والجاهل وهو المستفاد من
 الروايات كرواية حفص بن الحرثي وغيره عن الصادق أنه قال البعض
 وله هل سمعت في وادي حنيفة قال قال فامرأته بوجع حتى يسقي قال
 فقال له اني لا اعرف فقال له سأل الناس قال في المنسوبة قال بلغ ولدي
 حنيفة وهو وادي عظيم من وادي حنيفة وهو الذي اقر به حتى يجوزها
 فانه ترك التسقي في وادي حنيفة رجوع فسمع فيه ان يمكن منه وان لم يمكن
 فلا شئ عليه في المضاحقات **قوله** وانه يرميها خذ القميص
 اريد بالقميص رواية ابن نطفة عن أبي الحسن قال حصي الجمار يكون مثل
 الاغلة ولا خذها مسوداً ولا بيضاً ولا من اخذها كحليته
 منقطة تحذق خذها وتضعها على الابهام وتضعها بنظر الشيا

قالوا واما من يظن الجاهل والجهل عن نيت كائن وانما جعل ظاهره وانما الجواب
 لأن الامور التي المتقدمه عليه والمتأخره عنه مستجابات هي مشعر
 بالاستحباب **قوله** وبعضها اما تفسير الخذف بالحاء والمزال
 المعجبين بوضع الحصة على باطن الابهام المني وتضعها بالمسما في
 قول القافى واما بوضعها على ظهر الابهام فهو قول الشيخين والخلف قال
 في السبوط تهيأ خذها تضع كل حصة على بطن الابهام وتضعها
 بنظر الشيا وتضعها من بطن الوادي من قبل وجهها وروايت
 ابن نطفة في محله لكل التفسير من مخالفة لما عليه السيد واما كلام اهل
 اللغة في القاموس الخذف كالتقريب من الحصة او نواة او نحوها
 فاختاره بن سبب ان يكون الخذف او بخذفة من خشب في الصماج
 الخذف بالجصي الذي به لا صماج **القول في الهدى** في المضاح الاول
قوله فيلا يحب عليه هذا القول لعدم الوجوب الهدى على النكت
 المتمتع مطلقاً للشيخ وتوضيح استدلاله ان الله تعالى يقول ذلك
 لمريم لم يكن احدهما في المسجد الحرام فان معناه ان الهدى لا
 يلزم الا من لم يكن في المسجد الحرام قالوا يجب ان يكون ذلك
 جعاً الى الهدى الى التمتع ولو قلنا اننا جع الابهام قلنا ان الله
 لا يفتح منهم التمتع اصلاً لكان قديراً وتوضيح الجواب على ما ذكره
 العلامة في المختلف انه عود اسم الاستشارة ههنا الى الابهام
 او لما عرف من انه قد عرفت في فصله ابن الرجب الى القريب
 البعيد ولا يبعد الاستشارة وقالوا في الاول في الثاني ذاك

وفي الثالث فذلك قال مع الآية عليه السلام استدلوا على انه اهل مكة ليس متعة
 بلينة الآية والجملة في قولهم **قولنا** وقيل انما يجيب عليه لو تمتع ابتداء هذا
 القول حكاية الشبهة عن المحقق حيث قال في قوله وسو لم تمتع اليك فذا المت
 الاوجه وجوبه عليه ان تمتع ابتداء اذ اعد الى التمتع وهو منقول عن المحقق
 ثم قال في محتمل وجوبه ان كان الغرض من الاسلام قبل واحتمال الدرس
 متجه لو سلم لانه الآية على سقوط المهر عن المكي لان ذلك انما هو
 حجة الاسلام فتبلى الوجوب في غير ما يعنى في المصباح **الثاني قولنا**
 ولان يكون يوم القوم بعد الذي قبل الحاق القول بوجوب التمسك
 في التمسك ولا يستتبع ان عليه اكثر المتأخرين والقول باستتبعه
 المحقق في الحاقه والعرفان في افتقاره في الخلاف والحق في الثاني للحج للمشأ
 والله عواراه جميل بن تليح عن الصادق ان رسول الله انا
 انا رسول الله فمنا العصور يا رسول الله خلقت قبله اربع وقال بعضهم خلقت قبل
 الله اربع فلم يكن كواشيما كان ينبغي له ان يقدمه الا ان لا شيئا الا ينبغي
 ان يكون من الاقدمين فمنا الاصح وفي معناه ما رواه محمد بن حماد عن
 احمد بن محمد بن ابي نصر الذين يلقون من السابق **قولنا** وفي الصحيح عنه
 وجعل خلق الله ربنا يستدل بهذا الصحيح الذي رواه عبد الله
 سنده عن الصادق عليه السلام في وجوب التمسك وجملة الآية على ما ذكره
 انه اقضى عن العود يقتضي التمسك فيكونه التمسك واجبا في المصباح
الثالث قولنا والجملة الثلاثة الوجه الاول وهو محتمل ان
 انه المراد بذلك كونه هذه المواضع منه اعيان العيون والقائم

الما رجع والبطن سوداوا الثاني ان يكون له ظل يحسن فيه اي له ظل عظيم
 عظم جنته وسجنه لا مطلق الظل فان الظل لازم لكل جسم كيف الوجه الثاني
 ان يكون السواد كناية عن المهر والشب فانه يطلق عليه ذلك لغة
 ومنه سميت المواق ارض السواد الكثرة زرعهما والظاف شجرها عند الفتح
 وهو وقت الفتح والمغني يحكي ان يكونا لفظي قدر على معنى ونظروا في المصباح
 والمهرى فتمت فذلك ولا يخفى كون الوصف المذكور على الوجهين الاخيرين
 متعلقة في زيادة الحسن اما على الوجه الاول فيكون مغاير للمادة كما ولا
 فانه يكون المبادى اعتبارا للمعنى الا من في المصباح **الربيع قوله**
 واطعوا الناس فسر الناس في بعض الروايات بالزمن الذي لا يسقط ان
 يخرج لزمانته **قولنا** واطعوا القانع والمعتز وفي رواية اخرى وردت
 عن الصادق ع في تفسير الآية قال القانع الذي يرضى بما اعطيه ولا يخط
 ولا يكره ولا يلوي مشقة غضا والمعتز المار بك لتطعمه وفي رواية
 سيف التمار عنه ان القانع الذي يقنع بما ارسلت اليه من البعثة فما
 توها والمعتز ينبغي له ان يكون ذلك هو اغني من القانع يعزى فلا يسالك
قولنا وفي الصحيح عن اللحم الخرج به من الحرم مقتضى الجارة عن ما ذكره
 في ذلك بين اللحم والجلد وغيرهما من الاطراف والاحتشاء والامعاء
 النصف من ذلك يجمع ذلك ويحمد التجميع صرح الشهيد الثاني في الاية
 عليه السلام يفعل النبي ما زاد دم عليه الى الفضل لا يقتضي الوجوب في
 فالصواب ان يستدل به الى الروايات فان مورد ما غير مقصور
 على اللحم نعم يمكن حملها على لا سيما به واما استثناء النساء

فجواز معلل بكونه دواء فيما ورد عليهم السلام قولهم **واما ما في الحديث**
 انفقته حتى الصادق كذا انتهى الناس عن اخراج لحم الانسان من غير بعد ثلث لعلهم
 فقدم وكثرة الناس فاما اليوم كثر اللحم وقول الناس فلا بأس باخراجه ويمكن التوفيق بان
 يقع المروءة للناس في الموضوعين الاخيرين من هذه الرواية المستحقون وفي الحديث
 فان كثرة المصنفين موجب لكثرة اللحم فلو كثر اللحم وكثر المصنفين بالتحريم
 عن علي بن الحارث فقال سمعته يقول لا يترك من اللحم من الفخذة والذراع واليد منها
 ايامها الا السنام فانه دواء قال احمد قال لا بأس ان يشترى الجاهل من لحم في
 ويتردده في المفتاح **الخامس قوله خله فالحلي قال الحلي ان الله تعالى**
 الى الصوم مع عدم الوجدان والنقل الى التمسك بغيره الى دليل شرعي او غيره
 يمنع عدم الوجدان على ان الدليل الشرعي قائم وهو ما اثير اليه من القولين
 قال في المتن فان دغم آية لا يفعل يا حبار الا ايجاد فهو ظاهر اذ الكر الميسر
 الشرعية مستغنا ومنها انتهى الحق ان كلام الحلي جديده على اصله واما الله
 جل هو معصيت فيه ام يحل في ذلك حديث اخر في المفتاح **السادس قوله**
 بعد الاستعداد من ذهب الى ان مجرد الاستعداد يقتضي جواز الحلي
 وعدم جواز التفرق فيه بما فيه وان لم ينفع اليه السياق الحلي بالفتح
 وبعض من تأخر عنها كالشهيد وادعى على استدل بالاعتصام بالفتح
 المذكور وهو ما رواه الحلي عن الصادق قال ان اقصى ما يدل عليه
 وجوب الحلي بدنه التي قلت بعد الاستعداد مطلقا ثم وجدت بمنزلة لا يلزم منه
 تعيين الحلي للغير بعده على الاطلاق فالله في المصير الى ما استمر به الاحتياط
 من جواز التصرف فيه قبل السياق مطلقا الموافقة مقتضى الاحتياط

قوله

قوله بالضرورة والمروءة يقع الحاء المملة واسكان الراءى وفتح الواو والراءى
 صغير خارج المسجد بين النساء والمروءة **قوله** ولو ملك لم يجب قاضيه بل وفي
 رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه من الهدي اذا غطي قبل ان يبلغ المخرج
 الاخرى من ساجدة شمال ان كان نحره فليخرجه ولياكل منه وقد اخبر عنه بلع اللحم
 او لم يبلغ فليس عليه فداء وان كان مضمونا فليس عليه ياكل منه بلع اللحم اشبه
 وعليه مكانه وفي رواية اخرى له عنه عن رجل اهدي بهدايا فاكلت فقال
 ان كانت مضمونة فعليه مكانها والمضمونة ما كان نذرا او جزاءا او مبيعا
 وله ان ياكل منها فان لم يكن مضمونا فليس عليه شيء **قوله** وان لم يجز
 لم يجز **الخامس** المصحح اريد بالقصص ما رواه صغير بن حازم عن الصادق
 في الرجل يضل صديقه فيجده رجل او غيره قال ان كان بمنى فقد جزا من صاحبه
 الذي ضل عنه وان كان غيره فغيره مني لم يجز عمن صاحبه وهو محمول على
 ما اذا وجد الواحد عن صاحبه الذي ضل عنه واما لو وجد الواحد عن نفسه
 فلم يجز عن واحد منها **السادس** على اصح النسخ وعنه وان شئت
 عليه بمروءة جيل عن احدهما عليهما السلام في رجل اشترى حليا
 فخره فخره رجل فعرفه فقال حلة بدني ضلت مني بالامس وشهد له حيا
 بذلك فقال الحيا ولا يجزئ عن واحد منهما قال ولذلك جرت السنة
 باشتدادها وتقليد ما اذن عرفت **القول في الحلي والتقيين قوله**
 المعصم العتق بالفتح بين العتيق والعتاد المخلصين الى العتق وادخل الحراف
 الشعر في اصوله واما العتق او يولد من يقول كتمه في الاحرام ابتداء على الشعر فظنة
 له قيل انما جعل على المعصم والمخلص الحلق لان العتق والتبليد يقيان الشعر

في المفتاح

ان ينصرف راسه او يحول خفيه او يغير راسه او يغير راسه او يغير راسه

من الشعب فلما اراد حفظه ومنه الزنا خلفه بالكلمة مبالغة في حقها
قوله واما النساء فيل الاول عدم الاقتصار على ما دون الاثملة لمصلحة
ابن ابي عمير عن الصادق قال ان يفسد المرأة من شعورها لغيرها قد راعى له وربما
يقال ان التقدير بالاثملة كناية عن الاكتفاء بالسمي وهو محتمل قال في البيهقي
ويكنى المرأة التقية ليس عليها حلق ويجزئها من التقية مثل اثملة في
المفتاح الثاني قوله مع التمكن بالنقص اراد بالنقص ما رواه ابو بصير قال
سأله عن رجل يحل شعوره بها ويقصر وما رواه الحلبي عن الصادق عن رجل
سأل ان يقصر من شعوره او يحلقه حتى ارسل من منى قال يرجع الى منى حتى
يلقى شعوره بها حلقا كان او تقصيرا او المولد بالجزء ما رواه سمع عنه ما في ذلك
ان يحلق راسه او يقصر حتى يفرق الحلق في الطريق او ين كان قال الشيخ قد
الرواية محمولة على من لم يتمكن من الرجوع الى منى فاما مع التمكن منه
فلا بد من ذلك في القول **في القول الثاني** وليطوفا في غير واحدة من الروايات
ان المراد بهذه الآية طواف النساء وهو في بعضهما ان الميت انما ينبغي
الحق لانه اعقب من العرق وفي خبر آخر حرم عتق من الناصر
لم يملكه احد في **المفتاح الاول** قوله اما المتنع ففي جواز تأخير
له من القائلين بجواز تأخير المتنع من نحو ذلك طول ذي الحجة وله
الاية ومنهم من حذره الى النفر الثاني وله الاخبار والمحققون
التأخير الى انقضاء ايام التشريق اذ وحكم يكون التأخير عن الكا
عشرتها اجزى فاعل القول الاخير يرجع منه من تلك القوي القاسم
الا ان يحل الجواز في كلامه الاول على الاجزاء وهو لا ينافي حصوله الاثم

بالتأخر

بالتأخير كما لا يخفى **قوله** ليس بأسا او قوله ليس بأسا بوجهه
معناها ان المتنع ليس كالقارن والمفرد ومما في معناه ما رواه منصور بن حازم
عن الصادق لا يصعب المتنع يوم الفرج بمنى حتى يزور البيت **قوله** من حمله
الاول على المفرد والقارن ناظر الى محتمل التبع ومن تبعه حيث وافق السيد
والفقيه وغيرهما في الحكم بعدم جواز التأخير عن اليوم الثاني من الفرج متمكن
بظاهر الذي تم حمله الاخبار الناطقة بالجواز على المفرد والقارن **قوله**
والاصح الجواز كما لا يخفى على كراهة المستلزم للاستحباب والتعجيل معناه الى الكبر
قول الصادق في ذيل روايته عبد الله بن سنان المرحوم بنى الباسين
تأخير الطواف الى يوم الثمنا كما لا يصح تعجيل ذلك مخافة لاحداث **قوله**
فيها وقول الكاظم في روايته استثنى من غير حيث سأل عن تأخير زيارة البيت الثاني
اذا كانت تعيلا احب الي وليس به بأس ان اخبر في **المفتاح الثاني** قوله
فيه قول بالوجوب شاذ هذا القول حكاه في الدرر من بعض الاصحاب
حكم بشذوه لعدم ظهور ثابته ولا مستند ولو لم يكن معلوم الإطلاق في المذهب
من المذهب عدم وجوب طواف النساء في العترة المتنع بها الى الحج بل في العترة
المتنهي به لم يعرف في ذلك خلافا قوله وهو لازم للرجال ما خصه بالذكر
سائر المتناسك كذلك لدفع توهم اختصاصه بمن يباشر النساء ومعنى قوله
الصبيان انهم مأمورون به فربما خلوا وخلوا به حر من عليهم بعد البلوغ ولو كانوا
مميزين طافوا بهم ولو لم يعلق بهم حكم التردد الى ان يلقى به قوله وخصه
اراد بالصحيح الدال على التعيم ما رواه الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين قال
سألت ابا الحسن عن الخصيان والمرأة الكهنة اعليهم طواف النساء قال نعم عليهم الطواف

عن الجواز
والجواز فيه

قوله في الفتح الثالث قوله في فتح بعث به قوله بعث به
 في فتح بعث به في موسم حج الى منى بعث به في عمره الثاني موسم في عمرة الى مكة
 فان كانت عمرة متعابعا الى الحج ففي اشهره والا ففي أي شئ **قوله**
 يصح غير صحيح الصحيح الذي استند اليه في عدم جواز الاستسقاء
 عند إمكان العود ما رواه معاوية بن رافع عن الصادق ع في رجل نسى طواف
 النساء حتى الى الكوفة قال لا يحمل له النساء حتى يطوف بالبيت قلت فان لم
 يقدر قال يا مومن يطوف عنه **قوله** لان النفس قال في التذكرة انه
 باسكان السين اسم لكل عبادة وقسمها اسم للذبح والمنسك موضع
 الذبح وقدر اياه موضع العبادة فيجوز ما اسم للذبح والمنسك موضع
 ستساق اليه نعم ومن العبادات التي لا تنسك ان يمسك الكعبة
 في البيت فقال النبي ع في حجة فان سجدت فيه من البيت ولا اعتد
 بها ولا كذا في الحديث وان البيت كان لا اعتد بالاحرام وادى فريضة
 فله ان يشق في غير ذلك لا قبل بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الفتح الرابع قوله وعليه يحمل الموتى المطلق اراد بالمتي
 المطلق ما رواه جماعة بن مهران عن ابي الحسن المماضي عليه السلام في رجل طاف لاف
 الحج وطواف النساء قبل ان يسعي بين الصفا والمروة فقال لا يضره بطوف بين الصفا
 والمروة وقد فرغ من حجة وانما حله على حال الفرة وجهها بغيره بين الاخبار النافذة
 بوجوب تسيير التسيير بين الطوافين كرواية معاوية بن عمير الواردة عن الصادق
 في كيفية قضاء المناسك وقيل بها حيث قال في بعضها في طواف البيت
 سبعة اشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة الى ان قال ثم ارجع الى

قوله

الصفا فاصعد عليه واضع كفا منعتك ثم دخلت مكة ثم ائت مرة
 واصعد عليها وظف بينهما سبعة اشواط تبدأ بالصفا وتتم بالمرأة فاذ
 فعلت ذلك فقد اطلت من كل شئ احرمت منه الا النساء ثم ارجع الى البيت فطفي
 اسبوعا ثم اخذ حديث لطفة ثم مقفناها الترتيب **في الفتح الخامس قوله**
 لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ اتم احكم بجمعة طواف الجاهل بالنجاسة قبل الفراغ
 لتحق الا متنازل بفعل المأمور به الوقاع الذي مع الجهل فيبقى الفساد
 التلويح جار في الناس بعينه ولذا جعل الاطهر منه طوافه اليك وهو
 مختار العلامة في التنبيه وعلمنا ان جاهد الحكم بينهما الذين سادوا لا يأت
 ولها وجوب إعادة الطواف في الصلوة اذ علم بالنجاسة في الوقت بدليل
 من خارج علم في الصلوة ولا بعدم وجوب إعادة مطلقا كما مضى **قوله**
 خرج وازال ثم يتم القول بالبناء بعد ازالة النجاسة حيثما احتضن الروايات
 مروية لفتوى الشيخ في المسألة حيث قال ولا يجوز ان يطوف في ذبته ثم يمسك
 فان لم يعلم وراى حال الطواف بالنجاسة رجع من قبل فله ان يمسك
 طوافه فان علم بعد فراغه من طوافه من الطواف مضى في طوافه ويصح في ثوب
قوله كما في القويين اراد بالقويين ما رواه بن مهران
 عن الصادق ع قال سالت عن رجل يري في ثوبه الدم وهو في الطواف قال يمسك
 الموضع الذي راي فيه الدم فيمسك فيه ثم يخرج فيمسكه ثم يعود فيمسكه طوافه وما رواه
 جيب بن عطاء عن ابي عبد الله في طواف الفريضة فطفت من طوافها فاذ انشأ
 قد اصاب انفي فاذ ما فخرجت ففعلت لم تجز يا عبد الله الطواف
 فذكر ذلك لابي عبد الله ع فقال ليس ما صنعت لان ما فيك ان يمسك

فيغسله

عما طفت اما انه ليس بملك شئ هذا القول بالتفصيل الشبه بين القول
 الاخير لبعض المتأخرين عنهما وليس بغير اذنبهما على طرح الروايتين نظر
 الى قصورها من جهة التسلسل ووجه التمسك على ان ما خرج به التمسك الى مروي
 الحكم في المستلحق غير معتد عليه البطلان القياس ولا دليل عليها بالفتح
 المكون اليه وضعف الروايتين من جهة العمل بالفتح والمحقق وغيرهما من اجله
 الاحتجاب عنه مدلولهما فالأقوى المصير الى مقتضاها من البناء لتحقيق
 الاستئصال بالفعل المنقذ من اصاله وعدم وجوب الاعادة قبل الاظهار
 يقتضي البناء والاطال ثم الاستئناف مطلقا وهو كما ترى

في المفتاح السادس قوله ومنع الاذخر قال شيخنا الكليني
 بعد ايراد رواية ابن ابي عمير الدالة على استحباب مضغ الاذخر عند
 دخول الحرم من الاعلى والخروج من الاسفل بالدابة والشاة على ما ذكره الواقفي
 الاستاذ دام احصائه موافق لاختيار العلامة واستدل عليه في القد
 كنهه برواية يونس بن يعقوب انه قال لقيت ابا عبد الله من اهل مكة
 وقد جئت من المدينة فقال ادخل من اعلى مكة واذا خرجت تريد المدينة
 فاخرج من اسفل مكة وبما روى من ان النبي كان يدخل من الثنية
 العليا ويخرج من الثنية السفلى ثم قال وهذا في حق من خرج من المدينة
 والاشام فاما الذين يحبون من سائر الاقطار فلا يؤمرون بان يدخلوا
 بالبليد خلوا من تلك الثنية ولا يفتي عليه السلام الروايتين غير صحيحين
 وفي التخصيص بل يتحملان العموم ولذا اطلق الشيخ في المبسوط لم يخص
 الحكم بالثانيتين وجري على انهما كلام المحقق والشهيد بن مينا الطاهران

الثاني حاصل ذلك لغير الفقيهين قال في التمهيد وسحب التمسك عن
 دخول مكة من اعلاها من عقبة المدينيين واخرج من اسفلها
 من ذي طوى ويقر عنهما بقوله يدخل من بكة كذا بالفتح والمق وهو
 التي يخرج منها الى الجحون مقبرة مكة ويخرج من بكة كذا بالفتح
 النص من رواية اسفل مكة فتو قال والظاهر ان استحباب الدخول
 من الاعلى والخروج من الاسفل عام ثم حكى قول العلامة
 وجعل رواية يونس بن يعقوب مؤيدة لغير قوله وبقي
 انه يصل من فوق بعقبها تقريبا اخر الاستحباب الدخول من
 هذا الباب مضافا الى ما روي على ما ذكره الاحتجاب وجعل في
 الهاء وفتح الباء المعرفة ايتم لاعظم الاصنام فاذا دخل منها
 وطئ برجله وهذا الباب يخرج من روضة هذا الزمان لتوسعة المسجد
 لكن لما يقال انه بازاء باب السلام ينبغي الدخول منه على
 الاستقامة الى ان يتجاوز الاسباطين ليحقق المروية
 بناء على هذا القول على ما قيل قوله ثم يستلم الحجر الاسود
 لغة المس قال في القاموس استلم الحجر مسه اما بالقبلة او
 باليد والمنقول عن السيد انه يغير عن افعال من السلام باليد
 هي الحجارة فاذا مس الحجر بيده او مسه باقيل استلم اي السلام
 وقيل انه مأخوذ من السلام بالفتح بمعنى انه يحس نفسه من الحجر
 ليس الحجر عن تحيته وهن كما يفتي اقدم او لم يكن له خادم
 نفسه وحكم العلامة في التذكرة عن بعضهم انه جعل الاستسلام

الاستسلام من اعلاها من عقبة المدينيين واخرج من اسفلها من ذي طوى ويقر عنهما بقوله يدخل من بكة كذا بالفتح والمق وهو التي يخرج منها الى الجحون مقبرة مكة ويخرج من بكة كذا بالفتح النص من رواية اسفل مكة فتو قال والظاهر ان استحباب الدخول من الاعلى والخروج من الاسفل عام ثم حكى قول العلامة وجعل رواية يونس بن يعقوب مؤيدة لغير قوله وبقي انه يصل من فوق بعقبها تقريبا اخر الاستحباب الدخول من هذا الباب مضافا الى ما روي على ما ذكره الاحتجاب وجعل في الهاء وفتح الباء المعرفة ايتم لاعظم الاصنام فاذا دخل منها وطئ برجله وهذا الباب يخرج من روضة هذا الزمان لتوسعة المسجد لكن لما يقال انه بازاء باب السلام ينبغي الدخول منه على الاستقامة الى ان يتجاوز الاسباطين ليحقق المروية بناء على هذا القول على ما قيل قوله ثم يستلم الحجر الاسود لغة المس قال في القاموس استلم الحجر مسه اما بالقبلة او باليد والمنقول عن السيد انه يغير عن افعال من السلام باليد هي الحجارة فاذا مس الحجر بيده او مسه باقيل استلم اي السلام وقيل انه مأخوذ من السلام بالفتح بمعنى انه يحس نفسه من الحجر ليس الحجر عن تحيته وهن كما يفتي اقدم او لم يكن له خادم نفسه وحكم العلامة في التذكرة عن بعضهم انه جعل الاستسلام

بالاحتمال فانه قد اخذ جنة وملاها من الائمة بمعنى الدخ في المقام
 السابع في ان يدخل الحرف الطواف لا يقتلهم كونه من البيت
 ولا يخرج وجهه عنه كما عليه الصدوق ونطق به الاخبار كونه موافق
 من عمالة سال القصة في من البيت هو وفيه شيء من البيت قال
 لا ولا امة ظفر ولكن اسماعيل وفيه امة فذكر ان وطر في عليهما
 حجر وفيه قبور بني اسرائيل ورواية في رارة عنه قال سألته عن حجر
 هل فيه شيء من البيت قال لا ولا امة ظفر ورواية المفضل لم يسمع
 عنه قال حجر بيت اسماعيل وفيه قبرها جود قبر اسماعيل الا
 ان النعميل في الدرر جعل كونه من البيت منهم وادلم في عليهما ولم
 اظفر بما يقع الاستسنا والميل ثم موت العا من عليهما قالت نذرت
 ان اضع ركنين وفي البيت فقال النبي في الحجر فان ستة اذرع منه من البيت
 ولا اعتداد بهما ذكر في التذكرة ان البيت كان لا صقبا الا في
 وله بابان شرقي وغربي فدخل هذا السبل قبل عيش رسول الله ^ص فبشرى
 واعادت قرش عمارته على الحجة التي هو عليها اليوم وقصرت الاموال
 الطيبة والحطايان والذرة فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 خادجا لان النعقة كانت تفوق عن العمارة وخلصوا الركنين الشبان
 عن تراعد ابراهيم رغبة في حجر الجدار من الركن الاسود الشبان
 الذي يليه بقي من الاساس شبه الدكان مرتفعا وهو الذي
 يسمى المتارود ان في المفتاح الثامن هو له حجرة مبطلة الحكم
 بالاحتمال فانه قد اخذ جنة وملاها من الائمة بمعنى الدخ في المقام

بالاحتمال فانه قد اخذ جنة وملاها من الائمة بمعنى الدخ في المقام

البحر الاسود لا بينة الطواف بل بينة ان حازا على الشوط
 لا يكون جزءا منه فلا يحذف فيه كاهو الظه قوله ^{المشهور}
 للحج من احد الجنبين ما رواه ابو بصير عن الصادق في رجل
 بالبيت ثمانية اشواط المفروض قال بعيد حتى تبتني
 والاخر ما رواه عبد الله محمد عن ابي الحسن عم قال الطواف
 المفروض اذا زدت عليه مثل الصلوة فاذا زدت عليها
 فذلك الاعادة وكذا التعمير بها يستدل عليه ان النبي ^ص
 لم يفعل فلا يجوز فعله لحديث خذوا عني مناسككم وانما
 فريضة ذات علق فلا يجوز الزيادة عليها كالصلوة وانما
 على الاول ان عدم فعله ما زاد على السبع لا يقتضي ثم
 فعله مطلقا ولا كونه مبطلا للطواف لحج وجهه عن القواب
 غاية الامر اذا يقع على وجه العبادة يكون تقيانا على
 الثاني انه قياس محض قوله والمستفاد من بعضها
 اراد بما يشع من الاحبان يكون الثاني هو الوضعية ما رواه
 من رادة عن الباقر ع ان عليا طاف طواف الفريضة
 ثمانية فتيك سبعة وبني على واحد و اضاف الميراستة
 ثم صلى وركعتي خلف المقام ثم خرج الى الصفا والمروة
 فلما فرغ من السبع بينهما مع فصل الركعتين اللتين ترك
 في المقام الاول قوله لا طلاق الاسر وعدم وجوب
 المبادرة بالسبع على الفور اجماعا قوله و صلوة اربع ركعت

في الاخر اذ اوردته مارواه ابو ايوب عن الصادق ع في رجل
 طاف بالبيت ثمانية اشواط طواف فريضة قال فليضم اليها ستة
 ثم يصلي اربع ركعات وهذه الرواية جزء من حجة في الجمع بين
 الاربع فيمكن الجمع بينهما وبين ما سبق بحمل هذه على التخييل
 بتوسيط السعي قوله ومثل ان هذا الاكمال على سبيل الاستحباب
 الاستحباب عموم وهو هذا القول العلانية في المنزلة
 القول بكونه الثاني هو الفريضة للاستسكان والصدق
 على بن بابويه وقال هو في الفريضة بعد ايراد رواية ابو ايوب
 الواردة فيمن طاف الفريضة ثمانية اشواط ثم يضم اليها
 ستة ثم يصلي اربع ركعات في جزاء الفريضة هو الطواف الثاني
 والركعتان الاوليان لطواف الفريضة والركعتان الثانية
 والطواف الاول مطلق وعلى هذا فيكون الاتمام واجبا
 قال الشهيد الثاني النية الواقعة بعد الذكر مؤثرة في التوفيق
 المتقدم كيفية العود في الصلوة بالنسبة الى تائنيها فيما
 سبق وقوله وفي الصحيح البناء على الستة اشواط مع النسيان
 هو مارواه حسن بن عتيقة ان سليمان بن خالد سأل
 الصادق ع وهو معه عن رجل طاف بالبيت ستة اشواط
 فقال لهم وكيف طاف ستة اشواط فقال استقبال الحجر
 وقال الله اكبر وعقد واحدا فقال ع يطوف شوطا قال
 سليمان فانه ذلك حتى اتي اهل مكة قال يا ابن سنان

عنه وهذه الرواية وان كانت غير صحيحة في النسيان الا ان ظاهرها
 في المقام العاشر قوله والجاهل بمنزلة الناسي واما العامد فقد
 الشهيد الثاني ان الاستحباب لم ينعرضوا لذكره والذي يقتضيه الا
 انه يجب عليه العود مع الامكان ومع التعذر يصلي ما حيث
 وقال بعض من تأخر عنه لا ريب ان مقتضى الاصل وجوب العود
 مع الامكان وانما الكلام في الاكتفاء بصلوة ما حيث يمكن
 التعذر او بقائه في النية الى ان يحصل التمكن من الايتان بها
 في محلها قال وكذا الاشكال في صحة الافعال المتأخرة عنها من
 الايتان بها من عدم وقوعها على الوجه العام به قال طه اطلاقا
 الروايات وفتاوى الامتثال يقتضي انه لا يعين في ركعة الطواف
 وقوعها في اشهر الحج وقال الشهيد الثاني الظاهر اعتبار ذلك
 لا ريب انما حوط في المقام العاشر قوله واستحب بعض الحليين القول
 باستحباب زيادة اربع اشواط حكاها العلامة عن ابن زهره
 والاعتبار المذكور له خصوص الا انه مخالف لظاهر الصحيح المذكور
القول في الثاني كذا قوله فيستحب فيه الطهارة للتحج
 منها رواية رفاعته بن موسى انه قال للصادق ع اشهدنا شيئا
 من المناسك وانا على غير وضوء فقال نعم الا الطواف بالبيت فان
 فيه صلوة وفي معناها رواية معوية بن عمار عنه ع ومنها رواية
 نريد الشحام عنه ع انه سأل عن الرجل يسجد بين الصلوات المروية
 على غير وضوء قال لا بأس ومنها رواية معوية بن عمار عنه ع في الصلاة

طافت بين الصفا والمروة في حاضرت بينهما قالتم سيورها قوله والخروج
 من الباب المقابل له في رواية معوية بن عثمان عن الصم ثم نزل
 الى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله ص قال وهو الباب
 الذي يقابل الحجر الاسود الحديث والاصحاب ذكره وان ذلك الباب
 الذي خرج منه رسول الله ص داخل المسجد وليس الا من حوله
 باعتماد مؤسسه لكن الشهدى قال في الدر ومن انه يعلم باسفل
 سور وفيه ينبغي الخروج من بينهما ثم قال والظن استحباب الخروج
 الباب المواجه طواف المفاتيح لثالث قوله والبدء بالصفا والحتم بالمره
 قال في الدر ومن الاحتياط في التوجه الى التيمم ويكنى بالرجعة
 فليصق عقبه بالصفا اذ لم يصعد فاذا صعد الصفا فليصق بموضع
 العقبة ثم لا فاذا ذهبنا بالصق عقبه وفي المرحه يصنع ذلك في
 الزحباب والعود قوله خلاف الحليين اذ بالجليين ايا الصفا
 وابن زهره والشيخ الذي يصلح مستندهما ما رواه عبد الرحمن
 ابي عبد الله البصري عن الصادق ع قال لا يجلس بين الصفا
 والمروة الا من جهد ومن الطاهر انما من اذ انما التيمم ومن
 الصحاح المصرفة بالجواز ما رواه الحلي عن عده في الرجل يطوف
 بين الصفا والمروة اشتهر ما قال نعم ان شاء صلح الصفا والمروة
 ومنها فجلس في المفاتيح الخامس قوله افضل من الطواف كما ورد فضلا
 عن التيمم وي ايا بن تغلب قال كنت مع ابي عبد الله ع في الطواف
 فجاءني رجل من اخواني فسالني ان امشي معه في حاضرت

في اربعين سنة فقال يا ابا نه اطع طوافك في انطلق معي حاجته
 فقلت وان كان في رخصته قال نعم وان كان في رخصته قال يا ابا نه وهل
 منكم ما تواب من طواف بهذا البيت اسبوعا فقلت لا والله
 ما ادرى قال يكتب له ستة الاف حسنة ويحى عنه ستة الاف
 ويرفع له ستة الاف درجة ولو صلا حاجته من غير طواف في
 حجة من عشرة اسابيع قوله على الشهر الموفق اريد بالموفق ما
 رواه احمد بن عثمان عن القاسم قال سالت عن رجل طاف بالبيت
 خرج الى الصفا فطاف به فمرف كل شئ قد بقي عليه من طوافه شئ
 اذ يرجع الى البيت فتم ما بقي من طوافه فترجع الى الصفا فتم ما بقي فقلت
 فانه طاف بالصفا وذلك البيت قال يرجع الى البيت فيطوف به ثم
 مستقبل طواف الصفا فقلت له ما الفرق بين هذين قال انه
 قد دخل في شئ من الطواف وهذا لم يدخل في شئ منه وهذا التعليل
 على ما قيل كالصريح في عدم الفرق بين تجاوزه النصف وعدمه
 وحسنه بعضهم القول بتخصيص قطع الستة ثم البناء بعد تمام الطواف
 بما اذا تجاوزه النصف واجاب الاعادة فيما اذا لم يتجاوزه للشيخ
القول في رخصة المناسك قوله في ايام منوروات في رواية حماد
 علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي الحسن ع عليه السلام ان المراد بالايام
 المنوروات في هذه الاية ايام التشريق وبالايام المعلومات في
 الاية الاخرى عشرة ذي الحجة وي ذلك الشيخ في التهذيب في المفاتيح

في اربعين سنة فقال يا ابا نه اطع طوافك في انطلق معي حاجته
 فقلت وان كان في رخصته قال نعم وان كان في رخصته قال يا ابا نه وهل
 منكم ما تواب من طواف بهذا البيت اسبوعا فقلت لا والله
 ما ادرى قال يكتب له ستة الاف حسنة ويحى عنه ستة الاف
 ويرفع له ستة الاف درجة ولو صلا حاجته من غير طواف في
 حجة من عشرة اسابيع قوله على الشهر الموفق اريد بالموفق ما
 رواه احمد بن عثمان عن القاسم قال سالت عن رجل طاف بالبيت
 خرج الى الصفا فطاف به فمرف كل شئ قد بقي عليه من طوافه شئ
 اذ يرجع الى البيت فتم ما بقي من طوافه فترجع الى الصفا فتم ما بقي فقلت
 فانه طاف بالصفا وذلك البيت قال يرجع الى البيت فيطوف به ثم
 مستقبل طواف الصفا فقلت له ما الفرق بين هذين قال انه
 قد دخل في شئ من الطواف وهذا لم يدخل في شئ منه وهذا التعليل
 على ما قيل كالصريح في عدم الفرق بين تجاوزه النصف وعدمه
 وحسنه بعضهم القول بتخصيص قطع الستة ثم البناء بعد تمام الطواف
 بما اذا تجاوزه النصف واجاب الاعادة فيما اذا لم يتجاوزه للشيخ

الاول قوله والشيخ قول باستحبابه شاذ القول باستحبابه المبيت
منقول عن الشيخ انه ذكره في البيان وهو مخالف لطواهر الاحاد
قوله ثم خلافا لما فانه اوجب الكفارة على المستحل بالعبادة كغيره
قوله بعد ان تصاف الليل في رواية معوية بن عمار عن الصادق ع قال
وان خرجت بعد نصف الليل فلا يفرئك ان تصبح في غيبها
وفي رواية جعفر بن ناحيه عنه عليه السلام اذا خرج الرجل
من سني اول الليل فلا ينتصف له الليل وهو مبني
واذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس ان
يصبح بغيبها قوله وصريح بعضنا
اشبه بما يصح بجواز دخول مكة قبل طلوع
الحر الى رواية العيص بن القاسم عن الصادق ع انه
سأله عن الزيادة من منى قال ان دأرت بالزمان او
فلا يفرج الجبال الا وهو مبني وان زلت بعد نصف
الليل او السحر فلا بأس ان ينفي الخبر في المقام الثاني
قوله كل يوم من ايام التمتع اذا نفي في النية الاولى
سقط عنه في الجواز اليوم الثالث من ايام التمتع لا سيما
المتعمي في التمتع فيستحب له ان يدفن الحصى المختص بذلك اليوم
بمنى على ما افتر فيه معوي عن ذكره مستند فتركه عن الشافعي
انه انكر استحباب الدفن وقال ينبغي ان يطرح او يدفع الى من لم يحل
وهو مودن يدعو الى اجماعنا عليه ولم نقتض في الاجماع ما يشد

اليه في المباح الثالث قوله والفقهاء في الفقيه
قوله في كل يوم بعد طلوع الشمس الى الزوال وكلما قرب من الزوال
فهو افضل وقد رويت رخصة من اول النهار والمنقول عن الحسن ع
ان وقت طول النهار والفضل عند الزوال والقول الاول ان الزمان عليه
الوالدوام ظاهرا للشيخ في النهاية والمبسوط وبه قال السيد والمحقق
والا كما في في المباح الرابع قوله في المشهور انه يرى العقبة
في النفي ان ذلك قول اكثر اهل العلم كاستدل عليه ياردر عن
الشيخ صلعم انه لما لا كك وعمل مثل هذا ذلك كافي اثناء هذا
حكم في المباح الخامس قوله في يتيمة في النفي ينبغي ان يكون انفي في
الثاني ان الثمان عشرة قبل الزوال كما نطق به رواية ابو بصير بن روح
في كتيب السيرة ان اعيانا قد اختلفوا علينا فقال بعضهم ان السعي يوم
الاخير بعد الزوال افضل او قال بعضهم ينفي الزوال مكتيب المثلث
ان رسول الله صلى الله عليه واله على القدر والعصر بكم ولا يكون ذلك الا في وقت قبل
الزوال قوله في الكتاب والسنة المأثورات كتاب
قوله في قول في يومين فلا تم عليه ومن فافلا تم عليه من
اتفق ويعلم ان بينهما سوادا مشهورا وهو ان المأثور قد استوفى
عليه العمل فكيف ورد في حقه في المأثور وهذا انما يقال في حق المأثور الذي
يظن انه قد كثر ثم فيما اقدم عليه واجيب عنه بوجوه منها ان
الخصم قد يكون غير مكمل في القصر كما كان في القول في المأثور من الجمال
والماضي دلالة على التفسير بين الامرين ومعه ان ابا هذيل

التفسير

قال الجوزي الميراث محل نزول القوم في السواحي الليالي المستطارة
 موضع الاخبار اطلاق اسم باب النزول بالميراث سواء حصل الميراث لغيره
 او نهرا وذلك كما رواه ابن بن علي بن فضال عن ابن عمر عن الامام
 له في حديث التوسيع فمن ماله يليل او نهرا فميراثه التوسيع في السواحي
 ان ماله يليل او نهرا فليعير فيه ومقتضى رواية معوية بن عمار عن
 التوسيع اما يقتب العور من كل المدينه لانه الميراث في كل
 قولي له فادركه خلاف ذلك السر به الى ما رواه علي بن مهران قال
 سالت ابا الحسن عن المقام افضل او يخرج الى موضع الامصار
 فكتب المقام عند بيت الله افضل وما في الفقهاء من ان الباق
 من جاوز سنة بمكة غفر الله له ونزله في ليله يتيه وكل من استغفر الله
 ولغيره ولغيره ان يترك سبع وثلاثين وعصا من كل سوء
 اربعين واثم سنة وربما جمع بين الاخبار محل ما دل على فضل الجوار
 على الجارة للعبادة وحمل ما تضمنت من الجارة لغيره
 كما تبارك ونحوه وهو غير واضح بل مقتضى الاخبار المتضمنة للتميز
 الجارة بها كراتها على كل الوجهين **القول في فوائد**
 في المفتاح الثالث قول من احصر من اوصد بعد مقتضى
 عبار اللغويين تراو في احصر والصد على التام لكل انقضاء الامان على تبارك
 ما حصر التبع من اهل الذم والصد بالحد واختصاص الامان بقوله قلنا فان احصر
 فالتيسير الميراث على احكام ما نال الصد مع ثبوت نزوله في حصر الميراث
 يعطى الارض مع ماله من عار من الميراث فان الميراث من الميراث

هذا هو الجواز

كأروا رسول الله ليس من ماله معطى الثاني فكيف كان
 في ثبوت اصل القتل عند الميراث في اهل الميراث فان في الميراث
 فان الميراث في كل شئ حصر الامان والميراث ما عدا النساء
 او علهن المستوفى على طرائق وكما شرط الميراث وعنده فوجوبه على
 الميراث في الاية اجماع بخلاف الصدور ككافة الميراث في الميراث
 او غير هذا حصل في الميراث والميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وهذه الاحكام تختلف مع وقوع كل منها في الميراث في الميراث في الميراث
 والصد في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 بينهما في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 او جزم في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 اذا كان قبل التيسير في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 الاحصاء بعد نزع الصدور في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وتبناه التميز في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وان كان محلا لشر هذا القيد في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 قوله واهل حرم قتل الصيد وهو ثم اكرم ام بركة الفون ثم
 قتل وهو ثم اكرم ثم في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 والصيد ثم اكرم وان كان محلا فان رماه واحدا ودخل اكرم
 فيه كان له وما عليه الفداء وسند عليه التميز بما رواه ابن عمر
 من ان العاق كان بكرة ان يرد الصيد وهو ثم اكرم وما رواه علقمة بن خالد

الميراث

العلة ووافق الشهد قبله وجه تسميته بالاصواب ان الرضا عاينه
 يوم الاصاب واستجاب اليه وحصل الفقه عن يد امير المؤمنين نقلي
 عمر بن عبدود ورواههم الاخوان وجه تسميته الفاضل بالفاء والفاء
 والهاء المعنيين به انهم كانوا يفتخرون فيه التواضع ورواه
 الحارثي انه قال الصادق عليه السلام قال لم يزل من الفقيه قلده
 سجد الفقيه وفي الروايات ان هذا السجد هو الذي روي في
 الحديث الرضا عاينه عليه السلام بالمدح ولم يرو عنه الا ما طعن الصادق
 عليه السلام في الكافي في المفتاح الخامس قوله من عاينه ولا غيره
 ما يروى عن جليل كنيته ان المدح من طائفة الشرق والغرب وغيرهم
 اكثر الاصاب بغير الواو ونعم اليه الهدى في الدرر من جعل الراوي
 مقتوماً واثماً انما هو في بيعة وصحة واقسم بحمد الصادق في الدرر
 وما كانت رقت ايام يزيد واصل نحوه بفتح الاء واما لها
 وتزيد ارجاء الارض التي فيها حجارة كذا في نسخة بالمدح
باب الاول في افتقار الروايات الى ما في المفتاح الثاني
 ومثل وجوب بر تسمية العاطس في رواية عبد الله بن سنان عن الصادق
 كان وجوب الكتاب واجب كوجوب رد السلام في رواية هذا
 الافتقار في المفتاح الاخير قوله انراط الشرة الشرة بنما يقع اليه
 المعنى والراء الخفيف والهاء واما الشرة كبحر ما كثر وتزيد الراء والهاء
 من معنى الشاة والرسمة كاد وكل ما يشبه **الباب الثالث**
 في النذر في المفتاح الاول قوله هو الاصل ما لم يلق الافتقار

يوم الاصاب قوله انه تعالى حكاه اني نذرت لك في كل يوم محرماً
 نذره ولم يذكر غيره طاقون الزم من نذر ان يطلع البرق في كل يوم
 الصادق في روايته الى الصباح الكافي ليس من روايته طاعة محمله
 الرجل عليه الاشياء ان يفي به وغير ذلك من الروايات وهي كثيرة
 في المفتاح الثالث قوله اما البعض فكذلك الحكم بعد اخراجه بعض
 الشق من عدم صدق الرقيب على غير انما ولا فاقم يقيد المعية بما اذا
 لم يكن العيب موجبا للعتق كافي بعض المتن كما استغنى عنه اذا العيب
 المتعلق بالحكم مع العتق قبل ان يعتق من النذر والعتق في النذر عن عتق
 الرقيق لا يعتق الا كظاهر واضح فالاصواب الاطلاق قوله وفي
 الخبر من نذر بدنة ففعله نامة في رواية السكون عن الصادق عليه السلام
 عن امير المؤمنين عليهم السلام قال في الرجل يقول على بدنة قال عجز عن بدنة
 الا ان يكون على بدنة من الابل قوله لان الاصل الافتقار والقرول
 الشيء في اختلاف رواه اكثر الاصحاب واربعة العورات العورات الدالة
 على وجوب الرقاء بالنذر وبالصحيح رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 قال عليه بدنة يخرى بالكره قال اذا سرك ما فليخوفه وربما استدك
 بها كل على افتقار نذر الصباح لان النذر في غير الرضا ليس طاعة
 بخبره والقرول بعدم الافتقار للشيخ في المبسوط الدم التقدير ذلك
 ولان متعلق النذر طاعة ولا طاعة في غير الرضا واصلها ان ذلك
 نذر الصدقة على فقرائه تلك البقرة وطاعة وفيه ان من المعجل على
 تقدير الافتقار وجواز الافتقار على كونه او يحرى هناك لان النذر

بالاصحاب

ليس الا ذلك والاصل براءة الذم من وجوبه **في غير انذار** فبقية
 امره انهم لو لم يوفوا بقية هناك على التحقيق انجبه المصير
 قولهم في الصنيع الذي ابداه اجارته اراد به ما رواه على بن جعفر عن
 ابيه الكاظم عن رجل جعل جارية يهدى للكعبة كيف يشاء فقال
 ان ابني اتاه رجل قد جعل جاريته يهدى للكعبة فقال له قوم اجارته ارجوا
 ثم امره ان يقيم على اجارته ان كانت تضرته ففعلت او قطع به
 طريقه او فقد طعمه فليأت فلان ابن فلان فانه ان يعطى اولاً فلا
 حتى ينفذ في اجارته وفي معناه ما رواه عن الصادق ع قال طم رجل الى
 فقال ان امرت جارية الى الكعبة فاعطيت بها حسانه رينار فماتت
 قال بعها ثم خذتها ثم لم يزل يحوط بها ثم نادى فاعطى كل من قطع به
 وكل محتاج من الحاج والقران والكل ما يحتاج اليه كان في ذلك لا يتعبد
 به ابداء لاف النعم فيكون تذر العبد المتعبد به
 فيبطل ربه يوفق في ذلك بين ايموان وعينه كما يشرب والطعام وما
 يخرج مما ينسبكم بالحق في الاول فلو نذر ان يهدى عبده او جاريته
 او رابته باع ذلك فصرف الثمن في مصالح البيت او المشهد الذي نذر
 لا دفع معونة الحاج والزائر وتيسر مرور الاول الثاني
 والثالث من العون تسكن اذا لا ضرورة للغير فيكون غرضه كعدم
 التفريق وذهب الشيخ في المبوط الى صرف الهدى الى بيت الله لا
 محاسن كمن كان يهدى من النعم اذا لم يهدى له في نذره صرفا عنهم
 ووافقه غير واحد من المتأخرين **في البذل** في البيه

لمع

في المفتاح الاول قوله وان كان من فعل الغير اليه على فعل القرآن
 لو انه يفعل كذا واسلكت بهم لفعلت او اقم عليك الله لفعلت او نحو
 ذلك وسمى بالفساد لانها غير متعقبة لاف حق ولا من المقسم لما
 في حق فلان لم يوجد لفظ ولا قصد واما في حق المقسم فلا لفظ
 ليس في حق اذ هو مقدر به لغيره لا لنفسه ويكفر بتجب الحكم
 ابرار المقسم ان يفسد على الصدق واذا لم يفعل فانه قد انكسر
 على واحد من جميعا بين الرايات الواردة في الباب وحيثما نذر في الباب
 قوله ان اراد كذا لم يعل الوار بآراءه الا ان ذلك انما يكون
 في الغالب حيث يريد المقسم ان يكرم اياه في اوجه لا يقوم او ينزل
 الى داره او ياكل من طعامه او يكر ذلك ونكاحا يكون لغير ذلك في المفتاح
الثاني قوله ففعل الشيخ بانفق اذ يحق الله وقدره ان يحق الله
 على خلقه من العبادات التي اوجبها في ان يهدى لغيره ما يحق الله
 على عباده قال ان لا يضر كراهه شيئا ويعبدوه ويقربوا الصلوات ويؤتوا
 الزكاة ويؤتوا به من سائر ما كان قديرا لغيره ما يحق الله على
 خلقه فقال ان يقولوا لا يهدى ولا يهدى ولا يعلم ان فاذا فعل ذلك
 فقد ادى الى الله حق وقدره اذ به ففعل القرآن كما قال ففعل الله
 ما فيه وقد برأ به الله الحق كونه من الصفات الراضية له ذاته من غير اعتبار
 امر الله على الذات فاذا قال حق الله لا فعل لم تعقد اليه ان قصد
 احد العيني الاولين لان حق غيره ولو قصد به المعنى الاضيق ففعل الاضيق لانه
 صفة عام فاذا اضيف الى الله اقتضى مكانه يميناً كما في صفات الذات

سبح

كالعلم والقدرة والحيوة وان قصد بها الذات على التميز ^{نفس}
 في علم من ان صفاته هي ما ليس بالذات على الذات سيما اذا كان ^{العلم}
 معتقدا للرب والواظن ولم يميز فالحق عدم الاعتقاد لمكانه ^{الذات}
 واغنية استعماله في الشيء الاخر لا يضر ^{العلم}
في المفتاح الثالث قولي له وعند هذا قطع منزهة
 المحل ان كان الله ما اقل فتقديره لا والله ولا للتبني ^{قوله}
 والحق عند حذف محرفه ويجوز فيها والله يعطى ^{العلم}
 وكلها مع اثبات الالف وضمها كذا قيل ^{قوله}
 الاسم او نصب قيل واوقف بالرفع هذا ^{العلم}
 ولو حذف الالف وشد اللام وقال لا فاعقل ^{العلم}
 وتجوز بعض العرب ^{العلم}
 والقبائل غير ذلك ^{العلم}
 قولي له وفي العلم وفوقه تقدير الرفع ^{العلم}
 ايمن الله قسم ^{قوله}
 نظر الى انه جمع بين على مذنب ^{العلم}
 من اليقين على مذنب ^{العلم}
 وهو بمنه وبركته ^{العلم}
 عرفوا انهم بالوصف ^{العلم}
 الظاهر انه لم يزل ^{العلم}
 في الجمع كذا ^{العلم}

العقد

^{منه}
 منها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من علم على يميني فقال ان شاء الله ^{العلم}
 وعن الصادق عليه السلام انه قال قال ابراهيم بن محمد عن ابيه عن ابيه ^{العلم}
 حيث عليه ولا كفارة وتقصي عمره لعدم الفرق بين ما يعلم ^{العلم}
 فيه كواجب والذنب ^{العلم}
 فلا يتعدى برؤيه على هذا ^{العلم}
 فاذا يقع لا عنه وبظهر فائدة ^{العلم}
 وتفق السيد وروى الاب ^{العلم}
 في الحرف ^{العلم}
 هذا القول ^{العلم}
 ولا عدم ^{العلم}
 محض فان ^{العلم}
 لا الله ^{العلم}
 على وجوب ^{العلم}
 ولكن ^{العلم}
 النزاع ^{العلم}
 ينسب ^{العلم}
 محقق ^{العلم}
 باطل ^{العلم}
 على ^{العلم}

كان كونه بعيدا مجردا كالمجرد والمفرد في وجوده التام
 مع اجتماع سائر شرائط واستثناء الخلق اذ ليس هناك الكثرة
 مانع لتبادل ما دل على انقضاء اليمين من الايات والاشعار الكافية على
 ما شتهر به اه صحاب من ان الكفار مما طيب في خروج الشرايع في ذلك
 عموم قوله ولكن براهكم باعقدهم الاية وغيره واليه نظر من اطلق بالانقضاء
 كما ينبغي في البسوط والكرنات وغيره واما ما جرد من الانقضاء اذ كان كونه
 بالمجرد بالكلية ان شرطه معتمدين اليه الكلف الله والشرع لا يعرف الله
 واليه استند من اطلق الحكم بعدم الانقضاء كما في الشيخ
 في الخلاف وقد تبين من ذكرناه عدم استقامته اطلاقا في
في المفتاح السابع قوله والجميع بين شيئين ان شيئا
 فلو حلف لا اكل هذين الرغيفين او لا البرهذين النقيين لم يحنث بالاكل
 او بغيرها ولا فرق بين ان يلصقها معا او يلبس احداهما ويترك
 يلبس الاخر وكذا لو حلف لا اكلها او لا يلبسها لم يبرأ بالاكل او بلبسها فلا
 لبعض العامة حيث حكم بالحنث باكل احداهما او لبس احداهما في طرف النفس
 فاصح وان وانقضاء في طرف الانثبات وجميع ما هو الوطء فالحلف لا اكل
 هذا الخبز وهذا السمك او لا اكلهم زيد او غيره وان كان لا يحنث اذا
 اكلها او لبسها جميعا استدل ان الواو حافظ على كونه واحد لما تقسم من
 انها بمثابة الف التثنية ومن حكم بالحنث بكل واحد منهما
 استدل لانها يثوب مذاب الفعل العامل وكما لو حلف لا اكل هذا الخبز
 ولا اكل هذا السمك ولا اكلهم زيد ولا اكلهم عمرو فحوله وما يتقد

الحكم

كلمة

بمقدرة من الافعال الى اخوه في جميع المقام ان الافعال المجرى عليها قد
 يتعلق الحنث باستدامتها دون استدامتها وقد يتعلق بها والاضا بها المفاخر
 بينهما على ما قيل واستحسن الواو الاستمرار ولم يلق ان ما يتقد بمقدرة
 كالقيام والقعود بحنث باستدامتها كما يتدلى اذ اختلف ان لا يفعله وان
 لصدق اسم ذلك انه يصح ان يحنث برما وقدت يلبس ولا كذلك
 ما لا يتقد برمده كالبسيع واليه فان استدامته ليست كانشائه اذ لا يقع
 ان يحنث بغيره او بغيره سنة وقد يقع الاشتباه في بعض الاخبار
 كما في تطيب بنفق الاكل في حكمه اذ يحل فيه منيرة الاقتداء لاستدامته فلا يحنث
 لو حلف لا يتطيب باستدامته الطيب لانه لا يقع تطيب شهر ابل مستشهرا
 وان كان باقيا عليه وكفى لاجل ذلك بعدد ما عليه لان
 انه متطيب ولانه يحرم عليه استدامته في الاجرام ولذا اختلفوا فيه
 فان قيل اقتضاه الاكثرون الاول لانه لم يحنث على ان لا يكون متطيبا
 بل على انه لا يتطيب ومنه ما فرقوا وانما يحرم استدامته على الحرام بل لا يحنث
 ولو حلف لا يتطيب فانما يصح ان يحنث ما يتطيب به من غير ان كان الطيبا
 عليه ولا فرق فيما ذكر بين طرف النفس والاشياء فحوله وقد ذكر
 الاصحاب من المسائل التي فتر على القاعدة المذكورة الفارح
 بين ما يتقد برمده من الافعال وبين ما لا يتقد برمدها ان اختلفوا في ان
 فيها لم يحنث بالملك بينهما وان طالت المدة فافترج منها ثم خطها
 حنث في ذلك وقال لا يجوز هذه الدار وقد اوى ولا يبعها وقد اوى
 ولو نجما كغيره عليه ولا اثر وجوه فلم يعلقها فعلق اليمين بالاشياء
 بخلاف ما قسمه

لما استداره ولو قال لا سكن هذه الدار وهو ساكن بها جئت بهندين
 السكنى وجب التزويج منها على الفور وان بقى رجل وامرأة لا ينفق
 سكنى بنفسه لغيره وسنعه ولا يحل بالفرق بينهما لا للكنى بل للنقل
 عليه وان مكث بخلاف ما لو طلق على رجلها فانه مكث به وان كان
 للنقل ولو مكث بعد البين ولو قليلا كان لم يكن لاجل نقل متاعه حيث
 الاستدلال وما ذكرنا ظاهر حكمه ولو طلق لا سكنى زيدا وزيدتها قال
 لا لا يحصر منه الا الرجوع الى العرف التدرج فانهم اختلفوا
 في معناه فذهب بعضهم الى حصوله بثبوت امرئ بها ربه عن امين القضاة
 ائجه عنه بالخزير والوطوف والانسار واكتفى بعضهم بالاولى
 وقيل بكنى الرطوف لان اشتقاقه من الرطوف وهو الرطوف على ما في
 وقيل من امره على انقطاعه لانه يخفى بالتميز او يخفى وطنا عن ربه
 وقيل فيه غير ذلك واختار الشيخ في المبروط اعتبار الرطوف
 والانسار وفي الدرر بس اتمق بالرطوف مطلقا فلو طلقه لا
 ينصرف فان قيدوا هذا التام المذكور ذكر الاول فيه فلا يحل وان اطلق
 ولم ينو واحدا منها بخصوصه فلا بد له من الرجوع الى العرف وان
 فصرف زمانه وناحيته

كتاب المسيرة والحدود

قوله ان اخذ البربر منكم بالسقيم اريد بالبربر من غير هذا المسمى
 والافخذ البربر يحرم السقيم من الظلم قوله فيمن عواخذكم فلا
 لهم وعن الصادق ع ان الله يحب من كان اهلا بدنه ليقبل على اهلها
 فلما انتهت الى المدينة وجاروا لغير الله وتفرغ فقال احد المسلمين

لساجد امامتي هذا الذي فقال قد رايتك ولكن امض لما امرت
 فقال لا اعتد شيئا حتى اراجع ربي فعاد الى الله تبارك وتعالى
 يارب التي اعطيت المدينة فوجدت عبدك فلا تأبد عواك وتضج
 اليك فقام امض لما امرتك به فان فارجل لم يتفرج وجهه عطا

باب في الحدود والتعزيرات

القواضي في الفتاوى قوله وقوله القاضي مستند القاضي ما
 في الكافي بطريق مشتمل على عدة من المجاهد الى ابي روح ان
 امرأة فبشيت بامرئ لرجل وفي ذلك ليلا فواقعها وهو يري انها
 جارية فرفع الى عمر فارسل الى عام فقال اضرب الرجل حذاني
 السر واضرب المرأة حقا في العلانية وعامة الاصح الم يوجب
 الحد مطلقا لمكان الشبهة واحالة البراءة وضعف الرواية ومن
 المحتمل قصي الحكم على موثوقه كما يشعير روايته في بصري عن القم ع
 في رجل وجد مع امرأة في بيت فاقرت انها امرأته واقرتة زوجها
 فقال وقت رجل لو انيت به لا خربت له ذلك ويرب رجل الوثب

في الضرر في الفتاوى قوله كما في قصة ما غره من مالك
 ما روي انه جاء الى النبي ع ما فقهه بالزنا في الموضع وما
 يرقده ويقوف عنده فغيره ايضا الرجوع ويقول له لعلك قلت اني
 او نظرت قال لا قال لا تكفي قال نعم قال حتى غاب ذلك منك
 في ذلك منها قال نعم قال لا يغيب الم مودة في المكينة والرشاق في البني
 قال نعم قال هل يدرك ما لزمنا قال نعم انيت منها حراما ما في الرجل

بأجل هذا هو المشهور بين الأصحاب وقال في المبسوط أنها تسأل
 ذلك فان قالت من رزأ فليها الحق وانز قالت من غيرنا فلا حق
 عن بعضهم أن عليها الحق ولم يستحسنه في الفتح العاصم قوله للثوق
 أو القتيبي بن الرزويد على استثنى ك أبي بصير الأول له بين ليت بن
 النجاشي المرادى وبني يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم أخذ الأسد
 الواقفي وكلاهما ثقات مكيناً بابي محمد أيضاً في الفتح الحاشي
 قوله وفي الصحيح ما يخرجه من الرأب القتيبي ما رواه جميل بن صالح
 أبي عبيد الخداء عن الصادق ع قال سألت عن امرأة تزوجت رجلاً
 وطأ زوجها قال فقال لك من زوجها الأول مقيم معها في المصير الذي هي
 تصل إليه أو يصل إليها فان عليها ما على الزاني المحصن الرجيم قال وإن كان
 زوجها الأول غائباً عنها أو كان مقيم معها في المصير لا يصل إليها
 ولا فصل اليد فان عليها ما على الزانية غير المحصنة ولا
 تعان بغيرها ولا تفريق في الفتح الثاني عشر قوله كما فلكه
 أمي المؤمنين عرس وفي ذلك عبد الرحمن بن محمد الغزي عن القاسم
 أنه سمع يقول جد رجل مع رجله امرأة ثم تزوج به أحدهما وأخذ الآخر
 به الآخر فقال للناس ما ترون فقالوا هذا كذا قال هذا كذا قالوا
 ما تقول يا أبا الحسن قال ضربت عتقة فزويت عتقة فأنزلت بها فقلت
 فقلت من حلفت بشيء فأنزلت بشيء فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
 أم المؤمنين فأمروا به وهذا الزانية منكره في الفتح الثالث عشر قوله

10

جماعة بالتأخير في الأخير القول بتأخير الحق إلى أن ينقضي السابق عليه فيما
 يمكن الجمع بينهما بل كان فينا قبل أن نفي كالتوقف أو سبق وزيف محصاً أولاً
 موقفاً للمشتبهين واتباعهم ما كلفنا للرجوع وبتبعاً من كون المقام الأول ^{مطلقة}
 وتجوز أن تكون بعض الغرض والبعض الآخر التقديراً وأما إذا أمكن الجمع بين
 من غير منافاة كما لو زيف عن محض وقذف ومثرب غيبي المستوفى في البداية ^{مخالفة}
 في المقام الخامس قوله ويجب حضور طائفة من المؤمنين كما في الآية
 ووجه الأمر بحضور طائفة من المؤمنين عند إقامة الحق في قوله تعالى وليشهد
 عدلها من طائفة من المؤمنين ووقع الخلاف في موضعين أحدهما أن الأمر ^{بالجمع}
 أم الاستحباب فاختارنا الحق وجماعة الأول محلنا بظاهر الأمر إذا الأصل فيه
 الوجوب وقد ذهب الشيخ إلى الثاني ^{على ما} على ما علم الوجوب وحمل الأمر
 الاستحباب وتبع غير واحد من الأصحاب وتأيناً في أقله لا يتحقق به ^{ثبوت}
 فقي جزء غيابة بن إبراهيم عن الصادق عمن أبيه عن أبي المؤمنين عليهما السلام
 أن الطائفة واحد ووجه فتح الشيخ في النهاية وواقعة المحقق والعلامة
 لأنه المنقول عن أئمة اللغة ولا صالة براءة الزمة من الزيادة ^{الحل}
 على أقلها ثلثة محتجاً بدلالة اللفظ وبما صدح الحال والقول الأخير
 للشيخ في الخلاف قوله يجوز يضر بين الطرفين رواه عن ^{الشيخ} ^{المعصومين}
 في القدر في المقام قوله والكشفان والكشفان بالثبوت والحق ^{القول}
 ضرورة القائم من الأدبوث وكما الغزوات وبتبعاً يوفق بين الالفاظ ^{الثلثة}
 بأن الأدبوث هو الذي يدخل الرجال على أمره والكشفان هو الذي يدخلهم
 أخوة والغزوات من يدخلهم على ثباته وقيل كان الالفاظ لثبوت ^{موضع}

لغة المعنى من جعل القذف في تأني الالفاظ كقوله يرجع فيها الى عرف القائل في
 افادت القذف ثبت عليه الحق ترجيحاً لما بين العرف على اللغة والاقان افادت
 فابقه بذكرها المعاجزة ومن ذلك فعلية التغير وان استغنى الزمان فلا
 في **المفتاح الرابع قول** وقول الشيخ بن جوب الحق المتأتم استند
 في هذا القول الى ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله الصري عن الصادق
 في التفسير واليهوتية يكون تحت المسلم فيقذف ابداً قال في تريب الملائكة
 لان المسلم حصنها واشيى بقصود يستدل الى ان في طرقة ابا وهو مستوف
 بين التغيرية واما قصود والالفة فمن وجهين على ما قبل احدهما ان
 اعلم من فسيحة الزنا وان كان ظاهره تخصيصاً بالمسلم مشواراً به
 ان القذف بذلك ليس في الاستلزام لجان من ثم كان المطالب بالحق هو
 الاثم والثاني ان التريب غير صحيح في الحق اذا التغيرية ايضا ضرب منه هو
 يذمها ومن يقول بقوله التغيرية بذلك فالاول القول بن جوب التغيرية
 كما عليه الاكثر لان المنسوب اليه كافر فلا يحذفه سوى التغيرية كما لو كان
 به والاصل البراءة الزينة من التراب والاسلام الولد يجر كاذب في خصائص الا
 لما سبق من اشارة شريعة الاسلام وهو متفق هنا في **المفتاح الخامس**
قوله كذا في الصحيح اركب بالصحيح ما رواه جليل بن رابع عن الصادق
 في رجل اقرى على قوم جماعة قال ان اقول اريد بمحققين ضرب حد او احداً
 وان اصابه متفرقين ضرب لكل واحد منهم حداً بالحد الفصل بالمرئى
 ما رواه الحسن الطائفة في رجل اقرى قوماً جميعاً قال افعال بكلمة
 واحد في تلك نعم قال في تريب حد او احداً فان فرق بينهم في القذف ضرب

لا يتركها بل

لحل جل منهم حدًا **قوله** وفي اخبار اخر من تلك الاخبار رواية
 بن زيد بن معاوية الجلي عن ابي ابراهيم في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة
 قال اذا لم يستقر فانيها عليه حد واحد وان استقر فليضرب لكل رجل حد **قوله**
 في حد شارب الخمر في **المفتاح الثاني قول** ولا تجادلوا
 كان جاحلاً بالحكم او بالمشروب لكن يتصور قبول وعري الجمل بالحكم من
 قوب العهد بالاسلام ومن مشا في بلاد بعيدة عن عالمه بحيث يمكن
 في حد ذلك **قوله** في حد السارق في **المفتاح الاول قول** وكذا
 الصحيح الدال على وقوع القطع هو ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله الصري
 عن الصادق ع انه سأل عن البيضة التي قطع فيها امي المؤمنين فقال
 كانت بيضة حديد سرورها رجل من المغنم فقطعه والشيخ حلة مارة فالبنة
 على قصي على موضع وكونه مكانة افقتضت المصلحة في **المفتاح الثاني**
قوله وفي سارق الكفن اقوال شتى فمن تلك الاقوال انه يقطع مطلقاً
 بناء على ان القبي حرة للكفن والكفن لا يعتبى بلوغه بغير نصاب الاطلاق
 ما رواه عن ان حق البناء حق السارق وهو اعظم من اخذ النصاب وعنه
 ومنها انه لا يقطع بغيره النصاب كما في غيره من الرقات وهو محتمل واليه
 الجليل والميوند وعليه غير واحد من متأجري الاصحاب لعموم ما دل على اشتراط
 النصاب مع عدم المختص واجابوا عن الخبر بانه ظاهره دال على القطع بغير
 العتق في المرة الاولى وهم لا يقولون به بل يعتبر في الاخذ واذا جازت في المرة
 الثانية باشتراط الاخذ فلم لا يجوز في المرة الثانية باشتراط النصاب **قوله**
 على ان في بعض الاجزاء ان امي المؤمنين عليه السلام قطع

مباشر في قيل له انقطع في الحديث فقال انقطع لاننا كما نقطع لاجبا
 ونحوه وايضا لاجبار وجع الباقين قال قال ايرالمومنين ثم نقطع بساق
 الموق كما نقطع بساق الاحياء ومنها انه فيسقط بلوغ النصاب في المرة الاولى
 خاصة اما الاول فلمعوم الادلة واما الثاني فلا يترتب مع اعتباره فيسقط
 فيقطع لافساده وان لم يكن مستحقا للرقبة ومنها انه يقطع مع اخراج الكفن
 مطلقا واعتباره بالبشر وان لم يأخذ الكفن وهذا قول الشيخ في الاستصحاب
 جمع بين الاجبا ومنها عدم القطع مطلقا لاجع البشر راء وصو قول
 الصدوق ومقتضاه عدم الفرق بين بلوغه النصاب وعدمه ويدل عليه
 كثير من الاجزاء كرواية علي بن سعيد عن الصادق ثم قال سألته عن
 رجل اخذ وهو يبعث قال لا اري عليه قطعا الا ان يؤخذ وقد بعث
 من غير ما قطع ويرسله عبد الله بن بكير عنه ثم في الباقين اذا اخذ اول مرة
 غير فان عاد قطع في المفتاح الرابع قول والجرح الواقع بخلاف
 ما دل اركب الجرح الدال على القطع عارواه فريسي الكتاب عن الباقر
 انه قال الجرح اذا اقر على نفسه عند الامام سرقه انه سرق فقطع فاذا اقرت
 الامة على نفسه عند الامام سرقه انه سرق فقطع واذا اقرت بالرقبة قطعها
 والشيخ حمل على انه اذا انضاف الى الاقرار الشهادة عليه بالرقبة وترجها
 يا قول مجاخر قوله فقولان القول الاول للشيخ في النهاية وفيه
 العلامة في المختلف ولما الحسن المذكور ورواه سليمان بن خالد في
 والقول الثاني للحق واستحسنه المحقق وهو مختار العلامة في التحرير
 فهو بناء على ان الاقرار الواقع كرها غير نافذ وجوه المال عند اعتم من

كونه سارقا فلا يرضى عنه عليه كما هو ظاهر في المفتاح الثاني قوله
 اقول ثالثا اقوية القول للعلامة والثاني للمحقق والثالث للشهيد الثاني
 حيث قال والمحقق انه يقطع على كل حال حتى لو عفا احد عما قطع بالآخر
 لان كل واحد سبب تام في استحسان القطع مع المرافقة تعالى وتداخل
 الاسباب على تقدير الاستيناف لا يقتضي تداخلها مطلقا لانه بخلاف
 الاصل هذا اذا اقر بهاد فعة او قامت البينة بها كك اما لو شهدت البينة
 عليه واحدة ثم مسكت ثم شهدت او شهدت بنية اخرى على غيرها عليه
 باخره قبل القطع في التناخل قولان قول ولو ثبت سرقته الثانية
 ولو ثبت الثانية قبل القطع بالاول في ثبوت قطع رجله بالثانية قولان
 ايضا قيل واو بالثبوت لو قيل به في العقوبة الاولى على ما يستفاد
 من رواية بكير بن اعين عن الباقر قول وفي الجرح انه يتداخل هو
 عارواه بكير بن اعين عن الباقر ثم في رجل سرق فلم يقدم عليه ثم سرق
 مرة اخرى فاخذ في البينة فشهدا عليه بالرقبة الاولى والرقبة الا
 فقال يقطع به بالرقبة الاولى ولا يقطع رجله بالرقبة الاخرى ففصيل
 كيف ذلك فقال لان الشهود شهدوا جميعا في مقام واحد بالرقبة
 الاولى والاخرى قيل ان يقطع بالرقبة الاولى ولو ان الشهود شهدوا
 عليه بالرقبة الاولى ثم امسكوا حتى يقطع به ثم شهدوا عليه بالرقبة
 الاخرى فقطع رجله الاخرى القول في سنين ضعيف
 ضعيف ان في طريقه سهل بن زياد الاذني ابا سعيد وهو يبعث عليه
 بالغلو والكذب ويمن ان احد بن محمد بن عيسى اخبره عن قول الامام في المعنا

السادة قولهم في الفتاوى المعلنة في الفتاوى بالادلة الملهمة قبل الفين المحدثين الى
بعد ما اخذ الشئ اختلافا قال ابن الاثير في حواشي على لا قطع في الكثرة
فيلحق بالجلسة وهي من الترفع لان المختلس يدفع نفسه على الشئ
بجلسته ويجري مجرى في الوعرة باخذ الشئ اختلافا قال واصل الدفعة
الرفع قوله ولا المبيع المبيع بالباء الموحدة بعلم والتوبيخ المكي يطعم
المبيع بقية تبيخا اذا اطعمه اياه وهو الفتح بنت محبت للعقل مجرب
القول في حد المثل في المفتاح **المفتاح** قوله اذا كان من
الفرق على ما ذكره ان من يقر على دينه لا يبيع الكراهة على غيره فيقع المكره
عليه لغو الكفره من افعال المكره على ما يفرق بخلاف من لا يقر عليه
فان الكراهة على الاسلام جائز فيثبت عليه ما ذكره **القول** في اللواق
في المفتاح الاول قوله وفي رواية في تأويلها قال حنيفة الى اخره
ويؤيد ذلك ما رواه اسحق بن عمار انه قال للمصنف عمر بن حارث بن
الغلام في بعض ما يحرم فقال ولم تضرب فقلت وريتم اضربتم
فقال مائة مائة فاعاد ذلك مرتين فتوقف هذا الزنا اتفق الله فقلت جعلت
فقال فكم ينبغي ان اضرب فقلت واحدا فقلت وانه لو علم اني لا اضرب
واحدا ما تركوا الا شيئا الا افسدوه فقي فانه قد جعلت فقلت فلو افسدوا
هو صلاكم اذن فلم ازل ما كسبه حتى تبلغ خمسة ثم غضبت فقا يا اسحق
ان كنت تدينه حد ما احرم فاقم فيه الحد ولا تفردوا والله في
المفتاح الثالث قوله الحاكم يحكم على مقتضى العادة عدم الفرق في هذا
الحكم بين الامام وغيره من الحكام ولعله المنع من بين الاحكام

ومنهم من زعم انه في الامام متفق عليه فانه يقتضيه ويعمل بمقتضى
لعضده وعلمه بالماضيين بخير من الخطا عليه ومن النظر في التهمة اليه وانما
الخلافا في غيره فمنهم من جوزه مطلقا ومنهم من منع كك ومنهم من جوزه
في حقوق الناس وفي حقوق الله ومنهم من عكس قولهم ولعموم
الادلة وذلك كقوله نعم التامة والرائي فاجله واحدا مناهما
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والخطاب انما هو الحكم فاذ
علم الحاكم بالوصف عليه وهو اقول يحس الحكم فاذ ثبت ذلك في الحد
عنيها او **قوله** وقيل لا يقتضي الجرح الملاءمة في ذلك في الادلة
الحجج الواردة في الملاعنة على لا يعقوبه ولا يركن اليه وعلى الثاني ان
التامة والتوكيد ايتان في القضاء بالبينه مع انهما غير ما ينبغي فيه على ما وقع
الاتفاق عليه اقول ولهذا استثنى المانعون من قضاء الحاكم بغير فيما
استثنوا من العقوبة تركية اليهود وجرحهم لئلا يلزم التسلسل
فانه اذا علم باحد الامرين وتوقف في اثباته على اليهود فان اكتفى بعلمه
بتركية المجرم والجاني فقد حكم بعلمه والا فاستقر الى اخرين وهكذا قيل في التسلسل
ان لم يعتبر شهادته الاولى او الذوات اعنيها في حق غيرها هذا والقول
في حقوق الناس وفي حقوق الله الحق والقول بالعكس لا سيما على ما نقل
قال في كتابه الاحاديث يحكم الحاكم فيما كان من حد والله يعلم ولا يحكم فيما
كان من حقوق الناس الا بالادلة او البيينة فيكون بما علم من
حقوق الناس شاعرا عند موقعه وشهادته كغيره من
الوجه الواحد ويرتفع استند اليه انه لا يبرئ قضاء

قوله في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
 احكام بغيره طلقا سواء ذلك الامام وغيره **قوله** في قوله تعالى
 اقامته عليه في رواية ابي بصير عن الباقر عليه السلام ان الحاكم
 اذا اتاه اهل الثمينة واهل الاجل لا يجادل في المكنون اليه كان
 ذلك اليه ان شاء حكم بينهم وان شاء تركهم في المقتاح
قوله في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
 الفاء الولد سقطا بقا اجزى الناقمة اذا سقطت فهي مجزئة فان
 كان ذلك من عادتها فهي مجزئة وحديث علي ما ذكره الجوهري والقول
 يكون للثمة على عاقلة الحاكم للحل واجح بأنه خطأ محض لانه غير
 عامد في فعله ولا قصد لانه لم يقصد الخيبي مطلقا وانما قصد انه يهلك
 الرتبة على عاقلة الكفارة والكفارة في ماله وهو موافق للقيمة العثمانية
 وهي ان يرسل الى امرأة حامل اليقيم عليها الحق فاجزئت فسال القاضي
 عن ذلك فلم يجزوا عليه شيئا فقال ما عندك في هذا يا ابا الحسن فقال ان
 على عاقلة ان مثل البقرة خطأ تغلق بك فقال انت والله يعجز من بينهم
 والله لا يخرج حتى يخرج الثمة على بني عدي ففعل ذلك **قوله**
 في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
 الى رواية يعقوب بن سالم الاحمر عن الصادق ع قال كانت
 امرأة بالتمينة توفى فبلغ ذلك عمر فبعث اليها فوفى قهرها وان
 يجلبها اليه ففوتت المرأة فاخذها الطلق فاطلقت الى بعض
 القوم فولدت غلاما واسمها الغلام
 ثم قامت فدخل عليه من زوجة المرأة ومن موت العلاء

ما شاء

ما شاء الله فقال له بعض جلسائنا يا ابينا لم نر منك ما عليك من هذا شيء قال
 يعجزهم وما هذا قال سلوا ابا الحسن فقال له ابو الحسن ع لمن كنتم اجزئتم
 اصبر ومن كنتم قلمتم بكم لعلوا خطا ثم قال عليه ربه الصبر رواه في الحديث
باب الثالث في عقوبة الجنايات **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
قوله في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى **قوله** في قوله تعالى
 فاتفق القتل من الحق بالهدى نظر الى تحقق القصد الى القتل فيدخل في العموم
 ومن الحق بالخطا لا نظر الى عدم صلاحية الالة للقتل غالبا فلا يورث القصد
 بدونهما ويشهد لظاهر الصحاح المذكورين ورواه ابو القباس البغداد عن
 وبنى القولين على تحقق القصدين واما اذا لم يقصد القتل لكن اتعا
 قصد الفعل فاتفق القتل فغيره قولان **ايضا** في الاحكام
 الحق بالهدى ووجب به القود نظر الى ان القصد الى الفعل كالمقصد الى
 القتل واستناد الى الاجناس كرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 لو ضرب رجلا بجره او اجزء او بعود فمات كان عذرا ومسلما مجل من
 خارج من احداهما على السلام قال القتل العمد كلما عذبته القرب ففعل القود
 وقهرهم من قال انه ليس بعد فوجب القود بل يشهد عمد
 لعدم تعدد القتل بالقصد اليد ولا بالنظر الى الفعل الذي
 في معناه وكره رواية ابي القباس المذكية في المتن
 وغيرها من الروايات في المقتاح **قوله**
 للاميات ولاخبار منها قوله تعالى النفس
 بالنفس وقوله تعالى والجر في قصاصاتها عموم فوجب ان يكتب عليكم

في النصاص الحرام بالحر الآتية وعموم ناعتن واعليد محتمل ما اعتدى عليكم
 ومن الاجزاء الدالة عليه ما رواه عبد الله بن بكير عن الصادق ع من قتل شيعة
 صغيرا وكبيرا بعد ان يتعد قتل فعليه القود وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن
 من قتل امرئ من بني عذرة فانه يقاوم الآتية في قوله المقتول ان يعقلوا الآتية
 او يتي احدوا اكثر من الآتية او اقل من الآتية فله فعلوا في الآتية كما وانما
 عليه ان يقتل ان ذلك متلف بحسب به البدل من جنسه ولا يعود
 غيره الا بالتي اضي كذا المتلفا قوله والفعل الاجناس تلك الاجناس ما روى
 القاسم عن النضر بن اسبغ ع او جمل فموتوا بغير ان يبين اخر من قتل اما
 يقتص او اخذ العقل او يحقون ان اراد رابعه فحق واعلى من ياتى بالحق
 والبا المودة فموت بالجرم الذي يفيد الاعضا في القاسم من انه قطع الآتية
 والارجل قوله وهل يستط الآتية ينبغي تخصيص الحكم بسقوط الآتية
 في صورة العفو با اذا اعظم مطلقا في سقطت الآتية لانها ليست
 واجبة له بالاصالة وليست اخذ افراد الحق الحجة فيه حتى يوجب
 استقاط احد ما بقا الاخر واما لو عفا عن القود خاصة فالحكم بسقوط
 الآتية غير مستقيم هذا على المشهور واما على قوله الاستسكان فلو عفا
 الولي عن القود لم يقتل الجاني وكان عليه الآتية له الاتي للواجب
 حينئذ احد الامرين فاذا عفا عن احد ما بقى الاخر واذ عفا
 عن كليهما سقطا جميعا ثم من لوازم القول الاول ان الولي اذا طلب
 التوبة كان الحكما مخيرا بين دفعها وتسليم نفسه بالعصاص وانه لو
 عفا فمال لم يقع عقوبته بدفعه رضا الجاني لان حقه ليس هو المال

والجمل

لم ينفع مطلقا سواء نقص المال عن الآتية او زاد عليها في المفتاح العاشر
قوله اذا لا عزم باختيار الفصل احد ما بعينه كما هو مقتضى الاجا
 بالفصل احد ما بعينه ان لم يكن عليه خصوصية نظر الى ما تقدم في الاصل
 من ان الامر بالحق ليس من اجزائه من جزئياته على المتعين وانما الحكم لا
 يتحقق الا في من احدها فنكون الامر لا كراهي كذا في تعامير في الاول بان
 الاكراه على المتعين بخلافه في الاوقات حيث لا يكره على التعجيل فكما ان تعين وقت
 الفعل او اوقات باختياره لا يخرج من هذا الاكراه فكذا التخيير في القصة وفي
 تعين فرد خاص من الافراد في المفتاح الحادي قوله وفي الموق
 يقتل الشهيد بر وفي اخره هل عبد الرجل الاكسوط قال الشيخ في الا
 الوجه في هذا من الجزئين ان يعمل ما على من يتعوقا من عبده يقتل الناس في
 المذلة لا يكرههم عليه فان من هذه صفة وجب عليه القتل لانه مفسد
 في الارض وانما احد على هذا العمل بمقتضى ما دل من الاجناس على تعلق
 القصاص بالعلمية شره وقد كان مثل ما رواه في لمة عن الباقر ع رجل امر
 بقتل رجل فقتله فقال بقتل به الذي قتله وعجس الامر بقتله في الحبس
 يموت لان ذلك مطابق بظا هذا القول فان ادعت ثم يقول النفس بالقتل قال
 وقد علمنا انه نعم اراد بالنفس القائمة وشرهها بالاختلاف فينبغي ان يكون
 ما خالف ذلك لا يعمل عليه هذا كلامه وفيه نظر **قوله** فيما عينه من الجنا
 في المفتاح الاول قوله وقد روي المقتول من بيت المال كما في الخبر اول ما يجز
 من دفع ابراهيم بن هاشم الى الصادق ع ان ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد
 في حرته وبني مسكين مطلقا بالدم وانما رجل من بني قيس فقتله في حرته

في حقه

لا يزالون مني ما تقول قال يا ايها المؤمنون انما قتلته فقال اذ صوبته فاقيدوه
 به فلا ذصوبه ليقتلوه اقبل جل يتسع فقال لا تجلوا وروى
 المؤيد عليه السلام فروى فقال يا ايها المؤمنون واقيدوا هذا صاحبنا
 قتلته فقال يا ايها المؤمنون لا تقول ما حلف على اقراره على نفسه ولم
 تفعل فقال يا ايها المؤمنون وما كنت استطيع ان اقول وقد شهد على ابطال
 هذا الرجل والرجال واخذوا من يدي سكين ملطخ بالدم والرجل يشيح في
 وانا قائم على راسه نظرا اليه وخفت القريب فافترسوا ثيابي انا جل كنت تحت
 بحبب هذه الحربة شاة واغلق البيوت فدخلت الحربة فارتدت الرجل يشيح في
 فتمت شجتي اذ رجل على صهوة فاذ ومن فقال يا ايها المؤمنون اخذوا هذا
 فاذ صوبوا بها الى الحسن ثم تقصروا عليه فقتلها فقال الحسن ثم قولوا لا
 ان هذا ان كان قدج ذلك فقد اجمع هذا وقد قال الله ومن احياها
 فكأنما احيا الناس جميعا فخلى عنها واخرج حمية المذبح من بيت
 كونه المال وكنتي من الاصحاب عملوا بمقتضاه والذي يقتضيه الا
 رايه التي ينبغي في تصديق ايتها ستاة والاستيفاء من الثا
 على اقراره من دون غيب في المفتاح الثاني **قوله**
 ولا تمشوا فيه قصه عبد الله بن رسول تفصيلها ان عبد
 بن رسول الانصارى الحارثي وخيصة بضم
 الميم وفتح الحاء المرسله وكسر الياء المنتاة من
 تحت المنتاة وفتح الصاد المائلة ابن مسعود بن كعب الانصاري الحارثي
 خرجا الى حبيبة فاجابتهما فقتل عبد الله فقال خيصة الميم

في قوله
 فاذ صوبوا بها
 الى الحسن ثم
 تقصروا عليه
 فقتلها
 قال الحسن
 ثم قولوا لا
 ان هذا ان
 كان قدج
 ذلك فقد
 اجمع هذا
 وقد قال
 الله ومن
 احياها
 فكأنما
 احيا الناس
 جميعا
 فخلى عنها
 واخرج
 حمية
 المذبح
 من بيت
 كونه
 المال
 وكنتي
 من الاصحاب
 عملوا
 بمقتضاه
 والذي
 يقتضيه
 الا
 رايه
 التي
 ينبغي
 في
 تصديق
 ايتها
 ستاة
 والاستيفاء
 من
 الثا

انتم قتلتموه فقالوا ما قتلناه فاطلقوه واخوه لا اكبره بقتلهم
 المصلحة وفتح الواو وفتح اليا المنتاة من تحت المكسورة واحمال الصناد
 الرحمن بن سهل اخو القتل الحارثي رسول الله فذكر والله قتل عبد الله
 فقتلوه خبيثين عينا ويستحقون دم صاحبكم فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه
 عليك لم تشهد ولم تحضر فقال ثم يخلف لكم اليهود فقال كيف يقول اليا
 من قوم كفار وفداء البقي من عنده فبعت اليهم ثمانية فمروا به وايقروا
 رواه ابن يونس موقر العجل عن الصادق عليه السلام انه سأل عن
 فقال الحق وكما البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه الا ان الله
 خاضع فان رسول الله صلى الله عليه وآله يفتي ما هو بخير اذ فقدت الانصاف
 رجلا منهم فوجدوه قتيلا فقال ان الانصاف رجلا منهم فوجدوه قتيلا
 فقال ان الانصاف ان فلانا اليهودي قتل صاحبنا فقال رسول الله صلى
 عليه وآله لا يدين باليمين رجلين عدلين من غيركم اذ به برهيه
 فان لم تجدوا شاهدين فاقبوا عساة خبيثين رجلا اذ به برهيه فقالوا
 رسول الله ما عندنا شاهدان من غيرنا وانا لنكره ان نقيم على ما لم نؤمن
 فوداه رسول الله من عنده وفتح وايقروا به اخرى عنه عساة من القسا
 ابن يونس برواه فقال كان من قتل رسول الله ثم ساق قصة الانصاف
 الان قال فاذا ادعى الرجل على القوم الزم انهم قتلوا كانت اليهم
 الزم جل المدعى عليهم فعمل المدعى ان يحمي رجلا يخلصه ان فلانا
 فلا ينفذ الميم الذي خلف عليه قال وان لم يقيموا كان على الذين اعطى
 عليهم ان يخلصهم فقتلوا ما قتلناه ما علمنا له قاتلا فان فعلوا ادعى

صلى الله عليه

بخير له

نقسم

يقسموا

احل المقتبة الذين وجدتهم الحديث **قوله** وفي قول قسامة الكافر على
 المؤمن قولان كلا القولين للشيخ وتبعه في كل منهما بعض من تأخر عنه
 فلهذا ثبت عموم الاجازة لا في قول به لا يثبت بها القود بل لا يثبت القية
 فاختص للقدم ان قسامة القسامة للمسلم فثبتة في غيره محتاج الى الدليل
 والاصل اربعة الرثة من القتل والثر القسامة في العمى يثبت بها القود
 وهو منقضي هنا بموافقة الميت واجاب القية ابتداء على المسلم بيمين
 الكافر اضرار به من حيث ان الكفار يستحلون دماء المسلمين في
 اموالهم ولان استحقاق القسامة مسيل ولا يثبت من السبيل بنا
 للكافر على المسلم بالاثبات هذا اصل ما ذكره ولا يخفى ضعفه **قوله**
 في قتل العبد احتمل بعض المتأخرين الاكتفاء في اثبات قتل المملوك
 بيمين واحدة من حيث انه قال بعض المولى كسائر الاموال فيكون فيه
 اليمين الواحدة اعتبارا بالمالية وهو كما ترى بعيد عن الاستقفا
 في **المقتحاة الشا قوله** ولو امتنع المدعى عليه من القسامة
 فلو يكنى خلف قومه عنه قولان للاقول انه المشايخ الكوفي في هذا
 الباب يخلف الانسان لاثبات حق غيره او لستحق الحق عنه **قوله** في القسامة
 خصوصية الخالف بل جعل يمين القوم قائمة مقام يمينه ولو كانت
 الوقوف فيما خالف الاصل وهو خلف الانسان في اقباط يمينه في غير
 ارفسهم عنه على موضع التعيين وهو مساعده على الا لا يثبت الا
 برأيه **قوله** ولو امتنع ولم يكن له من يقسم فبالب يمين على المدعى
 يلزم المدعى عليه قول الاول للشيخ **قوله** في القسامة

الوقفة

القاعدة حيث لا يقتضي النكول فيؤثر اليمين على المدعى هنا في صورة استنا
 المدعى عليه وقومه عنها والثاني لغير واحد من المتأخرين فحكموا بالزام الله
 عليه بالمدعى في غير اصابه على تقدير القضاء بالنكول فوجه ظاهر
 واما على تقدير عدم القضاء به فلا ت اليمين اتما وجبت على المتكهن هنا
 بامتناع المدعى عنها فلا يعود اليه بغير اختياره **قوله** في شرط
 القصاص في **المقتحاة الا قوله** وفي الا على قولان القول بفسا
 على الا على وخطا في لزوم الدية على العاقلة للصدوقين ووافقهما
 الشيخ في النهاية ومنهم القاضى وهو المنقول عن الاسكافي وفي
 مستند ما اشار اليه المؤلف المصنف عز يراؤه من الضعيف الخالف
 غيرهما للاعدل عنه اكثر المتأخرين الى القول بان الاعمى كالبصير
 وجوب القصاص عليه بعمد عملا بعموم الايات والآيات المتعارضة
 المتفاوتة لم يستحى بوجوه المقتضى انتفاء المانع اذا العلى لا يصح ما نفع
 منه القصاص اذا اجتمع شرطه من القصد والتكليف ونحوها قال في
 الراس قدس وى ان من قتل غيره هو اعلمى فانه عمدة وخطا سواء
 وان فيه الدية على عاقلة به والذي يقتضيه اصول المذهب ان عمى
 الاعمى يجب عليه فيه القود لفق لفق النفس بالنفس وقوله وكلم
 في القصاص جوفه فان لم يقتل الاعمى من قتل عمدا خرجت فائقة الا
 فلا يرجع عن كادلة القاضى به واثباته وجبه واحد لا يوجب
 عمدا ولا عملا **قوله** والجواب الدلان
 الحق الجواب في ما رواه الجليلي عن القم عنه انه قال الاعمى جناية خطا

يلزم عاقلة يؤخذ وثب برأى ثلث سنين كل سنة بخلافه فان لم يكن
 للرجل عاقلة لم يردية ما يحضر في عالم يؤخذ برأى ثلث سنين والاخر ما رواه
 ابو عبيدة الخزاز عن الباقر قال سألته عن ابي فعا عين رجل صحيح
 متعمد اقوى يا ابا عبيدة ان عمي لا يحسن مثل الخطا هذا فيه الذي من ماله
 فان لم يكن له مال فانه ذلك على الامام ولا يبطل حق مسلم واشيئ
 تخالفها الى العاقلة في المال الاول على وجوب كون الفدية ابتداء على العاقلة
 ومع عدمه على الجاني والثاني على كونها ابتداء على الجاني ومع عدمه
 ماله على الامام واما تخالفها للاصول فظاهرة ان مقتضى اصول
 المذهب وجوب ابتداء على العاقلة ثم على الامام او الجاني **قوله**
 وتبين غير هو ما رواه ابو الورود انه قال لاحد علماء امامهم رجل حمل
 عليه رجل مجنون بالسيوف فضر به المجنون ضربة فتناول الرجل
 من المجنون فضر به فقتله قال اري ان لا يقتل به ولا يعزم دية
 ويكون دية على الامام ولا يبطل دية قوله ولا يقتض من
 الاب لابن المشهور انه كما لا يثبت القصاص على الله للموت
 بالا صالة فكذلك بالبيعة والادب نظر الا عموم الاول وصلاح العلة
 المقتضية لذلك ومن قال بالثبوت فصرح الحكم على مورد النص وهو
 ما لو قتل الوالد الولد وذلك كقول الصادق في رواية اخرى
 لا يقتل الاب ابنة اذا قتله ويقتل الابن بابه اذا قتل اباه وقول
 احمد بن محمد في رواية حمزة لا يقاتل والد الولد ويقتل الولد اذا قتل
 والده عم فان الباء السببية من الظاهر ان الولد لا يكون سببا

للقود

للقود لا ينع كونه هو المقتول اما اذا كان المقتول مائة فذلك المقتول
 هو السبب ومن الولد على ما قيل ومنه ما يجب عنه بارتساب القصاص
 مع توقف على مطالبة المصطفى واذا كان هو الولد وطالب كانه من
 للقود يتناول عدم الولد قوله ولا يثبت جرمه لا يخفى ان هذا
 مع منعه من مقتضى بالام لا ان يوفى بين السبب الفاعل والسبب القابل
قوله لولدها من قولنا اما لو كان لها ولد من غير فله القصاص بعد
 نصيب له من الدية قوله واحدا في المقتاح البراءة **قوله** مع
 به الجاني على ذلك بان رضا الجاني لا يسوغ قطع ما منع الشارع
 قطعه كالورث في قطع عضو منه بغير قصاص **قوله** في المقتاح
 في الشجاج الشجاج بكسر الشين جمع شجرة يعني اوصى الجرح المختص بالرس
 والوجه بوجه شجرة وشجرة شجرة شجرة شجرة واما في غير الرس والوجه
 فيسمى جرحا بقول **قوله** في سبب القصاص في المقتاح **قوله**
 ولا يؤخذ فاعله لا ينفرد من الاجزاء الدالة على عدم الاخذ من المقتول على
 قدره قتلها زيادة على نفسه ما رواه الحلي عن الصادق ان قتلت المرأة اب
 قتلت به وليس له الا نفسه او من ياراه او يبيع عنه في المرأة قتلت
 رجلا قال يقتل به ولا يعزم اهله شيئا وما رواه عبد الله بن سنان عن
 في امرأة قتلت زوجها مقتول قال ان شاء اهله ان يقتلوه قتلوها
 وليس يخفى احد اكثر من جنايته على نفسه وما رواه هشام بن سالم عنه انه
 سأل عن المرأة تقتل الرجل ما عداها الا لا يخفى الجاني على اكثر من نفسه **قوله**
 والقيح الخالف لها شاذ اشان بذلك لما رواه ابو محمد الاقتصار

الباقية انه قال في اشارة قتل رجل انا يقتل ويؤتى لها قيمة المال وفي رواية
 بقيت الدية قال كسبه في الاستبصار وهو رواية شاذة من رواة الا بقاء
 وانه نكرت في الكسب في مواضع متفرقة ومع ذلك فانها على لغة الظاهر
 الكتاب قال الله تعالى وكنتا عليهم ان النفس بالنفس فكذلك النفس بالنفس
 يذكر مع ما بيني وبين الرقيات من جهة بانه لا يخفى على اكثر من نفسه ان النفس
 على اولياءها شيخي فاذا ردت هذه الرواية على لغة ذلك ينبغي ان لا يفتى
 الا بالاولى لا قولها فانما بلغت الثلث رجعت الى النصف مما قبل على ما
 ارتفاع الرجل ومخطا الملة في رواية الاطراف من الذين يلوونها الثلث والاربع
 ما رواه ابا بن تغلب قال للصادق ع ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع
 المرأة كم فيها قال ع من الابل قلت قطع اثنين قال ع من وزنت قطع ثلثا
 قال قلت في رجل قطع اصبعاً من اصابعه فماتت من وجعها او بغيره فكم فيها
 ان هذا يحكم ببلغنا نحن بالولاء في رواية قوله ونقول الذي جاءه شيطان
 فمات من اياه هذا حكم رسول الله ص ان المرأة معا قتل الرجل له ثلث الدية فاذا
 بلغت الثلث رجعت الى النصف ابان انك اخذتني بالقياس والتمسك اذا ثبت
 الدية في المقطع **الثاني** قولهم في المقطع بما قبله في تصحيح ما ذهب اليه المحدث
 المجاني نفس ونصف نفس حيث على نفس فيكون الجنابة عليها الاثنا فللمرأة
 ثلث المردود في ذلك وانما حكم بشئ في ذلك لانها نفسان جسد على نفس
 وكان على كل واحد نصف ومع قولهم انما فضل الرجل خاصة لان العذر في
 منه نصف جنابة فيكون الذي يخصه به والمستحق من المرأة بعد جنابته
 شيء مما هو الاقل من من قيمته من حيث ذلك ان الاقل ان كان هو

ما خرج في
 فتنة الجنابة
 بغير طهارة

المحرر

المحرر المقتول فلا يلزم اجماع مساها وان كان هو قيمة العبد فلا يخفى
 الجاني اكثر من نفسه ولا يؤخذ المراد من قوله وعلى هذا الاخير الزم
 وفي الدية انما النصف الدية لاولياء المحرر قال وان قتل العبد خاصة
 وكانت قيمته بعينه او بشئ فمقتله وهو نصف دية المحرر او انقص فلا يخفى
 لمولا وكان للمولى على المحرر نصف الدية وان زادت القيمة على او شئ الجنابة
 الزيادة من غيرها المحرر فان كانت الزيادة اقل من النصف كان للمولى على المحرر
 من النصف وان كانت بعينه او اقلها المحرر لمولا قوله وفيه اقوال اخرى
 من تلك الاقوال ما افنى به الشيخ في النهاية وهو ان اولياءه يقتلونها
 المستبد العبد منه او يقتلوا المحرر ويؤتى على سيد العبد له دية العبد
 الدية او يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس له على المحرر سبيل وهو
 عن الميعة ونحو ما نقل عن ابي الصلاح الجلي وعنه انه ان اخذت
 ففعل المحرر النصف وعلى سيد العبد النصف وان اخذت قتلها من قيمة العبد
 سبيل ونحو ما ذكره وان اخذت قتل المحرر ففعل سيد العبد نصف دية العبد
 وان اخذت قتل العبد قتلها ودعى المحرر سيد نصف قيمته وهو الذي
 المحرر في الراية في المقطع **الثالث** قولهم في بقية اقوال فيقتل لا ينفي لانه
 كالقيمة وقد خرج عن ملكه بالجنابة فيقتل بغيره وقيل لا يبطل بل ينفي
 قيل ان كانت قيمة اقل من الارش او مساوية له فالتدبير باطل انما
 زادت بطل في المقابل خاصة وعلى القول باقتضاها هل يسرى في قيمة ام في
 الجنابة ام اقل الارش من قيمة يوم الجنابة وارشها اقوال فالتدبير
 والمحقق جعل الثاني وقوله توفت جماعة في النصف ورجعوا بحمل

ل
 جنابته

الزام التصديق بالقيمة على الاستجواب في المفتاح **قول**
 ولو سلم القطع في المنع عليه لا يخفى انه مبنى الوجه الثلاثة على ما اذا
 وقعت الرابعة بعد قطع يد الجاني فصار ما في قبال الجاني ثابت نصف
 لوجه المنع عليه بالقطع من تركه الجاني لانه قطع اليد ووقع يده عن
 فلا النصف الثاني يكون المجموع عن ضاعف النفس ومن الزم العقود خاصة
 في العود لم يثبت شيئا لذلك لان الدبر يخرج انما يثبت على اربعة العود
 كون القتل عمدا او قد فاق محل العود فلم يبق شيء له فاما اذا وقعت الرابعة
 قبل العصا من جنائيا في استحقاق القتل وصار كالقوتلهما في
 حكمهما بعد **القول** في مقادير الدواب في المفتاح **الاول** قوله
 من ساقه لابل المستكن من الابل الثانية من راعي التي تلت في ثوبه او ذلك
 يكون في الابل بعد تمام حنطه منهن قال الجوهري الثاني الذي يلحق
 ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة وفي الحق في السنة الثانية
 انتهى في تركها يقال ان المستنيرة يطلق عليها قد اقلت نقرها الى الخيل
 عليها فان صح كانت شاملة للمربعية وهي التي الفت بها عتقاها
 الرابعة على سنة ثمانية السن التي بين الثانية والثالثة وذلك
 اذا دخلت في المصلحة السابعة وللشد جس **ايضا**
 وهي التي الفت سدها وهو السن التي بعد الرابعة وقبل البازل
 ويكون عند الرجل في الثامنة او التاسعة فاذا اجازت ذلك
 ودخلت في العاشرة فهي مخرصة بالحاء المعجمة والفاء وليس لها بعد
 ذلك اسم خاص **قول** حقة الحق بكسر الهمزة ما

الزمر

في السنة الرابعة وانما سميت بذلك لانها استحققت القتل واستحققت
 ان يجعل عليها وصية الذكر فقايد الوجبة الثاقف لعدم جريانها
 فيه كالا يخفى **قول** لم يثبت لبون بفتح اللام ما دخلت في الثالثة و
 اذا تمها قد وضعت وصار لها لبن فهي بنت ذات لبن ولو با
 لصلابة **قول** لم يثبت مخاض بفتح الميم هي بنت ما من شأنها ان
 تكون ما خاضا اي حامل او هي ما دخلت في السنة الثانية وقبل
 تمام السنة الاولى لها ودخولها في الثانية فتسمى حوايل بالحاء المهملة
 قبل الواو والراء بعد ذلك على ما قبل او الحواير ولد والثاقفة ما دام في
 بطن امها فاذا فصل عنها فهو فصيل **قول** جذعة الجذعة بالميم
 ما دخلت في السنة الخامسة وانما سميت بذلك لانها بمنع مقدم
 اسنانها اي يسقط في المفتاح **الثاني** **قول** الشفرين الشفران
 بالشين المضموه المعجمة والفاء هما اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين
 بالخم قال في القاموس الشفر بالضم حرف الفرج كالشافر والشفرة
 امرأة تجد شفرها في شفيها فيقول مر بها في المفتاح **الثالث** **قول**
 الحسن اريد بالحسن ما رواه سليمان بن خالد عن الصادق
 انه قال عن رجل دخل الحمام فصب عليه ماء حار فاستعط
 شعر راسه وحيثه فلا يثبت ابدا قال عليه السلام وما ذكره
 في ذلك ما رواه مسجع بن عبد الملك عن الصادق ع ان ابا عبد الله
 قصه في الحمام اذا خلعت فلم يثبت الدية كاملة فاذا يثبت فثلث الدية
 وما رواه علي بن خالد عن سفيان بن عيينة عن رجل دخل الحمام فصب عليه

المحام ثابدا في شجر راسه فلا يثبت فقال عليه القبة كما مله في باراه
 سلمه بن تمام قال اوراق رجل من اهل الشام في على واس رجل فذهب شجره
 في ذلك الى على عا فاجله سنة فلم يثبت شجره ففنى عليه القبة **قوله**
 الاحداب جمع الهدية بالدال المهملة والباء المعجمة وهي واحده الهدوب
 بالضم وبفتحين وهو شجر استنفاد العين يقال هديت العين بكسر
 الدال اذا طاع الهدى بها رجل هديب كغير الهدوب فقال القول الاول
 للشيوخ والشافعي والثالث للحنفية قال في الخلاف دليلك جامع
 الفرية واختيارهم ولعله اراد بالاختيار ما دل على الاصل العام من كل
 ما كان في البدن واحدا ففقه القبة وكل ما كان اثنين فغيرها جميع
 وفي كل واحد منهما النصف في **المفتاح الخامس قوله**
 اخافس البحر ان يبل بالبحر ما رواه ابان بن تغلب عن الصادق عليه السلام
 انه قال في الشجرة السبعة عشرة الف وفي العليان جزء الاثني عشر
 السبعة عشر الف وفي رواية اخرى ان ابن المومنين عم فضل السفل
 لا يات من الماء والنفط مع الاستان ولذلك فضلنا في حكومتنا
 في **المفتاح السادس قوله** واما الواجد يكونها هو ما رواه عبد
 بن سنان عن الصادق ع في رجل يرب رجل بوطا على راسه فتقلبت
 فقال بمرضى عليه وفي المجرى فاصبح بمرضى وما لم يفتح به كان عليه القبة
 وهي شجرة تحزن من طرفيها **قوله** وما ورد من ضبط القبة استان بالفتح
 الى ما رواه سماعة عن الصادق ع انه سأل عن رجل طرف بغيره
 طرفه ففقط بعض لسانه فافتح ببعض ولم يفتح ببعض قال في المجرى

اصفح به طريح من القبة وما لم يفتح به القبة قال قلت كيف هو قال على حنا
 الجمل القديمة واحد والبادية بها اثنان والجمع ثلثة والدال اربعة الحديث
 قال الشيخ في كتاب الاخبار بعد ما ايراد ما تقدم هذا الخبر من تفصيل
 القبة على الحروف فبشدة ان يكون من كلام بعض الرواة من حيث سئلوا
 قال بعرف ذلك على صروف الجمل فقلت انه على ما ينظر له حساب من ذلك
 ولم يكن القصد ذلك وانما كان القصد ان يفسر على نحو كلامه اجزاء
 متساوية ويجعل لكل حرف جزء من كلامه على ما فصله الرواة في اختيارهم
 قال ولو كان كلامه على ما تقدمت الرواية لما استكمل الحروف على كلامه القبة
 على الكمال لان ذلك لا يبلغ كمال القبة ان حسبنا حاه على الداهية
 ان حسبنا حاه على الداهية بلغت اضعاف اضعاف القبة وكل ذلك
 فاسد فاذن ينبغي ان يكون العمل على ما سئل من الاخبار في **المفتاح**
السابع قوله خلا قال لعبد بن بنى قول المولى على عدم تقديره لا ينشأ
 بخصوصها من الشارح فيها الارشاد **قوله** من اللثة اللثة بكسر اللام
 وتخفيف اللاء المثلثة المفتوحة في **المفتاح الثامن قوله**
 المعجم بكر الهم والسمكان العين المهملة وفتح الصاد المعضل الذي بين الكف
 والفتح قال في القاموس المعجم بكر موضع التوار بين البدن **قوله**
 في كل اصبع الا اصبع يتقلب كل من الهرة والبادية تبارك ادع منته الدوا
 واستباحا حركة الباقين اصبع فينا ذاعرا الى الابد الحق الكفر من جلتهم
 اصل حسا حيث قال الا اصبع يوثق ويترك وفيه لفت اصبع واصبع بكر
 الحرف وضربها والباء مفتوحة فهما وذلك لان تنبع العفة العفة فيقول

استكمل

اصبع ولكن ان تنفع الكثرة فنقول اصبع وفي لغة خامسة اصبع مثلاً
قولهم وقيل بل في الابرهام القول بالفرق بين الابرهام في
 غيره فنقول عن الحجة الى الصلاح واريد بالثلاث ثلث ذب العوض سواء
 اليد والرجل ففي كل من اهماى اليدين اذا قطع ثلث بينه وبين واحد مائة
 دينار وست وستون دينار او ثلثا دينار وفي سائر الاحكام منها في كل
 اصبع سبب من سببها ثلثة وثمانون ديناراً وثلث دينار وكذا القول
 في اصابع الرجلين وابرهامها في **المفتاح التاسع قولهم**
 في الحليتين الحليتان بفتح الحاء المهملة وفتح اللام هما اللتان كهيئة
 الرنة في راس النخريين بفتحها الرنعة **قولهم** في حليتي الرجل يعني
 في كل واحدة منهما فحقها جميعاً الرنعة والجر الذي استند اليه **قولهم**
 وانفذ في ذلك كتاب حرة كتاب فخر بفتح من ناصح المتعدي لذلك في
المفتاح العاشر قولهم في الشفوية وكذا الاخر في الشفوية
 بين الكبر والفتب والصفوة والكبيبة **قولهم** الكثرة بفتح الكاف
 واحمال الراء من المذكر ويقال لها الغنقش والغنقة بالياء الغنقة
 من تحت الساكنة في الفاء والشيء المجزأ والغنقشة ايضاً وجمع
 على قياس وفي القاموس لفظ الغنقشة بالضم والفتح والغنقشة بالفتح
 الحثان وهو موضع القطع من الذكر **قولهم** فان في بالياء المفتحة
 والحاء المهملة ثم الجيم على حد من قدسهم ويتبعه عقبا وينفج ساقا
 يقال جال في بين الفج واثبت في الفج والفج بالفتح منبته الفج وقد
 فتح في الفج في شقته مثله قاله الجوهري ثم حكى عن ابن عسك

ان الفج مثل التفشج وهو ان يفرج بين جمل اذا جلس قال وكذا الفج
 مثل التفشج وفي القاموس ففتح في مشبه كنع وفج وهو الفج بين
 الفج كثر والتفشج التفشج بين الرجلين ومنه يفيض بالحاء الفج
 الحاء المهملة والفتح المعنى الا انه ما يحجم الحاء اسم من ايمان احوالها
 ما في القاموس واما جعله بالمجنيين بمعنى ففتح ما بين الرجلين فعديلا
 على ما جاء في اللغة من الراء القائل مقول ففتح ما بين رجلي الفج ما اذا
 ففتح ويقال بمشي ففاجا وقد يفتح فالوجه ان يكون هذا القام اذ لم يفتح
 مثله في الاوامر في **المفتاح الحادي عشر قولهم** وشق في الحارة الحارة
 بالهمزة هي الشقة التي تحرق الجلود اي شقته قليلا ومثله ومنه يقال
 القضا الشوب الاشقة من خرقته قال الجوهري حرص القضا الشوب بجرصة
 خرقته بالراء وانتهى عن الراء حرص اذا قصر وبقي عنه القدر كانه قد
قولهم وقد يقال الثانية ايضا اختلف لا يحجب في الحادي عشر
 الثانية هل هو امر او فاع ام الثانية رايه على الاول في الشق وجماعة
 على الاول والمفرد والتبد وخرجا على الثاني وكذلك اختلفوا في
 المتلازمة والباضعة فعلى القول بنوا في اللفظين الاولين يكون الباضعة
 غير المتلازمة فلا ولا على التي بضع التجم بعد الجلد اي تقطوعه وخل
 فيه جسيما والثانية هي الباضعة منه كغيره لا يجب لا يقطع الجلد اليه
 بين اللحم والعظم التي يقال لها السيماق بكسر السين واسكان اللام
 واحمال الحاء وعلى القول بخالف الاولين يكون الاختلاف من اذني
 وبالحجة لا خلاف في ان الالف لا يرفع موضوعه لتثنية

معان متعارفة على فتيحة الجمل وحده والذخول في القلم قليلا والذخول فيه
 كثيرا ولا خلاف **أيضا** في مقادير القيات في الجنايات الثلاثة
 الخلاف في ان اياها متوافقة في الترتيب اذا العظمي محض ومشتاق
 الخلاف في الروايات في مقادير القيات ففي رواية منصور بن حازم
 عن الصادق ع في الحارصة وهي الخوض بعور في الدائمة بعور وفي رواية
 مسعود بن عبد الملك عنه ع في الدائمة بعور وفي رواية ضعيف بعور وفي
 الملاحة ثلاثة **ابعد قول** وضع العظم تحركه بياضه **قوله**
 الهاشمي الهشيم كره الشين الياسين الا جوف ان كل شئ يقال هشمة
 بهيشمة فهو هشوم وهشيم ويقال انما لعن ابو عبد المطلب اسمه
 عمر بن عبد مناف بهاشم لا تناول من هشيم الرد وانما عظم
 حصون في الاسم على تقدير يخرج وعور والمرد يكون دية ارباعا
 في الخطا كون العشرة اسبابا على حشمة ما يوجب في الدية الكاملة من
 نبات الخاض واولاد البلبون والحقاق فهي اذن ايتنا خاض
 ابن البلبون وثلاث نبات لبون وثلاث حقوق وكذا الكلام في تثليث
 الدية لو كانت الجناية شبهة بالعدل فيكون العشرة ثلاث حقوق ^{ثلاث}
 نبات لبون واسبع خلف حوامل على حدى الروايتين وعلى الا
 يوزع الدية الكاملة العشرة بحسب الاسنان فيها هذه التسمية
 وبسبب المنقلة هذا الذي ذكره في تفسير المنقلة بالحق المشتق
 مكسورة او مفتوحة ولعل كرها اوضح من فوق لما ذكره التي فيها
 المناخرات في كبرهم العشرة فهي اذن التي ينقل العظم وان لم
 يذكره

يكبره وبهيشمة وبه فترها شين المتقدم ابو جعفر الكليني طاب ثراه
 في الكفاية حيث قال هي التي ينقل العظام من الموضع الذي خلق الله
 انتم في رجا يقال انها هي التي تترك حتى يخرج منها فراش العظام وهذا
 القول ينقل في العينة عن الاصمعي مشددا ما في القاموس من
 انها هي الشمة التي ينقل منها فراش العظام وهي فتشور يكون على العظم
 اللحم وعن البرق المنقلة ما يخرج منها عظام صفراء واخذ من النمل
 بالتحريك وهي الحجاز الصفراء وفي الصحاح هي التي ينقل العظم اليها
 حتى يخرج منها فراش العظام انتهى فراش الرأس بالقاموس من
 الرأه والشين المعجمة بعد ما عظام رفاق يلى الخنف **قوله** شية
 بالذمعة الذامعة هنا باحجام العين وهي مأخوذة من الذمعة بك
 الدال باعتبار انها بالغة فبقية خربطة الجامعة له فلما كانت
 معرا بعيدة لم يذكر الاكثر من ديتها فان مات بها فالدية كاملة في
 السلامة فبها في المامور من الثلث او ثلثي وزيادة حكوة عليه
 تحرف الحزب على ما قبل واما الذامعة باهال العين ففي غيرها التسمية
 على تقدير معانها للحارصة وبالحكمة هي التي يخرج معها الدم وقد
 في القاموس وانما سميت باسمه لان الدم يخرج بها فقط كما يخرج
 الدم **قوله** ثمة الثمة بضم التاء المنقلة واسم العين
 المعجمة ونحو الرأه ثمة التي بين الرقبتين في المفتح
 الثاني عشر **قوله** في بعض العقول يعني بحسب القاموس العقل
 الدية الكاملة ما يراه الحاكم من الارش اذا لم يكن ضبط الناقص

فلا طريق الى تقدير النقض هذا على رأي المحققين من جماعة من المتأخرين
 وأما الشيخ فقد قال في طائفة من الروايات فلو جاز يوما وافاق يوما
 كان الزاهب النصف وان جاز يوما وافاق يومين كان الزاهب الثلث
وهكذا أقول وينبغي حمل كلام الشيخ على ما إذا أمكن
 ضبط الزاهب سنة بالثلاث على الوجه الذي ذكره وأما إذا لم يمكن ضبطه
 بذلك فان انضبط نحو آخر مثال ان يقال صواب قوله ومنظوم
 بخطائهما وينظر النسبة بينهما فليس جمع اليه ولا تعيين المصير الى
 اجزاء اذا ما كثر قرابة كما اطلقت المتأخرين **والقول** في الجواب
 الذي أتى في المصباح **الاول قول** وقيل من يرث القاتل لا
 يشترط على المشهور كونهم وارثين في الحال والقبول الآخر ان الحكم
 للشيخ في النكاح حيث قال وأما بة قتل الخطأ فانها يلزم العاقلة
 الذين يرثون وية القاتل ان لو قتل ولا يلزم من كونه يرث من
 شيئاً على حال هذا كلامه ووجه التحقيق بانه غير مانع فأت
 الذي يترتب منها من ليس بعصبة كالآباء والزوجين والفقيرين
 بالأم على احد القولين وتأثيرها للاستحباب استناداً الى خبر سلمة
 كهيل ان امير المؤمنين ع أتى برجل من اهل الموصل قتل رجلاً
 خطأ فكتب الى عامله عليها ان يسبل عن قرابته فان احب اليه
 قرابة من المسلمين فاجعهم اليك ثم انظر فان كان منهم رجل يترتب
 له منهم في الكتاب لا يجزى عن يرثه احد من قرابته فالزمه للدية وخصه
 بخومات ذلك سبب وان لم يكن من قرابته احد لم يسلم في الكتاب وكانوا قتل

مساواة القربى وكان له قرابة من قبل به واقرب في القربى مساواة نقص
 التي على قرابته من قبل به وعلى قرابته من قبل امه من الرجال الذين
 المسلمين نقرأ جعل على قرابته من قبل ابية ثلثي الدية واجعل على
 من قبل امه ثلث الدية وان لم يكن له قرابة من قبل ابية نقص الدية على
 قرابته من قبل امه من الرجال المذكورين المسلمين ثم حقه بها الحديث
قول هو الدية التي يكتب في اسم النجاشي واصل العطاء وان يد
 باصله الجند الذين من بينهم الامام وادبره رزاق وجعلهم تحت
 من ابية امير بصور من عن امره وعند بعض من القضاة انه يحمل بعض
 او تلك عن بعض وان لم يكن بينهم قرابة وينقد موت على الايمان
 استناداً الى قضاء عمر فانه ابتدع كتابة جوار ان ثبت فيه اسماً الرعا
 والجود واصل العلم وابنت بكل واحد من القنفذين الاخرين ما
 يعطى من الخراج الذي وضع على الرعية ومن المعلوم ان ذلك مما
 لم يفعل النبي ع ولا ابو بكر فابعد عنه هو من تلقاء نفسه واودعه عند
 رجل سماه صاحب التبول وجعله اجرة من الخراج على حمله ويحفظ
 فلا تترك عندنا ما استقر في عهد رسول الله ع من وضع الدية على
 بما احده عن بعض في المصباح **الثاني قول** في ثلث سنين المشهورين
 الامتناع ان ابتداء الاجل في دية النفس من خبر الموت وفي الطرف من
 حين الحناية لا من وقت الاندمال ولا فرق في الاولي بين وقوع القتل
 بجراحه مدققة وقوعه برأيه من قطع عضو او جراحة اخرى
الثالث في المصباح الاول قول لا اله الا الله محمد ع

في قصصهم
 انما هو

كانت اجرة

بأجزاء واحدة أبوه يد قال جري مولى جعفر بن محمد عن قال مرض بعض
 مواليه فخرجنا اليه فعورده ونحن عنده من مواليه فاستقبلنا حتى
 الطرمي فوق لنا من تر يد فقلنا من يد فلانا فعورده فقال لنا
 فو فقلنا فمع احده ففاحنا ان سخر جلة او ان جنة او لعنة من طلب
 قطع عورده ففعلنا ما معنا شي من هذا فنق اما مقلنا ان
 المريض يستخرج الى كل ما دخل به عليه هذا وفي رواية موصي
 عنده الرسل ان تمام العيادة للمريض ان تضع يدك على راعته وتقبل
 الغيام من عنقه فان عيادته الشوك استد المريض من جبهه **قوله**
 وبالتي في الحسنة عم فقد ورد ان فيها شفاء من كل داء وامانا من كل
قوله وان لا يكتفى الشكرى في راية بيشة الداه عن الصادق ع قال
 قال الله تعالى يا عبد ابتليته ببليته فكم ذلك عواد فلما ابدلته
 كما خير من لحيته ود ما جئ من ربه وفتنا جئ من بشره فان اقبلته
 اقبلته ولا ذنب له وان ما مات الى رحمتي وفي رواية احمد بن الحسن
 الميمني عن ع من مرض ليلة فقبلها بقبولها كبت الله له عيادة سبتي
 سنة قبل ما عني قبولها قال لا يشكو ما اصابه فيها الى احد **قال**
 روى جميل بن صالح عن الصادق ع انه سئل عن حق الشكوى للمريض
 فقال ان الرجل يقول حمى اليوم وسهرت البارحة وقد صدق
 وليس هذا شكاية وانما الشكوى ان يقول لقد ابتليت بالمرض
 احد ويقول لقد اصابني بالمرض اصبحا وليس الشكوى ان يقول سهرت
 البارحة وحمى اليوم ونحو هذا من قال في الحاشية في **المفتاح**

العيون في الحسنة
 احمد بن الحسن

قوله يستحب الى قوله استقبال القبلة وينبغي ان يكون موضع
 الرجلين اخفض حذرا من اجتماع تحته على ما قالوه وكيفيه **الماء**
 الاستقبال هنا ما سبق بيانه في المختصر كما هو مصرح به في خبر
 عبد الله بن يحيى الكاهلي الوارد في احكام التمسيد مفصلا عن
 الصاء وحيث قال استقبال بياطن قد فيه القبلة حتى يكون
 وجهه مستقبلا القبلة الحديث واما في حالتي الدفن والصلوة عليه
 فيجعل معارضا بحيث يكون راس الميت الى ما يلي عيني المتوجه
 الى القبلة ورجلاه مما يلي يساره كما ياتي قوله في الكيف هو
 المدة لقضاء الحاجة لاباس بارسال الماء في البالوعة وهي ما بعد
 في الدار للرافة الماء ونحوه قال في القاموس البالوعة والبلاعة
 والبالوعة مشدد ثين بئر يحفر ضيق الراس يجري فيها ماء
 المطر ونحوه الجمع بلاليع وبوليع وما استد لوانه على كراهة
 ارسال الماء في الكيف دون البالوعة مكاتبة محمد بن الحسن
 قال كتبت الى ابني محمد هل يجوز ان يغسل الميت وما واه الذي
 يصيب عليه يدخل الى الكيف فوقع يكون ذلك في بلايع **الاولى**
 ان يحفر للماء حفرة يجتمع فيها الماء واه سليمان بن خالد عن
 ازمات لا حكم ميت فصبوه تجاه القبلة وكذلك اذا غسل
 يحضره موضع الغسل تجاه القبلة فيكون يستقبل بياطن قد
 وجهه الى القبلة **قوله** في المخطوط اختلاف قول قيل قل
 ما تجب منه مثقال واوسطه اربعة دراهم والاكل وزن ثلثة

حيث اوردر وابتى العلاء والفضل وجعل العمل على المشهور افضل
 قال والشئ في الخلاف على جنو على بن يقطين قال ويمكن حمله على ^{الشيخ}
 المشهور كان الشيخ ادعى عليه الاجماع وهو في المبسوط والنهاية و
 باقى الاصحاب على التفسير الاول فكيف يخالف دعواه ولا منه قال
 في الخلاف ويدور دور الرضى كما قال في الرواية وهو لا يتصور
 الا على البداية بمقدم السرى الاعين والختم بمقدم الالبس ^{والا}
 قد يتعاكس ثم قال والراوندى حكى كلام النهاية والخلاف قال
 معناها لا يتغير هذا الكلام على الله مقامه وفيه ما لا يخفى
في المخرج الثاني قوله وخصه الشهيد الثاني حيث قال
 اعلم ان اظهرا الاصحاب ان اذن الولي انما يتوقف عليه الجماعة
 لا اصل الصلوة لوجوبها على الكفاية فلا يباي برأى احد من المكلفين
 فلو صلوا فرادى بغير اذن اجزا وبما يقال انه لا منافاة بين كون
 الوجوب كفاييا وبين اناطته برأى بعض المكلفين على معنى انه
 ان قام به سقط الفرض عن غيره وكذا ان اذن لغيره وقام به ذلك
 والام ^{بغير} سقط اعتباره وانعقدت الصلوة جماعة وفرادى بغير اذنه
قوله عقيب الاربعة للخبر الاول والخبر ما رواه محمد بن معاذ عن ابيه
 سلمة الصادق قال كان رسول الله اذ صلى على ميت كبر فسمعته يقول
 ودعاه على الانبياء ودعاهم كبر ودعاه المؤمنين ثم كبر الاربعة للميت ثم كبر وانفرد
 وبالمؤمنين المؤمن له ما رواه ابو بصير عنه انه كان جالسا عنده فدخل
 رجل فسلم عن التكبير على الجنائز فقال خمس تكبيرات ثم دخل اخر فسلم ^{الصلوة}

عنه الجنائز

على الجنائز فقال له ادع صلوات فقال الاول جعلت فداك سالتك فقلت
 وسالتك هذا فقلت ادع فقال سالتك سالتني عن التكبير وسالتني هذا
 عن الصلوة ثم قال انها خمس تكبيرات بينهما اربع صلوات ثم بسط كفه
 فقال انهن خمس تكبيرات بينهما اربع صلوات قال استقر على الذكر
 وجوب الاذكار الاربعة استنادا الى ما دل من الاخبار عليها كجوابي
 الى بصير وام سلم وغيرهما ثم قال والاصحاب باجمعهم يذكرون ذلك
 في كيفية الصلوة كابني بابويه والجعفي والشيخين واتباعها وابن ابي
 ولم يصرح واحد منهم بتدبير الاذكار المذكور في بيان الواجب ظاهرة
 قال فان قلت قد روى زرارة ومحمد بن مسلم الباقى ليس في الصلوة
 الميت قراءة ولا دعاء موقت تدعو يا بذا لك واحق الاسماء
 ان يدعى له المؤمن وان يبدأ بالصلوة على رسول الله ولذا قال ابن
 الجنييد ليس في الدعاء بين التكبيرات ثبوت موقت لا يجوز غير ذلك
 نحن لا نوقت لفظا بعينه بل نوجب مدلول ما اشتركت فيه
 الروايات بآية عبارة كانت وكان العناية من الصلوة الدعاء
 للميت فيجب تحصيلها فيجب الثاني اذ لا قابل للفرق **قوله** يصح
 اي ولا دروى ابو ولا دعاء الصادق قال سالت عن التكبير على الميت فقال
 خمس تقول في اولهن اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له اللهم صل على محمد وال محمد ثم تقول اللهم ان هذا النبي
 عبدك وابن عبدك وقد قبضت روحه اليك وقد احتاج
 الى رحمتك وانت خفي عن عذاب الله ان لا تعلم من طاهر الا خيل

وانت اعلم بغيره اللهم ان كان محسنا فزني احسانه وان كان
قبيحا ونفسه سيئة ثم يكبر الثانية وتفضل ذلك في كل تكبيره ووافقه في ذلك
حسن الجلي عليه السلام انه قال في الفاظ الدعاء وما حسن زيارته فهو
ما رواه عنه قال يكبر ثم يصلي على النبي ثم يقول اللهم عبادك ابني عبدك
ابن اسئلك لا اعلم منه الا خيرا وانت اعلم به منا اللهم ان كان محسنا فزني
في احسانه وان كان سيئا فاغفر له ذنبه وافسح له في قبره واجعله من
رفقاء محمد ثم يكبر الثانية ويقول اللهم ان كان زكيا فزكّه وان كان فاسقا
فاغفر له ثم يكبر الثالثة ويقول اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقتلنا بعده ثم يكبر
الرابعة ويقول اللهم اكتبه عندك في عليين واخلف على عقبه
الغابرين واجعله من رفقاء محمد ثم يكبر الخامسة وانصرف قولك الدعاء
تامة وقبره تارة وسلط عليه الجينات والقيار وبني رواية الجلي
ع الصادق قال اذا صليت على عذو الله فقل اللهم ان فلانا لا نعظم الا الله
عندك ولرسولك اللهم فاحش قبره نادوا وحش جوفه تارة اول
به الى النار فانه كان يقول اعداءك وبيادى اوليائك ثم يخفض
اهل بيت نبينا اللهم ضيق عليه قبره في **المفتاح التاسع** قولك
عن الانس الى اخيه قال في الذكرى وهاتان الصفتان مثلا زعمان
غالبان فلو قدر وجود احدهما بدون الاخرى وجب مراعاة الاخرى
على وجود الدفن ولا يتم فايدته **الابها قولك** ولا من ليس بحجر في
المكوني عن الصادق ان امير المؤمنين قال مضت السنة من رسول
الله ان الرواة لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حيوتها **قولك**
المباركة

ما رواه عنه

المباركة قال في الذكرى في موضع التربة معه قاله الشيخان **قولك**
ماخذة والبرك بها كاف في ذلك والاحسن جعلها تحت خدك كما قاله
المفيد في المقنعة وفي العزبة في رجليه وكذا في اقتصاد الشيخ وقيل
تلقا وجهه وقيل في الكفن وفي المختلف الكل جازي وقد نقل امارة قدفا
القبر راد الفاحشة كانت تصنع فامر بعض الاولياء بوضع تراب من
صالح معها فاستقرت وقال الشيخ نجيب الدين يحيى في درسه يصلح ان
هذا منسكا ونقل الفاضل انها تزي وتحرق اولادها وان امها خير
الصادق فقال انها كانت تغدو بنق الله بعد الله اجعلوا معها شيئا
من تربة الحسين فاستقرت انقضي المقصود من كلام صاحب الذكرى
واقول ليصح الاحتجاج على ما ذكره الشيخان بما رواه محمد بن عبد
جعفر الحميري قال كتبت الى الفقيه اسال عن طين القبر بوضع مع
في قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب وقرات التوقيع ومنه
يوضع مع الميت في قبره ويخلط بمخوطه الشاة الله وقرب من
الحكاية ما رواه في الفقيه عن ابراهيم بن ابي البلاد عن ذكره
الصادق ان امرأة صدق كانت في زمن امير المؤمنين عليه السلام يقال
ام قتيان فاتها دخل من اصحابه فراها معتمة فقالت موكلة لي فاشهد
فتشهد بها الى رضى موتى قال فدخلت على امير المؤمنين فاخبرته فقال
الارض لتقبل اليهودى والنصراني قالها الا ان يكون يعذب بعد
الله ثم قال اما انه لو اخذت تربة من قبر مسلم فالقى على قبرها لقرت قال
فاخذوا تربة من قبره لمسلم فالقى على قبرها فلقرت فسالته عن هذه كانت
حالتها

ما رواه عنه

فقالوا كانت شديدة الحب للرجال لا تاتي ولدت فالتقت ولد هاق
 قولك للقصة والموتق اريد بالموتق حارواه عبيد بن ذرارة قال ماتت
 اصحاب الصادق ولد فصر عليه فلما اجد تقدم ابوه فطرح عليه التراب فاخذ
 الصادق بكفيه فقال لا تطرح عليه التراب فمن كان ذا رحم فلا يطرح عليه
 التراب فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولد اذ ذرحم على ميتة التراب
 يا ابن رسول الله اتنها عن هذا وحده فقال انها كم من اشترجوا على ذري
 ارحاكم فان ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد من به
 قولك وقد عاينته بياض الكانداس لو فوجعه من الكاظم وروى ذلك
 بونس بن يعقوب قال لما رجع ابو الحسن موسى من بغداد ومضى الى
 المدينة ماتت له ابنة بفيد قد فنها وامر بعض موالده ان يحضر
 ويكتب على لوح اسمها ويجعلها في القبر **قوله** والورث
 قال في الذكر في الجواب عن الرواية ويمكن ان يوازي عن العلم مطلق
 الشرعي والتميز بين خطاب شرعي انتهى واما الجواب عن الاول فبما
 من كون الصلوة كاجل الدعاء للميت او لمجاخته الى الشفاعة لوجوبها
 على النبي والائمة بلا خلاف وعدم احتياجهم الى شفاعته احد طائفة
 بل ضمن محتاجون الى شفاعتهم **قوله** ست سنين للصبي هو ما رواه
 ذرارة وعبيد الله بن علي الحلبي عن الصادق انه سأل عن الصلوة
 الصبي متى يصلي عليه فقال اذا عقل الصلوة قلت متى يجب عليه الصلوة
 فقال اذا كان ابن ست سنين والصيام اذا اطاقه ولا يخفى
 ان المواريث لوجوب هذا كافي مطلق الشرعية والنبوت كالمع
 المصطلح

القصة قلعة
 بطريق مكة

المصطلح عليه فالمراد انه متى يعقل الصلوة ويسرع له بحيث يؤمن بها
 تمرينا والذي يبين ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن الحسين
 متى يصلي فقال اذا عقل الصلوة قلت متى يعقل الصلوة و
 يجب عليه قال لست سنين **قوله** اذا ولد جيا للصبي
 احد بهما رواه علي بن يقطين عن الكاظم انه سأل عن الصبي
 على الصبي اذا بلغ من السنين والشهور قال يصلي عليه على
 كل حال الا ان يسيق غير تمام والاخر ما رواه عبد الله
 بن سنان عن الصادق قال لا تصل على المنقوش وهو المولود الذي
 لم يسهل ولم يصبح ولم يورث من الدابة ولا من غيرها قال فاذا
 استهل فصل عليه وورثه واجه الاسكان في هذا الخبر على
 على المستهل مطلقا سواء بلغت الست ام لا واجيب عنه
 بحمله على التقية تارة وعلى الاستحباب اخرى والتخفيف في التهميد
 احتمل في كلهما كل الوجهين ومما يكشف عن حملها على التقية ما
 رواه علي بن عبد الله عن الكاظم انه لما قبض ابراهيم بن
 رسول الله جرت فيه ثلث سنين ثم ساق الحديث الى ان
 قال فقال الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي على ابراهيم لما
 دخله من الجنح عليه فانتصب قائما ثم قال يا ايها الناس اتاني خبر
 بما قلتم الا وانه ليس كما ظنتم ولكن اللطيف الخبير فرض عليكم
 خمس صلوات وجعل لولاكم من كل صلوة تكبيرة وامرني ان لا
 اصلي الا على من صلى **قوله** من المستفيض منها الصحيح وفي
 معناه

ما روي انه لما مات ابن صغير المصطفى يقال له عبد الله فقدم الباقر عليه
 ثم امر به فدفن ثم اخذ بيد زارة فتسبيحه ثم قال له انه لم يكن يصلي على
 الاطفال لما كان امير المؤمنين يا مريم فقدم من وراءه ولا يصلي عليهم وانا
 صليت عليهم طين اهل المدينة كراهة ان يقولوا لا يصلون على اطفالهم
 وفي الفقيه الباقر صلى على ابن له صغير له ثلث سنين ثم قال لو كان
 ان الناس يقولون ان بني هاشم لا يصلون على الصغار من اولادهم
 ما صليت عليهم **في المقام الثاني عشر قوله** وفاقا لجماعة المؤمنين
 هو ما رواه الفضل بن يونس عن الكاظم قال سالت عنه فقلت ما
 في رجل من اصحابنا يموت ولم يترك ما يكف به اشترى له كفنه
 من الزكوة فقال اعط عياله من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكون
 فان لم يكن لهم الذين يجهزونه فقلت له ولد ولا احد يقوم باسمه فاجبه
 من الزكوة قال ان ابى كان يقول ان حرمته بدن المؤمن ميتا كحرمته
 حيا فوارثه وعورته وجهرته وكفنه وحطته واحتسب بذلك
 من الزكوة **في الثالث عشر قوله** وفي القراءة خير ان اخوان
 احدهما ان يقرأ بعد الحمد الاولى التوحيد مرتين وفي الثانية الشكر عشرين
 والاخر ان يضيف الى التوحيد مرتين اية الكرسي هذا اخوانا علقه الاله الماحد
 قدس الله روحه على الفين الاولين كتاب فرائع الشرائع وهو في العبادات
 والسياسة وبهم انجز الاول من كتاب فرائع المفاتيح ويتلو في الجزء الثاني من كتاب
 والمعاملات وكان الفرائع على يد جامعه العبد المذنب الحسين بن محمد المصنف
 محمد بن الهادي حشره الله مع الصالحين حاملا مصليا في شهر ربيع الثاني ١١٥٢

ما روي انه لما مات ابن صغير المصطفى يقال له عبد الله فقدم الباقر عليه
 ثم امر به فدفن ثم اخذ بيد زارة فتسبيحه ثم قال له انه لم يكن يصلي على
 الاطفال لما كان امير المؤمنين يا مريم فقدم من وراءه ولا يصلي عليهم وانا
 صليت عليهم طين اهل المدينة كراهة ان يقولوا لا يصلون على اطفالهم
 وفي الفقيه الباقر صلى على ابن له صغير له ثلث سنين ثم قال لو كان
 ان الناس يقولون ان بني هاشم لا يصلون على الصغار من اولادهم
 ما صليت عليهم **في المقام الثاني عشر قوله** وفاقا لجماعة المؤمنين
 هو ما رواه الفضل بن يونس عن الكاظم قال سالت عنه فقلت ما
 في رجل من اصحابنا يموت ولم يترك ما يكف به اشترى له كفنه
 من الزكوة فقال اعط عياله من الزكوة قدر ما يجهزونه فيكون
 فان لم يكن لهم الذين يجهزونه فقلت له ولد ولا احد يقوم باسمه فاجبه
 من الزكوة قال ان ابى كان يقول ان حرمته بدن المؤمن ميتا كحرمته
 حيا فوارثه وعورته وجهرته وكفنه وحطته واحتسب بذلك
 من الزكوة **في الثالث عشر قوله** وفي القراءة خير ان اخوان
 احدهما ان يقرأ بعد الحمد الاولى التوحيد مرتين وفي الثانية الشكر عشرين
 والاخر ان يضيف الى التوحيد مرتين اية الكرسي هذا اخوانا علقه الاله الماحد
 قدس الله روحه على الفين الاولين كتاب فرائع الشرائع وهو في العبادات
 والسياسة وبهم انجز الاول من كتاب فرائع المفاتيح ويتلو في الجزء الثاني من كتاب
 والمعاملات وكان الفرائع على يد جامعه العبد المذنب الحسين بن محمد المصنف
 محمد بن الهادي حشره الله مع الصالحين حاملا مصليا في شهر ربيع الثاني ١١٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم
البرائة من كذب مع المفاتيح

من الغادات والعمالات في عقد الدار المكتبة
قوله والاصطياة يجي ان الاصطياة في الشرع معنيين
 اثبات اليد على الحيوان المستع بالاصالة الحلال المزيل لا مستلعة باله
 الاصطياة اللغوي وان بقي بعد ذلك على الحيوة وامكن تركيته
 بالذبح والتنازهات روجه قبل ذلك بالاله المعبرة شرعا من
 غير توكيعة فالمواد الاول بيان احكام التناوب الثاني الاول وتبع
 كلامها الشرايط والادب **كتاب مفاتيح المطامع والثواب**
قوله وفي الحسن عن الباقر وفي رواية زارة عنك انهم
 عرفوا الله عز وجل يوم تبدل الارض غير الارض قال تبدل
 تقيا ياكل منها الناس حتى يفرغوا من الحساب فيقبل الله اليهم

شغل يومئذ من الأكل والشرب فقال ان الله خلق ابن ادم اجوف ولا بد له
من الطعام والشراب اهم اشد شغلا يومئذ من في النار فقد
استعاثوا والله عز وجل يقول وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشو
الوجه بئس الشراب **الباب الاول في الحيوان القوي**
فيما يحل ويحرم منه **في المفاتيح** قوله ما حل الاذواج
الزوج ماسعة الاخر من جنسه برأيه وقد يقال لمجوعها والماء بالاذواج
القائمة ما ذكره الله في القرآن فمن الضان اثنين ومن المعز اثنين
الاهلي والوحشي ومن الابل اثنين العراب النجاني فالعراب العربية و
النجاني الحراسانية واحدها تحت بالضم ومن البقر اثنين الاهلي
والوحشي وقيل اريد بالاشين الذكر والانثى من كل صنف والمستفاد
من الاخبار ما ذكرناه ففي رواية اسمعيل الجعفي وغيره الصادق
قال حل زوج في السفينة الاذواج القائمة التي قال الله تعالى فكان من
الضان اثنين زوج واخيه يربها الناس والزوج الاخر الضان
التي تكون في الجبال الوحشية احل لهم صيدها ومن المعز اثنين
زوج واخيه يربها الناس والزوج الاخر الضان التي تكون في الجبال
ومن الابل اثنين النجاني والعراب ومن البقر اثنين زوج واخيه
لناس والزوج الاخر الوحشية وكل طير طيب وحشي وانثى
ثم غرقت الارض **قوله** وفي اشدة كراهية البغل القوي
باشدية كراهية البغل نظر الى انه متولد من مكروهين مختلفين
والى انه قد قبل بغيره فكان اقوى مما اتفق على كراهته ومن
قال بالنهي

قال باشدية كراهية الحمار نظر الى انه متولد من مكروهين قويت
الكراهية بخلاف البغل فانه متولد من ضعيف الكراهية وقويت بها
والى ان النهي عنه في الاخبار اكثر والى الاتفاق على ان النهي
عنه في الجملة ومن ثم ذهب بعض العامة الى تحريمه بخلاف البغل
فان من حرمة من لم يستند الى النهي خاص بل الى انه متولد من محلل
ومحرم فغلب جانب التحريم واما الخيل فقد اتفقوا على ان كراهته
اضعف **قوله** في تاب الى اخوانه النابلس خلف الرباعية **قوله**
المحلب الطير لكل سبع من المواشي والطير والصيد من الطير **قوله**
ما لا يصيد **قوله** النمر يفتح النون وكسر الميم سبع اعبر اللون
يكفي بالي الضعيف وهو صنفان صنف عظيم الجثة قصير الذنب
صنف خفي الجثة طويل الذنب **في المفاتيح الثاني قوله**
والحامير الجوار يقال للحمار الوحش ولدانية اخرى وحشية لها
قرنان طويلان كأنها منشاران ينشر بها الشجر اذا عطشت ودعا
بفسر الجحيش وهو يفتح الجيم واسكان الحاء المهملة واعجام الشبيخ ولد
الحمار **قوله** البريوع بالفتح نوع من الفارز ورجلين **قوله**
والوبر يسكن الباء المفردة جمع وبرة يسكنها ايضا وبرة اصغر
السنور طلاء اللون بني الغبرة والبياض كاذنب لها تخرج في
البيوت وتالف **قوله** والفنك يفتح الفاء والنون دابة
منها الفرو وكذلك السمور يفتح السين وضم الميم المشددة **قوله**
والغظاة والحكمة الغظاة باهال العين واعجام الظاء ممدودة

بعضها بالكان
بعضها بالهمزة

مهنوزة وقد تفتت الهرة باده وبيته الكرم والورد والشمكة بضم اللام وفتح
 واجها لها قيل ودية شبيهة بالعظاية سرق زرقا وليس لها ذنب ^{طويل}
 مثل ذنب العظاية وقوايمها خفية **في المصالح الثالث قول** ^{الشر}
 اولم يبق كالكتف الشوط بفتح الشين المعجمة وتثويد الباء الموحدة
 واهمال الطاء وقد بضم الشين القديس وقد يحدف الواو كالقند
 ويحدف الباء عند فتح الشين كالورد وسمك ذيق الثوب عن بعض
 الوسط صغير اللسان لينة المس والكتف بفتح الكاف واسكان النون
 واهمال العين وفتحها والهاء المثناة من فوق وبعيد التاء
 بالمدال المهمله ضرب من السمك له فلس ضعيف تحتك ^{السمك}
 الزعارة في خلقه فيذهب عنه ثم يعود روى حار بن عثمان انه سأل
 الصادق ع عما يؤكل من الحيتان فقال ما كان له قشر قال فما تقول في
 الكنت فقال لا بأس بكنته فقال انه ليس له قشر فقال له بل ولكنها
 سببة الخلق تحتك لكل شيء واذا نظرت في اصلها وجدت
 لها قشرا وفي رواية يونس انه كتب الى الوضاء السمك لا يكون له قشر
 اليك فقال ان من السمك لا يكون له زعارة فتحتك لكل شيء فيذهب قشوره
 ولكن اذا اختلف طرفاه يعني ذنبه ورأسه فكله **قول** ^{الحي}
 والمار ماهي والزير الجري بالحيم والراء المشددة المكسورة ^{كلها}
 ويقال له الجريث بزيادة التاء المثناة في اخره والمار ماهي بفتح الراء
 كلمة اعجمية معناها حية السمك والزير بكسر الزاي والهم المشددة
 قيل الباء المثناة من تحت والراء بعدها ويقال اليها بان لها

الفا في المصالح الرابع قول ^{الفا} ما له مخلب المخلب بكسر الميم وكسب الجاء
 المعجمة وفتح اللام ويقال الجواب بالطاير والبيع بمنزلة الظفر للانسان قال
 الجوهري وفي القاموس المخلب الظفر لكل سبع من الطواشي والطاير او هو
 يصيد من الطير والظفر لما يصيد **قول** ^{من} من دفيه الى اخره يقال قف
 الطاير في طيرانه اذا صر جناحيه كأنه يضربهما دقا وصف اذا لم
 كما يفعل الجرب **قيل** ولما كان كل واحد من الضعيف والدنيء مما
 لا يستقام غالبيا اعتبر منه الاغلب والقواض الطير بمنزلة المصا
 لغيرها قاله في الصحاح والمصير العا وهو فعل والجمع المصرا ^ن
 رفيف ورغفان ثم المصا من جمع الجمع والحوصلة بتشديد اللام
 وتحقيقها ما يجمع فيه الحب وغيره من المأكول عند الخلق وهي للطي
 مكان المعدة للغير والصبيبة بكسر الصادين واهمالها بغير ^{الاصح}
 الواو لانه في باطن رجل الطاير بمنزلة الابهام من بني آدم كما هاشم
قيل واصلا شوكة الحايك التي يسوي بها السدى والجم **قيل**
 انما تعتبر في المجهول للموثق رواه سماعة عن الرضام وله صدر هكذا من طير
 البر ما كان له حوصلة ومن طير ما كان له قانصة كقائمة الحمام ^{معدة}
 مكددة الانسان وكل ما وصف فهو ذو مخلب وهو حرم وكل ما ذوق
 حلال **في المصالح الخامس قول** ^{الغريبان} في الغريبان القول بجمع جمع الغريبان
 للشيخ في الخلاف واجتمع عليه باجماع الفرقة واجنادهم وتبعه العلامة
 في المختلف والقول بجمعها مع كراهة للشيخ في النهاية وكذا في
 الاخبار والقاضي والمحقق في النافع والقول بالتفصيل الاول

للحلي والعلامة في احد قوليه وغيرهما فخرهما الاولين واحلوا الاخيرين
وما ورد في خصوص الاولين ما رواه ابو يحيى الواسطي ان الرضا ^{عليه السلام}
الغريب لا يقع فقال انه لا يكون وقال من احل له الاسود **قوله**
انما يقال لهذا النوع يقع لاشتمال لونه على سواد وياض فان يقع
في الطير والكلاب مثل البقرة في الدواب وانما يقال للعقرب ^{يعني}
المفتوحين لان صوته يشبه العين والقاف على ما قيل ومن الاستحباب
جعله صنفين احدهما المشهور والاخر الكومنه جثثة واصفر
واريد بالاسود الكبير الذي يكون في الخربان واكل الجوف والعدو
بضم العين المجهة واحال الدال وتحفيها **قوله** تقرناه التفرقة
بالقاف والرائين المجعنين التباعد من الدنس والمبالغة في
قال الجوهري وقد تفرز من اكل الضب وغيره رجل تفرز وتفرز
لغات **في السادس قوله** الخطاف الى اخره الخطاف بضم الخاء
المجعنة تشد به الطاء المهملة طائر اسود يقال له الضنوج وبالفاء
برسнок والقبرة بضم القاف وتشد به الباء الموحدة للمفتوحة
غير نون بينهما فانه على ما قيل من لحم العامة نعم يقال القبراء
بالنون لكن مع الالف بعد الراء والمد ويجمع على قنابر والسر
بضم الصاد وفتح الراء طائر ضخ الواس يصطاد في الصوام
بضم الصاد وتشد به الواو طائر غبر اللون طويل الرقبة
اكثروا يشب في الخمل والشقاق بفتح الشين وكسر القاف
تشد به الواو وبكسر الشين ايضا وبكسر الشين واسكان القاف على

قرطاس ويقال الشقاق بالفتح والكسر والمشرق كسرق
طائر من قط نحضر وجره ياطن ويكون بارض الحر قاله القاسم في قول
لعله لا ياكلوا القبرة وفي هذا الجمان تنجها عن الله بفضل محمد ورواه
سليمان بن جعفر الجعفي عن الرضا قوله في الجمان طائر شوم اريد
بالجيرة رواده ابو بصير ان الصادق قال لا يبرأ ساعيل وقد راي في
فاخرة في قصور يروح يا بني ما يدعوك الى مساكن هذه الفاخرة لما علمت
انها شوم وما تدعي ما تقول انما تدعوا على اربابها فتقول لقد كنتم تقدمون
في الثمار قوله ولحم نكهة بالنص الى اخره اراد بالنص الاول
ما رواه مسع بن عبد الملك عن الصادق ان امير المؤمنين
سئل عن البهيمية التي تنكح فقال حرام لحمها وكذلك لحمها
وبالناس في ما رواه محمد بن عيسى عن الرجل ان سئل عن رجل
الى راع نرا على شاة قال ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها
نصفين ابداع حتى يقع السهم بها فيذبح ويجسرق وقد يحسبها
فيل ولولم يعمل بالرواية لضعف سندها فقصي القواعد
او المشبه في ان كان محصولا حرم الجميع وان كان غير محصول
اكله الى ان يفي واحدا وعلى تقدير العمل بها حكم هو المنع
فان كان العدة زوجا فالنصف الحقيقي ممكن وان كان ثورا
زيادة واحدة في احدا النصفين وكذا القول بقدر
ينها الى عدد مرة كاللثة قوله في رواية الجلال الى اما
الاولى فهي ما رواه موسى بن اكيل النيزي عن بعض
اصحابنا عن ابي جعفر في شاة شرب بولا ثم ذبحت

العصا فيه

في فقال قيل ما في خوفها ثم لا بأس به وكذلك اذا اختلفت
العدة ما لم يكن جلالة والجلالة التي يكون ذلك غذاوها
اما الثانية فهي مقطوعة على بن اسباط عن روي في الجلالة لا
باس بالكلية اذ ان يحفظن والتجيم يعبر في الملبس والحلاف المحقق للعدة
بل في الجلالة بالتي يكون اكثر عليها العدة وفي المحقق هذا التصريح
ان قلنا بكمراهية الجلال وليس بصواب ان قلنا بالتحريم واستوجب ذلك
بعض المحققين قوله فاهم النسخ وكذلك الاسكان في ذهب الكراهية
وذلك اما لانهم حكموا الذي كان ذكره لو الدائم طلبة على الكراهية التي
لا ترفع معانير واما الاستصغاف طرق الروايات الواردة
ولو قلنا بالتحريم فظاهر اكثر الاجتهاد وصرح بعضهم انه ليس بالتحريم
كالكلية والخبرين بل هو كغيره من المحرمات بالاصالة كالسباع ذوات
الانياب وهل يقع الذكوات عليه كالمحرم بالاصالة ام لا كجمل العبد
والادوي وجهها من اطلاق الحكم بحرمه وتوقف المتكيفة على
توقيف شرعي ومن ان لا يقصر عن المحرم بالاصالة ويظهر ذلك
في طهارته بالتذكير وجواز استعمال جلده في غير الصلاة قوله والماء
في يوم الاكفافي اسباه اليك يوم مذهب الصدوق واستناد
رواية القاسم بن محمد الجعفي ان اليك الجلال يربط يوما الى الليل
الماء واعتبار اليوم والليل قول النسخ ولا اكثر في التذرية وروايت
عن الرضا في اليك الجلال انه ما العدة فقال ينظر يومها الى كليله
هناقد ورد في النشاء انها تحبس اربعة عشر يوما ثم تنزع في المقتضى
العامة قوله هو منسحب للخبر اذا ما الخبر ما رواه الساميل بن عمر عن

شعيب عن الصادق في رجل دخل منزله فاصاب فيها الحمار بدمه اذ
هو او ميت قال فاطم حرد على النار كلما انقبض فهو ذكركم انبسط هو
واشار بالوقوف الى كون اسمعيل بن عمر واقفا وبالجملة الى ان شعيبا
لم يذكر فصل بمنزله هو مشترك بين التقديس والمذبح والمهل في الحادي
عشر قوله بشرط ان لا يحبس النفس اريد بما يحبس النفس الى ان
يختلف في بطنه من الدم الذي يجري من المذبح مع النفس الى البطن
وانما حكم بحرمته وبخاشه لانه من جملته الدم المسفوح وانما اختلف في
الباطن لعمد عرض ما روي في الحاق ما يختلف في القلب والكبد بما
في تضاعيف اللحم وجهان من مساوئته في المعنى وعدم كونه مسفوحا
ومن الاقتصار في الرخصة المخالفة للاصل على ورودها ومن لا
من استوجب القول بالتحريم في كل ما لا نص فيه ولا اتفاق وان كان طاهرا
هنا نظر الى عموم تحريم الدم وكونه جبينيا في المفتاح الثاني عشر
كالقربان الى اخره المرتب بالفاء قبل الراء والهاء المتلثة بعدها التاء
مادام في الكوش والقصيد هو الذكر والانيان هما البهتان والخنزير
بشليل اللون ونحوها اسهر المحيط الابيض الذي في جوف القنار يحيد
من الدماغ وينسحب منه شعيب في اللحم ولا قوام للحيوان بدونه والعليا كبر
العين المهمة وتكون للامم وتوحيد الباء ومثلا لالف غصب الغنوق هما
عصيان عريضان صفرا وان لم يردان من الرقية الى اصل الذنب
والعدو يتم الغين المعجدة والها لال الذين جمع العدة ويقال العدة
وهي كل عدة في الجسد اطرافها شحم فكل قطعة صلبة من العصب

ويكون في الشجر أكثرها في اللحم على ما قيل والحياة بالحيا لله قبل
النساء المشاء من تحت والاف المردود بعد ما خرج الانبياء من ذوات
الحق والظلم والمراة بفتح الهم التي يجمع المرفا الصفا بكها
لازقة بالكعد على ذي روح الا الا بالوالقاع على ما في القاموس
الحديث جمع الحدة وكذا الحداق والاحاق وهي الحبة الناطقة من العين
لا يعلم العبد كله وخزنها الدماغ هي الملح الكبار في وسطه شدة الدوة
بقدر الحصة تقربا بحالها لونها اللون وهي ما يله الى العبرة قليلا قوله
قوله وفي المقطوع هو ما رواه ابو علي الواسطي مرفوعا الى امير
المؤمنين م انه قال القصابين فيها حمض عن بيع سبعة اشياء
من البشارة بها حمض عن بيع الدم والغنم واذان الفوائد والطعام
والخناق والحصى والقضب فقال له بعض القصابين يا امير المؤمنين
ما الكبد والطحال اسماء فقال له كذب يا كرم اتوفيتون من ما يله
بجلا فعاينها ما في الكبد وطحال وتورين من ماء فقال له سقوا الطحال
من وسطه وسقوا الكبد من وسطه ثم امر عليه السلام بها فوسا في الكبد
ما نصب الكبد ولم ينقص منه شيء ولم ينقص الطحال وخرج ما فيه كذا
في نسخة حتى بقى جلد الطحال وخرقه فقال له هذا خلا فعاينها هذا لحم
هذا دم القول وفي التنكية في المقناج الباني قوله لا تخل
الكفاية ما استدبر على البحر ان الاخلاص الى الكفار في الذبح يكون
الى الظالم فيندرج تحت النبي المذكور في قوله نعم ولا تركوا الى الله
ظالم انتمكم النار وانتم نزع اسيما والكا فليس محلا للامانة

الانبياء
الذين
كانوا
من
الذين
كانوا
من
الذين
كانوا

على انه شرط فلا يستدعي تحقيقها الى قوله واجبت عن بان
شكنا رد على الظالم من المسلمين وكذلك القول في استيما فان
الفاستق من المسلمين ليس محلا للامانة وهذا يدل على ان النبي عند الكون
الام لا من هذه الحجة كما لا يخفى عندنا لاسيما قوله مع ان لا يرد وجها
ومحلا اخر كما ارد على الاستدلال بها على النبي بما ان قوله والمفق
كما يحتمل كونه معطوفا والتقدير ان الاكل الذي هو المصد للمطلوب عليه
بالفعل المنقح كما كونه حالا والاول والحال فالتقدير لا تأكلوا مما لم يذكر اسم
عليه في حال كونه فقا وقد مر ذلك بقوله في الآية الاخرى ما هل غير الله به
وقد سبقنا قبله فلا يكون النبي من اكله مطلقا بل في هذا الحالة وبيان
الحال الى العطف من حيث ان الجملة المعطوفة عليها انشائية وهذه خبر
وعلى الخبر عطف الخبر على الانشائية منوع منه عند علم اليان وتحقق
المرتب وحيث لا دلالة للانية على اعتبار التسمية في الذبح مطلقا وانما
يستدل عليه من الاخبار في المقناج الثالث قوله ولا يصح علم
الى اخوة ولا يلد على عدم اشتراط الايمان ما رواه محمد بن يعقوب عن
الناشرة ان امير المؤمنين ع قال لا يجد من كان بكلمة الاسلام وصام وصلى
لكم خلال انما تكلم اسم الله عليه في المرحى قد يطلق في مقابلته الشقة على
سائر فرق المسلمين من الارواح المعنوية الناجية لنا خبرهم امير المؤمنين صلوات
الله عليه عن وجهه وقد يطلق في مقابلته الرعية اعطاهم الرجا
لاصحاب الكبار والحريزير فرقة من الخوارج منسوبة الى الحريزير
قريبه ولعله اراد بما يكون ظهوره دولة الحق في المقناج الرابع

قولك بل التميز مقتضى اشتراط التميز عدم حل ما يندمج الجوانب الكثر
والصبي غير المتزايا لم يكن لهم قصدا للتميز لان تلك التميز ما لو كانت
تكون في يدنا لم نأخذها فقلبت وقطعت فلو لم يكن في يدنا لم يكن في يدنا
الكثاري تميز في بعض الاحوال فلا مانع من ذلك فتميزه على ما لا يوافق
والمراد بتقديره لا على ما يسمي به القيد وفي رواية اخرى عن
ذبيحة المرأة اذ اكن ثلثا لغيره من رجل قال تبيع اعقلين ولتذكر الله
عليها وفي اخرى اذا بلغ الصبي خمسة اثنا عشر سنة فمحمدة في المتابع
قولك ما يندمج الاوداج هـ الفرعي بإلغاء والمراد القطع والتشويك
الافراء والتفريق وربما يفرق بينهما فيقال لا فناء القطع على جهة الافاء
والتفريق القطع على جهة الاصلاح وكلاوداج جمع الودج بالضم
ويقال الوداج بالكسر وريد بالاوداج الاعضاء الاربعة الا في ذكرها
والمروءة الحجر الا يفسد البراق الذي يقدح فيها النار وربما يطلق
على صلب الاجار قولك اما الطفر فندى المدي يفسد للحم
جمع المدي ثلثه وفسدها اشهر ثم كرها وهي الشفرة ويجمع على هذا
بالتشكين قال الجوهرى وبنات الناء ارجعت بالناء فلا يجرى
موضع العين منها ووجد الفرق بين المتصل والمنفصل فيها ان
المنفصلين كثيرهما من الالات بخلاف المتصلين فان القطع بهما
يخرج عن سمي الذبح بل هو اشبه بالاكل والتقطيع والمقتضى للكتابة
هو الذبح كما لا يخفى في التام قولك يقطع الخلقوم الى اخره هو
الحلق وهو مجرى النفس دخولا وخروجا والمرئي على زنة ابرار

المعدنة والكثرة للاصناف بالخلقوم ويجمع على مراء ومثل مراء ورو
والودجان العرقان في تحت العنق المحيطان بالخلقوم على ما ذكره الكثر
الا سيما او المرئي على ما ذكره بعضهم واللبسج اللام وقسدا لئلا
اسفل العنق قبل هذه والقصد هو ههنا الوضع المنخفض منها على
قولك في الحنق السابق هـ نوقش في دلالة الحنق السابق عليه انه غير صالح
في معنى الاوداج الاربعة باجمعها ولا يشترط في اتر مع ضربها اجمع محل الذبح
وكما في ذلك غيرنا في الاكتفاء بقطع الخلقوم وحدها اذ انشأ في الصحاح
ان يكون الاكتفاء به لم يكن منافي له الا من حيث المفهوم وليس محجة ولذا
اقصد لا سكا في وضعت عليه على تفريها الذي يقتضي لقطعها انشا الذي
هو القيد عندهم فان الفرعي التقى وان لم يقطع بالكلية قال الوردى في
حديث ابن عباس كل ما افرعي الاوداج غير ما يندمج منها واخرج ما
فيها من القدم ووافقه ابن الاثير وغيره في المتتابع التاسع قوله
الطليحة الطليحة الاصاب بالقرن والفعل من ضرب ومنع
تقال اسطح الكلباس وتا طحت اذا اصاب بعضها بعضا فتر الطيحة
التي يطعمها بهيمة اخرى فتتوت والمدي هي التي تترك من كان يرفع
الى المقبل او تتردى من جبل وفيه تفتوت كذا في رواية عبد العظيم
عبد الله الحنق من السج جعفر محمد التقى هو من الحنق ان التقى فيها
المنقطة والموقودة وقسدا لاولى في تلك الدواية التي انشأها
حتى يموت والدواية التي مضت وقولها المص حتى لم يكن فيها
حركة وفي رواية اخرى وروى في تغيرها انهم كانوا يشدون

ان جابها ويظهر انها حتى نموت قولكم مصحح المصحح بالصاد والعين اللين
 والفعل من باب منع يقال صنعت الدابة بنائها اذا حركته وحركته
 قولكم واليبريل الشهيد بن ما اسد الى الشهيد من عدم اعتبار الحيوة
 المستقرة بخلافه في الذر وسبب حال وظاهر الاخبار والقول بان
 خروج الدم والحركة او احدهما كاف في العلم بكون حيوة مستقرة
 جعل استثناء المذكور من الحيوات المضمومة عليها في الاية موقفا اليه
 ثم ايد ذلك بصحح رازي ويازي بن ثعلب واما المذكور ان في
 اعتبار الين فصحح من الشيخ محيى ما ذكره من ان الاستقرار ليس من الذر
 واستحسنة بقوله ونعم ما قال واما في القدة فقال ولو علم عدم استقرار
 الحيوة حرم في المقام الداني عشر قولكم للخبز من احد ما رواه
 سلمة ابو حفص عن الصادق ان عليا صلوات الله عليه كان يقول
 في صيد السمكة اذا ادركها وهي مضطرب وتضرب بذنبها او تحرك ذنبها
 وتطرف بعينها فهي ذكاتها والاخر ما رواه رازي قال قلت لسمكة
 من الماء فتقع على الشط فتضرب حتى تموت قال كلها قولكم كافي
 الصحيح هو ما رواه حماد عن حماد بن محمد بن مسلم انه سأل الصادق
 عن مجوسي يصيد السمك ابو كل منه فقال ناكث كأكله حتى انظر اليه
 قال حماد يعني حتى اسمع صوته وفي معنى هذا الخبر ما رواه موسى بن
 عمير انه سأل عن صيد المجوسي قال لا بأس اذا اعطوكه حيا والسمك
 ايضا والا فلا يحس شهادههم الا ان يترده قال الشيخ بعد ما رواه الخبر
 الاول ما ذكره حماد في رواية غير صحيح لان الله قد منا من الاخبار ما يدل

على ان التسمية غير مراعى في صيد السمكة والوجه والوجه في فعله حتى انظر اليه
 هو انه يخرج من الماء حيا او يعطى وهو حيا لا ترمي اعطاه المجوسي او غيره
 من اصناف الكفار وهما اموات فلا يجوز له اكله ولا يقبل منها ذكاهم على
 ذلك قال وكل ما روي من الاخبار فان صيد المجوسي لا بأس به فالمراد ان
 ذكاهم من انهم ارانا هذه الاكاذيب وهم باخذونه ويصيدونه وقتلها
 بان اكله في الماء عشر قولكم الدابة هو فتح الدال المهملة وتوحيد الباء
 وتقليل الف لا تسفل بالظمان من الجرد وبعد استقلاله لا يظن
 عليه هذا الاسم وان اوهه ظاهر لفظ الصحيح حيث لم يظن ان
 ينزل القافية والتقدير لا يؤكل الدابة حتى تسفل بالظمان ويصير حيا
 في المقام الاربع عشر قولكم ذكاه الجنين ذكاه امه هذا لفظ
 الشوكلي المستفيض الذي يطرأ العامة ورواه صاحبنا ارضاء
 شتى متصلة الى امه الهدي قال الشهيد انها في المشهور فيه ذكاهها
 يجعل الاول متبدا والثاني خبر والتقدير ذكاه الجنين مختص في ذكاه
 امه فلا يحتاج الى ذكره تحقير بناء على ان المتبدا مختص في خبره ولا
 يفتح في ذلك اختلاف الذكاهين كيفية من حيث ان ذكاه الام يروى
 لا اعضاء الخصوصية وذكاه الجنين حاصلة بمجرد ذكاه الام وان
 لها فلا يكون بغتها لان المراد من الذكاه مطلقا ما به يحصل
 الملك والمراد ان حل الجنين يحصل بحل الام ويخص فيه وروى
 ذكاه الثانية بفتح الحافظ والتقدير ذكاه امه اي ذكاه را
 في ذكاهها حذف حرف الجر واستصحب على الفعولية وعلى التقديرين

يراد منه الاكتفاء في حله فكان الله شرط ان يتم خلقه من قضاها
 التذوق والوراث قول وعلى رواية النص عجل كما قيل ان يكون الله
 ذكاه الحنين كذا قال الله فلا حذف الجار نصب وان يكونا التقدير
 منك تذكير مثل ذكاه استدل حذف المصدر وصيغة واقيم المضاف
 اليه مقامه وعلى هذا من التقديرين لا يفتحين من تذكير شيئا ان
 اخرج جازما ذهب اليه الشيخ ومن وافقه استناد الى بعض الاخبار
 ان شرط التذكير في المحي مطلقا ومحملا وجهها فاما ذكره فممن ذكره
 الاثير في نهج حيت قال ومنهم من روى بنصب الذكابين ذكر الحذف
 ذكاه الله قوله كافي النص الاول بالنص ثانيا واما الثاني فمما
 من انما قال ان الساطع ينج ويحوت ولدها في بطنها قال كذا فلا خلاف
 لان ذكره الله فان خرج وهو حي فاذبحه وكذا فان مات قبل ذكاه
 فلا يذبحه وكذلك البقرة الاول القول في الصيد في المصاحح الا ان
 الاكل العلم بوضع الاستدلال بالاية ان الجوارح وان كانت عامة
 الا ان لها في قوله مكلفين ارفع من علم خصها بالكلية فان المكلف
 هو علم الكلاب وموذه بالاجل الصيد قوله عند الاكل لظاهر مكلفين
 السيد والحل اذ عا اخصا على عدم جوان الامطيا ونحو من الجوارح الا
 المكلف العلم فقط دون ما عداه سواء كان من جوارح الباع او جوارح
 الطير قال في الرب يدل على ذلك بعدا عما قوله نعم وما علم من
 الجوارح مكلفين وهذا نص صريح على انه لا يقوم مقام الكلاب في
 هنا غير ما لا نعلم لو قال وما علم من الجوارح ولم يقل مكلفين

لدخل في الكلام كل جوارح من طير وبهيمة ذي ظفر وناب وغلب وانما
 اني بلفظه مكلفين وهي تحصر الكلاب لان الكلب هو صاحب الكلاب
 بلا خلاف من اهل اللغة فلهذا انما لم يرد بالجوارح جميع بل
 هذا الاسم وانما اراد بالجوارح الكلاب خاصة ويجري ذلك مجرى
 قولهم ركبا لقوم مهاجرين مبقرين ومجربين فانه لا يحتمل وان كان
 اللفظ الاول عاما الا على ركوب البقرة والجمادات ثم قال عند لفظه
 غير مستفهم من الكلام واللام والياء فلا يبعد عن الحقيقة الى الجاء
 في المصاحح الثاني قوله فان اراد فطبا كله في بعض النسخ من المصاحح
 فاذا اراد فطبا كله ويوافقه ما في رواية اخرى من الصيد يصيبه السم
 ولم يصبه عذيقا وقد سمي حيا يري قال يكله اذا اصابه وهو يراه
 حيا الحلبي عن الصادق في عيناها ما روى الصدوق في الفقه
 عن علي بن رجل له مال ليس فيها حديد وهي عيانا فبني العود
 وسطا الطير حترضا فيقتله ويكره اسم الله وان لم يخرج دم وهي مائة
 معلومة فطبا كله من اذا فكر اسم الله عليه في المصاحح الرابع قوله اذا اسكه
 فاكل منه ما بعد ما عدا في التعليم لو كان الاكل منقارا جابا اذا اراد الصا
 اخذ الصيد منقار فامنع نصار يقاتلونه لان ذلك من جوارح
 غرضه ذلك لم يترن على التعلم من هذه الجهة واليه ذهب الاستسكان على ما نقل
 قوله كما فعله جماعة فاكفى بعضهم بالنكر ومنه نظر الى ان العار
 ونبت بها واعتدوا حوزون تلك مرات وجبت بحقوق التعليم لو خالف
 في بعض الامور المشترطة واحدة لم ينعح فيه قطعاً فان شئ يبي

في معنى الكلب
 ص
 البهيمة

على ان يعلم هل يكفي فيه الميزان ام لا فان قلنا بالاكتفاء هناك رال
بها هنا لروان اعتبرنا التثنية فكذلك هنا وكذلك ان جعنا
الى العرب وقول اهل الجدة وحيث يكون اكل الاكل فادعاهما المعتد
منه اكل اللحم فلا يصح فيه الدم لانه غير مقصود للقتل وفي اكل الا
حنا وجريان من انها ياكل كاللحم ومن انها يلقى غالباً ولا يفصلها
لذلك قيل في الخامس قوله لغيره لا ياكل من صيد الجوز وفي قول النصارى
لا ياكل من صيده راجع الى كلب الجوزي المستعانة كذا وعليه السؤال حيث
سأله عبد الرحمن بن سنان فقال له اني استعير كلب الجوزي فاصيد به فقل
عمله ذلك وكذلك في جمل الاخر وقام كلب الجوزي لا ياكل صيده الا
ان ياخذ السم فيعلمه ويرسله رواه السكوني عنه عليه السلام ايضا قوله
والاول مبني على الغالب يعني ان الاية انما خرجت بخروج الغالب على
وجر الاشتراط وقيل لما يبدع عدم اشتراط الاسلام في المعلم ان
الكلب للندك كيه كالتكبير فكما لا يفرق فيها بين كون صانها مسلماً
وكافراً وكذلك لا يفرق في المعلم للكلب بينهما التحقق للشرط على التمسك
فان الحكم بالكل علق على ما قيل للكلب المعلم وارسال المسلم آياه ونبيه
وقصده كما نطق به الصحيح المذكور وهو رواية سليمان بن خالد عن
الصادق في السادس قوله ويصرح بهذا في الاخر هذا الخبر رواه
محمد بن يعقوب في الكافي باسنادنا الى عمار بن محمد بن عيسى عن الصادق
ان سألته عن رجل سمى وربي صيداً فاحطوا واصابته خرف فقال يا كلب
واما انبات حرف الشفي في اخره فهو على رواية الشيخ آياه فافهم

في التنب باسناد مختص به فالمراد باختلاف التثنية اختلا
الكتابين في المعنى السابع قوله باليب الجامع للشرائط
على التحريم في بعض هذه الصور بان الاصطلاح الذي تتيب
عليها الحل شرعاً لم ينسب الى صاحبها معين مخصوصة فلا يحكم الحل
بالنسبة اليه وفي بعضها ما يترصد به يبيّن احدهما محلل و
الاخر محرم فيغلب جانب التحريم قوله في الصحيح عن الرتبة
الرتبة يتشبه بالياء فيعمل بمعنى مفعول ورتبة الرجل صيده
الذي يقصده ويرميه ويقصد فيه سهم ويطلق على كل رتبة
مرمية وفي معنى هذا الخبر رواية ساعته قال سألت عن رجل ربح دار
وخس اوطياً فاصابه ثم كان في طلبه فاصابه في الغدوس سهم فيه
فقال ان علم انه اصابه وان سهمه هو الذي قتله فلياكل منه ولا
فلا ياكل منه قوله ان يكون الاول انتم المراد بالانبات انبات
اليه عليه واخر الجدة من هذا الاستماع في التاسع قوله في المسئلة اقول
من تلك الاقوال الاشتراط للركن وخروج الدم في كل واحد من
التثنية فحل باجمع الشطين وحرم ما لم يجعها وان وجد فيه جملها
ومنها انهم مع نارية ما يشترط في جملها خروج الدم منها وان لم
يخرج دم فان كان احدهما اكثر ومعد الراس حل فان تحرك احد
حل المتحرك خاصة ومنها انهم مع تحرك احد المتصفين دون
الاخر فالحل لال هو المتحرك خاصة وان حلها معاً مشروط بحركتها
او عدم حركتها معاً مع خروج الدم ومنها ان حلها مشروط

يتبادر بها ومع تفاديهما حل ما فيه اليأس اذا كان اكثر ولم ينظر
 لهركة ولا خروج الدم الباب الثاني في غير الحيوان القول
 فيما يحل ويجوز بالامالة قوله وما علمت من الجواب هـ سأل
 علم ان كانت موصولة قالوا وما طرفة فقد ير الكلام وقد
 ما علمت والمعنى حل لكم صيد ما علمت وان كانت شرطية قالوا
 ما يتبادر وجواب الشرط قوله فكلوا اما اسكن عليكم في
المصاحح الثاني قوله وان كان برده على التكرير بانه
 تمهيد لما بعده وتعليل له وربما يوجب ان البرود هنا بمعنى
 الوجوب واليسوت وهو مع كونه باردا غير محيد لان الاما
 تنزع ما علمت في الشاء مغف عن ذلك كما لا يخفى قوله واما
 للشيخ المستفاد من كلام الشيخ في المبسوط ان ما اشهر من التقطير
 غير عار عن الدليل حيث قال وروي اصحابنا انه يصيب
 تحت السماء دون السقف قال وهذا يدل على ان دخانه يحس
 غيانا عندي ان هذا مكروه فاما دخانه ودخان كل شخص من
 العذرة وجلود الميتة عندنا ليس يحس ولحقى انك ذلك وادعى
 الاجماع على تحريم تحت الظلال وعلى طهارة الارضه والبراه
 باسرها حيث قال جاز الاستباح به تحت السماء ولا يجوز تحت
 الظلال لان دخانه يحس بل العبد يعبد بانه لان دخان
 العنبر وما دهاها ظاهر بخلاف نبتا ولا يجوز الادهان
 به ولا استعماله في شئ من الاشياء سوى الاستباح

تحت السماء نه حكمنا حكينا عن المبسوط قال ما ذهب احد
 من اصحابنا الى ان الاستباح به تحت الظلال مكروه بل المحذور
 بغیر خطاف منهم وشيئا ابو جعفر مجموع بقوله في جميع كتب
 الاما ذكره ههنا فلاخذ بقوله ويقول اصحابه اولى من
 الاخذ بقوله المتفرع عن اقوال اصحابنا قال فاما يبعد فلا
 يجوز الا بنبط الاستباح به تحت السماء دون الظلال ههنا
ما اظهره في السار ولا يخفى عليك ما فيه في المصاحح الثالث
قوله والنقع من الزبيب الى اخره والنقع بفتح النون
 وكسا لقاف واهمال العين وما يطلق على الشراب المتخذ من
 كل ما ينقع سواء كان تمر او زبيب او غيرها والبيع
 الباء المفردة وتقدمها على الماء المشاء الفوقانية الساكنة
 واهمال العين ويحذف الناء ايضا كغندم الزبيب الجيم والكان
 الراء للجمعة وتقدمها على الماء وما يطلق على ما يتخذ من الزرة
 ويقال للمخمر من الثياب المجعة بكسر الجيم وفتح العين المهملة في
المصاحح الرابع قوله فظاهر بعض الصحاح هـ من
 الصحاح الدالة بظاهرها على الكراهة ما رواه علي بن
 يقطين عن الكاظم قال سألته عن شرب القنقاع الذي
 يعمل في السوى ولا ادري كيف عمل ولا متى عمل
 ايجلان اشبه قال لا احبته وفي رواية عن عبد بن زياد انه
 قال للمصنف ان من الرجل يهدي الى الخبيث من غير احتيا

فقال ان كان ممن يتجمل السكر فلا تشرب وان كان ممن
 لا يتجمل شربه فاقبله او قال اشرب في الخامس قوله
 والمقبلة به ناطقة ومنها رواية الى بصير من الصادق
 انه قال ان طبع حتى تنهب من لسان ويبقى واحدا
 فهو حلال وما كان دون ذلك فليس فيه خير وفي رواية
 حار بن عثمان عنده ان سئله عن شرب العصر فقال
 اشرب ما لم يغفل فاذا غلا فلا تشرب فقال له واي شيء الغيا
 قوله يا عليان كما في الخبر اراد بالخمر في كتابنا ليس قال
 قال ابو عبد الله عن النبي يدور بطني في القدر ما يصيب
 عليه الماء ويوقد تحته فقال لا تأكل حتى يذهب الشيطان ويبقى
 الثلث فان النار تصايبه قلت يا النبي كما هو لقي في القدر
 وصيب عليه الماء ثم يطبخ ويصفي عنده الماء فقال كذلك هو
 اذا اردت الخلاوة الى الماء فضا وحلوا بمنزلة العصر ثم فوض
 ان يصيب النار فقدر حرم وكذلك اذا اصابت النار فاعلا
 فقد سد في السكاس قوله ما اخذ بالقاء الماشور في القفا
 الماشور لاخذ التبر المطهرة احداث في الروايات
 منها ما رواه في الكافي وهو بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه التبر الطاهرة وبحق البقرة الطيبة
 وبحق الوصي الذي يواريه وبحق حبه
 وابيه واخيه والملائكة الذين يحفون
 به والملائكة العكوف على قبره وليك ينظر في نصرة

عليهم اجمعين اجعل فيها شفاء من كل داء وامانا من كل خوف وعقرا من
 كل ذل واسمع علي في رثي واقع به جسمي ومنها ما في التهذيب وهو
 اللهم في اسئالك بحجبة الطينة وبحق الملت الذي اخذها
 بحق النبق الذي قبضها وبحق الرقي الذي حل فيها من عند اهل بيته
 فيها شفاء من كل داء وكلاء من كل خوف ومنها غير ذلك وايضا الملك
 الذي اخذها جبرئيل حيث اخذ النبق فقال هذه تربة ابنه تقي الله
 امثلك من عبديك والبق الذي قبضها من مكان دمه الصادق عليه السلام
القول فيما عيل بحجيم بالماضي في المفتاح **الاول قول** ما تشبه
 الآية تام لا يله ليس على الاعلى من على المريض حرج ولا على انفسكم
 انما كل امرئ بموتكم ان يموت اعلمكم ان يموت عما نكم ان يموت لغيركم
 ان يموت خلاكم او اماتكم مفاعله ان صدقكم ليس عليكم جناح
 انه تاكلوا جميعا او شئنا فاقبل يعني لما كانوا يخرجونه منه وذلك
 لانه هو لا ياكل الثلثة كانوا يتوفونه بحالته الامعاء وهو كائنتهم كراهة
 انظروا لهم وتفرغوا لانه لا عصى بما سبقت تلك الى ما سبقت اليك
 الكيل وهو لا يرى ولا يخرج فيفسد في مجلسه وتأخذ الكفن من مضمة فيضيق
 على جليسه ولم يرضوا لعل من راحته تودي ان يخرج او غير ذلك كانت
 نصار في انفسهم تنزع فكانت تاكل من هذه البوت لذا استعفى او كما
 يخرجونه من التوحيد لكل ان من الاجتماع على الطعان لا خلافا للناس
 في الاكل وزيادة بعضهم على بعض وعن الباقر انه اهل المدينة
 قبل له سبلوا كانوا يغفلون له الاعلى ولا عرج والمريض كانوا

في قوله ما تشبه
 في قوله ما تشبه
 في قوله ما تشبه

لا يأكلوه معهم وكانه لا يضار فيهم فيه فكم فقالوا له لا نعم
 لا يصير الطعام ولا يخرج لا يتطبع الخزام على الطعام والبرص لا يأكل
 يأكل الصحيح فقلوا لهم طعامهم على نأخيه وكانوا يرونه عليهم
 في من أكلتهم جناح وكان الأسمى ولا يخرج والبرص فيقولون
 لمقتانوفهم إذا أكلنا معهم فاعتزلوا من أكلتهم فلما قدم النبي
 سالوه عن ذلك فأنزل الله عز وجل البصل كبر جناح إذا أكل جميعا
 واشتبا قائل **قوله** وقيل الولد لو فرأه نفي الولد ما كان حراما
 الولد مشمول بغير الخطأ في بؤنكم لأن ولد الرجل بعضه في حكم
 نفسه ولأنه يملكه الطبيب ما يأكله من كسبه ولأنه من كسبه
قوله إذا علم بشاهد الحال من ذلك إذا كان الشاهد من
 المأخوذ منها في البلد الخصبة التي يعرف من أربابها عدم المضائق
 في مثل لو فنيها عند هم ثم من المحتمل من جواز الأخذ على الكراهة كما
 في غيره ما رواه محمد بن الحنفية عن الصادق أنه سأل عن البستانية
 عليه المالك إذا جري ليس له من البستانية شئ فيقنأ والرجل
 من سببنا ففقال له كانه بهذه المثل لا يملك من البستانية شيئاً
 فما أحباله يا خذ منه شيئاً **قوله** يدفعه القبيح السابق هو ما
 رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن في الرجل يمر بالشجرة من الزرع في
 النخل والكرم والشجر والمبايع وغير ذلك من الثمرات يملكه الله تعالى
 منه شيئاً ويأكل من غير أن يملكه من صاحبه وكيف حاله أنه يملكه
 الثمرة أو امره القيم واليسر وكما الحد الذي سمعته أنه يملكه

قوله

فأحباله يا خذ منه شيئاً **الباب الثالث في البرص**
قوله في الاضطرار **قوله** في خصته إلى آخر الخصمة إلى آخره
 وهو مصدر كالتفضيه والمسته يقال خصه الجني حصصاً وخصته
 وخصته من رجل خصه به في خي من الخشاء إلى ضار البطن والجمع جمع
 وأمره خصيه وخصائه قاله الجوهري والجنف الميل
 ويقال للذليل الجنف وقد جنف على إذا مال بالظلم وغيره من الجناف
 لا تدرى غير ما مال إلى الخوام ومنه قوله نعم فرجاف من من جنفا
 أي ميلاً وجو را في رواية حار بن عثمان عن الصادق في قوله
 الشافعية أنه الباغي باغى الصيد والمعاظنة سابق ليس له أن يأكل
 الميتة إذا اضطرر إلى حرام عليها ليس عليها كالحرام على المسلمين
في الأول قوله في الأول مني وما يلحق به لأن مني في فترتي لا يحل
 المحتوم **في الثاني قوله** في وجوبه إلى كل مني في فترتي ما بين
 الأول مني إلى في الصبر على القتل والاستسلام له من أكله على الظهار كلمة
 الكفر لصرفه للاستسلام وأما بالثقة وأنه ما ينافي في حفظه بالنفس
 بخلاف قتال المحرم **قوله** وفي الخبر روى في الفقيه **مسألة**
 عن الصادق أنه قال هذا في نذر الحكمة لمحمد بن أحمد بن محمد بن
في الثالث قوله لو اضطرر إلى طعام الغير قبل ولا يضطر إليه الله
 عليه فانه قتله للمال لا فضله القصاص ولو منع من ذلك جازي
 ضمانه وجهها من أنه لم يحد فيه فعلا مهلكاً من له الاضطرار
 أنبت له حقاً في قتله فكل من منع طعامه ثم في قدره المحجب على المالك

بذلك من سائر الرق او القدر المشيع وجهاده ميتة على القدر الذي لم يمت
 ثم هل يجب على المضطر الاخذة له القتل ام لا **قوله** في الجواز وجهه
 ميتة على الخلاف في ان الله لا يحب عليه الاكل من الميتة ام يجوز له ذلك قبل
 ولا يطالبه الا يجب هنا لو قلنا به من ذلك **قوله** في صاحب
 بقاء هذا اذا كان المالك مستغنيا عما عنده من الطعام ولما ان كان
 اليه فمجرد ايشان الغير على نفسه في صورته لا يجب عليه رده وجهه
 قوله في ثبوت علة انفسهم ولو كان به من خصامته وايضا ان كان
 المقصود حفظ النفس المحترمة وهي حاصل واحد مما فلا ترجع من اية
 قاذرة على حفظ نفسه بعد بقاء الفلأ يجوز له البذل لما فيه من المصلحة
 الى التهلكة بيده وهي منتهى عنه قيل ان يكون حينئذ منع كونه ذلك
 اليها كسائر المباحات مثله مع ظهور امارته العظيمة المقتضى على
 هذا الوجه ليس بها لك بل فانه والوجهان انما يجوز ان فيما اذا كان
 فلا الغير مساويا للمالك في الاستسلام لاحتياجهما ان كانا قريبا
 او مساويا او بهيمة فلم يجوز الايشان بحال من الاحوال **قوله** خلافا
 للشيخ قال الشيخ في اذا امتنع صاحب الطعام من بقاء الا بانه من
 ثمن مثله فان كان المضطر قاذرا على قتاله قاتله فان قتل المضطر كان
 مظلوما مضمويا وله قتل المالك كان هذا لم يكن قاذرا على قتاله
 او قد فتركه خذرا من اربعة الدماء فانه قد عطله بحاله عليه السلام
 منه يعقد فاسد حتى لا يلزم فيه الاثني مثله فعليه فان لم يقدر الا على
 العقد الصحيح فاشتريه بالكثر من ثمن مثله قال في بقاءه القتل لا يند

بأخيه

بأخيه بذلك وقال الخروفي لا يلزمه الزيادة على ثمن التخلية مضطرا
 ببقاء كانه كالملك عليها وهو لا يفتى **قوله** في الرابع
 المغرل بقاءه بالخبر ما رواه مسعدة بن صدقة عن الصادق قال نهى عن
 الله ما على استشفاء بأخيه في العين الحارة التي تكون في الجبال
 توجد فيها راح الكبريت وقيل انها في قعر حوتهم كذا فيها عند ذلك
 تسبح التهذيب في الكافي بالبناء وفصل في اكلها والفح في اكل الحمار
 انشاد الرخصة وسطح الحمار في ربه قال في القاموس في اكل الحمار في ج
 وفرو حار في جانا وفيما ان انتشرت لا يحسنه ولا يطاق في الكيفية وهو علم
 انتهى في ما يصل النفع بانه هذه المياه لم تجز كذا في ايام الطوفان لما
 دعا المياه كلها فاجابها الاماء الكبريت عن الماء المفلحها روى محمد بن
 انه يتبدل في الماء الذي بماء الكبريت وكان يقول الله توخا ما كان
 الطوفان دعا المياه فاجابه كلها الا الماء المروي ماء الكبريت فبما
 عليها ولعنهما **القول** في الاداب في القتل **قوله** في
 انه يحمد الله روى مسعدة قال كنت اكل مع الجعدي لله مع فقال يا سفيانا اكل
 وحده الاكل في الثاني **قوله** في ثبوت اصابع القدر ثبوت اصابع
 محمد بن في جانب القلة لا اكثر مما لا ياكل باقل منه فلا كان في علم
 الجبار وله فلو اكل بالكثر من ثمنه كان اقرب الى التواضع وجودة الطعام
 او روي عنه عن الصادق انه كان يجلس على سبعة السبعين يضع يده على الارض
 ويأكل ثلث اصابع وله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل هكذا ليس يفعل الجبارون
 احدهم يأكل باربعة وفيه روضة على توب محمد انه امر المؤمنين ان يأكلوا

في الجواز وجهه ميتة على الخلاف في ان الله لا يحب عليه الاكل من الميتة ام يجوز له ذلك قبل

وقال العبد ان ياكل باقيا ما به اجمع رواها في الكافي **كتاب**
مقاييس المنايا والموايد قول من لم يكن اتينا سوا الى اخر الحديث
وفي لفظ اخر تزوجوا فاني مكان بك الامم غدا في القيمة ولكم ان الغائب
الذكر تقولوا كثرت الغرم فكثرتهم اذ غلبتهم وكنت اكثر منهم على الذكوة
ائمة اللثة والمحنطى بالحاء المهملة مع الياء والباء الموحدة قبل
التنوين واحال الطاء وقد يفسر قيل هو الممتنع امتناع طلبه لا امتناع
اباء وقيل هو المستل على غطاء من ابي عبيد الله المنع الممنوع المستل على
لشئ يقال احنطت واحنطت لغتاه والنون والالف
المحذرة والياء كلها زوائد **قول** شرابها كالمغراب وفي لفظ اخر
وزال موتا كالمغراب وفي رواية اخرى له اكثر اصل النان الغراب هم الذين
لا اذواج لهم من الرجال والنساء كذا في الصحيح وفيه من الكسائي
الغريب الذي لا اهل هو الغربة التي لا زوج لها وفي القاموس الغريب
عكس كاهله كالمغاربة والغريب قال ولا نقل الغريب ليل الجمع اعرب
وهي غربة وغريب ولا سم الغربة والغريبة والفعل نصر وقرب
النكاح ثم المستفاد من الاخبار انه التاهل هنا يشمل القرين
اتخذ جارية يطاها فليس في **قول** فلا ياتي في حجاب الا زوج
و ربما يجاب بان مدحه بذلك لعله مختص بشيء فلا يلزم ما مثله وما به
كان مكلفا بان ساد اهل زمانه في بلادهم المقضي للسياح ومقابلة الزوجة
المنا في حجاب الزوج وبها لا ياباه المدح في كتابنا ونسبنا اطلاق
فلا دلالة له على الخصص الشريعة وعلى تقدير نقله عن غيره ففيه

الى شرعنا مع نقل القرينة لا بد عدم الاستدراك الى نسخة دليل على ثبوته وكذا شرعنا
ناسخا لما قبله من الشرايع بقية لفتح المجموع من حيث هو مجموع الا احاد
للقطع ببقا كثير منها في شرعنا والثاني بانه مثله وان في شرعنا ولا يكون
باستصحاب ترك الزوج كذلك قيل لا ولا في الجواب اليه يقال
انه مدحه بكونه حصورا وهو الاستهزاء بالنساء لا بد ان يكونه الزوج
مع ذلك مرجعا بل فائدة انه اذا لم يثبت للنساء يتفرغ للعبادة والشرع
الى الله بقلب فان من الشهوة الطبيعية المانعة من ذلك غلبا وان
كاهه الشرع مع ذلك واجبا لان فائدة غير مخصصة في الرطب الشهوة
خصوصا وقد كانت الرهبانية في شرعهم ولا انقطاع في
يلت المقدسون وغير العبادة من اهتمام عباد الله وهو من الشهوة
الى النساء ولما كان الجمع بينهما وبه الشرع فكانا غير ذلك من الاعراض التي
عليه من الاغانة على الطاعة وفروقات المعيشة وغير ذلك حيث
تلك الموصف على حجابته في نفسه ولم يلبس على وجبة القوي في شئ
الادلة متنادلة لموضع النزاع من غير ما مضى **الباب الاول**
في النكاح باقيا ما به **القول** فيمن نقل ونحو من النساء في المقام
الاول قول عدة الاب ولا ثم الى اخره توضيح المقام اليه
عمدة الرجل كل انثى هي اخذ ذكوره بواسطة او غير واسطة فحصة
لا بد الا لام او منها فدية العدة ان كانت حرة اذا كانت العدة الفرية
عدة لامية وامة ولا يبيد لانها اجلس تكون اخذ حدة ابية
عدة وقد لا يكونه حرة كما اذا كانت للرجل عدة هي اخذ ابية حرة

ولما عده في اختابها فان هذه البعيدة لا تقوم على الحمل لانها حينئذ تكون
اخت نفي جده ام ايها اخت نفي الام لا تقوم لانها لا تبني معها
فكيف يا اخت نفي الجدة وكذا الكلام في الخالة فان خالة الرجل كل انثى
هي اخت انثى ولدت بواسطة او غيرها وقد يكون من جهة الاب يا اخت
ام الاب كما يكون العدة من جهة الام كما اخت ابى الام فخاله الخالة انما كانت
عومة اذا كانت القرينة خالة لاب وام الام وقد لا يكون من جهة الام
اذا كانت لرجل خالة هي اخت امه لا يربها خاصة ولها
خالة اخت امها الامها فان هذه البعيدة لا تحرم عليه لان امه
خالته القرينة يكون حينئذ امراة جده لا ام امه فاختها تكون
اخت امراة الجد واخت امراة الجد لا تحرم عليه لانه لا نسب له
معه كما عرفت نظيره في عمدة **قوله** اجماعا الا في التبرع يعني
ثبت بالنزاهة التبرع المتعلق بالنسب فهو على الركني البنت المخلوقة
من مائة وعلى الركنية الابن المتولد منها بالنزاهة وانما حكموا بالحرمة لانها
متولد من مائتها فهو ولد لعمته اذا ولد في اللغة حيوان متولد من بطة اخر
من نوعه والاصل عدم النقل قال المحقق النسب يثبت مع النكاح
الصحيح ومع الشبهة ولا يثبت مع الزنا فلو زنا فانما خلق من مائة
ولم يخلق من مائة لم يثبت اليه شرعا هل يحرم على الركني والزانية التي
انتهى بحرم لانه مخلوق من مائة فهو ليس بمائة ولا عده وفي كلامه
استعان بالخلاف في المسئلة والظاهر هو الاكثري ان التبرع اجماعي
وكيف كان من عليه ما ان به بعض المتأخرين وهو المعتبر ان كان من

الولد

الولد لغة نفي ثم يثبت ما في الاحكام المترتبة عليه كإباحة النظر عتقه على
القرين وتحرير حليلته وعدم القربى مع الولد قبله وغير ذلك فان كان
المعتبر كحقه بد شرعا فاللذم انتفاء الجميع فلا وجه للتفصيل **قوله** عرفنا
طاعته قال في القواعد والنسب يثبت شرعا بالنكاح الصحيح والشبهة
دونه الزنا لكنه التبرع يوجب العدة فالولد له من الزنا ثبت حرمت
عليه وعلى الولد على امه وان كان صغيرا عنها شرعا قال في تحرير
النظر اشكال وكذا في العتق والشهادة والقول وتحرير الحليلة
غيرها من نواحي النسب **في الثاني قوله** النقل للنسب من مائة
رواه زياد بن سودة انه قال الباقى عن جد الرضاع فقال لا يحرم
الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رخصة فتعوليا من
واحدة ابن فحل واحد لم يفصل بينهما رخصة امراة غيرها المحدث في
منها ما رواه عن السبايحي قال سألت ابا عبد الله عن غلام
من امراة يحمل له انه يترجى اختها لا يربها من الرضاع قال فقال لا
قد رعا جميعا امر ابن فحل واحد من امراة واحدة قال قلت فيترجى
اختها لا يربها من الرضاع قال فقال لا بأس بذلك انه اختها التي
لم تره رعاها كان فحلها غملا فحل التي ارضعت الغلام فاختلاف الحملان
فلا بأس **قوله** كما وقع في التذكرة من الصور التي استثنى عنها
في التذكرة ما ذكره بقوله ام الامه والاخت في النسب حرام لانها اما
ام او زوجة اب ولما في الرضاع فانه كانت كذلك حرمت لغيره
لم يكن كذلك المحرم كما لو ارضعت جليته اخل او اختل المحرم

وانظر عليه زين المحققين بقوله ولغت انما لمعت القاعدة علمت وجه عدم
 تحريم هذه وان استثناءها من القاعدة غير صحيح لانها لم يدخل فيها أصلاً
 ولا استثناء آخر من ماله لولا ذلك لخل في ذلك انما لمعت في السبب
 سبع وام الاخ والاخت ليس احدهما مطلقاً لانهما كانت اما في
 داخله من حيث انها ام لا من حيث انها ام الاخ والاخت ولهذا كان
 الام محرمه سواء كانت ام اخ واخت لا بينهما ام لم يكن فكيفها ام اخ واخت
 ارجح عن حكم الامومة ولده بينهما في بعض الاحيان الا ان
 الترتيب منفك من الجانبين فقد لو جعل حكمه من قوله انه يكون له ام
 اخ او اخت فقد جعل ام الاخ والاخت ولا يكون له اما فلا يدل التحريم
 الام على تحريم ام الاخ والاخت مطابقة ولا تضام وهو واضح ولا
 الرأى لعدم اللزوم الذي بمنه حيث نكحها اذا وضعت اجنبية
 اخا واخت لم يحرم عليه لانها ليست من احد المحرمات المست
 السبع التي هي محل تحريم الرضاع ولا يقع استثناءها من القاعدة
 وجه الاستثناء المنقطع كما يستثنى الحرام من الناس الى اخر ما قال
 من تلك المتن وما ذكره طاب ثراه بقوله ام ولد الحرام لانها اما بنته
 او زوجة امه وفي الرضاع قد يكونه احدهما مثل ان ترضع الاجنبية
 ابن لابن فانها ام ولد الحرام وليست حراما والكلام في تحريم هذه
 واستثناءها من القاعدة كالكلام في الصورة المنبذة
الشأن الثالث قوله وفي الصحيح ما يقبض عليه الصحيح المتينة
 ما رواه عبد الله بن مسعود عن الصادق ع انه سأل عن رجل من
 قومه

هو ما ارضعت امرأته من لبنك ولانها ارضعت اخرى حيث خضعت عليه
 لبن الحبل بما يحصل منه امرأته فلا يكون ذلك الامع النكاح الصحيح وابن النكاح
 لشبهة ان كان خارجاً من ذلك فقد دل على الحاقه بالصحیح ولعل اختلاف
 الزنا فانه ساقط الاعتبار شرعاً ولا حرمة له ولذا يلحق به النسب فاللبن
 الحاصل منه في حكم الصداق عن غير نكاح وهذا التصريح على كل وجه
 عدم اشكاله ما رواه يونس بن يعقوب عنه في امرأة زنتها من غير كراهة
 فارضعت جارية وغلاماً بذلك اللبن هل يحرم من الرضاع قال لا يشك
 رواية يعقوب بن شعيب عنه ثم استدل ببعض الامم على اعتبار
 الولادة بظاهر الرقابة الاولى حيث قال ابن ولدت فانه لا يطلق
 عليه اسم الولد الامع الانفصال وهو كما ترى وعندنا لا يستدل
 عليه بالتأنيث متجه بل هو كالتحريم في عدم الاكتفاء بالحمل حيث نفى
 التحريم عن لبن من غيره **قوله** ويرجع في تقدير الرضعة
 الى العرف قال في المبسوط والرجوع في ذلك الى العرف لانها لا خلاف احد
 له في الشئ ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف غير ان اصحابنا قد
 الرضعة بما يروى الصحيح منه وبمسند وهذه الصادرة هي مستند
 قولنا كالملازمة في القول والتميز حيث فصل بينهما بقيل نظر الى
 الشك في تساويهما معهما كما لا يخفى في الشئ يرجع في ذلك يرجع في
 تقدير الرضعة الى العرف قال في المبسوط يروى القبول وبصير
 من قبل نفسه على ما حكاه الشهيد الثاني قال وهذا في الحقيقة قول
 لان ما ذكره الشيخ ثانياً ما يدل عليه العرف ولا يدل على غيره

بالعمر على ما قيل في الثالثة عشر **قوله** لا يخل الحرة المطلقة ثلثا

لا فرق في هذه الثلث المحرمة على هذا الوجه بين كونها عديدا
مستند بخلاف التسع المحرمة على الثابتين ولذا أطلقوا صاحبنا و
تبعوها بالعددية هناك والادب المعنى انه يطلقها في
أول آخر ثم يرجع في العدة ويطلق الثالثة فيبكرها بعد
انقضاء عدتها فيخرج آخرها من عدتها بعد ان يطلقها فيخرج
الأول من العدة ويفعل كما فعل أول مرة الى ان يكمل بها
تسعا كذلك يتخلل بينها ان كان احدهما بعد الثالثة والثانية
بعد السادسة فيخرج بعد السادسة موبدا **قوله** لا يطلقها على
الشرايط وقوله حتى ينقضي عدتها ثم يرجعها سبق واستأنف
ثم يطلقها كذلك وتبكرها الى ان يرجعها من انقضاء عدتها بعد
مستأنف وكذا الخلاء سيمكمل ثلثا فليطلقا ليس من جميع ثم
ليعلم ان اطلاق العدة على الثالثة من كل ثلث من المطلقات التسع
مجانا فلا يحصل فيها المسقو الثالث فكذا هو الرجعية في العدة و
الوطي بل انما المعنى حقيقة الأولى والثانية ثم الرابعة والخامسة
ثم السادسة والثامنة فاطلاق العدة على الثلث للبراق اعني
الثالثة والسادسة والتاسعة اما اطلاق اسم الأكثر على الأول
او اعتبار المجاورة قبل حيث كانت النقص والفتاوى مطلقة في
اعتبار التسع للعدة في التخييم المريد كانه انهم من كونها امتوا السيد
متفرقة فلي انفق في كل ثلث واحدة للعدة اعتبر فيه اكمال التسع كذلك

على ان يطلقها في
العدة على
الطلاق

بالسنة

للم

لكن هل يغفر منها الثالثة من كل ثلث لا غفرانها الرجاء مع كل ثلثي
للعدة فيكون فيها وقوع ست للعدة او يعتبر اكمال التسع للعدة حقيقة
محملة لا ولائها المعتبر عند التوالى لانه الثالثة لم يحقق اعتبار
كونها للعدة وانما استفيد من النص للتخييم بالست الواقعة بها
فليس يغفر الحكم مع عدم التوالى والثاني لانه اعتقا والمثالثه
ثبت مع التوالى على خلاف الأصل فاذا لم يحصل اعتبار الحقيقة
خصيصا مع كون طلبة العدة هي الأولى خاصة فانه علاقتي الجاه مستقيما
عما للثالثة اذا لم يجاز لها للعدة ولا الترية لها بخلاف ما لو كانت
العددية هي الثانية فانه علاقتي الجاه موجودة والثاني اقوى فانه كانت
العددية هي الأولى خاصة بعلق التخييم بالخامسة والعشرين وله كانت
الثانية والسادسة والعشرين **قوله** عندنا واما العامة فمجلس المعتبر
في التخييم حال الرجوع فاذا كان حرا اعتبرها الطلاق ثلثا وله كانت الزوجة
امية فاذا كان عبدا اعتبرها اثنين وله كانت الزوجة حرة **قوله**
الحديث النبوي روي انه قال ذلك لامة رفاعه القرظي لما جاء
اليه تذكر له انها كانت تحت رفاعه فطلقها ثلثا ثم تزوجها بعد
الزواج فذكرت انها عنده كعبدة التوب فقبضهم من قولها وقال لها اني اريد ان
ترجع لي رفاعه لا حتى تدعى عسليته ويدعى عسليتك والعسلة
ضم العين وفتح السين المهملة وفي النهاية لا يفرقة شبهة لانه
الجماع يندفع العسل فاستعفا لها فوافقا وانما الثالثة اربعة قطع
من العسل وقبل على اعطائها معنى النطفة وقيل العسل في الاصل

وروى في نسخة من ثاقب المسيلة كقوسية وشبهه قال داغما صغ
 اشارة على المقدر للقليل الذي يحصل به العمل والجورى على الا الضيف
 بالهاء بانه الغالب على العسل التاليف ثم ذكر انه يعمل بايد اغا اريد
 به المسلة وهي القطعة منه كما قال للقطعة من الذهب صبيحة
قوله وهل يهدم الطليل المراد بالهدم انها التورثت بعد الطليقة
 لا قبل والثانية ثم طلقها الرجوع التلخيصات عنها خرجت عدة وتزوجها
 الاولى يعقد مستأنف بقيت معه على ثلث مستأنفات كما لم يطلقها بقما
 سبق وبعدم الهدم عند الطليقة السابقة والتطليقتين السابقتين
 على كاخ الرجوع الثاني فالثالث فيكونه باقية مع الرجوع لا كالعبد الذي رجع
 الثالث على الثاني او واحدة كما كانت قبل الطليقة الرجوع بالرجوع الثاني فما
 ذا الحكم اذا خرجت عليه حتى تنكح زوجها غيره **قوله** والشيخ
 اظها بالبعد للشيخ حلها تارة على عدم خلو الرجوع بها واخرى
 على كونه الرجوع غير بالغ والثالثة على كونه العقد مطلقا رابعة على التقية
 لانه من عيب **قوله** لا منه عيب روى عبد الله بن عجيل به ان يطالب
 انما اختلف جلالة تقيته على ذلك في اراء طلقها زوجها تطليقة او ثنتين
 فترجعا اخر طلقها او ماتت عنها فلا انقضت عدتها ترجعها الاول
 فقال عمر بن الخطاب من الطلاق وقال ابو الزناد في ايهام ثلثا لا يهدم
 واحدة وروى جماعة به من الخناس انما قال الاصل ان رجلا طلق
 امراته تطليقة واحدة فبينما منه ثوبان زوجها اخر فطلقها على السنة
 على كرهه قال علي بن ابي طالب ثم قال يا جماعة هذا كيف انطلقها لثلاث

منقلا

فيما منه ثم تزوجها الاولى

تزوجها

تزوجها الثانية استقبل الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت على انكح
 الراهبين الرايين استند الشيخ وعظم المتأخرين في الحكم بالهدم
 في المقام الرابع عشر **قوله** حتى ينقض عقد المرأة التي طلقها
 التصريح رواية من اراه عن الصادق ع اذا جع الرجل ارجعا فطلق احدها
 بنحو زوج الخامسة حتى ينقض عقد المرأة التي طلقها وناقض في حلها على العقد
 الرجعية تارة وعلى الكراهة اخرى بعض المتأخرين من حيث عدم المصداق
قوله ولو روى التفصيل مما دل على التفصيل في الاختصاص ما رواه
 ابو بصير عن الصادق ع في رجل اخلت من امراته اخلها ان يخطب اختها
 من قبل ان ينقض عقد المختلعة قال نعم قد برئت عصمتها منه وليس له
 عليها رجعة وما رواه اخله عنه ع في رجل اخلت امراته او اخلت
 او باوات الران ثم رجع باخترها قال فقال اذا برئت عصمتها لم يكن له
 عليها رجعة فلم ان يخطب اختها في المقام الخامس عشر **قوله**
 فاضاها المعتمد في تنسيب الاضفاء بالنكاح الضاد المعتمدان يعمل من حل
 الذكر ويخرج البول واحدا ومن حل الذكر من يخرج البول والمثني والخص
 واما يخرج البول فهو ثقتة كالا حليل في اكل النكاح وبني المسكين
 حقيق فلا تضاد في ذلك الحاحه وعليه عظم الاحتجاب قال الشيخ في
 الخلاف من وطئ امرأة فاضاها ومعنى ذلك يصير يجري البول ومن حل
 الذكر واحدا فان كان قبل نكاح سفيه لم ينفقه اما اذا نكح حرة الاخر
 ما قال ورجع بما يفسد يعمل يخرج الغايط ومن حل الذكر واحدا وهو غايط
 لم ينفق ما بين المسكين وغايط الحاحه الواقع في البين فلا

طلق

يكاف

يفتق بالجماع قبل ولو فنه كان ايضا **ايضا السادس عشر قوله**
 اذا عقد المهر الا في هذا الحكم بين احوال الخ والعرة ولا بين الوتر والنفل ولا بين
 كون المهر محرما لنفسه او عن غيره الى غير ذلك واما طي الزوجة في الاحوال
 فليس عليه التحريم على حال **قوله** والجنازة بالجماع واداءها
 واداء من سرجان وعجزها عن القاء ان المهر اذا تزوج وهو يعلم
 ان الزوج له عليه المهر على ابدان هو المستند في التائب للشهره وذلك
 بمنطوقه على التحريم مع العلم وان لم يدخل بها وعجزه عن عدم التحريم
 مع الحمل وان دخل بها وهو معتقد بالاصل فلا يصح ضعفه ولا له
 في الاصل ولا سند في الاول لا اتفاق الامحاجب على العمل به اذ لا قائل
 بعدم التحريم على الاطلاق **قوله** وان كان ضعيفا المستند انما حكم بضعف
 اسناده لان طريقة المشتري وهو مشترك بين جماعة غير موثقين وان
 حكم على الباس عن بعضهم بعض من يوافق بقوله على ما حكاه محمد بن
 محبوب في التسابع عشر **قوله** من منع من الجوسية رتقا
 فيسئل على خرف الجوس عن اهل الكتاب بقوله النبي **قوله** سنابهم
 اهل الكتاب وهو دال على انهم ليسوا من اهل الكتاب ولذا قيل انهم
 ممن لم شبه كتاب وقدر على انهم حرقوا كتابهم **قوله**
 واعلم ان عليه في دينه هذا الجوز واداءه معوية بن وهب وغيره عن الصادق
 واصر في الغيبة هكذا واعلم ان عليه في دينه في تزويجه اياها
 وهو ارضع والعصاة بالجماعات المنغضة والدالة في التسابع عشر
قوله والبرقعة افضل من كناية مقام الاميرة ومن **قوله**

يستطيع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايمانكم
 من قياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض فان
 باذن اهلين وانقضت اجور من بالعرف ومحصنات غير سافح ولا يتخذ
 اخلافا اذا حصن فان انكح بقائه فعليه من نصف ما على المحصنات
 الغدا ذلك لمن خشي منكم وان قضى واخفى لكم والله غفور رحيم
 والطول الغنى والعنف على نكاح الحر وانما يكون يوجدها والنكح
 من اعطاهن لها والعينام بنفقة وانما وطئها والعنف اقل
 انكس العظم بعد الجوز فاستبعد كل شقة وقدره ولذا في الزنا
 وقالوا المراد به الاثم الذي يوجب اليه غلبته الشهوة وانما هو
 من موافقة الاثم ورتبا فيفسد الجوز الذي يتوكل عليه **قوله**
 للاصل العت ما اريد بالعت ما يحجب الكتاب وذلك لعدم قول
 الايمانكم والصالحين من عبادكم واما انكم وقولكم مشيئة حتى
 من منكره ولو اعجبكم وقوله واحل لكم ما وراءكم **قوله** الا على انكم
 او ما ملكت ايمانهم الى غير ذلك **قوله** مفهوم الشرط والمفوض
 اريد بمفهوم الشرط مفهومه في قوله سبحانه لم يستطيع منكم طولا لا يتو
 شرط في صحة نكاح الامه عدم الطول لانه من الشرط وما في معناه
 مفهوم قوله ذلك من خشي العت منكم في هذا المفهوم وانما يمكن
 مفهوم شرطه الا انه في معنا ولا قائل بالفرق كذا قيل **قوله** يسل
 ادعى عليه في الخلا لولا المقيم هو ما رواه محمد بن ابي عن الصادق في رجل
 امراة وليقة فتزوج حرة ولم يعلمها بالامراة وليقة فقال ان شأوت الحرة

ان شئت وان شئت لم يقع قال قلت قد اخذت المهر فذهب به قال نعم
 بما استحل من فرجها وفي معناها ما رواه سماعة عنه م في رجل يتزوج
 امرأة حرة وله امرأة اميرة ولم يعلم الحرة ان له امرأة قال ان شئت
 الحرة ان تغير مع الاميرة ماتت وان شئت ذهبت الى اهلها قال
 قلت له فان لم يرض بالمقام فالى سبيل له عليها اذا لم يرضي بها
 يعلم والشهيد الثاني اسندل بهذا الخبر في شرحه للشهيد الثاني
 الثالث في المسئلة السابقة وهو مخير الحرة في فسخ احد العقدين اذا
 عقد بغيرها بغيرها قال بعبادها ولو يرد على رجل بغيرها
 عقد بغيرها فيفسد بل بعد القول بخبرنا فخيرنا عقد الاميرة لكن الخبر يوقف
 الاستدلال على ذلك وهذا مما يقتضي منه ان في هذه الترجمة لم يثبت من شئ
 من وجوب الامانة على الحرة والمطلقة عن رافعي شئ ولا على غل غل
 الاستدلال ظن انه وقع على المصنف قوله والصحح يوجب ايراد
 بالصحح الدال على صحة عقد الحرة وبطلان عقد الامانة في صورة الجمع بينهما
 في عقد واحد ما رواه ابو عبيدة الخداع عن الباقر ع في رجل يتزوج
 امرأة حرة وامرأتين مملوكتين في عقد واحد قال اما الحرة فمكاحها
 جائز وان كانت ستمى لها امرأتان فمكاحها واما المملوكتان فان
 مكاحهما في عقد مع الحرة باطل فمكاح بينه وبينها **قوله** يمكن
 حال البطلان على عدم التزوج كما فعل الهامة بعبادات لا صحاب
 لا يتم كذا ما يطلقون البطلان على عدم التزوج في العشرين
قوله بطل العقد لعدم اما بطلان العقد مطلقا فلعدم جواز ان

الان

الاقنات النفس على اقنات على ما ياتي وهو مستلزم لبطلان الاستدلال
 ولا يمكن الحكم ببقاء العقد في جزء وبطلانه في جزء آخر اذا العقد ^{بعض}
 فتعين البطلان في الجميع سواء امضاء الشريك ام لا واما آخرهم
 فلا مستلزم منه التفرغ في مال الغير بغير اذنه الممنوع شرعا وعقلا فان
 مسيل الى محله الا بناء على اجمع او يجمع ثم يحدد سبب مسيل
 قالوه في الاودي والعشرين **قوله** كما فعل النبي م وكذا انه صلته
 اصطفاهما من ولده بن عمر بن الخطاب في خبره ثم اعتقوا وتزوجوا
 عتقوا امرأهما بعد ان حاضت حبسة **قوله** وقد اورد على هذا
 العقد مشكلا من ان العقد لا فائدة ملك البضع وهي هذا
 لانها علوية البضع من ورنه فكيف يتحقق الايجاب والقبول وهي ملكية
 واجيب بان المانع من عقد الاشياء على ملكية بقا الرقبة والرقبة هذا غير
 باقية لان العقد والعنف متقاربان فكما ان العقد لا يفسد بغيره على بناء عدم
 ملك ذلك الغير جاز ان يعقد عليه بالنفس لعدم استغناء ملكه فانها
 قضى حرة ونزوات المهر يجب تحققة قبل العقد وهو غير متحقق على
 فقد يورث الزوج ان يكون من هذا كذا واجيب عن وجوب تحقق المهر قبل
 العقد ولم لا يجوز ان يكون بغيره بمقارنة العقد وهو هذا لك فان المهر
 وهو هذا مفاد للعقد سواء قد التزوج ام تاخر ونزوات ذلك مستلزم
 الذي لا العقد يتوقف على المهر لا يتحقق الا بعد المهر يتوقف على العقد
 يتحقق الا به واجيب بان الذي لا يجوز ان لا يمنع فوقف العقد على المهر
 فان العقد عليه في نفسه جائز ولما صلاحية الا صداق لغيره فان

جعلها او جعل فلان رغبة بامر الهاء و تباين في الجواب عن جملة انا لو سلمنا
 منافاة هذه المسئلة للاصول المقررة فعند تحقق صحة بالنقل المستفيض
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وجه لا يمكن لاحد وده فيجب المصير اليه والقول به
 ولا استبعثا في حيز و رزنا اصلا مستغلا كما صار ضرب الدية على
 العاقلة كقوله الثاني والعشرين **قولهم** ولا اعتبارات عليه وهو
 القول باعتبارها فيها للشيخ في البسوط وتبعه العلامة في التذكرة لقول
 القم **قال** الكفو ان يكون عفيفا وعندنا والقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما طمئت
 قيسر لما اخبرته ان معوية طلبها انا معوية فصعلوك لا مال له ولا **اعباد**
 الرجل مصرا للمرة جدا فانه اذا كان معوية لا ينفق على الولد وينفق عليها
 مع نفقة المعسر وان كانت موزعة افقت هي على المولد وذلك من
 عظيم وكان اعتباره اليقين بحاسن الشريعة ولا ذلك بعد ودفعا
 في حرف الناس واجيب بان الدابة الاولى من عالم والناس عاين على
 ان لا يخرج اليه ان يحقق الكفاءة متوقف على النساء بل غاية ما وارت
 عليه جواز العدول من العقب وهو غير المتنازع فيه وعدم الدابة
 المستعينة الدالة على الكفاءة بالاجاب بل الاسلام ينبغي للاعتبارات
 المذكورة على ان الفقهاء في الدين وقدره وعينه ما انه قال اللهم
 احبني سكتنا وامني سكتنا وانه امر بين وجه الفقهاء كجوابه
 والتاسي به راجع والمال عاد ومراج لا بعلمه اهل البصائر هذا
 حاصل ما ذكره من الطرفين في الامس **والثاني** **قولهم** لا ينفق
 في الاضبا والاحض اما الناصر على الكراهة فهو ما رواه اسمعيل بن ابي
 همام

في الزملاء

عن الرضا عن الباقر عليه السلام في الرجل يزوج المرأة وتزوج ابنته فغدا
 وتزوجها اخر فقل من ينسأ فكم ان ينسأ ورج احق من ولد لا ينسأ كانت ابنته
 فظلموا ايضا بغير الاب كان قبل ذلك بالها واما الصحيح الدال على
 وهو ما رواه العيص بن القاسم عن الصادق **قال** مسألة من الرجل
 يطلق امراته ثم حلف عليها رجل بعد فولدت للاخر هل يحل ولها
 الاخر لو ولد الاول من غيرها قال نعم **قال** ومثاله من رجل اعقب
 له ثم حلف عليها رجل بعد فولدت للاخر هل يحل ولها والاول
 اعقبها قال نعم **القول** في الخطبة والعقد **المقالة الرابع** **قولهم**
 والعقد في العيوب للنقص هو ما رواه محمد بن حماد عن ابيه عن الصادق
 من تزوج والعرق العقب لم يرى الحنن ومن وجأته بكه الشرح في
 محاق الشر في الخامس **قولهم** من اللفظ الدال المشهور بين الاصحاب
 جواز العدول في ايجاب النكاح الدائم عن اللفظين الاولين العاين
 القران في قوله فلما فغني زيدا وجأها وفي قوله ولا تكرأ
 ما تكرأ اباءكم من النساء الى غيرهما من اللفظ الدالة على جواز العدول
 بل ادعى في المبسوط الاجماع على عدم اجزائه الرجعة وقولا على ما حقه
 الشارع ونفيه سببا ولا صالة بقاء الفروج على التخييم الى ان ثبت التزلزل
 ولا في غير العمة بينه وان ادستغناها كالكنيا لا يصح بغير العمة ولا في
 العقود المتلفاة من الشارع كلها عمة بينه فالعدول عنه باع ولما
 ما لم يثبت شرعا لونه سببا لنزول احكام الخاتمة واما الثالث
 فالتقوى بجماعة لانه من الدال على النكاح لكونه حقيقة في المنقطع

الدالة على النكاح
 من اللفظ الدال المشهور
 بين الاصحاب

توقف مع على الاجل كالوعدة باحد ما فيه ويتره به فاصل اللفظ صالح
 للتوعين فيكون حقيقة في القدر المشترك بينهما ويتره ان يذكر الاجل
 وعدمه ولا اكثر ومن على المنع منه لانه حقيقة في المنقطع شرعا فيكون
 مجازا في الدائم خذ من الاستثنى لك ولا يكفي ما يدل على المجاز خذ من عدم
 الاختصاص حاصل ما قاله **قوله** في قصة سهل التامع هو ان
 ارادة انت النبي ص فوصيته نفسه وقامت فيها طويلا فلم يقبل ذلك
 فقام رجل وقال يا رسول الله من تخبير ان لم يكن لك الى الحاجة
 فقال رسول الله هل من عندك من شئ يصدق في اياه فقال ما عندك
 الا ناري هذا فقال له ان اعطيتك النارك جلت ولا اناراك
 فالتمس غيره ولو خافا ما بين يديه فلم يجد الرجل شيئا فقال رسول الله
 هل معك من الفلان شئ قال نعم سورة كذا وكذا
 سماها فقال من وجبتكها على ما معك من الفلان وفيها دلالة
 على احكام آخر يختلف في بعض ما يضاف الى ما ذكره كجواز وقوع
 تعليم الفلان من غير وعدهم اعتبار الترويح من الاتفاق في الكفاءة
 بالفعل وجواز تجزئ النبي ص المره يفرقها الى غير ذلك واما ما يقال
 من احتمال اعادة الرجل لفظ القول بصيغة الماضي بعد ايجاب النبي ص
 وان لم ينقل نحوه ما قبل من ان المعلوم في ذلك الترويح بالمفعل
 وغيره ليس معلوم ولا اصل عدمه ولا ان العامة والخاصة من وقت القصة
 بطريق مختلف في الفاظ متغايرة ولم يتغير احد من لقول
 الترويح بعد ذلك والظن الغالب على عدم وقوعه ولا لفعل ولا

داعية الى العمل بالاحتمال مع وجود الاصل الدال على عدمه **قوله**
 ولا احتياط ليس المراد بنفي الاحتياط بنفيه مطلقا اذ من الظاهر
 ان الاحتياط على المتقين المجتمع على صحة ابتداء معدود من الاحتياط
 بل المراد من الاحتياط قد ينافي ذلك وفي ذلك كما ان وقوع العقد مثلا باحد
 العبادات المتناسخ وبها وصرة احد الزوجين او كلاهما على تحقيق الزوجة
 وبقائه منظر الى دلالة الادلة على وقوعها فالحكم بنفي الزوجة عنها
 ويجوز ان يجزئ الزوجة من رجل اخر خروج عن الاحتياط ودخوله في الخطأ
 ولذا استدل به بقوله وان كان المتفق عليه انه يعني وان كان الاحتياط
 الاصل ابتداء عليه اولى واحوط **قوله** واستحب بعضهم العتية القول
 باستحبابها للسبب بن حرمه وهو يستلزم جواز الانيان بلغة اخرى لانه
 لغة انقضى وحجته ان المقصود بالآثار من الالفاظ اعادة المعنى وكل
 على الرضا بالباطن في اللفظ مقصود بالعرض ان العرض من كونه المالك
 المعنى الى الذهن فالتحفظ ادى ذلك صريحا لانه كافيا لانه غير
 العتية من اللغات من قبل الترويح يصح ان يقام مقامه **قوله**
 على الاقوى للاصل ان النبي ص لا اصل المقوى للصحة على تقدير النقيض
 موقفا الى وجود المقضى لانه هو العقد المشترك على الاجل المعين المنضبط
 وانشاء المانع او لا مانع الا باخر المدة عن العقد ولم يثبت شرعا كون
 ذلك مانعا وباجز المؤقت له ما رواه بخاري عن ابيه انه قال المصادق
 الرجل يلقي المرأة فيقول لها اني نفسيك شررا ولا يستحي الشتر بعينه
 فهو يعني فتلها بعد شين قال فقال له شره ان كانت سماه وان لم

يكن سماه فلا سبيل له عليه او مقتضاه ان الشر الذي سماه لو كان بعد
 لوجب ان يكون ذلك له وهذا ال على صحة العقد **قوله** والاعتناء
 اربابا لا اعتبارا له اذ العقد يجب ان يترب عليه حين وقوعه الا ان يمنع
 مانع كالوجع من آخره والمانع هنا مختلف لان المطلق يوجب في ضمن
 الفصل في المفتاح السادس **قوله** وفيه نظر مبنى النظر على ما قيل
 من انه نوع من الاباحة والملك اهلية الاباحة واستحقاق البضع وان
 كان بعيدا عن التملك في الثامن **قوله** او لا يجاب فقط المآثر القول
 الثاني وهو الاكفاء بالاجاب خاصة مع كونه مكافئا للعلاقة في المختلف
 والقول الثالث للمع **قوله** ولا وجه لاستدلال معتبر به
 وجه الاستدلال به وبما ورد في معناه انه سماه مكافئا والتمسك
 حقيقة في العقد وانه عطاء بشئ ولا يجب المراد في العقد دون
 الاباحة والتحليل وحيث دل ذلك على انه عقد كان الواقع من المولى
 اجابا فيعتبر فيه معه القول من السيد والعبد باذنه فيتم العقد
 فتمتبه مكافئا حيث لم اعتبار القول وفي رواية اخرى يعطى عن
 المكافاة عند المملوك ايجل له ان يطأ الامة من غير تزويج اذا احل له
 مولا قال ايجل ففي حل المولى بالتحليل من دون تزويج فاعترض المجل
 في العقد لانه لا واسطة في حل الفرج بين العقد او الملك هذا غايته
 ما ذكره والشيخ حمل هذه الرواية الاخرى تارة على ما سبق في الاشارة
 اليه من ان ذلك استباحة وطى بالملك والعبد لا يبيع ان تملك
 شيئا واخرى على الجارية الغنم المعينة كما ورد في رواية الفضيل

موله واستدائه قال الصادق ع المولا في يدى مال فثالته ان يحمله ما
 اشترى من الجارية فقال ١٤ ان احل لك جارية بعينها فخذ لك حلالا
 قال اشترى منها ما شئت فلا تظن من شئت الحديث على ان حلالا على
 غير بعيد كما مضى فان التحليل من مخصصات مذهبنا ومالا يراه غنونا
 في المفتاح الرابع عشر **قوله** وكذا اشترط الشيخ للشيخ ومن
 ينه ما رواه الفضل ابو العباس البقاي عن الصادق ع ان الجارية تفرق
 ابنه وكان ابوها حيا وكان الجد من جنسها جان قبل فان هوى ابوها جارية فهو
 وهوى ابنته هوى وهما سواء في الرضا جاز قبل والعدل قال احب الى ابن
 يرعى بقول الحق والتأويل للاشواط اما حكموا الشذوذ لضعف الدلالة
 بالمفهوم الوضعي بل عدم اعتبارها احدا على جملة على ان ذيل الحديث
 والاعلى ان ولاية الجد اقوى وهو منصوص عليه في غير واحد من الاخبار
 المستفيضة فلا يؤثر فيها سواه لا ضعف كالعكس بل هو اوله وسر ما يفتن
 فيه كونه كون في ولاية الجد سره ولا يحيات للاب اقتصارا على مزارع التمسك
 المثبتة لها من المحتمل اذن سقوط ما يثبت في سائر **الخامس عشر**
قوله معارض بما هو صحيح اشبه بالمعارض الى رواية احمد بن محمد بن
 ابي نصر النخعي عن الرضا ع قال سألته منع بالامه باذنها هل قال نعم ان الله عز
 وجل يقول فانكوهن باذن اهلتهن في **السابع عشر قوله**
 ما اول او محمول على الثقة الشيخ حمل بعض ما يجال في الاستحباب ذلك
 كرواية منصور بن بوش عن عبد صالح ع قال قلت له ان رجلا من مواليك
 تزوج امرأة ففرطوا فقامت منه فاراد ان يزوجها فابى عليه الا ان يجعل الله

عليه ان لا يطلقها ولا يتي وج عليها فاعطاها ذلك ثم بدا له في
 التزوج بعد ذلك فكيف يصنع قال يبتس ما يصنع وما كان
 بعده ما نفع في قلبه في الليل والنهار فله فلف للمراة بشرطها
 فان رسول الله قال المومن عند فقره وطهره ثم حمل وجب
 الوفاء به من حيث كونه نكاحا مستملا على اسم الله ثم نفقة كونه
 محولة على التقية لموافقتها للغة اقوله جعل الوفاء للمراة والاستبراء
 بالحديث النبوي لمخرجات يكون الوفاء لان ما من حيث الرضا الذي
 يجب بغيره لان حيث الله نذر الله نعم على ان في وجوب الوفاء غلظا
 النذر فظلا والظاهر انه مما لا ينبغي كالحق في محله **القول**
 في الصداق في المقتاح الاول **قول** وقيل بالمنع القول بالمنع للشيخ
 في المبسوط وغيره وهو المنقول عن السيد وآمره بالحسن ما رواه احمد
 محمد بن ابي نصير بن علي عن ابي الجهم قال سالت عن الرجل يتي وج المرأة
 ويشترط اجارة شهرين بحسب ذلك فقال لا موسي قد علم انه سيعتم
له حكم فكيف هذا بان يعلم انه سيعتق حتى يفي له وقد كان الرجل على
 عهد رسول الله يتي وج المرأة على الشتر من القرآن وعلى العهد على
 العينة من الحنطة وانما حكموا بعدم دلالة على مداهم لان شعبنا استأجروا
 موسى لم يمتدح لا بنته وقد كان ذلك جائزا في شرعهم وليس جائزا في
 شرعنا والمشايع فيه اجارة فيمططها على ان من الحنطة ان يكون المراد
 لا ينبغي الغرض للرجل على ما لا يتي بالوفاء على وجه الكراهة لا الذي يميل
 جريانه في كل شهر قبل تسليمه فانه لا ينفق لاحد بالبقاء الى ان يفي

شروطه

نفسه

مع انه غير صحيح في الصحة اتفاقا **قول** عبارة السؤال على ما عرفت
 من خنخ الكا في بعد ايراد صدر الخبر هكذا قلت فالرجل يتي وج المرأة
 ويشترط اجارة شهرين وعلى هذا اخفاء في خروج الرقابة عن
 فيه راسا واما ما ذكره فدل على ما سبق من عبارة ابو هو طابق
 لما في الحديث منها وما على الشيخ الكا في فلا حاجة الى بحثه في جرحه
 لا خلاف في عدم جواز جعل عوض المبيع لغزاله وجب كذا دل عليه
 الاعتبار ونطبق به الاخبار في المقتاح السادس **قول** وكذا ينبغي
 ماولة الشيخ حمل ما دل على الكفاية بالخلق والرخاء التي على ما اذا
 كانا متجهين قال ومنى كانا صادقين وكان هناك طريق يمكن
 به صدقهما فلا يلزم جرحه في الواقعة ثم قل عن ابي جهم في قوله ان جرحه
 ظاهرا لا باطنا وقال هذا وجه حسن ولا يخفى ما قد استدلنا انما اجابنا
 نصف المهر مع العلم بعدم الدخول مع الفكن من غير ذلك فاعلم
 ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن ابي عمير **قول**
 لماعة من القدماء هذا القول مكاه صاحب الكا في عن النقرة ابل
 محمد بن ابي عمير هذه العبارة اختلف الحديث فانه لها المهر كذا وبعضهم
 قال نصف المهر وانما معنى ذلك ان المولى انما يحكم بالحكم الظاهر اذا
 الباب وارفع الستة وجب المهر وانما هذا عليها اذا علمت انه لم يمتدح انفس
 فيما بينهما وبين الله الا نصف المهر والظاهر شبه انه اختار المصلحة **القول**
 عنه واربضاه **قول** ولا سكا في القول المنقول عن الاسكا في انه
 الحق بالجماع انزال الماء بغير ايلاج وطس العورة والنظر اليها نظر بلا في

قول
ابن ابي عمير

والنبي يخرج معه في سفاه الامم واخراجها القعدة فمن لم يقض في **الملك**
التاسع قول وفي حديث هذه رواية لها على رسول الله
تسكون وجها فذكرت له انه ابا سفيان بن جهم لا يطيني ما يكفيني
لذلك لما اخذ منه سدا وهو لا يعلم قبل على في ذلك من شئ فقال
لما خذتني ما يكفيني ولما كنت بالمعروف ولا محاب استغفرت الله
الحديث مضى الى وجوب نفقة الرقبة والولد خواري منها انه
يجوز للمرأة الخروج على بنتها للاستغناء ومنها انه صوتها ليست بعورة
مطلقا ولا لنهاها النبي ومنها انه يجوز له منع حقه ان يتظلم ويكسر
ولا لمنعها منه الشك ومنها جواز ذلك الغايك يسرى وعند الفرق في حيث
وصفته بالشع والمرتبة ومنها انه يجوز له الحق على غيره هو شع انه يخذ
منه بالديون والاطاعة ومنها انه لا فرق في ذلك بين ان يكون له المأخوذ
حينئذ حقه او من غير حقه وذلك المأخوذ من المأخوذ بقدر الكفاية
منها انه المخرج في النفقة الى العرف لا تقدر لها شرا على غيرها ذلك
طريق لا يند على بعض ما ذكره **قوله** قولنا والشع اخنا
الاول من الفروع التي ذكرها المظهر فائدة الخلاف انما تخرج من
بامه وشعره ولا هادق الولد وجوزاء فاباها وهي حامل فليس
الاول لا يجب على والده بل على سيده وهو سيد لامة وعلى الثاني
فهو على الفرج ومنها ان تزوج عبد بامة فاباها عاملا فعلى الاول
كانت النفقة على سيده والولد منفردا او مشركا وله ان العبد
لا يجب عليه نفقة الاقارب على الثاني النفقة عليه في كسبه او على

سيرة

سيده ومنها لو كانت ثالثة ما الى الطلاق او شرت بعدة فعلى الاول لا يسقط
النفقة وعلى الثاني يسقط لما ثبت من ان الطلقة التي لها النفقة حكمها حكم
الرقبة فبسطت نفقتها حيث ويسقط ويجوز حيث **قوله** ومنها لو شرت بعد
نفسقط على الثاني وله الاول في العاشر **قوله** والصبي الى ارضه اهل
بالصبي القوم فالمراد ان لها عليه ان يعطها ما يصيبه به حسد **قوله**
وتعبر امره لحناء والوصية وما يخرج لهما في كل ستة اشهر والله اعلم
الادام فالمراد انه يلحق له ان يعطها امره لا دام في كل ستة اشهر **قوله**
في تلك المدة ليطهر نفسه من ذلك فانه النفس اذا خرجت معيشتها وكا
عندها امره القوي فالبقية عليه اطاعت وعلى العنق الاخير يكون له
ولا ينبغي له يقدر عليه من ثلثة اشياء بيانها نجس الامر وذكر الما
ليجوز له في استحقاق الاخر انما امره القوي وعلى العنق الاول يكون ذلك شيئا
اخر واقفان البيت بقدر القاف على الفاء واحمال المرء اخلاق
يقال اقر المكان اذا خلا واقف الرجل ان خلا من اهل البيت فله ان
بجاء كما في القاموس في المفتاح **قوله** عشر **قوله**
والاعتبار في استحقاقها على ما ذكره وهو المشهور **قوله** الا انما لو
كانت في بيت ابها من الواقي فله من انفسه فان وقعت لسبب
الاستحقاق التي ثبتت فيها وماتت بحيث يلحق بها ان يكون لها
خادم لم يجب على الزوج اخذها **قوله** نعم لا يجب المولى بعد
وجوب الزنا على خادم واحد وان كانت من زوى الحشم للحقوق
واستدل عليه بانه لا كفاء يحصل بها والستة في الثاني حمل

اعتبارها في بليت بها فان كانت محمودة بخلافها في كثر وجب
 اخذها بغير تلك العدة لانه من العائنة بالمعروف المأمور بها وهو محمودة
 قبيحة ليس بالرقع وممكنة قال الله تعالى في حق من سمعته ومن
 عليه رزقه فلينفق ما اراد الله لا يكلف الله نفسه الا ما امرها في الثاني
قول ما يتقدم به الاربع ما عرفت من طائفة الامرين والحق بالكسوة
 في السجادة القبول الفرش والبسط والملاحف والى الطعام والشراب
 وكذا التنظيف من البسط ونحو **قول** تولاك للقول وهو قول
 الشيخ في المسئلة واختار العلامة في القول ^{على} قوله تم وعلى المولى
 في قوله وكسوته بالمعروف فيكون الذي فيهما واحد اقصيه للعطف
 فانه اقضى القسوة في الحكم والحكم في الرزق التملك بالانفاق فيكون
 كذلك الكسوة واعتبر في كسوته منع اعتناء العطف القسوة في
 جميع الاحكام وجميع الوجوه ولو سلم لكاه العترة لاشترك في
 الحكم بوجه مفقود وكيفية الظاهر من الحكم هنا كونه الرزق
 مستحقا عليه فيكون الكسوة كذلك ولما كيفة الاستحقاق
 فاراد من اصل الحكم وله قوله انفقوا الله في النساء الحارة قال
 لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف واللام للملك واعتبر عليه
 بجواز كونه اللام للاستحقاق والاختصاص وهما محققان
 بالامتناع ولذا في وهو مختار العلامة في الارشاد ومضافا الى ما
 ذكره الاصل براءة الذمة من التملك اذ الغاية من الكسوة التبر
 وهو اصل مجزى الامتناع كالتملك في القول به او **قول** فروع كثيرة

مؤلف

من تلك الفروع التي ذكرها الموضع اليها كسوة مبذورة في العادة يتقانا
 الى انقضاءها فقلت في هذا قبل فمضى المدة من رزقه بقدر فعله ولا
 يجب عليه ابدلها لانه قد رزقها عليه فاسد ما اذا مكلفا التفتيش
 فقلت في هذا على الثاني عليه لانه لا بد له اما لو انفقها بنفسها فلا بد
 على القولين لانه على الامتناع لم ينفقها فانها لم تنفق مع امتناع
 لانه الواجب عليها القيمة وعليه التملك ومنها لو انفقها اخر المدة
 المضروبة لها او مات او ماتت والكسوة باقية فهي لها ولو انشده
 على التملك وله او لو رزقه على الامتناع وكذا لو رزق الكسوة مدة
 فانقضت وهو ممكنة والكسوة باقية فهي لها على الاول وله على الثاني
 ومنها ان لم يكسوها مدة صارت الكسوة رزقا عليه على التملك
 كالنقطة وعلى الامتناع لا يصح فيها مع اعتداله كالوسكنة في منزلها
 ولم يطالب بالسكنة ومنها ان له ان ياخذ المرفوع اليها عطيها
 غيره على وجه الامتناع ولا يجوز ذلك له على وجه التملك
 الا بوضا منها ومنها انه لا يصح لها بيع الماخوذ ولا الفرض فيه
 بغير اللبس على وجه الامتناع ويقع على وجه التملك ما لم يناف
 الرزق من الرزق والتجمل وغيرهما ومنها جواز اعطائها الكسوة
 بلا عارة ولا جارة على الامتناع ووجه التملك ومنها غير ذلك
المفتاح الى **مسئلة** **قول** ما رزقهها التمسك الاول للصدق
 والثاني وهو ان يعطى من رزقها شيئا ويبلى على فرض اخر للشيخ وعاقبة
 المحل وقيل بهذا الاول لم ينع فالتا وقيل للملزم به في الموضع

عليه انا هو بعينه فقال له عبد بن رزق بغيره فقلت له فقال عليه السيد
 فيها فقال السيد لعبد يا عبد والله طلق فقال له كيف قلت له قال قلت له
 طلق فقال له السيد اما الاكراه شئت فطلق ولا شئت فامسك فقال
 السيد يا امير المؤمنين امرك الله بدينك فقلت له يا امير المؤمنين
 قلت له طلق افرزت له بالنكاح **القول** في الطلاق في المفتاح الثاني
قولنا وبقوله زوال نحو الى اخر اشياء بالتعليل لا سيما في بيان العرف
 بينه وبين المجنونة المطبق خبره حيث يجوز ان يطلق عنه
 مع الغبطة بخلاف الصبي لا الصبي عجزه امد يتوقع زواله وهو البالغ
 والشهيد ليس كذلك المجنون فانه لا امد لزواله عجزه واشياء
 بقيد التعذيب الجوارز بلوعة فاسد العقل فحينئذ يجوز الطلاق
 عنه ويكرهه كالمجنون على ما ذكرناه وانما الحق بالصبي المجنون لا يجوز
 لعدم استحقاقه الاستدلال به على جواز الطلاق عن المجنونة المطبق
 من دفع الضرر عنه ذلك لانه ان يطلق في حال الاستقامة في
 المفتاح الرابع **قولنا** وله المحسن الصبي احداهما ما رواه
 مسلم عن البخاري انه سئل عن رجل قال لرايه انطلق عني او ابيد
 او تبه او يريه او خليه قال هذا كله ليس بشي انما الطلاق ان يقول لها
 في قبل المدة بعد ما يظهر من محض ما قبل الله بما معها انت طالق او
 اعتدى برديك الطلاق ويشهد على ذلك جاري عبد الله بن الاخر
 رواه الحلي عن الصادق الطلاق ان يقول لها اعتدي او يقول لها
 انت طالق وانما حكمه يكون اسنادها قريبا من الصحة لان في طبعها

ليس ما

ليس ما فيها اسرى ابراهيم بن هاشم وهو اجلة الطائفة وكبرائها
 اشارة بابل الشيخ لها الى حمله الامر لا اعتد على ما اذا كان مسوقا بقوله
 الرزق انت طالق ثم يقول المعتدي قال له قوله لها اعتدي طاعتك فلا اعتبار
 انك ما يطلق لا بهذا القول الا ان يكون له هذا القول كالكاشف
 لها عن انه لم يهاكم الطلاق كما لموجب عليها ذلك ولو جرد ذلك
 عنك يقتضيه لفظ الطلاق لما كان به اعتبارا وتناويعا الى هذا التناويع
 ما رواه عن الحسن بن محمد بن سنان عن علي بن الحسن الطاطري قال
 اجمع عليه في الطلاق ان يقول انت طالق لو اعتدى وذكر انه قال
 لمحمد بن الحنفية كيف يشهد على قوله اعتدي قال يقول الشاهد ولو اعتدى
 قال ابن سنان هذا غلط ليس الطلاق الا كما روي بكبرياء عن ابي بصير
 وهو ظاهر غير مجامع انت طالق ويشهد شاهد عدل وكل اسرى ذلك
 ملحق **قولنا** يجزئها عن الشرط والصفة الفرق بين الشرط والصفة
 ان الاول ما يحتمل الوقوع والادق كدخول الدار والثاني ما لا بد من
 وقوعه عادة كطرح الشمس وكذا ما ذكرنا في التعليل **قولنا**
 ويطل في الاول للصحة هذا الصحيح حمله الشيخ نارة على ما ذكر
 هنا من وقوع الثلث وهو غير ما فلكونه مردودة الى
 واحدة واية برواية اسمعيل بن عبد الخالق قال سمعت ابا
 الحسن وهو يقول طلق عبد الله بن عمر اريد تنكح
 فعملها رسول الله ص واحدة فزها الحاكيات بلغ
 الستة وارجع على ما اذا طلقها كذلك وهو جازع وابتد ذلك

ليس ما

الموقوفات على الميراث والشيخ وافقه تارة بحمله على ذلك واخرى بحمله على
 ما اقله ما يقع الاية بانها مولاها واخرى على التقييد الباب
 الثالث في العدد والاستبراء القول في العدد في المفتاح الكتاب
قولنا في الفصل الثاني على الفصل ما رواه ابو ايوب الخزاز عن
 عن الصادق ع في امة تحت حوطتها على ظهره راجع تطليقة ثم
 اعتقت بعد طلقها بشلتين يوما ولم ينقص عنها فقال اذا
 اعتقت قبل ان ينقضي عدتها اعتدت عدة الحق من اليوم الذي
 طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدة فان طلقها تطليقتين في
 بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقضاء عدتها فلا رجعة عليها بعد
 عدة الاية وما يؤيد هذا التفصيل المستفاد من كتاب الوارثة
 في اكمال عدتها ان الرجعة بمنزلة الرجعة فكانه طلقها حرة فحلا
 الثانية فاتها ما رت اجنبية قبل ان يعتق ولنا طلبة الرجعة
 بعد الحكم عليها بعدة الاماء في الاختصاص القول في التمتع
 بها الى اخو القول الاول للشيخ واتباعه وللثالث للفيدي والحق في
 الثالث للصدوق والراجح للعالم واشهر مجمل الحنفية والشافعية على
 ما يرجع الى اعتبار الظاهر من كلامه الطهرين لايمان لا بالانحياز في
 الحيضة الثانية فالطلق على الخي ومنها اسم النصف مجازي
 الحيضة الواحدة على حصول الطهرين الظاهر الذي فارقها فيه
 والذي بعد الحيضة على ما ذكره واعتبر على الاخير ان من
 المحتمل ان الحيض بعد انتهاء المدة بغير فصل فاذن لا عبرة بالظاهر

في بيان الحيضة الواحدة والحيضة الثانية

اسباب

ان بقوله نقاشه واذا انتت ايام الحيض محقق حنفية انه وان لم يعلم
 يتم الظاهر بل بمعنى لم يمتد وسئل هذا الظاهر غير متفرغ في العدة ان التمتع
 ولو كان نكاحا كما في بعض القول في الاستبراء في المصحح الاول
 قوله لا خلاف في الرواية بما يجمع فيها بعد الطهر المعنى في المصحح على ما
 اذا كان عليها من الرطب الصحيح او البشري او هو لا والمعنى في المصحح هو
 عشرة ايام في اكل من الزرع وربما يلحق المحبوب في هذه القصة ان الزرع
 ومنه لا يمتد به سقمه اعتد به سقمه وجعل التمتع بالحيض في المصحح
 وكذا خلافه في بعض الصور من الصور التي فيها الحيض اذا شغل
 من ابراهة وغيرها اذا احتجرت النفقة المنقطة من زمانه وجب اعتبار
 في كلتي صورتين ولم يقطر في شي فيها ثم هل يلحق بالنفقة في المرأة
 المنقطة من العفتين والجورب الصغير الذي لا يتصور في الحيض
 نظرا الى ان بعض ائمة الحكم وهو امكن ان لا يمتد راجعا
 مورد المرض وجهان لم المهور ان المار بالنفقة هل العدل لانه
 النفقة امر عاقلتها واما المار بالنفقة في الدين بالنفقة عين
 سكن الى اجتناب النفس المنقلبية وان لم يكن المحرمه لان في نفقة
 في بصره عن الصلوات في السبل في المجرى ورواه في المصنفين
 انه لم فيها عند حضرت فقاه ان التمتع فيها وفي رواية في حكم
 غير المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 انما في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين
 اسبيل في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين في المصنفين

في التذكرة ما يافذه الجابر من الغلات باسم القاسية في الاموال بالاسم
عن حتى الارض من الانعام باسم الركوة يجوز شرهه وانها به ولا يجوز
اعادته على اصحابه وان غزوا لان هذا لا يملكه الاربع وصاحب الانعام
والارض فانه حتى تتد اخذه غير مستحق له رب ذمته وجاز شره
في المفتاح السادس قوله وبالجملة اذا استنظ في رواية الحديث الصادق
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قال لك يا صاحب نعم
فقال علفه ياه ولا تأكله والتاج بالثوب والعجم الضاد والهمال
الحاء البعير الذي يستحق عليه في الثامن قوله الحارث الحارث ففتح
الراء الذي لا يبارك له في كسبه قال ابو هريرة رجل محارث
الرجل ودود محروم وهو خلاف قولك مبارك وقد حويف كسب
فلان اذا اراد عليه في معاشه كانه مبل يزرعه عنه وفي بعضهم
بانه المحروم المنوع من الخبز ونالك بانه المنقوص لخط الذر لا ينمو له مال
ومال الكل واحد في التاسع قوله عسب الفحل الفلوه ربما فيفسر
عسب الفحل بمائه او نسبه وقيل هو اخذ الكبر على
الفراب وفي الفقيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل وهو قوله
الفراب والعسب بغير ياء لغة فيه والعيس يقال للذئب في الفخر
اذا لم عليه سنة كاملة في العيس قوله في كثرته الاختصار
الاختصار في المثال الحكرة بالهمز وهو لغة جمع الطعام وحليته يترقب
العلما قال ابو هريرة والمستغفار من القاموس انه غير مختص
بالشعاع وربما فيفسر بانه حب الاقمار والمدايا لقوت فيكون قصور الربا لتغذية

واما لا يكون كذلك فهو فاكهة او اخضر فكل من النقص من الامع الاحفاف
من النقص الواردة فيه وروان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالمحكمة فامر بكمه ثم
ان يخرج الى بطون الاسواق وحيث ينظر الناس اليها فحقيل له الوقت
عليه فحسب صحتي عرف الخضب في وجهه وقال انا اقوم عليهم انما
السحر ان الله عز وجل يرفعها اذا شاء ويخفيها اذا شاء فكل
منعني الاحفاف الاحفاف بتقديم الحاء على الميم والميم في الالف فاء الازدباب
في احفاف بالياء اذا ذهب به كله ولم يبق منه ولا خوف الدلالة في حرف الميم
ارياخذ به اجمع ويقال ان الموضع الذي بين مكة والمدنية كان اسمه ميه
فاحفف السيل باليه فسمي بذلك احفف فكل من ضعف القول
بالاطلاق القول بالطلاق احوال المفيد وبالطلاق المنع للشيخ حيث
قال الاكبر للسلطان ان يحرقه على سر عينيه بل يبعه مع ما يزرقة الله
وهو اختيار الكل المحقق وغير واحد من الصحابة في القول بالتفصيل بانه
ان احفف سر عليه والافلا بغير حذره وبه اقر الشافعي في الفصل
الذي ذكره الوالد المصنف ثم ظله قول ابايع اختاره الشافعي في الاستدلال
عليه بما ذكره الوالد وقال في موضع اوالا قوله مع الاحفاف حيث
يؤمر بالبيع عليه عليه باليوم بالنزول في الحفف وان كان في موضع
التحجير الا انه لا يخفى في قدر خاص **القول** في ادراك الحب
في المفتاح الاول في كثر للرب باللام المفتوحة للالتأكيد وفي لفظ
القول بانه في هذه الامور وفي كلامه المكسرة للاختصاص والديب
انقص الصفح الصلح الامس الصلح وكذلك الصفح سواء

ويذهب

والصنفان في كل من غشنا في غش المسلمين فليس منهم كذا لفظه في الحديث
 في غشهم وفي رواية اخرى في غش المسلمين حشر مع المسلمين اليهود واليهود
 لانهم غش الناس المسلمين وغيرهم من اهل الكعبة قال كنت ابيع السابري
 في الظلال فترى ابوكوسى عاقل في ما يشاء ان يبيع في الظلال
 غش والغش لا يكل قوله وليس بالغش اصل النجس بالنون ولهم وعجا
 الذين استدلوا على ان النجس يستخرج من النجس في باعوا له
 بالزيادة واخفاؤه عدم رغبته في قول كشت في البسيع اذ اسودت
 رجلا لا يريد شرا او متاعك بخم كثر لغيرك ليلك ناظر في غش فيه
القول في احياء الموات في المفتاح الاول قوله
 فان الارض منه قال الشيخ لان هذه الارض من حبله لانقال الى
 خاصة الامام لان من احياء الموات بالتعرف فيها اذا ادوا حياها
 الى الامام واستدل عليه بما رواه ابو خالد الكاهلي عن الباقر عليه السلام
 قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الارض لله يومها من يشاء من عباده
 والعاقبة للمتقين انا واهل بيته الذين اوتينا امة الارض ونحن
 المتقون والارض كلها لنا من احياء ارضا من المسلمين فليبيعوا ولو
 فاجها الى الامام من اهل بيته ولا اكل منها فان تركها واخرها فاقطع
 رجل من المسلمين من بعده فغيره واصبها فهو حق بها والذير تركها فليؤد
 فاجها الى الامام من اهل بيته ولا اكل حتى يظهر انقام من اهل بيته عليه
 ويعلمهم بالسيف فينهبوا ويغنيها ويخرجهم منها كما حوالا رسول
 الله صلى الله عليه واله ومنعها ان ما كان في ايدي شيعة فاجها لغيرهم

عنه ما في ايديهم ويشترى الارض في ايديهم قوله وما افذه المسلمين وكذا
 والارضون الى اخذ المسلمين بالسيف وهو المأمة بالمفتوحة
 عنوة او المأخوذة قهرا وانما سميت بذلك لان فيه معنى الاذلال ومنه
 قوله فم وعنت الوجوه للحي القيوم اذ ذلت ثم الظاهر من كلام الشيخ ان
 الارضين التي من ارضه فواسلن اكرامان وخيرستان وفروين و
 همدان وجواليها اخذت عنوة فلا يجوز لاحد منهم التسلط على
 منها بالبيع والشراء غير ان اهلهم تعرف فيها بالبناء والزرع وغير ذلك
 قوله في احياء الموات باخراج ما يقرب على الارض كالبقرة لها ورث
 معناه المقاسمة غير ان المقاسمة يكون في ارض حاصل الارض
 الموات مقدار معين من النفقة يقرب عليها ويطلق على كليهما القبالة
 والطق في كلام الاصحاب والمستفاد من عباراتهم ان رجلا
 نظر الامام على حسب اقتضاه مصلحة المسلمين ليس له في الشرع مقدار
 معين لا يجوز التنازل عنه والمعادلة فيه في مصالحهم صرفة في سدة الثغور و
 معونة الغزاة وازراق الولاة والفقهاء وما يجرى هذا الجرى
 ما له مدخل في اعلأ كلمة الاسلام وتسييد بنيائه في المفتاح
الثالث قوله في سوا الظاهرة المعادن الظاهرة من المعادن لا تنفرد
 في الوصول اليها الا مؤنة كالمخ والنقط والكبريت والياقوت
 والباطنة من التراب يظهر بالعمل كالذهب والفضة والهيبيد والنفاس
 الفيروز في المفتاح الرابع قوله في او مصنع المصنع والمصنوع لغير
 النون والصاد والعين فيكون في المصنوع كالحوض ويجمع على

كان في السبعة في الثالث عشر قوله ان بيع الكاكي بالقره رسم
 من الكلاءة بمعنى الحراة والمراقبة يقال كلاءه عنده منع كلاءة وكلاءة
 بكسر الكاف فيها اذا راقبه وحرسه كان كل واحد من المتبايعين بكلام
 صاحبه لا قبل بالذبح في ذمته وفيه اضرار والتقدير بيع مال الكاكي
 بمال الكاكي كذا قيل قوله ان ثلثها الاشرط الاول
 وهو الاشرط مطلق للشيخ في الخلاف وتبعه عليه جماعة ووجه
 ان مكان التسليم ما يختلف في الاغراض ويختلف باختلاف
 وعن الاغراض والثاني وهو عدم كذا للشيخ في النهاية وتبعه
 اخرون ووجهه لبرائة الاصلية والطلاق ان مر بالوقوف بالوقوف
 وحل البيع والاجماع المذكور على عدم اشرطه في سائر انواع البيع
 وان كان موجلا والتفصيل الاول وهو القول الثالث للشيخ في
 المنبسط ووجهه ان الاغراض انما تختلف اذا افتقر الحمل الى ثبوت
 واما اذا لم يكن كذلك فلا والثاني وهو ان العلامة في المختلف
 ووجهه ان التسليم في مكان العقد غير ممكن وسير الاصلية
 ليس بعضها او في بعض فنفوض الى الشارع بخلاف ما اذا كان في بلد
 واحد فان اطلاق العقد يقتضيه التسليم في الثالث وهو قدس
 الاول للعلامة في التذكرة ووجهه كذا في التفصيلين قوله في البيع
 عشر قوله كذا في حديث ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الصادق عليه السلام في البيع بالبيعين يد ايده ونسبه فقال نعم لا بأس
 اذا سميت الاستان عليهما وتبين انهما امر في مخطوطات النسخة

تولون لا وانما فعل ذلك للتقية في انت بيع عشر قوله ان لا يكون في قلة
 وفي رواية اخرى في القلة مبيع النخل بالتمه والتمه مبيع السنبل بالخطه
 ويمكن تنزيلها على الصبي المذكور لان المستفاد من كل ما فيه اللغو
 عبارات الاصحاب ان الامر على العكس فانهم قالوا ان المياقيد على
 من القفل وهراب حتى انما تزرع سميت بذلك لاعتقائها بزرع في حقل
 واطلق اسم الحقل على الزرع مجازا فخر اطلاق اسم الحقل على الحال او المياقيد
 على مجاوره فكان باع حقلها حقل والمزاينة مفاعله من الزرع وهو الدفع
 ومنه المزاينة لانهم يدعون الناس الى التارسميت بذلك لانها
 مثله على التخييل ولان الغايين يكسرها يريده كل واحد منهما دفعه
 نفس الما لا ترفيد افعان في التارسميت قوله كذا في البيع
 عندنا الاصحاب فهو ان ذلك على خلاف ابي حنيفة حيث
 ذهب الى انها غير متعينة بالعقد بل انما يتعين بالقبض ثم اثبت
 قبض هذه الاحكام في الفاسخ قوله ولا غير بيع في
 الشراء بما يعلل بطلان المنع المتضمن بشرط فان كان الشرط
 لم يقع الا على المجموع فحيث هو مجموع فاذا اطل حصه وامتنع
 نفوذه شرعا انتفى متعلق التارسميت فيكون الباقي تجارة لا غير
 تارة واما العلقة في مبيع البعوض وبطلان الشرط في ان الشرط يتعلق بكلها
 فاذا انتفى احد ما نقول قوله كذا في البيع على عدم الجب رايه بطلان عدم
 التجارة على المشتري اشرط ان المشتري لو باع البعوض كان خاسرا لو باع
 الاول لا عليه وانما هو بطلان لان ذلك خلاف مقتضى العكس

وثبت الملك في التناك والعشرين قولك ما لو كان العيب في
التصديق مصدر قولك مرتب اذا جمعت في العبر بالمال الصادق
بمعنى الجمع يقال من الما في الخوض ونحوه اذا جمعت او لمعبر اليه والمنع في امر
الرجل ما اذا جبه في ظهره بافتناعه عن التماس قول مرتب
ان في تفرقة اذا لم يجلبها يوهين او التفرقة في جمع الدين ويحبس في
وربما يفعل ذلك تدليس ليظن الجاهل بما لها كثرة ما يجلب منها
كل يوم وان الذي احتبس في فرعها واجتمع بين هذا اليوم خاصة
فغير غيب في شراها وبنى لها في امرأة ومفعله في التفتيل
وامر التفرقة بعينه او اصله اطفال بالمال المملوك والقاء بمعنى الجمع
قبل للجمع محفل مجلس في القاموس المراد به ان في المحفل
وامر باعها في الباب والعشرين قولك وفروعه متكررة
ذكر بعض الاصحاب في تفرقة وفروعه وتشعب اف ما ان التفرق
مع موت العاين اما ان يكون في المبيع المغير فيه او في ثمنه او فيها
ثم ان كان محقق يخرج من ملكه او يمنع من الردك لا يستلاد او راد على المنفعة
خاصة كالاجارة او لوجب بغير العاين بالزيادة العينية كعمرس
او الحكمه كقصارة الثوب او المشوية كصبغة او نقصان حب
ونحوه او بامتناعه بغيره كالمسكة بالمال او الاجود او الارز
او بغيرها او بهما على وجه الاضطرار كالزيت يعمل صابونا او لا يوجب
شيئا من ذلك ثم اما ان يزول المالك خيرا وقبل الحكم بطلان الخيار
ام بعدة او لا يزول المخبون اما بالبيع والمشتهر او بها فالهذه

اق في المسئلة ونحوه وفروها يزيد في ثمة مسئلة من ما يعلم بالبدن وحكمها
غير مستوية في كل ما **القول** في الشفعة في المقتح الاول قولك
الشفعة الشفعة لو فعله في شفع كذا بكذا اذا جعله شفعاً في
الشفيع يجعل نصيبه شفعاً بنصيب شركه واصلاها التقوية فان
كل من الوترين في قولك بالافرو منه الشفاعه والشفيع وبنى في شفع
لتي منها ولد في سميت ك فقالان ولد في شفعها او شفعته
مر كذا اقبل قولك في كل مبيع للعموم وخصوص المرسل اريد بالعموم
ما دل العموم على بطلان كل مبيع كقول احدنا عليه السلام الشفعة لكل من
لم يقاسمه فاملكه لتخصيصه في قوله في عليه السلام والمرسل ان
على التعميم رواية يونس عن بعض رجاله عن الصادق ع انه سأل عن الشفعة
لمن هو في الشفعة ومن يبيع وهل يكون في بيع الشفعة وكيف
فقال الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان او ارض او متاع اذا كان
الشيء بين شركتين لا غيرهما فباع احدهما نصيبه في شركه فبيع غيره
وان زاد على الاثنين فلا شفعة لاحد منهم والمرسل المعارض له ما ارسله
في الكفاية بقوله وروى ان الشفعة لا يكون الا في الارضين والاروط
قولك في العبرة بغيره هو ما رواه عن ابي فرقة في رجل تزوج امرأة
بنت في دار وله في تلك الدار شركاء قال جازله ولا ولا شفعة لاحد
من شركاء عليها وعندنا انه غير صحيح في المدة لا حتما
كونه بغيرها مبني على تعدد الشركاء في البيع قولك في يقطع
رجل حج لم اقول بانها اقتصار في ما خالف اصله في موضع يقين فان

الاصل بقاء الملك على ما كانه المستند له وعدم تسلط احد عليه فخرج من ذلك ما فرج
بالجماع فيستويان في ولايتهما فيريان الاصل انما يصار اليه اذ لم يكن
دليل يخرج والدليل موجود هنا حق كذا للمعتبرين احد هما ما رواه
عن زنا ب عن الصادق ع في رجل استر دارا برقيق ومنتاع وبرو
جوهه قال ليس لاحد فيها شفعه والا فمارواه بهرون بن مرة الغنوي عنه ع
انه سأل عن الشفعه في الدار فقال الشفعه في البسوح اذ كان له بها فمروا
بها فخرجته بالتمس وجه الدلالة على ما ذكره القائلون بسقوطها عنه
لقد المثل ان التمس انما يتحقق في المتخاصمة لانه الحقيقة غير
بالاتفاق فيعمل على اقر المجازات اليها وهو المثل واجبت بانها
ذلك لكون التمس ان كان مثليا فالأقرب اليه منته وان كان قيميا
فالأقرب اليه قيمة اما اختصاصه بالتمس فغير مسلم اذ لو كان التمس
قيما فلا بد من اعتبار مجازة حيث لا يراد الحقيقة والآن اختصنا
الحكم بالحقيقة في مثله في التمس اذ التمس ليس بحقيقة واما الوجه في عدم
دلالة الرواية الاوسط فهو انه لم يذكر فيها ان فيها ذكره الاخذ في ان يكون
المنفعة شفعه الجوهه ولو سلم استر انما فليس في ما يدل على ان الماني
كونه قيميا فجازا كونه غيره كعدم قبولها القسمة وكثرة ان كان وكو
فان هو كذا كل المتغير قيمة وقت العقد واعتبر القيمة لو لم العقد نظر
انه وقت استحقاق التمس في العين مستغذرة فوجب الانتقال الى القيمة في
اعتبر في وقت الماخذ نظر الا انه وقت الوجوب حيث يقدر العين ومنه
اعتبر في القيمة في وقت العقد في وقت الماخذ نظر الا ان المستر لبعض

نار المستند القاصب فيجب ان يكون لمخالف القول في الشركة
في المتضاج الاول قوله ويسمى الغناينة الشركة الغناينة بكسر
الهمزة وتخفيف النون في الشركة في المال وقد ذكره في ما اخذ النسبة
وجرها منها انها ما اخذت من الغنان على من كتابه عني بالجماع الذي
يميل به الدليل لا سواء الشريك في ولاية الضم والخصم واستحقاق البيع
على قدر كس المال كما سواء طرف الغنان القملوي الفارسي في انما ساء
في السيل لكان كل واحد منها يمنع الاخر من التصرف في حقيقة كيفية
يمنع الغنان الدابة وان اخذت منها جبر احدي بغيره على الغنان
ويمنع الاخر مطلقا فيعملها كيف يشاء كذلك الشريك يمنع بالشركة نفسه
عن التصرف في الشريك كاشية وهو مطلق اليد في امواله ومضاه
انها من من ان اظهر اما لانها اظهر انواع الشركة يكونها بجميعها
واما الظهور ما لكل من الشريكين لصاحبه ومنها انها من المعايير التي
لغايتها كل منها بما اخرجت الاخر في الخامس قوله خلا لا لا سكا في الا
اعني القسمة الاولى من الوجوه المذكورة لمعنى الشركة بالوجوه ان لا
جور ذلك وبما نص به رابع هو ان قسمة وجبة المال لم تخال
ذو مال ليكون العمل من الوجبة والمال من الخالي ويكون المال في
يد لا يسهل الى الوجبة والتمس بينهما القول في القسمة في المقتضى
الثاني قوله ولا فوجد الا فوجد جميع القراح بفتح القاف وتخفيف
الراء واهال الحاء وهي الارض التي لا ماء بها ولا تخرب ويقال للارض
التي هيأت للزراعة او الغرس القول في المضاربة والمضاربة في المصا

الرابع قوله لو اخذ المالك بعد الحرق شيئا كان ذلك المأخوذ
 محسوبا من رأس المال لأنه بمنزلة الموجود فلا بد ان يخصه من الحرق
 شيء فليقتطع ذلك من أصل الحرق ويجوز الرجوع الباقي منه في الصورة
 المذكورة يكون رأس المال ثمانية وعشرين وثمانين وثمانين اقناع اذا المال في
 نقد يرتفعين فاذا بسط الحرق وهو عشرة على تسعين اصابت العشرة الباقي
 دينا ووقع في موضع ذلك من رأس المال وان اخذ نصف التسعين الباقية
 بقي رأس المال خمسين لأنه اخذ نصف المال فسقط نصف الحرق في الباقي
 قوله العادل يملك حصته على ذلك باطلا ولا يخبر بالدالة على ان العادل
 ما شرط له من الرجوع وهو محقق بحجبه الظهور قبل الانقضاء وان
 الاستحقاق هو الشرط الواقع في العقد فيجب ان يثبت مقتضاه متى
 الرجوع كما يملك العادل في المساقاة حصته من الثمرة بظهورها وبان
 الرجوع مع ظهوره مملوك فلا بد له من مالك ورأس المال لا يملكه ثمة
 ولا يثبت احكام الملك في حقه فليست ان يكون العادل اذ املك غيرها
 وبأنه لو لم يكن مالكها بالظهور لم ينعقد عليه نصيب من ابيروا استره
 والثاني باطل لو انتم محمد بن قيس عن الصادق قال قلت لرجل
 دفع الى رجل الف درهم مضاربة فانتزأ اياه وهو لا يعلم قال يقول
 فان زاد درهما واحدا عتق واستحق في مال الرجل والمقتضى
 نعتقا انما هو دخوله في ملكه وربما يعطل بغير ما ذكره القول
 الاية هي للمفتي الرابع قوله قبل ولا فرق في جواز ايجاز المشا
 القول باطلا وجواز هو الذي اختاره الحلبي حيث قال الذي

بوز

مقتضيه الا انه واصول الدين هي ان لا يباين فيمكن البعض
 ويكره البعض بما شاء سواء اكرهه بشئ ما استاجر او اقر او
 اكثر مع اختلاف الجنس او مع اتفاق واحد فيها او لم يحدث لان
 السامع مستفقد له وما من مال له فله ان يستوفيه بانفسه وبغيره لان
 مسلط على التصرف في ملكه ليس له انواع التصرفات فعلا وسمعا ولا باع
 فيه من كتابه لا يستفقط به ولا اجاع ولا يرجع وتبين ان لا يكره
 الا اذا راد التي لا يوجب علما ولا علما قوله ان فضل الاجرة باليت حرام
 وفي حقه الحلبي عن الصادق في الموان رجل استاجر دابة بعشرة دراهم
 فسكر ثمة واخرجها بعشرة دراهم لم يكن به بأس وشهارة وراية في
 عند الحلبي لكن ما تضمنناه احد الرجوع المستثناه من اطلاق المسح حرام
 بن الروايات في التاسع قوله وفيما شرط اتصال المدة بالعقد
 القول باشرط اتصال المدة بالعقد فيقول من البيع فعلى القول
 به لو عتق شراها من العقد كانت الاجرة باطلة لانها تقتضي
 التسليم بالعقد وهو منتفعا بعرض ولا بد له على الصحة وجب
 كون مطلق الاجارة يتحقق بها التسليم مجبها للعقد فانه غير المسارع
 فيه بل مقتضاها استحقاق التسليم في المدة التي شرطها واما ثمة
 سلم واما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان دليل العقد عموم الاول
 الدالة على وجوب الوفاء بالعقد واما ما قيل ان شرط الاتصال
 لان كل واحد من الاثنان الذي تسلم علمه امانة الاجارة معقود عليه وليس
 هذا بالعقد سوى الجزء الاول وبما كان اتصال ما في الاجرة غير متكررا

اتصال الجرح فهو كما ترى ضعيف جدا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 عما عن الحاطم ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 فيعطي رجل آخر درهم ويقول اشتر بها كذا وكذا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
قوله لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 رجل حامل مع رجل في سفينة طعاما تنقص قال هو من ثمنها **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 زاد قال يعلم ان زاد فيه شيئا منك قال هو لك **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 وجهين احدهما ان يحمل على ما اذا كان اشتراط عليه **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 المتضا كما يدل عليه رواية موسى بن بكر عن ابي الحسن **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 عن رجل استاجر سفينة من ملاح فحملها طعاما واشترط عليه **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 الطعام فعليه ما يغفل له وبما زاد الطعام قال يعطيه الملاح **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 زاد فيه قال هو لك **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 فدا شرط عليه ذلك والاخر ان يحمل على ما اذا لم يكن ما سوا كما يدل
 عليه رواية خالد بن الحجاج عن الصادق **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 بعد الطعام **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 رواية جعفر بن عثمان قال حمل ابي سنا عا الى الشام مع حاله **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 ضاع فذكرت ذلك لابي عبد الله **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
قوله لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 اذا اجبر **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 ما اضلع الصانع بغير شرط وبما كان الصانع ههنا ملوكا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}

يتعلقان انما كبس وانما الواقع الاضدادا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 الاذن في القول لا يقتضي الاذن في الاضداد **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 قوله واطلق في الحسن القول باطلا في الضمان على المولى استاذك **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 ما زاد ما يصير وادان عن الصادق **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 له علم استاجر من مسد صانع او غيره فذلك كان ضيع شيئا او اتي من غيره **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 صانع من قوله من الحجة واجاب عنه بعض القائلين يتعلقان **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 المملوك اذا اذن من محله على ما اذا كان الاضدادا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 اما ولما لو كان في غيره مما انجى على نفسه او طريق الضمان على رقبته **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 والمولى فلا يشترط الا من من القينة والارض سواء وقع باذن ام لا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 ما قاله في ذلك من غير قول له لا يتصور ومنها ما رواه الجعفي **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 كنت مع الرضا في بعض الحاجة وارسلت انصرف الى منزلي فقال **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 يا نطلق معي فبعضني الليلة فاطلقت بعد فدخل الى داره مع المعجب **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 فنظروا الى علماؤه يقولون يا لطيف واذا معهم اسود وليس منهم فقالوا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 هذا الرجل معكم قالوا بيا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 لا هو في ثيابه انعطية فاقبل منهم بغيرهم بالسوط فغضب لذلك غضبا شديدا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 فقلت جعلت فداك لم يدخل على نفسك فقالوا في ثيبتهم عن مثل هذا غير مرة **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 ان يعمل منهم احدا حتى تعاطوه على اجرتهم واعلم انما من احدا جعلك شيئا **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 من قيمه ما عدهم وادان لذلك الشيء فلهذا اضعاف على اجرة الاهل **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 فتنقصه اجرة فاذا انا طعنه ثم اضبطه اجرة **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة} **قوله** لا يابا ونكاحا ^{سنة}
 حبة عرف ذلك لك وادان لك قد زدت القول في الجعالة في

المتصاع الاول قولنا ما مل عوض من الموضع هل العرض الزا
 له حينئذ لاجرة مثل ما مل فبشرا فعل الى الجميع من العرض المبدول
 وجهان الاول ان بالفتح بطل حكم العقد ولما كان العمل بغيره
 الثاني ولما في ان العرض الذي وقع الاتفاق عليه القول في البني
 قوله في الحديث وفي رواية اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الملاك لا ينفق
 ويلين ما حبه ما خلا الحافر والحف والرشير والفضل في المتصاع
 الاول قوله لا بالحلل لا يريد بالحلل الذي يدخل بغيره المهرين بالشرط
 وعقده فبما في وجه من غير ان يبدل عوضا بل يجري دائره بينهما
 او على احد الجاهلين على وجهه فبما في وجهه العقد لا يغير الساقب منها او لا يغير
 محلا لان العقد لا يخل بغيره عند من اصابه القول في المتصاع
 الاول قوله خلافا للبطون حيث فرغ على البيع ولا جاره وتوضيحا
 اليد الشيخ ان المتصاع اذا افاض بغير الملك بعوض معلوم يكون صحيح
 وانما وقع على منفعة مقدرة عمدة معلومة بعوض معلوم يكون
 فرع الا بافائه واذا تضمن ملك العين بغير عوض يكون فرع العبة
 تضمن استقاط دين كالا او بعضا يكون فرع الامراء واذا تضمن
 اياها ضمن منفعة بغير عوض يكون فرع الغارير واغترى عليه فبطل
 بان افاض العقد بغيره عقد اخر لا يقتضي كونه من افاضه المتعثر
 عليه مع دلاله الدليل على استقلاله بنفسه كما في العقود والميراث
 ولو افاضه فبطل في الثالث قوله لا اختص بها بالجهل وروى
 ابو جعفر قال قلت لابي محمد يروي او يروي كان له عبد راجع لاف
 في ذلك

يجوز لي ان اصالح وشره ولا اعلمهم كم كان فقال يجوز حتى يخبرهم قوله في
 العرض ان يبايعك اس الفرض ما كان السحق ما لا بالغه والعرض جاهلا
 يريد المتخصص منه فحينئذ لم يصح الصلح الا بقدر الحق وما دونه في المتصاع
 الاخير قوله للصحيح هو ما رواه الحلبي عن الصادق في رجل اشترى
 ما لا يعرف فيه رجلا وكان من الناس من وطها ما لم يفرق بينهما المصداق
 راسه وذلك الرجوع وعلقت النوى ففكر لا بأس بالشرط وان كان شرط
 كتابا فبطل وقوله في مورد الكتاب لا يفسد بغيره القول في الاقاله قوله
 وفيه وجوه من ذلك الوجوه اعشارها يوم القبض وعها يوم الاقاله
 الا على ولا يشتر يوم النكاح الباب الثالث في المنايا والفتا
 في المتصاع الثاني قوله بل الاول منصوص ان يبايع في الاول ما رواه
 ابو البرقع قال سأل ابو عبد الله عن رجل اقرض رجلا دراهم فمر عليه
 اجود منها بطيعة من نفسه وقد علم المستقرض والقارض انهما اقرضه
 ليعطيه اجود منها لا باس اذا طابت نفس المقرض قوله كما نص في الخبر
 مما دل على هذا التفسير ما رواه الحلبي عن الصادق قال سألني
 الرجل يتيقن الدرهم البيض عنه اثم يعطى سودا وقد عرف ان
 ما اخذ في طيب نفسي ان يجعل له فضلا فقال لا باس به ان لم يكن فيه شرط
 ولو وجهها له بها كان الصلح وما رواه السحق بن قمار عن الكاظم في رجل
 يكون له عند الرجل ما اقرضه فبطول مكنه عند الرجل لا يدخل على صاحبه
 منفعة ففكر الرجل الشيء بعد الشيء كراهته ان ياخذ احدثا يبيع
 منفعة يبيع ذلك له ففكر لا بأس به ان يكونا شرطا في الخامس قوله في ما

ان تنقصة
 النور

اعبار المحال عليه القول في الكفاية في المفتاح الاول قوله لا
يقع المردية فانما كانت كملت احد هذين او كانت كملت تديبا وعروم يصح
المكفول لا يعلم المكفول بعينه ليعنى المطالب باحضاره وكذا الوفاء
كملت بزميدان لم ات بزميدان كفا الذمير معلقة على شرط وهو عند
البيان بزميدان في هذا الوجه ايضا وهو كفاية زبدية متعينة
لان الكفول جعل لنفسه فيبقى تحتها جواز اختيار جميع التي
لا تها من الثاني قوله ان سلمه قبلما كانا في التسليم بان يكون في الزا
والكانا المعينان عينها في العقد وفي بلد العقد مع الاطلاق وفي
موضع اخر ان كانت هناك فزبدية بالية على خصوص ولا يكون الكفول
من سلمه بان لا يكون في بطلان ولا متعلق بمعدونه ولا في غير ولا في
لا يمكن من وضع يده عليه لقوة المكفول ومنه فكل المكفول له وجوب
قوله ولو كلف له جليل اما اذا كلف رجلان من رجل مسلم واحد ما راء
الاخر قوله الاول ان المقصود من الكفاية التسليم وقد حصل كما لو سلم
هو نفسه او سلمه اجني على احد الكفيلين او على بالبرائة هذا والثاني بما
الحقين وبراءة احدهما ما عليه لا يدل على براءة الاخر باجماع الدلائل
ولو طلبا بالبراءة فهل يشترط فيها تسليم من نفسه ومن غيره ام لا
فلان تسليم من نفسه فقط وجهاه وقيل ان تسليمها في وجوب
المكفول له فبصرف عن لم يسلم ولا يجب عليه قبلما الحق من ليس عليه البرائة
ومن خصص من الغرض وهو التسليم القول في تعليق المد بزميدان
الاول قوله معروضات الدين اربع معروضات الدين لا اموال التي
يملكها بغير من ثابت في ذمته كالايمان التي اشتراها فبيده او اشتراها

وانما احتب من جملة امواله لانها في حكمه لان وان كان ذمها لغيره
الرجوع فيها والمطالبة بالبرائة وكما احتب من امواله لغيره
جملة بزميدان في المفتاح الثالث قوله وقيل لا اختصاص القول بعد
الاختصاص الا في عموم الوفاء للشيء قال فان لم يكن له شيء سوى القول
بعينه كان هو وغيره من الثاني سواء لان دينه ودين غيره متعلق بعينه
هم مشتركون في ذلك قوله الصحيح الصحيح اذا دبر رواد البور ولا على الها
فارسا من رجل باع من رجل متاعا الى سنة فمات المشتري قبل ان يملك
واما ما يليه متاعا بعينه له ان ياحظه ان احقق له فافعل ان كان عليه
دين وتلك نحو ما عليه ولما اذن ان حقق له فان ذلك حلال له ولو لم يملك
امن دينه فان صاحب المتاع كواحد من له عليه شيء باخذ بحضرة ولا يملك
على المتاع قوله وقد ورد خبر اخر بالاخصاص ان ان يخر الوارد في بيع
الميت الدال على الاختصاص ما ولو اجماع غير بعض اصحابنا عن الصادق
رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري للمتع ولم يدفع الثمن فمات المشتري
والمتع فامم بعينه فذلك كان المتاع قابلا بعينه رجلا الى صاحب المتاع وليس له
ان يخاموه قوله اذا كان هناك وفاء ان قبل من شرط الحجر القصور كقوت
الوفاء معه قيل من الممكن تجدد الوفاء وان كانت امواله في ابتداء الحجر
عن دينه اما امارته وقبول وصية او اكتسابا او ارتفاع لقيمة امواله
او نكاحا لها طمان من المتعدي كون الدين زايده على امواله مع انقضاء هذا
الدين للمعلق بمتاع الواحد متاعه فاذا اخرج دينه من بين امواله الدين
متاعه من بين امواله صارت واخبر بها قوله على الفور قوله ان متاعا

بالدلالة الدال على ثبوته فيستصحى له ان ثبته المنزلي وجوب الزوا
العقد وبناء البيع على اللزوم فيقتصر في الخروج عن ذلك على مخرج الضم
جمعا في الخامس قوله ولا يجوز تسليم باله سبني عدم الجواز مضانا
الى الاضطرار في امر الغير على اظهر ظهور غير اخر يتعلق بغيره
فالحكم عود التسليم المار بقض النزع رعا المفضل والغير جميعا منها اذا
يعدم التعلق بغيره لا يحصر الحق بالفعل فيهم كما لا يخفى في الثاني قوله انما
ظهر عن امر بعدالة يقتضها نظير القايمة في التما للثبوت بعد الغير على الغير
بشارك للثبوت بغيره وذلك اخر وفيما لو تصرف واحد في مقدار نصيبه
النقص بشارك للثبوت بغيره وذلك اخر وفيما لو تصرف واحد في مقدار نصيبه
فعل النقص بين مطلقا وذلك اخر وفي وجوب الترتيب للمخرج نصيبا
واجتمعت الترتيبات على المقصود بمائتين سقولا وما على الاخر بغير ذلك
كتما في القول في الاقامة في المقام الاول قوله مطلقا على شرط لا يمتنع
توضيح المقام ان الاحبار يقتضون امر او اقرارا من اللفظ سواء كان حقيقة
في الشئ والآيات اهل بظا بقاءه والتعلق على شرط او صفة يقتضي كون وقوع
المعلق بشرط او وقوع المعلق عليه ولا يوضح تعليل الاقرار بشئ مطلقا سواء
كان وقوع ذلك الشئ باختيار المقر كقولك على كذا ان منعت بالقران
اختيار كقولك ان سنتك بالفتح او ان قدم زيد او رضي او شهد بالقران
اذا اعلق على مشيئة الله فقصدا للثبوت لا غير وذلك اخر
قبلا الصفة قبل التعلق فاما الافادة المقصودة لا اقرار بكونه التعلق
بعد كنعنهما بغيره ان يبلغوا التماسا لا ان يبطل الاقرار

يكون الكلام كالجمله الواحدة لا يتم الا باخره واراد في تعقيبها المنافع
الطبا فم على صحة قبل المراد بالمنافي الذي لا يسمع ما وقع بعينهم ضعفه
جائزه لتسايط الصفة وهذا ليس كذلك لان جملة الترتيب التي هي
غير متحققة بالتعلق فليخبروا الضيف قوله على عشرة الا واحدا ههنا
اقرار بغيره لان التماسا ثبات للعشرة والاستثناء في الواحدة منها
اما لو كان الا واحد بالرفع فهو اقرار بعشرة كاملة لا يتم ليقين منها شيئا
لان الاستثناء من الموصوف لا يكون الا منصوبا فلما وقع كعبا شيئا
واما الا في جملة غير بوصفها وبها لها ما قبلها ولما كانت العشرة موصوفة
بالاستثناء كان الواحد بالرفع صفة لها والمعنى له عشرة موصوفة بها غير
واحد فقد وصف المعبر ولم يقين منه شيئا وهذه صفة مشتركة
للاستغناء لكل عشرة في موصوفة بذلك كما في العشرة واحد على ما فوه
قوله قبل لا يقل دعواه لا يخفى ان المقرا دعي بانكار القبض للمطالبة
بغيره وبين المقرا على الاستشهاد من غير ان يقع بينهما قبض حقيقي تبعا للبا
وخوفا من تعدد الاشهاد وقت القبض ولهذا اصح استقراء البين الى الذي
مع المعنى لا قراره بالبيع بالقبض وانما انحد قبول هذا المعنى من
البايع بما في عدمه من الاقضاء الى الضرر المتبقي هذا انا استشهد بالثبوت
على اقرارها اما لو شهد به بالقبض لم يلتفت اليه لا يمكن لها
طاعن فيها فلا يجوز بدعواه بيمين الى المشتري قول واحد في المقام
الثاني قوله للصحيحين احد الصحيحين ثماروا من مادم
عن الصادق في رجل اشترى لغيره ووجد ان له

عليه دينا فقل ان كان الميت مريضاً فاعط الذي وصي له والاخر
 ما رواه العللا بياغ السابري عن ابنه سألته عن امرأة استوعبت
 رجلاً ما لا ملأ حضونها الوفاة قالت لعلك للميت الذي وقعته اليد المملوءة
 وماتت الموتى فاني اولياها الرجل فقالوا له ان كان لصاحبها ما ولا
 واما لا عندك فاحلف لنا ما لنا قبلك شيء اختلف لهم فقال ان كانت
 ما مائة عندك فاحلف له وان كانت مائة فلا تخلف ويصنع الامر
 على ما كان فانما لها من مالها مائة قوله مطلقاً لا صحيح وهو محمول على
 حاله التمسد الصحيح الذي حمل على حاله التمسد ما رواه اسماعيل بن جابر
 عن الصادق في رجل وارث له وهو مريض يدين عليه مائة نحو عليه
 اذا اقر به وذلك الثالث الباب الرابع في ما يراى الامانات القول
في الرديع في المفتاح الرابع قوله ما وجد مع مطالبة المالك
 ينبغي بقيد بما ان كان المحرور يقصد الحنابة اما الواجب والمحرم
 صحيح ومصلحة يكون هناك كاحقارها من ظلم ان محذور ذلك لم يصح
 المحرور ولا يحنس وكذا الرديع ليس من غير سؤال المالك لا بد ليقدر عليه
 اوقات ذلك في جواب سائل اجنبى لان الرديع يسمى في احقارها و
 ان كان لها بغير طلب بوجوب الرديع اقربا الى حفظها وابعق من ينطق
 الا فانه ليس لها سواء كان المالك حاضراً او غائبا على ما ذكره السائل
 المالك عنها اوقات في عندك وديعة لكن لم يطلبها انما ثبوت الرديع
 وعدس وجهان في الخامس قوله المراج بضم الميم وتحذف الداء واما
 لقاء المحل الذي يما ويحلبه الا بالوالغنى بالليل القول في العا

قوله في العارية ان استردت الياء فهي منسوبة الى العار لا نطلبها
 ويجب كذا ذكره الجوهرى وان خففها فهي كاقبل منسوبة الى العار
 مصدره ان لا يميزه اعادة كالطاقة للاطاقة والحانة للاحانة او
 ماخوذة من عار اذا جاء ونهض منه يقال للبطلان عيارا لردن
 في مطالبة ضمنت عارية لتحوّلها من يد الى يد وبما يقدر ماخوذة من العار
 ولا اختصار وهو ان تبدل اول القوم شيئا بينهم قال في القابول
 شدة تعوقد بخفف والعار ما تبدا ولونه بينهم الجمع عوارى شدة
 ومحققة اعادة التنى وامارة منه وفاء واما وتعود وسفاد
 طلبها واستعادة منه طلب عارية في المفتاح الاول قوله واما
 قال لا فرق بينك امة لا يفتقر العارية الى لفظ بل يكفي قرينة الاذن
 بالاستعانة من غير لفظ بل على الاعارة او الاستعارة لا من طرف المعير
 من طرف المستعير كما لو اراد عاريا دفع اليد قبضا قلبه سمى العارية وكذا
 لو فرض بيعه فلهذا او بباطا او مصليا او حصيدا او القى اليد وشار
 فجلس عليها او تحدة فأكبر عليها كان ذلك اعادة بخلاف ما لو كان محملا
 على العرش المبسوطة لانه لم يقصد بها استعانة شخص فليس له رد
 جريته العارة بالاستعانة بطرف المبيد المبعوث اليه واستعانة
 الشكاس القصد المبعوث فيها فانه يكون عارية لانه مستفيع طلب
 الغير فانه وان لم يوجد لفظ يدل عليها بعينها في الرابع قوله
 الاسكافي في الخبر الى ان اراد بالخبر ما رواه وهو عند الصادق
 ان عليا عليه السلام قال استعانة عاريا لا لغرم فعبت فهو من راس

من استعار حواصير فضيت فهو ضامن وبالمعارضه وأما محمد بن
 من الباقي من ليدل المؤمنين فمضى في رجل عار حاربه فمكتسبة
 بيعها غايله فقبضه ان لا يغيرها المعار ولا يغير من الأجل ان استأجر العائنه
 بكمها او يبيعها غايله والبيع خلل الروايه الا لو كان على ما اذا استعان
 او شرط في حفظه أو تعدد وأخرى على ما اذا استعاده استطر العائنه عليه من
 المحذر ان يخل على ما اذا كان السعي منها غير ما هو كادل عليه غنوم غير واحد
 السعيه كهي عن عبد الله بن من الصادق أما في غير ما على سعيه او
 هلك او كان ما سوا قولي فيه نظره وجه النظره فان المثل في آخر
 حاله التقويم لانه لظاهر من ساول الا ان الاستعمال المثل وان كان
والا في الاطلاق في الخامس قوله في الحرز يراه اريد الحرز جوده المعنى
 لوردها الى جوده من ضمان يوصلها الى يد ونا في حكمها لم يرد كما لو رد
 الى مان او الدابة الى اصطبله وذلك لان لم يلزم تسليمها الى المالك في اليد
 ما اخذت حتى تؤدى في بل لو لم يكن العائنه مضمونه صار من ضمنه
 لتزيطه يومئذ في موضع لم ياذن المالك بالرجوع اليه كما لو رد الى
 في ما رصا جرها او الدابة الموعده في الاصطبل فمكلف قبل ان تسليمها
 وهذا مما اختلف فيه عندنا ولا يصح ان يهوا بذلك على خلاف في حنيفه
 حيث رعم ان ردها الى ملك المالك كرمها اليه لان رد الفواز
 في الفان يكون الى هلاك اصحابها وفناء ظاهر وطرا والعائنه
 بملك ممنوعه القول في الغصب ولا خلاف في
المحتاج الاول قول

قبل ولا يضمن الحر القابلون سبب الاطلاق علوه بانه الحر ليس الا فلا يدخل تحت اليد
 فيكون نفسه بالطلاق اذا لم يكن موقبل العائنه يسو او ما موقبل الله ام لسبب
 الخراج كالحق والفرق ونحوها لا شئ ان الجميع في المقضى في مطلق
 عدم القصاص بالكلية العاقل اما اذا كان صغيرا غير مميز ومات لسبب
 الغاصب كل من الحية وقوى الحيايط في ضامنه قتلان للذات الفاسد
 فربما من سبب الاطلاق بحيث لا يمكنه الحرز منه اذا المفروض كونه صغيرا لا يقدر
 على دفع الهلكات عن نفسه في ضمانه الا في موضع السبب والثاني ان
 الضمان مستتب على الباشرة والسيده في كلاهما مشفعا في انتفاء العائنه
 بموجب انتفاء العلول والامالة البرأوة والشهيدان الحقا المحذور
 في الضمان ولو كان بالكلية ختم او من العائنه في العجز عن الحرز مسلح
 القيد في الحاقه بهم وجهها في الثاني قوله في الغصب عندها
 الى اخره وجده اعتبارا على الغصب انه اول وقت دخول العين في ضمان
 فيقضي به حال التبدل ورياده الادبضمان العائنه كونه الموقفت
 الوجه اعتبار ذلك الوقت وبهذا ظهر وجده اعتبارا على التلقف نظر
 الحان اشغال الحق من العائنه الى القيمة انما اشيدت حينئذ في اول
 وجهها اما ان وجده القول الثالث في طلبة الغصب في ضمانه
 التي من جلتها على القيمة فلو اتفق بلفه في تلك الحالة لزم الغاصب
 فليكون كذلك في سائر الحالات فيظهر ضعفه عاذا قوله ما
 القيمة وقت الدفع من غير القيمة وقت الدفع استند الى ان الواجب
 فوه الغاصب انما هو المثل وانما يتصل الى القيمة عند دفعه وقت

فيكون نفسه بالطلاق اذا لم يكن موقبل العائنه يسو او ما موقبل الله ام لسبب
 الخراج كالحق والفرق ونحوها لا شئ ان الجميع في المقضى في مطلق
 عدم القصاص بالكلية العاقل اما اذا كان صغيرا غير مميز ومات لسبب
 الغاصب كل من الحية وقوى الحيايط في ضامنه قتلان للذات الفاسد
 فربما من سبب الاطلاق بحيث لا يمكنه الحرز منه اذا المفروض كونه صغيرا لا يقدر
 على دفع الهلكات عن نفسه في ضمانه الا في موضع السبب والثاني ان
 الضمان مستتب على الباشرة والسيده في كلاهما مشفعا في انتفاء العائنه
 بموجب انتفاء العلول والامالة البرأوة والشهيدان الحقا المحذور
 في الضمان ولو كان بالكلية ختم او من العائنه في العجز عن الحرز مسلح
 القيد في الحاقه بهم وجهها في الثاني قوله في الغصب عندها
 الى اخره وجده اعتبارا على الغصب انه اول وقت دخول العين في ضمان

القيمة وقت الاعوان كانه اذا تمكن من التلبيح ولما ليس القيمة بعد الا
 من ضمن المثل الاستقر بها في ذمته وليس كذلك على ما قاله **قوله**
 وفيه وجوه اخرى من تلك الوجوه اعتبار أقصى القيمة من جهة الغصب على وجه
 المعوض ومنها اعتبار أقصى من حينه الى حين الاعوان ومنها اعتبار
 من جهة الاعوان الى حين دفع القيمة **في الثالث قوله** تضعيفاً للـ
 خبره من تلك الاخبار ما رواه ابو العباس الباقية عن الصادق عليه السلام
 فقامت دابة فعليه مع ثمنه **الرابع قوله** لا يجب احد هما الى
 اخره في الكلام كل واحد منهما مسيطر على ماله ولا يحمل مال امر مسلم
 على غيره نفس منه فلو بيع الغاصب الثوب كان له ان ياله الصنيع بشرط
 مان لا يشي ان تنقص الثوب ولذا لا يصح الا لانه تصرف مملوك بغير
 حق والقول المنقول عن الاسكا ان المالك اذا لم يرض بالقطع وضع
 فيه الصنيع وجب على الغاصب القبول قيل ولو طلب احدهما البيع فأنك
 صوما الثوب اجب الغاصب على الاحاد وقد انعكس وقد يميز بان
 المالك ان يبيع الثوب يبيع الثوب من غير الصنيع الا بعقله الرغب
 الشك والغاصب فليس الامر بالمالك بالبيع من البيع بخلاف
 الغاصب فانه يبيع به لا يملك ان يملك غير المتك في القتل
الخامس قوله يخبر المالك في الاثم ان يمشى كالمجور له الاثم
 كلان بعضا بالتعسيط على التساوي كذلك يجوز له التعسيط على
 القارون لا يجوز الاثم كل واحد بالجميع يستلزم جوار الاثم لبعض
 وكذلك افرق في هذا الحكم بين الزام العاين والتفقد على ما قرره

قوله

قوله كان اذا اموال الغاصب اما لو اكله المالك من دونه امر الغاصب دخل
 داره فاكله من دونه من طعام الغاصب في نفسه لا للغاصب منه يرى الغاصب
 لا يورثه من ذلك قيل ويشكل ان لو اكل المالك له شايعة بان كانت المالك لا يورث
 من تضمينه الا انه لا يملك على جوار كل من يورثهم ولا يملك استواءها في المالك
 من لا يشاء الغرض على التقديرين وهو مناط الرجوع **الرابع في النقطة قوله**
 النقطة بالتحديد وضبط الاثم وتبكي القاف وبفتحها وباشياء لا يملك القاف
 والطاء اسم المالك المنقول على ما ذكره غير واحد من ائمة اللغة وعلى من التحليل انها
 بهذا المعنى يضم الاثم واسم القاف لا يورث القاف في القاف في المثلث لا يورث
 على ضمة فم اسم القاف على حرف ولفظ كلف فان في محضه بالمال واما الاثم
 الضامع الغير المستعمل بفتح منه الذي لا يورث القاف في القاف في المثلث لا يورث
 في كتابه من غير المحسنة وروى في الفتح **الرابع قوله** والشعر
 يجوز لقسطة الحرم على السيد على التخيير لقوله نعم او لم يوطأنا بصلتنا
 حرمنا امتنا ووجه الالة ان مقتضاها ان يكون الاثم امتنا فانه على
 ماله وهو يورث في جوار الخلقطة واجيب بان الوصف لا يورث في جوار
 الا لتمامه من دونه وجعلنا الامم في الدنيا ام في الاخرة **قوله** ليس
 على المتصدق بها ضمان استدلوا على عدم الضمان بانها امانة وقد
 بل مقتضى القول به الضمان مطلقا وان لم يتصدق بها او ابقاها امانة
 في يد المتصدق المصدق وان كان على من يورثه عن الحاكم قال سألته
 عن رجل وجد دينار في الحرم فاخذ وقال يمينه اصنع ما كان ينبغي له
 انه اخذ قال قلت قد ابتلى بذلك قال يعرفه قلت فانه قد علمه لم يجد له

في قوله لا يورثه من ذلك قيل ويشكل ان لو اكل المالك له شايعة بان كانت المالك لا يورث
 من تضمينه الا انه لا يملك على جوار كل من يورثهم ولا يملك استواءها في المالك
 من لا يشاء الغرض على التقديرين وهو مناط الرجوع

باعتبار ان يرجع الى البدء فيصير فيه على اهل بيت السليبي فان جاء ظاهرا
 فهو انما هو من ذلك الاقوال في حقهم لا في حق غيرها والحكم بكيفية هذا مطلقا
 ونظما تحريم اخذها بنية التلاصق مطلقا وجاز في بيده لا في سائر ذلك مع وجوب
 التعريف حول انما الصدقة بها او حفظها **قوله** والتمسك بالمشقة
 بالمجرات والكسور ووجد الطرف يدخل في غيره الحق القيني فيجوز بينهما
 حلها على الظاهر عما يكون فيه عطفت يقول شغلقت الحوائق اذا شئت
 عليه مشقة وانما جعلت له مشقة **قوله** فحقه على نفسك قبل
 لو اختلف القيمة يوم الاخذ ولو اكل في العترة قيمة يوم الاكل لا يوم الاخذ
 ولا الاكل منها لا يجب ان لا القيمة بعد المتقوى الاصل لان ما في التهمة
 لا تخشى نفسه اما لو فرض بها كان المفروض امانته في يد كاشفها الذي يبعثها
 وشكها ما لو ابعثها من نفسه بمعنى ابعثها في المفتاح **السادس قوله**
 منها القبح من الخبز المستفيض المنفق على فقها الخائفة والمنا
 بطرق شي ومتن مختلف لا يختلف باختلاف المعنى منها ما رواه
 احشام بن سالم عن الصادق **ع** ان رجلا جاء الى النبي فقال يا رسول الله
 اني وحيث بيع الخصال بعد خذره وسقاه خذره خفه وسقاه
 كوشه فلا اخذ ومنها ما رواه معاوية بن عمار **ع** انه قال قال للرجل
 السبايل وله بطنه وعادوه وخفه خذره وكوشه سقاه خذره
 اقول شبهه خفه بالخذل لما فيه من القوة والصلابة والعونة على
 المشي وكوشه بالسقاء والكرش بالكرش وكشفه بالبيع بمنزلة
 المعتد للانسان لا به ياخذ خفيه ما كبر ابقى معه منبه العطش ما فا

سواء

ما عاها لا يجمع الماء في السقاء وهو الطرف المستخف للماء من الجلاء
 على استقيده والماء انما يقيى على الخبز عن الجلاء ولا يمنع عن انفس
 السباع بقية على قطع الارض ولا كفها بما اصناب من الماء والكل
 من ربه البهائم وما الشجر كونه حل معه الخبز والسقاء في السفر **قوله**
 وفي رواية الضالة يجدها الرجل اقول اهل الفرق بين الثمرتين ان
 الاولى معاملة لا يجوز الا بالرفق في ضياعها الى الله غير معلوم فلا اخذ
 لها غاصب محكوم عليه بالضم والى الثانية محسوس بها على المحسوس
 سبيل **قوله** فانها الرثما التي ريد في قوله فانها الرثما او عليها
 من مال الذي اتمها باعتبار التلطف وعدمه فانها ان كانت
 فهي رثما وان كانت طاعة فله مثلها **قوله** وسواء ما صفاها
 المراد بتسبب الدواب ارساها او تركها منطلقه كيف شاء ولا يكف
 ولا يحلب ومنه التساوية للثافة التي كانت العرب الجاهلية يسكنها
 اذا تفرقوا لقوم غابهم من سفر او بين واحد من من كانوا يقولون
 الخلق كذا فاق سلاية اي من سلة مهلة غير ممنوعة من الخراف
 الثافة التي ولدت عشرة ابطر كلها انا فانهم كانوا يسكنونها فلم
 يركب ولم يشرب فيها الا ولها او القيف حتى يوت في الناموس **قوله**
 فنع في بعض النص من هو ما رواه ابو خزيمة عن الصادق **ع** ان الحارثي
 سأل عن المملوك ياخذ اللقطة فقال هو المملوك واللقطة لا يملك
 من نفسه شيئا فلا يعرض للمملوك لهما الباب الخامس في التقصير
 لثيابة **القول** في الولاية في الضمان الرابع **قوله** قوله بالبيع والتس

٢٢
 على استقيده والماء انما يقيى على الخبز عن الجلاء ولا يمنع عن انفس
 السباع بقية على قطع الارض ولا كفها بما اصناب من الماء والكل
 من ربه البهائم وما الشجر كونه حل معه الخبز والسقاء في السفر
 وفي رواية الضالة يجدها الرجل اقول اهل الفرق بين الثمرتين ان
 الاولى معاملة لا يجوز الا بالرفق في ضياعها الى الله غير معلوم فلا اخذ
 لها غاصب محكوم عليه بالضم والى الثانية محسوس بها على المحسوس
 سبيل فانها الرثما التي ريد في قوله فانها الرثما او عليها
 من مال الذي اتمها باعتبار التلطف وعدمه فانها ان كانت
 فهي رثما وان كانت طاعة فله مثلها وسواء ما صفاها
 المراد بتسبب الدواب ارساها او تركها منطلقه كيف شاء ولا يكف
 ولا يحلب ومنه التساوية للثافة التي كانت العرب الجاهلية يسكنها
 اذا تفرقوا لقوم غابهم من سفر او بين واحد من من كانوا يقولون
 الخلق كذا فاق سلاية اي من سلة مهلة غير ممنوعة من الخراف
 الثافة التي ولدت عشرة ابطر كلها انا فانهم كانوا يسكنونها فلم
 يركب ولم يشرب فيها الا ولها او القيف حتى يوت في الناموس
 فنع في بعض النص من هو ما رواه ابو خزيمة عن الصادق ان الحارثي
 سأل عن المملوك ياخذ اللقطة فقال هو المملوك واللقطة لا يملك
 من نفسه شيئا فلا يعرض للمملوك لهما الباب الخامس في التقصير
 لثيابة في الولاية في الضمان الرابع قوله قوله بالبيع والتس

مثلا لو كان من اهلها باصداه من ذكرى او لا تجازله يارس الوكيل يا بقل
 احد هما في نظر البصيرة في ما كتبه ومساو منه فاذا الامر الى العقد
 بالتمتع الوكيل بنفسه فاذا تكرر منه استقر الرأي على الشراء بثمن
 المثل او اقل وارية البيع بثلث المثل او اكثر فقد علم بشدة في الاختيار
قول فلا يبرأه قوله فلا يبرأه بتقديم الرأي على الزم الى ان ينقص
 ولا يصيب من يارب جمل علم قال الجوزي فلا يبرأه ما لم يبرأه ما له
 اي ما ينقصه وارية الشئ انقص وفي حديث اخر ان كان الرجل
 على الابتسام في حجة فليخرج من مال له على قدر ما يخرج لكل النساء منهم
 فيخاطبهم باكلهم جميعا ولا يبرأه من امرهم شيئا انما هي لنا
القول في الوكالة في المقتح الاول **قول** على الغرض ولو شرط
 فيها عونا مجهولا لم يصح كالان قال بيع هذا المتاع على انك تملك
 من ثمنه **قول** وينعمه الصحيح هو ما رواه هشام بن سالم عن
 الصادق ع انه فيه ان الوكيل لو ارضى الامر قبل ان يعلم بالغرل
 عن الوكالة اما باخبار الثقة وان كان واحدا او بالمشافهة فا
 لا يلزم ما امضاه وفي معناه ما رواه جابر بن جعفر عن عمه انه قال
 ومن كل عمل على امضاء امر من الامور فالوكالة ثابتة اذ لا حتى يعلم
 بالخرج منها كما علمه بالتحول فيها مثلها رواية العلان سيبان
 وفيما انه لا يبرأ بالاشهاد على الغرض من دونه انه يعلم به الوكيل قبل
 امضاء ما وكل فيه **قول** ويفعل الكل ويحل ايضا بفعل الكل
 ما ينافي الوكالة اذا استقر عبده بعد التوكيل في بيعه في الثالث
 قوله

قول وفيه اشكال متشا الاشكال من ان التوكيل لما لم يزل اطلق
 شراء الصحيح فاذا اظهر العيب كان له الرد وشراء الصحيح ومن ان
 الوكالة في الشراء اما اقتصفت اذ جال البيع في ملكه والرد واد
 بضائه فلا يدخل فيها وما يقال للفرق بينه والاطلاق الموكل فقال اشترى
 عبدا جسيما مثله من مال الوكيل فقال اشترى هذا العبد صحيح له الرد
 بالعيب الاول لان الرد من مصلحة العقد والموكل قد اقامه مقام نفسه
 والرد بالعيب من لطفه وكونه الثاني لا يندفع قطع نظر الوكيل واختياره
 بالتعيين وبلاول بانه انا اقامة مقام نفسه في نفس العقد في
 لطفه لان من جعلها القبض لا قاله غيرها ولا يجوز له مباشرة
 اجاعا لا يجوز له الرد بالعيب **القول** في الوصية في المقتح الاول
قول وفيه اشكال وجه الاشكال ان شئت الوصاية لصا
 بحقيقين معلومين شرعا لكل واحد منهما على انهما يشكوك فيه
 فيوجه الغيبى ويجمع الى اصاله اشكالها لكل واحد منهما **قول**
 وعلى تقدير وجوب الاجتماع ومن لا يتحاضر جعل الحاكم اخبارهما على الاجمال
 امثله بعد ظن تعاسرهما وتعامدهما من غير ان يستبدل بهما مع
 الامكان اذ لا دلالة له معهما فان تعد عليه ذلك استبدل بهما
 تنبلا لصاحب ذلك فتناله المردوم لاشياء كلها في الغاية واشتد
 ذلك بعضها بانه انما يتم ذلك المقتضى بعد الله الوصي امامه فلا لا
 هذا التفسير قد ذكره الواجب خلافا له وهو للبارية الى امضاء ما
 الموصى بها امكن في جاعا على اهلية الوصاية وما را الطائفتين

المال بالرجوع في هذا الباب كطريق معروف بالنسب وله عبرة لمنته وجان
قول تخبرني من هو طارقه ابيهم بن عبد الحميد بن الصفاق انت يا اخي
 الحبة ما علمت في ذلك فافترضت المصاحبة فليس ان ترجع فيها وترا
 قسنت بها القائلون بلزومها بالنسب مطلقا قوله ثم لا تأكل الاموال
 بكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراض منكم وليس الرجع مع القرض تجارة
 ولا عن تراض ولا جيب بالمنع من كونه كل الحبة بطريق الرجوع فيها من الواجب
 لما لا الغير بالباطل بعد رد الرأيا القبيحة الناطقة بحج الرجوع
 فيها المستلزم لعود ملكها بالفسخ فيكون اكله لما لا نفسه بالحق
 لا لما لا الغير بالباطل ومنها انه الموهوب قبل اكله لا يبرأ من كونه
 والقبض فلا يصح حوزة المالك الا بعقد جديد وما في حكمه واجيب بانه
 انه اريد بصيرته ملكا له الذي هو في عين المشتان فيه وله ان يرد الام
 لم يضرهم ان في المحل كونه الفسخ في حكم العقد حيث انه فاقل للمالك
القول في الوقف في الفتح الاول **قول** وفي اشتراط القبول
 اقول وكيف كان لا يعتبر قبول البطر المتنازع ولا مناهة لتامة الوقف
 قبله فلو ينقطع ولا يستلزم مقارنة قبوله للايجاب فلا يعتد بوقوع له
قول والصحيح انك على المحلين هو ما رواه صفوان بن يحيى عن ابي
 الحسن قال سالت عن رجل يوقف الضيق ثم يبدل له ان يجدت
 ذلك شيئا فقال ان كان وقفا للولاد وغيرهم ثم جعل لها فيما لم يكن
 ان يرجع ولا كانا صغارا وقد بشرت ولا يملكها حتى يبلغوا فنحنها
 لهم لم يكن له ان يرجع فيها الا بمجرورها عنها عند بلوغها في المفتاح

وكان كما ذكرنا في المصنفين في هذا الباب عند فلاح الرجوع في

الثالث قول على حسب ما يقضيها اهلها رواه غير واحد من اصحابنا
 عن مولانا الحسن بن علي العسكري سلام الله عليه منهم محمد بن الحسن
 الصقار قال كنت الى محمد بن اسامه عن الوقف الذي يصح كيف هو فقد
 روي الوقف اذا كان غير موقوف فهو باطل مردود على الورثة واذا كان موقفا
 فهو صحيح بمعنى قال القوم انه الوقت هو الذي يذكر فيه انه وقف فلا ان يعقبه فان اكله
 انقضوا فهو للفقراء والمساكين الى انه يرث الله الارضين ومن عليها وقال اخرون انه يملكهم
 هذه الوقت اذا زكاته لفلان وعقبه ما بقوا لم يذكر في آخره للفقراء والمساكين
 الى انه يرث الله الارضين ومن عليها والذى هو غير موقوف له يقول هذا
 وقف ولم يذكر احد ان الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل وقوع الوقف
 ما انقضا اهلها ان شاء الله في الخامس **قول** خلافا للاسكان
 الاسكان في ما اخبر به ذلك جعل مرفقه اهل الصدقات الذين سماهم الله تعالى
 لان الغرض من الوقف الصدقة والتقرب وهو تحقق وبيان الغرض من الوقف ليس بمتحقق
 التقرب بل بقرينة مخصوصة يمكن ان يمتنع من كونه قرينة اصلا لعدم دليل من
 به في اشياء ائنيه القرينة بل لوجوب الوفاء بالعقد ومناير العوالمات
قول لو وقف على مصلحة فبطل الوكيل ثم المصلحة الى ائنيه الموقوف
 وفيه الموقوف وجوه البررسيلا الخيرة عادت بعد بطلانها ما برقة فائقة
 وجوب البها على ما قيل لوجوب الوفاء بالعقد السابق خرج منه ما اذا
 تعدى فيبقى الباقي بعد ذلك الغرض في السان **قول** ولا باس
 انما في المباسى ائني به الشهيد لان الواقف الصقير الذي
 قد خصص العام بالنية وهو جائز بخلاف السان **قول**

عن مولانا الحسن بن علي العسكري سلام الله عليه منهم محمد بن الحسن الصقار قال كنت الى محمد بن اسامه عن الوقف الذي يصح كيف هو فقد روي الوقف اذا كان غير موقوف فهو باطل مردود على الورثة واذا كان موقفا فهو صحيح بمعنى قال القوم انه الوقت هو الذي يذكر فيه انه وقف فلا ان يعقبه فان اكله انقضوا فهو للفقراء والمساكين الى انه يرث الله الارضين ومن عليها وقال اخرون انه يملكهم هذه الوقت اذا زكاته لفلان وعقبه ما بقوا لم يذكر في آخره للفقراء والمساكين الى انه يرث الله الارضين ومن عليها والذى هو غير موقوف له يقول هذا وقف ولم يذكر احد ان الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل وقوع الوقف ما انقضا اهلها ان شاء الله في الخامس قول خلافا للاسكان الاسكان في ما اخبر به ذلك جعل مرفقه اهل الصدقات الذين سماهم الله تعالى لان الغرض من الوقف الصدقة والتقرب وهو تحقق وبيان الغرض من الوقف ليس بمتحقق التقرب بل بقرينة مخصوصة يمكن ان يمتنع من كونه قرينة اصلا لعدم دليل من به في اشياء ائنيه القرينة بل لوجوب الوفاء بالعقد ومناير العوالمات قول لو وقف على مصلحة فبطل الوكيل ثم المصلحة الى ائنيه الموقوف وفيه الموقوف وجوه البررسيلا الخيرة عادت بعد بطلانها ما برقة فائقة وجوب البها على ما قيل لوجوب الوفاء بالعقد السابق خرج منه ما اذا تعدى فيبقى الباقي بعد ذلك الغرض في السان قول ولا باس انما في المباسى ائني به الشهيد لان الواقف الصقير الذي قد خصص العام بالنية وهو جائز بخلاف السان قول

الصيغة وايضا الشرائع التي انشاها الله او يقصدها على نفسه
فلا بد قوله قال كذا الله الرجل كذا ان يكون من وقف هذا الصيغة
اختلافا شديدا وانما ليس من تقاضى ذلك بينهم بعد فان كان ذلك صحيح
هذا الوقت يدفع الى كل انسان منهم ما كان وقف له من ذلك ثم فكيف
الحال ان الرجل ان لا يصدق الاختلاف في نفسه بل في الاموال والنقود
هذا الخبر كله الصدوق على ان الوقف عليهم في اشياء من معينة قال
ولو كان عليهم على ايامهم فانتاسلوا الوقف على فقراء المسلمين الى ان ينش
الله الارض من عليهما لم يخرج بينهما بل في الغنا **قول** بدوه ان الو
فيه اشكال في ذلك كالمقبوض الغنيمة والاراضى فاشكال في صدق
القبض عليه في الجمل والتميز عنه في ارجح هذا لانه ليس من العبادات
على القول بعدم اشتراط ثبوت القرينة من ان القبض يكون من كان
العقد المذموم عند لا يعتد به شرعا فيجوز كعبه ولا الوقف في الوقف
عليه بدونه اذ لو كان لغوا في الحار **قول** فان الشئ
للصحيحين اجماعا ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج الجلي عن الصادق ع
الرجل يجعل لولده شيئا من صفاته ثم يبدله ان يجعل منهم غيرهم
من ولده قال لا بأس ولا خفاء ولا على من يقطع عن الكلام في الرجل
يقصد على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدله بعد ذلك لا يدخل
معه غيره من ولده قال لا بأس به وفي معناه رواية محمد بن سهل عن
ابيه عن الصادق **قول** بلغة الصدوق ونحوها لا يخرجها ما
يشمل لفظ الجعل التي تضمنها بعض ما ورد في الخبر كجمل الصحيحين الشا

الهما

الهما وهو ما رواه عبد الله بن الجليل عن الصادق **قول** الصحيح اريد
ما رواه علي بن يقطين عن الصادق ع في الرجل يصدق ببعض ماله على بعض ولده
لحم الله ان يبدل معهم من ولده غيرهم بعد ان اباؤهم صدقه قال ليس ذلك الا
ان يشرط انه من ولده من مثل من تصدق عليه فذلك **القول** في القبض
قول وفيه نظر وجه النظر ان من لم يشرط جواز الرجوع قبل القبض
لا في الوقف فان ارفق الوقت عندنا مشروط بالقبض وهو ثم يخرج نفسه
ويجوز الموت قبله كما يكون العقد صحيحا في نفسه لكنه ليس فاضلا
لا في الرجوع ان يكون هذا **القول** في السكنى والورث المقتضا
الاول قول قال الشهيد نعم والشهيد الثاني اقول لعدم اشتغال
هذا العقد على جهالة من حيث عدم العلم الغاية وقت المنفعة
المستحقة والاصل يقتضي المنع من ذلك في غير محل الوفاق في الثاني
قول للخبر وفي سنده جهالة الخارجه هو ما رواه خالدين نافع
الجلي عن الصادق ع قال سالت عن رجل جعل لرجل سكنى دار له
مدة حتى يتبع صاحب الدار فلما مضى المدة اثنى ان يخرج من الدار
فقال فقال لا بد ان تقوم الدار ببقية عارله ونظر الى ثلث البيت
فانه كان ثلثة ما يحيط بشئ الدار فليس للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط
بشئ الدار فلم يخرجوه قبله ارايت ان مات الرجل الذي جعل له السكنى
بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لورثة الذي جعل له السكنى قال لا قال
الشيخ ع ما تضمنه هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار فهو من كلام
الراوي وقد غلط في التأويل وهو ان الامكان التي ذكرها بعد ذلك

١٢٤

الى قنوق الوصية مطلقا لا يصلح ان يشير بمقتضاه الى رواية عن الشافعي
 عن الصادق عليه السلام في قوله ما دام فيه الرجع ان اوصى به فله ان يوصي
 وناوله الى ما اوجها الشيخ به فله ان يوصي بما يشاء على من لم يكن له وارث
 قال في رواية اخرى لا يوصي الا بالوصية الا ما اوجها جازمه ان يوصي
 بما له كله لرواية السكوني عن عبيد بن ابي عمير انه سأل عن الرجل يموت ولا
 وارث له ولا وصية قال يوصي بالمال الذي كان في يده في المسلمين والمساكين
 السبل واخرى على ما اذا كانت الوصية الزائدة على الثلث بحسب الوتة واجاز
 في حديثه فان ذلك جائز له لما في حديثه من الرواية **قوله** ولا يقضي
 الى قنوق ولا يشرط اخر ذلك لقول من الوتة لا جازم ان يوصي بقوله الله
 قبلها على العطية يقتضي قبول المحبة بعد الاجازة بغير قيد معتد به
 كغيرها من العطايا او من دفع القسيلا انه ليس للرجوع وان لم يحصل
 من الوتة له حيث لم يقبل القرض في زوم الوتة وعلى العطية المتبدلة يكون
 له الرجوع فيها ما لم يحصل القبض للعطية العطايا ومنها ما لا يوصي بعين
 رقيقة ولا ماله سراج واجاز الوتة ذلك فالاولى للموت على المحتار
 عندنا لانه العتق فيكون لمقتضاه على القول بكون الوارث للولا
 هو العتية وعلى الوجه الاخر يكون ثلث الولا لعصبة الموتى وثلثاه
 لعصبة الوارث لانهم باثروا العتق الى غير ذلك من الفرق وهي كثر
 جدا في المفتاح الخامس **قوله** ما لوقا ثلث ما اتى من
 الفرق بين المستثنين انه الوهي اذا اضاف الثلث الى نفسه تعين ان
 يكون هو الثلث النافذ فيه وصيته شرعا فاذا اوصى به ثانيا

فقد

في قوله ما دام فيه الرجع ان اوصى به فله ان يوصي
 ان يوصي بالمال الذي كان في يده في المسلمين والمساكين
 السبل واخرى على ما اذا كانت الوتة الزائدة على الثلث بحسب الوتة واجاز

قد مرجع عن وصيته الاول لا يندلج له ثلثه مضافا اليه على هذا الوجه
 فيكون بمنزلة ما اوصى به الى ما له فان الثلث المضاف الى ماله متعده وطا
 متغل للنفوق فيه اصلا فلما وصى بعده ثلث اخر لم يبار منه الى الغرم
 انه الثلث الذي وصى به الاول السار منه كونه خارجا عنه فحينئذ
 يبدأ بوصيته الاولى بحكم نفوقها بصدد ما وصى به من اهلها في محلها
 وعدم قرينة دالة على رجوعها والثانية موقوفة على تنفيذ الوارث
 وانما اصل اندمق حديث قرينة دالة على الرجوع من محامد الجاهل كان
 الثاني نسخا للثالث ولا فالوصية الاولى فنية على الجاهل وانما
 في ارادة الرجوع عنها **قوله** ولا تمنع الاعض ولا وهلم استنيد
 الى اصل اخر اصله بعض المتأخرين في هذا القيام وشرط عليه غير واحد
 من الاحكام وهو ان اصل الوتة ان يكون نافذة فيجب حملها على
 ما يقتضي النفوق بحسب الاصل فلما وصى ثلث لزيد وثلث لغيره
 الثانية جرماعا على الاصل ناسخا لما تقدم عليها وكذا لو قال ثلث
 مالي ووجه فساده الفرق بين الوتة الصحيحة والنافذة وعدم الرجوع
 حل الاول على الاجرة في السادس **قوله** حمل على العشرة الخ على
 الاول فيما ورد عن الصادق لقوله نعم اجعل على كل جيل من جيل
 او كانت لجيل او مئة عشرة فالج هو العشرة من الشيء والثاني
 فيما ورد عن الصادق لقوله نعم اجعل على كل جيل من جيل
قوله والستهم يحول على الثمن حمل الستهم مع كل فيما عدا الستهم
 في قوله نعم انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين

في قوله ما دام فيه الرجع ان اوصى به فله ان يوصي
 ان يوصي بالمال الذي كان في يده في المسلمين والمساكين
 السبل واخرى على ما اذا كانت الوتة الزائدة على الثلث بحسب الوتة واجاز

عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله والذين
قال وكذلك قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية أسهم فالسهم واحد من
ثمانية وأما راية حمله على السند فقد رواه الصدوق في مسلكه
مقطوعا جمع بينهما وبين رايته الثانية بحمل السنته على ما إذا
أوصى لغيرهم من سهماء الوارث والثمانية على ما إذا وصى لغيرهم من
سهماء الكربة قال في معنى الوصية على ما يظهر من مراد الموصي **قوله**
فكل مجمل لم يفسره الشرع وذلك لوقا اعطوه قسطا من مال ابي خطا
او سيرا او قليلا او جليلا او خريلا اما في قوله اعطوه كثيرا فليس له ثمان
درهما ان هو فافسره الشرع على في الاخبار لقوله نعم لقد نصركم الله في
مواقيل كثيرة قالوا عليهم السلام فعدت تلك المواقيل وكانت ثمانين موطنا
قوله وقوم امتساوا بآل فرنية فلما وصى ليشاء من غنيته والاربعين
تخيل الوارث في التبعين لوقى اللفظ على الضمان والمعرف والكبير والصغير
والصحيح والمعيذ المذكور ولا يخفى اللهم الا اذا افاد فرنية مخصوصة لبعض
ما يقع عليه اللفظ كالوقا اعطوه عشرة فتبعين حينئذ المذكور خاصة
ويكونه متناوله للصغار والكبار ولو خذ الله تعالى الاياك ذلك
ومن القرابين التي يجب المصير اليها ما الوقا اعطوه راية بغربها قال
بالتخيل ولو قال يتفع بظهورها ولسانها اختصت بالانوار في حجب الغيا
الباب الثاني في فكاك الرقاب **قوله** في العتق في المقتحاح الثاني
قوله وعبارته الصريحة الى اخره ظاهر بعض الاماكن عده
وقعه بصيغة الماضي ولو كانت بعبارة جمع على صحتها في

حيث اللفظ كحزبك لعبد الماضى سبب الانشاء وقيامه مقامه في
العتق وعلى وجه النقل خلافه لا من حقيقة ضربه على محل الوفاق **قوله**
وقا لا عتاق قولان فمشتا الخلا فله تردد في كونه مراداً للعتق بغير
فيه فيقع به اوكنا به عنه فلا يقع وبه من اكدنا يا المتفق على علم في
به الا ملك الا سلطانك الا سبيل الى عليك عليه وكذلك انت
سائبة او هو متنا في حكمه باسباب لا لفاظا القلم بوضع له شرعا
وان كانت صريحة فيه مثل انك المرق عنك وفككت قسرك على ما
قوله قبل يقع للعدول عن القرعة الى الرجوع في التبعين المتفق
او اوردته انها شرعية لا استخراج ما هو معين في نفسه غير متعين
ظاهرا لا لتحصيل التبعين فيما ليس بتعين وكيف كان في جوابه انفاق
عليهم قبله وجها من شئ في النفقة قبل العتق ولم يحقق بالنسبة
الحل واحد فليست تخص من استلزم انفاقا على الحبيب بالملك
وليس يجب الوجهان في المنع من استنادهم ويجمع جوابا في الثالث **قوله**
فانه اجمع من ان لها واجب طاه الا لا يفرق بينه على الشرط فها
تحرير نصيبه فقد مثل هذا لا ينافي القرعة واثنا فيها محض الفصل
الا فله **قوله** فانه اجمع بالحسن الى اخره الموان بالحسن ما رواه المجلس
عن الصادق ع انه سئل عن رجل كان بينه وبينه ما عتق فاعتق احداهما
فما كان مضارا كلفان بعتقه كله ولا استسعى العبد في
النصف الاخر بالصحيح ما رواه محمد بن مسلم عنه في رجل ورث غلاما له
فيه شرك فاعتق لوجه الله نصيبه فقال اذا عتق نصيبه مضارة في

من سائر الورثة اذا استوفى وجه الله كان القلام قد اعتق منه حصته من
 ويتعلق له على قدر ما له فيه فان كان نصفه على يوم واحد او
 الشريك ومضاد هو معتبر فلا اعتق له لانه اراد ان يفسد على القوم ويخرج
 القوم على حقهم **قولنا** وما السيد ابن طائوس المار به حال الدين
 احمد بن طائوس صاحب كتاب بطلان علماء الامامية **قولنا** اقول القول
 الاول للاكثر وعليه المفيد الشيخ في الخلاف والمحقق الثاني
 للحلي وغير المتأخرين والثالث وهو الرعاية ومعناها ان العتق
 ان ادفع الغنى من جهة ولا يبين الرق للشيخ في المبسوط **قولنا** فاعتق
 اثنان فمعه اثنا بعد عتق ما يكونه فصيلا وذلك بان نطقا به فمعه اثنان
 ثالثا في بقائه عنهما فاعتق نصيبهما كذلك لو وكل احدهما صاحبه او
 ذلك من الصور المحتملة لانه ان كان مترتباً في علي الخلاف السابق فاجب
 حصول الشراية بحجج الاعتناق قوم على السابق نصيب الاخرين ولغا المثلث
 وان قلنا بعد حصولها قبل الاداء ولم يكن الاول ادعى عليها واقلنا
 بالمرعات احتمل تقوية عليها ايضا لان عتق الثاني ضمانه فكلما وقع
 صحيحا فاستمر في الحصة الاخرى على الاداء فمقتضى ان يلازم بين
 اعتناق نصيب الثاني قبل ان يتوفى وقع عتقه لغوا **قولنا** با
 لسوية عندنا انما جعلوها بالسوية مطلقا لانه في الحصة لان
 القيمة الواجبة هنا سبيلها سبيل فان المتلفات على المتلف
 لا فرق بين قلة الاسباب وكثرتها فمثل ذلك بما لو خرج جراح
 جراحة ولا خرج جراحات يبرهن فمات المخرج يكون الدين عليهما

بالسوية على ما قرره **قولنا** خلافا للنهائية للخبر استشكل المتأخر
 العمل بقتضى هذا الخبر لا تقصا الولا من ادم فلا يعتق ادم القصد الى
 عتقه بخبره منقضا اليها كالوكان منفصلا على ان المار به هو
 السكوت في ما يروى من اقولنا اهيهم **قولنا** ان سبعة الثلث الخبر
 اراد بالخبر طائوس احمد بن زاهد بن الحسين فاربها الله عن الرجل
 يحضر الوفا وله الما يبعث على امته نفسه وله ما يبعث في شركة رجل
 اخر في حق وصيته ما يبي احواله حال ما يبيك الذي التمسك ففقا
 بقوم عليه ان كماله فعمل ثم في اخره الرابع **قولنا** ان علم به المالك
 ولم يستثنه لم يفرق اكثر على تقدير توقف ذلك على الاستثناء بين
 تقديمه على العتق وتأخير عنه مع الاتصال لان الكلام جملة واحدة لا يتم
 الا باخرا والشيخ اشتراط تقديم الاستثناء على الترخيم لانه اوجب
 فاربها الله الحسين بن رجل قال المالك له انت حرى ما لك لا يبيد
 بالحرية قبل الما يقول فمالك وانت جبريضا المالك لانه اذا قدم
 الترخيم انقطع به فلا يقع الاستثناء او موقوفة وربما ان الترخيم
 اعتبارها المالك ولا يقبل ايقل هو يبيع ويبيع حصول الترخيم قبل علم
 الكلام لان ذلك من جملة الصيغة **قولنا** الموقوف المار به الموقوف
 فاربها الله على الصادق ان كانا تب المجل ملكه او يتقيد وهو يعلم ان ماله
 ولم يكن استثنى السيد الما لجل يتقيد فهو للعبد وما يوصف
 الواقع في طريقه وان كان فطريا **القول** في الترخيم في الافتتاح والآن
قولنا ويخرج عليه محته من الكافر بما يفرغ محته من الكافر

ايضا في هذا كلامه وربما يلج من بعضهم التفسير الى الامرين
 والجملته المسئلة محل اشكال **قوله** ولا يسع رعاؤه لو فعل
 ذلك الحق هو المستفضة منها ما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عن
 جعفر بن محمد عن الصادق في الرجل يكون له على الرجل مال
 فيحرقه قال ان استخلفه فليس له ان ياخذ منه بعد الميراث شيئا او
 احتسبه عند الله فليس له ان ياخذ شيئا وان تركه ولم يستخلفه
 فهو على حقه ومنها ما رواه عبد الله بن فضال قال كان بيني وبين رجل
 من اليهود معاينة فخانني بالفسخ فمقد منه الى الوالي فاحلفني
 فحلف وقد علمت انه خلف عينا فاجره فوقع له بعد ذلك عند راي
 وراه كثيرة فارتيت ان اقصر الالف فيهم التي كانت عنده
 فاحلف عليها فكتبت الى الحسين فاخبرته اني قد حلفته
 فحلف فندفع له عندي مال فان امرتني ان اخذ منه الالف
 وروى التي حلف عليها فكتبت لا تاخذ منه شيئا ان كان
 ظنك فلا تطله ولو لا انك كتبت بمبينة فحلفته لا مرتك
 ان تاخذه من تحت يدي ذلك ولكنك كتبت بمبينة لقد مضت
 العيين بما فيها ومنها ما رواه شيخنا الصدوق في الفقيه
 من سلا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حلف لكم باقعة فصدقوه ومن حلف لكم بالله فاعطوه
 نهيت المير بدعوى المدعي ولا دعوى له **قوله** والكل شانه
 يدفعه الصحيح رواه عبد الله بن ابي حنيفة يعقوب بن الصادق
 قال ان راي صاحب الحق بهي المنكر حقه فاستخلفه فحلف ان

لاحق

لاحق له قبله نهيت المير عن المدعي فلا حقه له وان كذبت عليه
 بما رواه قال نعم فان قام بعد ما استخلفه المحذير فحلف او منكره
 اقرار المنكر فولا ان اخبر للدول ان حجة المدعي المير وهي انما
 وجدت منه فكل كينته وللثاني ان الوصول الى الحق انما جاء
 من قبل المدعي عليه المير على نفسه ان يكون له عنها فيكون كما
 قراره ومما تنفع على القولين ان المدعي عليه لو اقام بيئته على اداء
 المال او على الاباء عنه بعد ما حلف المدعي فان قلنا بالاول
 صححت وان قلنا بالثاني لم يصحح لانه مكذب لبيته باقراره
 بيئته على القولين فان جعلناها كالبيئته فلا تدرى حكم الحاكم بغير
 جعلناها كما قرأ المدعي عليه فلا حاجة اليه على ما قرره في
 في التلقي بالقول اريد بذلك ما رواه سيد الرحمن بن ابي عبد الله
 النهدي قال قلت للشيخ يعقوب الكاظم خبرني عن الرجل يرضى قبل
 الرجل الحق فلا يكون له عليه بالله قال قضى المدعي عليه فان حلف
 فلا حق له وان لم يحلف فعليه وان رجع المير على المدعي لم يحلف
 فلا حق له وان كان المطلق على الحق فماتت فاقامت البيئته
 عليه فعلى المدعي المير بالله الذي لا اله الا هو لقد ماتت لان
 وان حقه لعليه فان حلف والا فلا حق له لانا لا ندرى لعله
 قد اوفاه ببيعة لا يعلم وضعها او غير بيئته قبل الموت فماتت
 صارت عليه المير مع البيئته فان ادعى ولا بيئته له فلا حق له
 لان المدعي عليه ليس له ولو كان خيالا لزم المير او الحق

أن يراد به على نفسه لو ثبت عليه له حق وأثبتها بحكم الذي قلناه
 ألا يحل القول ما تقدم من ثبوت العبد على المدعي على الميت إذا
 كانت له عينة **قوله** في قبرها منه قوله لا دلالة أن العبد يقره
 شرافها على المدعي بكونه بالحق حقه له أن يحلف ولا يلزم من بياحه
 الميراث وجهه عنه كمن يباح للغير طاعة فله الرجوع فيها قبل أن يركل
 ولنا في أنه حق له وحده فإذا في جعله للمدعي لزم سقوطه لاستيلاء
 اشتراكه بينهما وربما يرجح الأول بأن المراد من الاستقاط وبإحدا
 بقاء جعل الباب قبل الرجوع السقوط في المفتاح الخ
قوله والخبر الخالف لذلك أراد بالخبر الخالف ما رواه مسلم بن
 كهلان أنه سمع أمير المؤمنين يوصي شريفا إلى أن قال له وروى العبد
 على المدعي مع عينة فإن ذلك أحل للعي وأثبت في القضاء وفي قوله
 ذلك أحل للعي وأثبت في القضاء استعان بجسيم الحكم بحال الاستنباط
قوله في الحكم على الغائب وذلك كما لو كان المدعي على الغائب
 وكيل المستحق فإنه لا يجوز خلافه فلا بد من الاستعانة بالكيل
قوله خلافاً للنهائية الشيخ وإن جوزه في النهاية الزام المنكر
 بالتكفيل إلا أن المسبوق منع من ملائقته ومطابقته بالكيل
 لأنها عقوبة بثلث هو جبرها وأصل الرأفة منها وإما عتيد
 المدعي بالامتنان فلان الحق له فإن شاء عجل بإخلاف الحكم لعدم
 السينة على إثبات المدعي وإن شاء أخرجه إلى أن يتمكن من
 احضارها في السابع **قوله** ثبت أنه لا حق له أن يكون

قد روي

قد روي أنها من حر أو من عبد وقد شرط لولا كونه الولد وقاله
 لولا ولدها في ملكه لما ذكر من الاحتمال مثله ما قال هذه ثم
 نخله لأن نقله من كونها ملكا له فلا يكون ملزم للمدعي عليه
 على ما قرره في المفتاح **قوله** أو فليتنا الظن المتهم
 فعيل بمعنى مفعول من الظن بمعنى التهمة والمراد به هنا أمّا
 المتهم في ذنبه وإما التهمة وأما المتهم في تلك القضية التي ستشهد
قوله صريحاً القبيح هو رواية عبد الله بن أبي يعقوب عن الصادق
قوله فإنه بعد من التهمة أي بالتهمة تمته المالك بلا سبب
 من جهة المشاهدة يخرج أو استمالة الشاهد بحجته
 حاله عنده على وجه هذه الظن بعد الله في التاسع **قوله**
 لا يجوز للمالك بل وظيفه الحاكم أن يصح حتى يثبت الشاهد ما عنده
 ثم ينظر فيه ويحكم بقضائه من نفي وإثبات وإذا وجد قاصداً
 عن نارية المطالب ونيز مطابق للمدعي وما جرى مجرى ذلك
قوله محمد بن ماعز هو ما عرّف من مالك فإنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله
 عنده بالزنا فكان يصبر عنه ويقول له ما برئتة الخائتار إلا
 ستيان وفي بعض الفاظ قضيت أنه جاء إليه فقال يا رسول الله فطرقته
 التي زنت فاعرض عنه فبعض من شقة الأبرار فقال يا رسول الله
 زنت فاعرض عنه ثم جاءه فقال يا رسول الله فقال يا رسول الله
 قال أنت جنون قال يا رسول الله قال هل أحضرت قال نعم فقال
 ادعوا له فإن جمعه **قوله** ولما عهد من أمير المؤمنين فإنه كان

تجاءه على من اقرعته بالفور على نفسه ويبرهنه قبل الحال الا يعجز
وكان يامرهم بالاستئذان مع التوبة ويرشدكم ويقول ما اخرج احكم اذا
قارن هذه النسبة ان ليس على نفسه كما استأذنت الله عليه في رواية اخرى
ان جلا اتاه بالكوفة فقال امير المؤمنين اني زنت فطهرت وكان
الرجل لا يزال ياتيه ويقرعته الى ان يرجع اليه المراجعة فلما اقرع
قال لعنه اخفط به ثم غضب ثم قال لما اقرع بالرجل منكم ان ياتي
بعض هذه الفواحش فيضع نفسه على رؤس الملا فلا ياتي عليه
فيما الله لم يمت به فما بينه وبين الله افضل من اقامتي عليه الحمد
اخرجه واقام عليه الحمد والحمد لله قوله وفيه نظر لعل
النظر ان اليمين هنا قافية مقام احد الشاهدين فكما لا يثبت في
استثناة احدهما بالنسبة الى الاخر من المحتمل عدم استئذنه في
احدى الشهاتين بالنسبة الى ما يقوم مقام الاخرى قوله
وفي رواية ضعيف هي رواية السكوني عن الصادق ان امير المؤمنين
استخلف يهوديا بالنوبة التي امرت على موسى وفي رواية اخرى
عن الباقر ان امير المؤمنين قضى فمين استخلف اهل الكتاب
ان يستخلفه بكتابة وملكته والتبني فخص حكمهما بين الرقابتين
بالامام اذا علم ان ذلك ربح لهم ثم قال وليس لنا ذلك ورياء اول
الرواية الاخيرة با رجاء المجوزين فيها الى من استخلف فان
استقام كانت موافقة للاخبار المستفظة المخالفة لذلك
العامة الموافقة لكتاب الله في اية الرصينة في السفر حيث

بأقسام

بأقسام الشاهدين الغير المسلمين بالله في قولهم فيقسمان بالله ولعل
الى هذه الآية اشارة في الصحيح السابق بتلاوة قوله فاحكم بينهم بما
امر الله قوله ويدفعه الصحيح السابق وفي معنى الصحيح المذكور
رواية جراح المدني عن الصادق لا يحلف بغير الله وقال اليهودي
النضائي والجوسي لا يحلفون الا بالله ورواية سماعة عن ابي بصير
هل يصح لاحدكم ان يحلف احدا من اليهود والنصارى والمجوس باليمين
قال لا يصح لاحدكم يحلف احدا الا بالله وصححه الجعفي عنه انه سأل
عن اهل المللكيف يستخلفون فقال لا يحلفون الا بالله في التثنية
قوله الى التعليل المعجزة فيه تلبسه على خلاف بعض العامة حيث
اوجب الاجابة الى التعليل مطلقا وجعله ناكلا بدو نها منهم من
خبر ذلك بالتعليل الثاني والكا في ذلك القول وكلاهما باطل
عندنا لان اقرار الحلف بالله من روى تعليل كان حالفا بالله
فيجب ان يحلفه ولم يرض به فليس من الله كما نظرت به الاخبار
عن لامة الاظهار في الثالث عشر قوله وان اراد الحلف على نفي
الاستحقاق يعني لو اراد المنكر ان يحلف على نفي استحقاق المدعى
شيئا عليه فالأقرب ان على المدعى ان يجيبه اليه لاستلزام نفي العام
المحلف عليه نفي الخاص الذي كان يريد ان يحلفه عليه ويجوز ان
ان يتعلق المنكر غرض صحيح بالعدول في الحلف عن نفي الخاص الى
نفي العام مثلا لو ادعى عليه غصبا او اجارة فاجاب بالنفي
او لو استأجر ثم حلف على نفي الاستحقاق لكفائه وان كان قد

او استاجر من يدين الحق بدفع او ابراء فحيثما حلف على ان لا يعصب
 او لم يتاجر كان كانيا اما العبد الذي حلف على ان لا يعصب
 العوض من براءته من حق المدين والقول الاخر وهو المنقول عن الشيخ
 انه يلزمه في هذه الصورة الحلف على وقوع الجور اذ لا يجب به
 الا وهو قادر على الحلف عليه واعترض عليه بانه مع تسليم قلده
 على الحلف على وقوع الجور اذ لا يلزم منه اجابته اليه وانما اللان
 له الحلف على البراءة من حقه باي لفظ اتفق فله العبد الى ان
 الاستحقاق اقراها من الظاهر ان جوابه ينفي ان لا يستحق
 امكان حلفه عليه لما استقر عليه العادة من النسأ اهل في
 جواب المحاورات بلا يتسأ اهل به في الايمان في الرابع عشر قول
 يقبل قول المدين من الواقع التي يقبل فيها قول المدين بغير نسبة
 ولا يمين ما لو كان المدين من قام الدليل القاطع على صدفه وانه
 لا يدعي الاحقا يقبل دعواه في كل ما يدعيه وكذلك من ادعى انه
 لا يكون عليه ومن ادعى انه اخرج زكوة وفعها الى المستحق
 من ادعى انه غلبها عن ماله وتلفت ومن ادعى كذا وجب في ركا
 له بعد بيعها على المشهور وكذلك العبد والمحرر ومن ادعى انه من اهل
 الكتاب المبيوعه ستم من احد الحنفية وغيرها من ادعى تقديم اسلامه
 على الزنا بالمسئلة حذرا من القتل ومن ادعى ان المظالم المحروبة
 عنه انما ابقاه لنفسه وفرضت عليه نفيا للاحتكام به من ادعى
 الغلط في اعطاء الراب على الحق لا التبرع ومن تلفت نكسا ونكسا

زوجها ثانيا او قبل بها ثمرات فارعت انه وطئها قبل قولها وحل الاول
 من رعت البراءة مما يتعلق بالحيف في الطهارة والبراءة من الاول
 فانك اهلكه وارعت انه من وطئها بالبرقة مرة واحدة ثم انكر الزم بالمال
 بعد القطع ومن اخرج من خزانة لا فاضا ان صاحب المال اعطاه اياه فلم
 يوافقه اخذ المال لا قطع على الخرج وهو اقرب ما يجب ان يتم انكره او ادعى
 كونه مكرها في اقراها ومن قامت عليه البينة في الزنا فعليه الاكراه
 ومن زنى وهو قريب عهد بالاسلام فانكجهالة وكذلك كل من ادعى انها
 في الحدود والتعزيرات وامكنت في حقه والعبد اذا كلف به سيده فا
 دعى انه اكرهه كراهة على ذلك والحجامة ان اساققتها امرها فانك
 انها اكرهها على ذلك والرجل والمرأة اذا وجدوا معا معين فادعيا
 الرقبة وكانت محملة ولا يثبتان اذا وجدوا مجرمين في ان اراهم
 فارعيان ان البراءة ونحوها ارجحها الى ذلك الى غير ذلك من الواقع والتقوى
 عليها والمختلف فيها وهي كثيرة جدا لم اجد احد اقبلها استيفان
 من دام ذلك من اعلام قول وفي رواية انه يقبل اريد بالرواية
 الدالة على الفرق بين كلاب وغيره في دعوى العارية ما رواه جعفر بن عيسى
 عن الهارثي قال كتبت اليه جعلت فداك المرأة غرت في دعوى ابوها
 انه اعارها بعض ما كان عندها من متاع وختم اقبل دعواه بلا
 بينة له لا يقبل دعواه الا ببينة فكتبت نوحها اليه عجزا بالبينة
 قال كتبت اليه ان ادعى نفي المراءة المبيعة او ابوها المبيعة او
 في متاعها او ختمها مثل الذي ادعى ابوها من عارية بعض المتاع

او الخدم الكوفيين منزلة الا في الدعوى تكتب الا وهذه الزوايا
 غير معول عليها من اكثر اصحاب بل ظاهر بعضهم الاتفاق على عدم
 الفرق بين الاب وغيره من الانساب خلا بالاصل مع عدم بثوت ما
 يوجب الخوف عن مقتضاه ونسكا بعموم التبعة على المدعي والمدعى
 على من انكره الا ان الوالد المهر ادم الله احسانه علل في الواقي فما تمسكه
 من الفرق بان الاب كثير اما بغيره لا المتابع وبانه في التعريف في
 امرهم في اتساع وبانه اعرف باخوانه فيما اعطاه بخلاف غيره **القول**
 في الذي اثنى في المفتاح **الاول قول** الامانة بقره الا نادرا
 على اختلاف مقتضى التقاضي في بعض الصق، وذلك فيما اذا استلزم ^{حان} الرق
 قبل الدخول مثلا واخضا فقال الرجل اسلمنا معا فانكاح باق
 وقالت المرأة بل على التعاقب فلا نكاح فالمشهور انها على ان ينف
 المعينة لانها لو تركت المحضفة لترك واستمر النكاح المعلوم ^{تجوز}
 وانه المدعي عليه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح ^{صل} ولا
 عدم تقديم احد الحائرين على الاخر فيحلف هو بحكم له باستمرار الرق ^{حجة}
 اذا حلف على الثالث المدعي هو الرق لان النساء والذين بزعمه
 خفي مخالفا لظاهره والتلفظ بكلمة الاسلام منهما بحيث لا يتقدم
 احدهما على الاخر نادر جدا والمدعي عليه هي الزوجة لموافقتها الظاهر
 فيحلف هو بحكم لها بان نفع النكاح ان حلفت واما ان اعكسا
 بان نفع الرق والتعاقب والزوجة التعاقب فاعلم بحاله على الاول
 والعكس على الثالث فيكون الزوجة مدعية على المتقدمين لانها

تركت لترك ولادة المقارنة خلاف الظاهر واما على الثاني فالزوج ^{مستثنى}
 المدعي لان الاصل عدم سبق اسلام احدهما على اسلام الاخر وبما ينشأ
 في الصورت الا دل على التيقن الاول بان الزوج هو الذي ترك لترك لان
 النكاح حقه فاذا لم يوطا لهما به يترك وسكونها لان له مطالبتها
 بحقوق **الزوجة** المحكوم عليها قبل اسلامها ما لم تثبت زوالها
 في **المفتاح الثاني قول** ويحلف كل منهما لصاحبه مبناه على
 ان كل واحد منهما مدعي في الصف ومدعى عليه في الصف فيحلف على
 انه لا حق لصاحبه فيما يدعي مقتضا على ذلك غير متعرض لاثبات ما في
 يده لنفسه فان خلفا جميعا كذلك او كلا قضى بينهما نصين ^{كت}
 في يدهما العين وان حلف احدهما نكاح الاخر قضى للحالف بالكل فان
 كانت عينه بعد نكاح صاحبه اتفق على واحدة جامعة بين النفي والا
 ثبات فيحلف على ان الكلاله ولا حق لصاحبه فيه والا افتقر الى بين
 اخرى للاثبات ان لم يقض بالنكول ويجعل في القضية الاولى يقض
 حوب يمينين احدهما نافية والاخر مثبتة لا تقضاء بعد
 السبب لعدم السبب اللهم الا ان يقال العين الواحدة الجامعة بين
 الحكمين جارية فيما نحن بصدده مجرى يمينين **قول** وان كان في
 مداهما الوسيط احدهما بالمدعى بما يحلف صاحبه وجها واحدا
 واما الواسط ففهل تخيل الحكم في البداية بتخلف ايها الشاهد يقض
 بينهما وجهان عليها ذكر بعض اصحابنا قال فيقول القابضة في تقدير
 اليمين على المبتدئ على تقدير نكول اخر اقول **الصورة الثانية** يحلف

وهي ثالث هوائي بهذا تجليف الذي عن بسا صاحبه استنادا
حديث تقدم بصاحبه الميم في سماع الدخول جعلناه بهذا المعنى
قول بل تقدم بليته الخارج ان جعلنا السبب في انقسام العين
بليتها ضعيف لما اختاره لم يقله من تقدم بليته الخارج لكونه مينا
فلا يمين على واحد منهما لان القضاء للخارج مستند الى بليته
وهي باهضة بليته الحق فليس تغنى عن الميم واما الى جعلناه
نسا قط البتتين بسبب السأوى بلزم كلا منهما عين لصاحبه
لان نسا قطها اوجب الرجوع الى الميم على ما ذكره بعض المحققين
قول لاكثرها البينة مع بنية للصحيح ان يد بالفتح الدال على
القضاء لاكثرها بنية ما رواه ابو بصير عن الصادق ع الله ساله
عن الرجل ياتي القوم فندى دال في ايديهم ويقع البينة في يده
الذي في يده الدال البينة الله ورضا عن ابيه ولا يدري كيف
كان امرها فقال اكثرهم بنية ليستخلف وتدفع اليه وذكر ان
علياء اتاه قوم يخبرون في بخلة فقامت البينة لهم كما انهم
انفقوا على يدهم لم ينفقوا ولم ينفقوا بها لا اكثرهم بنية
واستخلفهم قال فيسأله حينئذ فقلت ارايت ان كان الذي
انك الدال قال ان ابا هذا الذي هو فيها اخذها بعين من ولم
يق الذي هو فيها بنية الا الله ورضا عن ابيه قال ان كان امرها
هكذا ففي الذي انماها واقام البينة **قول** وللنظر الى كذا
لمعلل استين بالنظر للمعلل الى ما رواه محمد بن جعفر عن منصور

في الصادق

عن الصادق ع الله قال رجل في يده شاة فباعها رجل فادعاهما واقام البينة
العدول انما ولدت منه ولم يبع ولم يبع جله الذي في يده بالبينة
منهم عدول انما ولدت ولم يبع ولم يبع فقال له حقها الذي ولا يقبل
من الذي في يده بنية لان الله عز وجل انما امر ان يطلب البينة من المدي
فان كانت البينة والا يمين الذي هو في يده هكذا امر الله نعم **قول**
وقيل فيه اقوال اخر من تلك الاقوال قول المفيد وهو نعم ان عدل
البينتين ثم اكثرهما عدل ومع السأوى يفيق به للخارج وقاها
الصدوق فقد لم يعدل في الخارج من غير سبب اكثرهما في العدول
ومنها قول الخليل والدليل وغيرهما هو من جميع بنية الخارج مطلقا
بسواء اشهدنا جميعا بالملك المطلق ام المفيد ببيان السبب امر
مختلفين للمحدث النبوي المتفق على بطله الخاصة والعامة ان
البينة على الذي لا يمين على من انكر وجه الدلالة انه جعل لكل واحد
منها حجة فكلا يمين على المدي لا بنية على ذي اليد والتفضل قاطع
للتشكك ومنها تقدم بنية الداخل مطلقا الرأية غياث بن ابراهيم
عن الصادق ع الله امير المؤمنين ع اخضع اليه رجلان في راية في
كلاهما اتاما البينة انه انفقها فقصي بها الذي وهي في يده وقا
ثم لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين وانعاز عن البينتين في جميع
الى تقديم ذي اليد ولا يخفى عليك هنا في الحين اما الرأية فلا انها
مع ضعف سندها اخبر من المدي لا انها اتانلت على تقدم بنية
ذو اليد مع سبب السبب مطلقا فيكون مؤيد لما تضمنه

الفصل المفقول من الشيخ واما الاخرى فكلها صادرة عن جهة واحدة
 الثالث قولنا لا يتحقق التعارض على ذلك بان الذي يحلف مع شأ
 يصدق نفسه والذي يقيم شأ حديث او شأ واحد وامرئين يصدق غير
 فهو أقوى جانب واحد من جهة في يقال يتعارض ما نظر الى ان الشا
 الواحد مع عين الملتقى حجة مستقلة في اثبات المال كاشا حديث فاما
 ثبوت التعارض في تحقق التعارض في امرين في الرابع قولنا لا يتجدد
 عنه علم الانفصال وذلك بان يقول وهو في ملكه الى الان او اعلم انه
 من لا حق لو قال لا يرى زال لم لا يقبل على ما قاله لان ثبوت الملك
 سابقا ان اقتضى بقاءه فيبقى عليه فصره يدل على الانفصال اليه
 فلا يحصل للملك للمدعى في الحال لان دعوى الملك للمساكين لا يسمع عند
 البينة عليه وهذا احد الوجهين في المسئلة والوجه الاخر عدم اشتراك
 الضمة لان الملك اذا ثبت سابقا فلا يصل فيه الدوام والاستمرار
 فلا يفتقر الى التصريح باستمراره ثم على تقدير اشتراطها بما يفرق
 بين العبادتين الاوليين والثالثة بانها تقتضي ترويه او رتبة في
 بعيدة عن سعة هذه الشهادة لانها لا بد ان يكون مستند الى العلم
 بخلاف الاوليين واعتبر في عليه بان الحزم الواقع في الشهادة بالصفين
 الاولين انما استند الى استحضار الملك فظهر لا استمرار مع عدم
 المتاني ولا فالحزم بالاستمرار لا تنفق لان الاسباب الموجبة لانفصال
 الملك عن المشيئة لا يمكن القطع بعزمها وان صحة الشاهد لا
 ونها ان فان فيها ما يمكن وقوعه من انظر هذه الاستناد الى الا

مستوفى

الاستناد بالمدل على عدم الانفصال الخامس قولنا المشيئة بانه لو ادعى
 الشيعة اخرج على المشيئة بان التنازع انما وقع في العين والعين قطعا لا يجوز ان يقيم
 على طريق المنازعة كما لو تنازع ثلثة في ثلثة عبيد فادعى احدهم الجميع فكل
 على الجاهل والثاني اثنين والثالث واحد واقاموا البينة فالحال في المنازعة
 للمدعى الجميع والحال في غيرها نعمة مدعى الواحد بين مدعى الكل ومدعى الاثنين
 والثالث بينهم فلا تأكلها هنا بخلاف ثلثة الميت فان التنازع فيه ابتداء هو
 الدين في نعمة الميت فظهر العين وقيل العلامة كلام الشيخ لا يخلو من
 خصلتها ان كان المدعى بين اثنين خاصة اما لو زاد المدعى على اثنين
 فالوجه ما قاله ابن الجبجد قولنا كضرب المدعى مال الفليس ذلك
 كالروايات بخلاف المال لا غير وعليه الف جمل والثاني لا خلاف الزكاة
 يقسم بينهما الا اننا وكما لو كان لاحد الشريكين ضعف ما لاخر ثم تلف بعض
 المال فالباقي يقيم بينهما على نسبتة ومن المال وما يقال لو زاد المدعى
 على اثنين انقسم العين بينهما على طريق العول والمضاربة كما ذكره الاسكا في
 اما لو كان ناثنين وادعاهما الجميع والاخر النصف والثالث الاثنين
 فلا تقسم بينهما على طريق المنازعة كما هو المشيئة في السادس قولنا
 بما يمكن فحده اما لو لم يكن حمل شهادة احدهما على ما يمكن فحده على الا
 كما ان شهد بينة الزوجه والاخرى لا صدق والجميع في زمان معين
 وشهد بينة الخايرت بموت المورث قبل ذلك الزمان فاما متعذر
 وكذلك لو كان الاختلاف في المكان فلا بد ان في تقديم احدهما
 على الاخرى من الرجوع الى الفرقة او بينهما من وجه الوجاهة على

مما سبق ذكره من البيه **قوله** فضله احوال ونحوه من مختلفه فيها الحق
 لبيان الحق فان كان لاحد ما بينه فحقى به لا بد منه او الى من يدعي
 وانه يكون هذا البينة في كل منهما على النصف فيختلف كل له حصة في نفسه
 نصفين سواء كان يدعيها من حيث المشاهدة ام من حيث الحكم وسواء كان
 المتنازع فيه مما يختص بالرجال كالعمائم والا سلمة ام بالنساء كالمتاع
 والحمل ام يصح لكل منهما الا لا في الرقش وسواء كان الدار بينهما ام لا
 حدما ام الثالث وسواء كانت الرزقية باقية بينهما ام ذابته وسواء
 كان المتنازع بينهما ام وصتهما ام بين احداهما ورثة الاخر ومنها انهما
 لا يصح الا للرجال الحكم به للزوج مع يمينه وما لا يصح الا للنساء الحكم
 به للزوجة كذلك وما يصح لكلهما فهو بينهما لصحاحته وقاغة الخامس
 عن القدر في ومنها تقديم قول المرأة مطلقا لقول الصادق في
 صحاحه عبيد الرحمن بن الحجاج البجلي المتنازع متاع المرأة الا ان يعجز
 الرجل البينة فعدم من بين لا يتبرأ بعينه بين جيلي منى ان المرأة تزني الى
 بليت زوجه امتناع وفي اخرى رواها هو عنه عن ان الجهاز والمتاع
 يهدى لملأينة من بيت المرأة الى بيت الرجل فيقضي التي جاءت به وهي
 المدعى فان تم انه احدث فيه شيئا فليات البينة والشيخ في الا
 ستيصا راعى على هذا الخبر وحملها على الفقه على النقية نارة وفي
 الاصل لا يصح بينهما ذلك امر الحكم اخرى في الميسر في القول الاول
 وفي الخلاف الى الثاني وفاقا للاسكان في واستحسنه غير واحد من اضر
 عنها كالمحقق والحلي لقضاء العادة بذلك ورجوع التبع في باب

الدولى

الدعاوى الى العادات ولما تقدم قول المنكر والمثبتين من الاستصحاب
 الحق من قول فان وجد عليه بعد العزم واستقر او اضطر بكده فيمنع الصدا
 الدعوى من وعدم الترجيح لاحد من المختلف جعل هذا التفصيل **مما**
 من الاخبار الواردة في الباب بخلاف العادة فاضية بان المرة تأتي
 بالجهاز من بينها الحكم لها به والعادة فاضية ايضا بانها يصح للرجل
 فانه يكون من مقيناته ذلك مقينات المرة وكذا ما يصح للمرأة خاصة يكون
 من مقيناتهما ذلك مقينات الرجل والشك يكون للمرأة قضاء نحو العا
 السابقة قد ولعوضه خلا هذه العادة في وقت من الاوقات صقع
 من الاصقاع الحكم بها **الباب الثاني** في الشهادات **القول** في الشاهد
 وشروطه في المتنازع الا **قوله** من غيرنا وبيل اريد بالتاويل ما ذكره
 المستدلون بالخبرين على استثناء الجراح من ايها من ان يلفظ القبل
 الا ان الجراح داخل فيه بطريق اول وهو كما ترى **قوله** ومستند من
 مقطع اشارة المستند الى ما رواه ابو ايوب الجارح قال سالت اسمعيل
 جعفر عن محمد بن شهاب العظام فقام فاذا بلغ عشر سنين قد قلت
 ومحمد بن عمار قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعائشة وهي بنت عشرين
 وليس يدخل الجارية حتى يكون امرأة فلا وكان للعظام عشر سنين
 امر وجازت شهادته وضعفه الى ان في طريقه محمد بن عيسى عن
 يونس وهو ابو جعفر محمد بن عيسى عن عبيد بن يقطين وقد ضعفه
 الشيخ في الفهرست وغيره استناد الى استثناء الصادق اياه
 من رجال نوات المحكمة وذكره عن شيخه محمد بن الحسن بن احمد بن

عنهم قول شهادته الاجماع ام اجبا للصديق واليه ذهب الشيخ في النهاية
 وهو المنقول عن محمد والقول بالقبول الحلي والمحقق وغيرهما وله العمل في
 العمومات **قوله** في المنع خبره على الكراهة احدى روايات العلامة
 سيابة عن الصادق ان امير المؤمنين كان لا يجزئ شهادته الا حين
 والاخر رواية عنه عن سماعة قال سالت عمار بن موسى المشهور فقال **قلت**
 وانتم والشرك وواقع مغرم والا جها العبد والتابع والتميم كلهم
 برده شهادتهم في الفتح الخامس **قوله** هل يقبل شهادة الملوك الى
 اخره القول الرابع وهو المنع من قبول شهادة الملوك على الحرم المصنوع
 مطلقا سواء كان المشهور عليه سيده ام اجبتا وجوزة على قتله من
 المالك وعلى سائر اهل المل من الكفار للاسكان في محبة مضافا الى
 الجمع بين الاخبار رواية محمد بن مسلم عن الباقر لا يجوز شهادة العبد
 المسلم على الخالمسلم والقيس بالصفة تدل على نفى الحكم عما عدا الموصوف
 وعلى نفى عموم محبة مفرم الموصف فالحجة على قبول شهادته على
 الذي مراده محمد بن مسلم عن احدى رواياتهم يجوز شهادة الملوك
 من اهل القبلة على اهل الكتاب وعلى العبد بما رواه امير المؤمنين
 يقبل شهادة بعضهم على بعض ولا يقبل شهادتهم على الاحرار في
 بان الرواية الاولى معارضة بمثلها والثانية غير دالة على نفى
 قبولها على غير اهل الكتاب بل من حيث المفهوم وهي ضعيفة
 والثالثة لثمة غير مستندة فلا عجة بها على انها معارضة
 برواية عبد الرحمن بن الحجاج ان امير المؤمنين كان يقول لا بأس

بشهادة

١٦٣
 لشهادة الملوك من غير قسيده يكون شهادته على قتله وقبولها غير مولا وعليه
 وردها له وعليه **قوله** والعدم مطلقا القول الاخير وهو عدم القبول
 مطلقا للعلماء مستندة مضافا الى الاخبار الدالة على المنع باطلاقها
 ان الشهادة من المناصب بحليلة فلا يلحق بها العبد كالقضاء ولا
 يستغنى عنه بمحقق سيده فلا يتفرغ القبول الشهادة ولا خلاف ان
 بقول القول على الغير في رواية فيعتبر فيها الحرية كما في سائر الولايات ولا
 يخفى ضعف هذه الاعتبارات واما ضعف الخمس تلك الاخبار فلا
 غير سالت عن المعارض فابله لانواع من التاويلات **قوله** وفي رواية
 محمد بن ابي محمد بن مسلم عن الصادق في شهادة الملوك قال اذا كان عدا
 فهو جازر الشهادة ان اول من رده شهادة الملوك عمر بن الخطاب ذلك
 انه تقدم اليه ملوك في شهادة فقال ان اقيمت الشهادة محض على
 نفسي وان كنتما اثنت برقي فقال هات شهادتك اما ان لا يجزئ
 شهادة ملوك بعدك **قوله** اما دل على المنع مطلقا في الاستصحاب
 من جملة اخبار المنع على ان شهادة المالك لا يقبل من اليهم ويقبل من
 عداهم لموضع التهمة وجرحه الى المليم فان استقام كانت هي نفقة
 لغزو الصدوقين على ما يفهم من كلامهما فانها لا لا بأس بشهادته
 العبدان كما عدا لغير سيده وهو يعطى المنع مما عدا ذلك من حيث
 المفهوم لا المنظر واطلاق شهادته لغير سيده شغل شهادته الله
 سيده ويخرج مفهومه شهادة لسيده على غيره ورواية عبد الله
 بن ابي بصير عن الصادق انه سأل عن الرجل الملوك المسلم يحسن

شهادته غير موالية فقال يجوز في الدين والشئ الجبنة السائر قول
بالصلاح للخبرين بما جئنا به واه عيسى بن عبد الله عن الصادق انه سأل
عن شهادة ولد الزنا فقال لا يجوز الا في الشئ اليسير رايته منه صلاحا
واجاب عنه العلامة بالقول بوجوبه فان قبول شهادته في الشئ اليسير
يعطى المنع من قبول الكثير من حيث الممنوع ولا يسأل ان هو كبر النسبة
الى ما دونه فانه لا يقبل شهادته الا في اقل الاشياء التي ليس
بكثير النسبة الى ما دونه انما دون له ومثله لا يملك ولا ينبغي ما فيه
ان لو كان ما ذكره صحيحا لزم كونه الاستدناء لقول الاطراف تحت
وهو المعلوم ان ليس يحول على العرف حيث لا مفسر له شرعا **القول في**
تحول الشهادة واداتها في المفتاح الثاني **قول في** يحل له الشهادة
المستفادة من بعض الروايات جواز الكتمان فيما اخاف من المشاهدة
وقد ظلم على المشهور له بآراء شهادته وذلك مثل ما رواه محمد بن القاسم
بن الفضل عن الرضا قال سألته عن رجل من مواليك عليه دين رجل
مخالف يريد ان يعسره ويمدسه وقد علم الله انها ليست عنده ولا
يقنع عليه وليس لغريمه بنية هل يجوز له ان يحلف له ليدفعه عن نفسه
حتى يسير الله له وان كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوا ان الله
لا يقدر هل يجوز ان يشهد واعليه قال لا يجوز ان يشهد واعليه
ولا يبرئ ظلمه وقرئت منه رواية طرد بن الحصين عن الصادق
وما رواه علي بن سويد الساعى عن الكاظم عن قال كتب لي في سألته
الى سألته عن الشهادة لهم قال فاقم الشهادة لله ولو على نفسك

الاول

الاول الدين والاقر به فيما بينك وبينهم فان خفت على اخيك صنيعة فلا رواه
في الحكم في وفا الفقيه ان علي بن سويد قال له يشهدني هؤلاء على امراتي
فانعم اقم الشهادة لهم وان خفت على اخيك ضربا قال الصدوق بعد
ايمانه هكذا وجدته في نسخة في حديث غيره نسخة فان خفت على اخيك
ضربا فلا ومعناها قريب وذلك انما الكافر على من حق وهو مني
به وجب اقامة الشهادة عليك بذلك وان كان عليه ضرب بغير من حاله
ومتى كان المؤمن معسرا وعلم الشاهد بذلك فلا يجعله اقامة الشهادة
عليه وارضا الى ما عليه بان يجلس ويخرج من سقط راسه او يخرج
خارجه من ملكه وهكذا يجوز للمؤمن ان يقم شهادة بقبول بها من
تجاوز وعرف ان غيرك تحب اقامتها عليه فان صفات المؤمن ان لا يعتد
امانة الاصدقاء ولا يكتم شهادة الاعداء **قول في** وهل يجب بدلي
ذلك يعني انما يشهد صاحب الحق بل اطلع عليه في روية القاسم في
اشهاد رجل يحب عليه اقامتها عند الاستدناء ام لا **قول في** لا يحل
امانة بدلي عليه ايضا رواية محمد بن مسلم عن الصادق في الرجل يشهد الباقين
حسابا الى رجلين ثم يدعى الى الشهادة قال يشهد **قول في** وقد ورد
في بعض هذه الاخبار هو رواه يونس بن عيسى عن الصادق
قال اذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فبها بخيانا ان شاء
وارشاه امسك الا ان علم من الظالم فيشهد ولا يجعله الا ان يشهد
وفي لفظ اخر لا يجعله ان لا يشهد **قول في** قاضي الفقيه وقريب
منه كلام الشيخ حيث عرف من علم شيئا من الاشياء ولو لم يكن قد شهد

١٦٢

عليه ثم على طان يشهد بانها كانت باختياره اقامتها في الامتناع منها اللهم
 الا ان يعلم انه لم يقم باطلاق حق من غير محسنته تجب عليه اقامتها الشهاد
قول في الجواب بل قيل ولو كان احد هما عدلا وجب عليه قطعها جاء
 ان يخلف معه المدعي الحق ان امكنه ذلك ان يكون عالما بحقه ولا
 ففي الجواب بغير اعدام الفائدة وهو المحتمل الجواب بطلان جاء ان يكون
 له شهادته لا يعلم به فثبت حقا بها في الرابع **قول** وقيل لو خذ
 بالاول قوله القابل بذلك الشيخ في النهاية وبعده بعضهم والحال الدال
 عليه غاية جميل عن الصادق انه سأل عن شهادة الا م في الفضل
 قال لو خذ بالاول قوله ولا يخذ بشائعه واجيب عنه مضافا الى
 المستند بسند بن زياد بان قوله الثاني ان كاشفا للاول بما
 لانه جري على شهادته او لا يقبل وان لم يكن هذا في الجواب فلا
 بل شهادة الحكم اخرى مستانفة ومستند القبول مضافا الى يوم
 الادلة المتساوية بشهادة الا م ان السمع لا يدخل فيها **قول**
 وايضا في الميسر توضيح كلام الشيخ ان الشاهد لا يسمع من عدلين نصف
 صار سببا منه منها شاهد اصل متحولا للشهادة لان ثمة الاستفا
 ليست الا ان يقر وهو حاصل بقرها او حاصل ما او عليه ان الظن
 بما يحصل بالعدل الواحد بل المارة الواحدة والشيخ لا يقول الا
 كفاؤه لطلانه اتفاقا ان قيل ان الشيخ لم يعتبر الظن مطلقا
 بل انظر الذي ثبت اعتبار شرا هو الحاصل بشهادة عدلين
 والظن قابل للشبهة والضعف فلا يلزم من لا كفاؤه بقر منه الا

بقره

نصف
 قل ان الظن المستند لجماعة غير عدل والى ثبت اعتبار شرا كيف
 وهو من المشانق فيه فاكفاؤه به وبعده الحكم الى عدلين بدل على عدم
 بقده بالظن المعبر شرا فالفرض بماله **قول** واما الا على القابل من
 بعدم قبول شهادته الا على استثنائها صراحة وسموها الظبطه
 ان يضع رجل فده على انه الا على ذلك الا على عليه بحيث يتبين انه ليس
 بطلاق او حتى عليه لرجل معروف الاسم والنسب بقيضه الا على ولا يزال
 يظبطه حتى يشهد عليه باسم منه عند الحاكم فحكموا بقبول شهادته
 على الوجهين يخص العلم بالشهوية وعلية لا تنفاه المانع في هذه
 الصورتين مع وجود المقتضى للقبول وما يعارض بالفاسق لعدم قبول
 شهادته مطلقا وان كان قد عيب على الظن صدقه في بعض الروايات
 بالفرق بينهما بان الفاسق منه عن الركن الى قوله مطلقا لا يمتنع
 ظن كونه ان عدم ظن صدقه بخلاف الا على فان المانع من قبول شهادته
 عدم علمه بالشهوية وعلية فانظر من العلم اتجه **القول**
 في العبد والمعتق الشهادتان المفتاح الاخذ **قول** ما قلنا من
 ليس في المرأة بضعيف الحق لا يصح ما ثبت بشهادتها مقيدة ولو نفذت
 ذلك فدل على الشهوة له اخذ الزنا مطلقا مع جهله بالحق
 ام مع علمه باصل الحق لا يجرى له ذلك مطلقا وجه **قول** ولا
 بالتشدين في ثبوت الضعف لشهادة الرجل الواحد كونه بخلافه اثر
 او الرجوع لعدم نص عليه وكنهه التيقن انه يقصر عن امرأة او عدم ثبوت
 شريتها اصلا وقوفها فما خالف الاصل عامر في النص وجه **القول**

٩٦٥

والشهادة على الشهادة في المقتضى الثاني قول مع اخرى وجهاه نيا
يقال مني الوجهين على ان الاشهاد على الشهادة هل هي لاثبات الشهادة
ام الحكم النياتية منها فعل الاول وهو ما يجب له ان يكون
الاصل في العمل الثاني لانه لا يصح ان يكون الانسان ناسبا
عن نفسه وغيره لان قيامه بنفسه يستدعي استغناءه عن
الاخرين لانه يقتضي انتقاره اليه فلا يحتمل كذا افادة الشهادة
واقول استغناءه عن الاخر باعتبار قيامه بشهادة نفسه لا ينافي
انتقاره اليه باعتبار نيائته عنه فان منع المحدث من الرابع
قول من اعلاها الاستدعاء الاستدعاء استفعال من
الرعاية وحيث ان يطل بشاهد الاصل من الفرع رعاية شهادته
وليس منه الشهادة بها والشيء لم يصح بالفرق بينه وبين الم
الاخيرين حيث قد في المبسوط محتمل الشهادة بهج باسباب
الاول الاستدعاء وهو ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع
اشهدنا فلان على فلان الفهم فاشهد على شهادته الثاني
ان يسبق شاهد الفرع شاهد الاصل ليشهد بالحق عند الحكم
فاذا سمعه يشهد به عند الحكم صار محلا لشهادته الثالث ان
يشهد الاصل بالحق وبغيره الى السبب وجبه فيقول اشهد ان فلان
على فلان الفهم من ثم ثوب لو عيبد فيصير محلا لشهادة
مخلاف اكثر المتأخرين فانهم جعلوها مرتبة في الكمال نظر الى
ما ينطبق الى الاخيرين من الاحتمال ولذا لو تذكر الاستدعاء سببا

مكرر

للمحل لا لغيره بل ظاهر كلامه على المحل من ان رد المحقق وغيره في الاخيرة ١٦٦
نظر الى اعتبار الشاهد في غير السلك الحكم بمثلها وكيف كان فيقول
المحل في صورة الاستدعاء اشهد فلان على شهادته بكذا وفي صورة
السماع عند الحكم اشهد ان فلانا شهد عند الحكم بكذا وفي صورة السماع
لا عند اشهد ان فلانا شهد على فلان لفلان بكذا والسبب كذا لا يجوز له
ان يقول في هذه الصورة اشهد ان فلانا اشهد في الصورة الاولى قول ان
ان سمعه رعا بالحق به قوله عند شهادته محذوفه او مبني به او مطلق
بها فلان على فلان بكذا وكذلك قوله اشهد شهادته لا ان فيها ما
يجري مجرى هذه الا لفايزيل احتمال الشاهد في معنى لشاهد
تعملها عند سماع هذا خبر في الاشارة حيث قال اولها عند شهادته
محذوفه فكما السبب القول في الواقع في المقتضى الاول قول وتو
في المعنى فلو اختلف كان شهادتهما با لبيع والاخر بالقرار به
ثبت لان كلاهما لا مري لم يقر به الا شاهد واحد لغيرها في المعنى
فلهذا يحلف مع ايها شاء وكذلك لو شهد بفعل واحد واختلفا
في حضيضتيه كان زمان والمكان غيرهما ان المشهور به صار بسبب
اختلاف في امثالهما بمنزلة فعلين كما لو شهدا بحدس شيء منه
عدوة والاخر بغيره ذلك منه بعينه عشية لهما اجتماع الامر من
بتوسط استدعاء الثالث اياه في المبين وكذلك سبيل الكلام في
اختلاف العير قول لتغاير الفعلين ان حلف المدعي في صورة
التغاير لم يثبت القطع وان بلغ المشهور ببقية النصاب

وتمحق سائر الشرائع من هذه الحلف مع احدهما او كلاهما بل انما ثبت له العزم ^{صحة}
وكذلك في صورة النكاح يلحق الحلف على ما شهد به احدهما لان الحد لا يثبت
بالإيمان نعم لو شهد بكل منهما شاهدان بانه شهدا ثمان سنه شق منه يوم
الجمعة واخران مبرقه في ذلك الشهر يوم السبت ثبت الايمان وكذلك
ان اختلف العيان وشهدت احدهما مبرقه شق والاخرى بغير شق اخر
لا مكان اجتماعهما وان اتحد الزمان اما لو تحقق التعارض بين البينتين
بحيث لا يمكن الجمع بين الفعلين ان شهدت احدهما بغيره غير الاعيان
من خروجه من مكان والاخرى بغيرها بغيرها من مكان سقط
القطع قطعا لقيام المشبهة والتحديد رابعا وفي ثبوت العزم وسقوطه
وجهان الاول ثبت منه الشق المعين على كل التقديرين والثاني
نكار البينتين في المقتضى **الثالث قول** لنفوذ بالايجاب
يعني ان الحكم قد نفذ بالايجاب وهو بطلانها في الشهادة فلا
ينقض بالايجاب وهو جواز ذلك لهما في الرجوع **قول** لان الشهادة
اقرار بعين له شهادتهما اثبات حق بغير جري الاقرار وفي جريهما
يعني لذلك الحق بغير جري النكار لما لم يطل حكم الاقرار بحدوث
النكار بعده لم يطل حكم شهادتهما بحدوث الرجوع بعده **قول**
ان عزمها نصف المذبة يعني ان يحمل عزمها نصف الذرية على نزع
كل واحد منهما يحمل النصف على نصف ذرية ما قطع من المشهود
عليه لا يحمل على نزعها جميعا بحمله على نصف الذرية الكاملة
نظرا الى ان ذرية كل واحد من اليمين نصفها لان الساقب انما

يقطع

يقطع منه اربعة اصابع ويترك له الايهام والراحة على كل واحد من
الشاهدين عشرة الذرية الكاملة لان كل اصبع من الاربعة المقطوعة
عشرها **قول** وكذا عزم العدم فلو حكم بالزنا بشهادة اربعة فكل
من جمع منهم ربع الذرية فان جمعوا جميعا فكلهم فعليه الذرية انما عاوى
القتل بغير الرجوع نصفها وكذا الحكم في المال بشهادة رجل وامرأتين
فنصف العزم على الرجل عند الرجوع وعلى كل واحد منهما الربع وهذا
كله فيما اذا لم يزيد وعلى العدم والمعتبه لما اذا لم يزد عليه كما لو شهد
بالزنا خمسة او بالقتل ثلثة فان جمع الكل فالعزم من ع عليهم بالسببية
وان جمع البعض فان ثبت العدم للمعتبه الشهادة عليها كالرجوع من
الحسنة في الاول او من الثلثة في الثاني واحد ففيه بالوجهين الايمان
ولكن لم يثبت اقل ما يكفي في الشهادة عليها كالرجوع من خمسة او ^{ثلاثة}
ايمان فربيع العزم عليه في الاول لبقاء ثلثة ارباع الحجة ونصفه
في الثاني لبقاء نصفها ان قلنا بعدم العزم على الرايد وان اوجبنا
عليه نفي الاول وعليهما الخمس في الثاني الثلث نظر الى ان البينة
انما تنقض عزمها في حكمها واما الزمان متعلقا بالانكشاف ثم
فيه سواء **قول** ثبوت العزم فلو كان للاول وهو محتال والشيخ
وقع بشهادة الجميع وكل منهم قد فوت قسطا فيعزم ما فوته للثاني
وهو الذي خط للمحقق ان يمين نفي على شهادته ثبوت الحق لان
الراجع لو لم يكن شهيدا في الاصل لا كيفنا بشهادة من نفي ولا يفرغ
الشارع في التقويت فلا عزم عليه فلو شهد رجل وعشرة

شرح ثم انهم فعلوا ربعة اسداس الغرم على كل واحدة نصف الستين
 على قول الشيخ على القول الاخر لا شئ عليهم لبقاء من يقوم به الحق ولو رجع
 الرجل منهن فان كان الحق مما ثبتت بهما رقت منقرا في الوجهان
 والا فليد السدس من قبل المصنف نظر لانه نصف البينة في الرابع
قول وكانت العين اقية ردت واثاثة فعلى المحكوم له وجه الفرق بين
 المال التالف والدية حيث حكموا بالبقاء على المحكوم له في الاول ومبدم
 الضمان عليه التنا ان الاثاثة انما يضمن لظفر على وجه التقدي وحكم
 الحاكم بالاستيفاء اخرج المحكوم له عن ان يكون متعتا ولا الوفاء من
 هويته للمقتضى منه وانما غرامتها على بيت المال انما هو اوقد وقد
 الخلف بخلاف المال لانه ان حصل في يد الناس بغير حق كان مضمونا
 وان لم يوجد منه التقدي وعباسين بوجه اخر هو ان الحكم ان كان بالمال
 حصل في يد المحكوم له ما يضمن باليد فلها كان الضمان عليه وليس كذلك
 القتل لانه لو حصل في يده ما يضمن باليد لان ضمان الاثاثة للثمن
 اليد فلها كان الضمان عليه **قوله** والدية في بيت المال العلامة
 في المختلف اخذ التفضيل حيث قال الوجه ان يقول ان رطل الخاكو
 في البحث عن المشهور ضمن حاله والا كان بيت المال انه يقول بالشمع
 وقد ظهر الخلل فيكون في بيت المال لانه من الصالح ولا نه لو كان ذلك
 لا على الميراث الحكم بالشهادة تحذا من ضمن للديك هذا كلامه
 ويدفعه ما رواه الاصحح بطريق مشي ان امير المؤمنين اقتصرت
 ما اخطأت القضاة في دم او قطع فعلى بيت مال المسلمين **قوله**

يضمن

يضمن تعلق الضمان به وبما بقا العبد الضمان نظر الى ان حكم الحاكم بقوت الحق
 ان يضمن كونه المستحق وان ثم بالمباراة بدون انك الحكم **كتاب مقاييس**
الفرافيق والاراقول وقد ذكرنا في توجيه القضية اقوم ما قيل
 في توجيه ذلك وجهان احدهما اختصاصه بالحدود جالتي الانسان
 وهو حالة المات بخلاف ما يراى للعلم ولا شك ان المختص بالحدود
 الخالدين نصف مجموع ما دام ما يتعلق بحاله الموت من احكام التجوز
 والوصايا فمن ملحق يعلم الفرافيق التذوين غالباً على ان الوصايا ليست
 من الامور اللازمة والاخر اختصاصه باحد سببى الملك وهو السبب
 الاضطراري وباقى العلوم غير مختص به بل اعم من ان يكون سبباً اخيراً
 كالشراء وقبول الهبة ولا يكون سبباً اصلاً ولا ينفى ان احدهما من
 العلمين نصف مجموع ما للبيان الاول في وجهات الارث في المقتض
الاول قوله النسب الموان بالنسب الموانى وشا انما اقسا
 بغيره لا تنقل احدهما في الولاية الى الاخر ولا تنهاتهما الى ثالث على
 الوجه الشارح فلو اقبل احدهما بالاخر بالزنا والمحض العاري ^{الشبهة}
 فلا توارث بينهما وكذلك ولد الملائنة لا يرثه ابوه ولا احد من قومه
 ابيه لانقطاع نسبه عن ابيه خاصة بسبب اللعان **قوله** الولاء
 الولاء بفتح الواو واسمه القربى والرتب والمراد هنا قرب احد
 الشخصين بالاخر على وجه يوجب الارث من دون نسب ولا زوجية
 كما قيل **قوله** من الطبيعيين الاوليين صنفان الصنف الاول
 من الطبقة الاولى لا يوان من غير انقطاع فلا يقدم غيرهما

نقسمها والثاني منها الاول وان نزلوا نقيض الاولهم مقامهم عند
 تقديم وهكذا مرتين والاول من الثانية الاحياء والحيات وان علوا
 لبقط الرتبة الى طبقات فالطبقة الثانية منها الاخوة والاخوات والثالثة
 مع تقديم مرتين وانما جعل الطبقات المتأخرة عنهما صنفا واحدا
 لان الوارث في جميعها من نسب البعية او الناحية سواء كان
 الانتساب اليه نفسه الا حاد ابويه وان علوا بان كان ولدا للبعضين
 كان الى الميت الا حاد ابويه فضاغدا وقد ظهر من هذا ان اصول الطبقات
 ثلثة وان كانت الثالثة التي لها صنف واحد مرتبة على درجات
 فاعام الميت فيه اعام ابويه واعام ابويه اعام اجداده
 وجداته وهم جوار ذلك الترتيب في العادات والاحوال والحيالات
 الا ان الادر العرقية والحوالة في كل درجة من هذه الدرجات يقعون
 مقام ابائهم عند تقديم مقدمي على اشخاص الدرجة المتأخرة منها
 الا في الصورة المستندة اليها فان ادعى الميت وان
 سلفوا اليه من عمة ابويه وكذلك لا يدعى منها الا من عمة الا
 والحيات في هذا قياس الاولوية في سائر الدرجات **قوله**
 ولا يجب الاقرب من كل صنف الا بعد ما تميزت الطبقات بعضها
 عن بعض فالأقرب من كل صنف لا يجب الا بعد من غير صنفيه الذي هو
 نظيره في الطبقة بل كان مشتراكا له ولدا جعل في طبقة واحدة
 وذلك كالأب مع ولدا ولد مثلا في الطبقة الاولى فان الأب
 اقرب الى الميت من ولدا ولدان ومع هذا يجب له عاها في الطبقة

قوله

قوله اما من له قرابتان مختلفتان انما لا يجوز ان يكونا قرابتين فضاغدا له
 قرابه واحدة لان مدار النجى على الاختلاف في الدرجات قرابه واحدة
 القرابة واحدة لها الاستدراكات جميع في السبيل المتقضى للارتقاء **قوله**
 لكنه باخذ بحيث يستحقه وكذلك من له من جيران للارتقاء بحيث
 له موجب واحدة مما يشكون ولكن لا يخذلوا الموحدين بحسب مقام
 كل النزيلين كابن عم هونج او ابنة عمه ووجهه انما يجب احدهما
 من خارج كما ان كان لاحد الزوجين ولدا واخ في احد الزوجين
 وكرفه هو من ارضاء من جيرة ولا وارث لها سواء **قوله** اذا استل
 في الرتبة بنه باستوائها في الرتبة على تحقق النجى صورة الاختلا
 فيها فانها انما لو كانا متساوية فالأقرب منهما يجب الا بعد كبر
 هو اخ فانه يرث بالآخرة خاصة وذلك فيما اذا ترجع زيدا بامارة
 اخيه بكر بعدان ولدت منه عرا فاولها خالدا من ابن عمه
 واخوه لأمه **قوله** لكن الم فالاول ذلك كما اذا ترجع مثلا اخو زيد
 لأمه باخنة لأمه بناء على عدم محبة بينهما بل لا نسب فزيد يصير
 بالنسبة الى من ولد له لها عا وخالدا لا يكون اخا ابنه للأب
 واخا لأمه لأمه فيرث نصيبتي العومة والحواله معا بحيث يستحق
 حيث لا مانع له منهما ولا من احدهما لان من الجهتين علة مستقلة
 لاستحقاق الادرث ولا وجه لموجب احدهما الاخرى مع تساو
 فلو كان معه عم لا يكاد له الثلثان احدهما نصيب الحوله والا
 نصف نصيب العومة ولو تعد معه اعام الأب مشتراك في الثلثين

البنايين ولو كان معه خال لا يكن له الثلثان فيجب العروة ^{سكن}
 الثلث فيجب الخولة ولو تعدد معه احوال الاب فذلك اما لو كان
 الم الذي معه متقربا بالابوين فليس له الا نصيب الخولة فله الثلث
 او كان الخال متقربا بهما فليس له الا نصيب العروة فله الثلثان
 وهكذا **قوله** ^{منها} ^{الحصول} ان رسول الله الى اخيه المنقول عن النبي
 انه جعل الطعة مختصة باحد الاب فانه لا طعة لاجدار الام في
 الخبز وغيره واحد من الاخوان التي وردت فيها حجة عليه وذلك كقول
 اسحق بن عمار عن الصادق في ابوين جدي لام قال للام السدس ^{منها}
 السدس وما بقي وهو الثلثان للاب وكفوتة علي بن الحسين
 رباط عنه الحجة لها السدس مع ابها ومع ابنتها وايضا تساق ^{بها}
 في الطبقة يقتضي تساويهما في الحكم حيث لا يخص غير معلوم
 بل التخصيص المذكور رالة على خلافه **قوله** اذا زاد نصيب كل
 منهما اتفقت المقام ان استحبنا الى طعام مختص بين ذلك نصيبه
 من كل امر ابوين ^{منها} ^{الحصول} السدس اصل من ذلك اذا ما مطلقا على
 المشهور ولما بقدر السدس فضلا على قول الشهيد في اللغة
 ولما بقدره خاصة على قوله في الحديث من كان ابويه اثنان فله الثلث الاخر
 او لهما على الثلث بينهما اذا وجد جميعا دون ابوي الاخر
 فلو لم يحصل لحد ابوين سوى السدس كلام المحقق به بالاخوة
 او ولد الولد لم يستحب له الا طعام ولو زاد نصيب احدهما خا
 اختص به دون الاخر فلو خلف ابويه فالام يطعم ابوينها او احدهما

من ثلث

من ثلثها النصف لانه سدس الاصل وعلى قول الاسكافي السدس والا ^{يطعم}
 ثلثه الربع وعلى قول السدس ولو خلف ابويه وكانت الام محبوبة بالافق ^{الربع}
 الاب خاصة دونها ولو خلفها اوز وجبا استحق لها دون ثلثها ان قلنا بانها
 الطعة مع الولد لو خلف ابوين بنتا او احدهما وبنتين فلما طعمت على تولد ^{الشهد}
 لفقد الشرط وهو زيادة نصيب المطعم على سدس الاصل سدس وعلى المشهور
 الاستحباب لوجود الشرط وهو زيادة عليه وان لم يبلغ الزيادة سدسا واما
 ان قلنا بعدم الاجتماع فانما تظهر الفائدة فيها لو خلفها وزوجته ولا حاج ^{حب}
 لهما لك فلما الربع وللأم الخبز المسمى بالثلث والباقي للاب فيطعم ^{على}
 المشهور ولا يطعم على قول الشهيد لوجود الشرط على الاول وفقد على الثاني
 واما الام فيطعم على التقديرين قوله من الخبز المشتمل على الكرم هو ما
 اسمعيل بن منصور عن بعض اصحابه من الصادق ١٢ انه قال اذا اجتمع ^{ان}
 جدات ثنتين من قبل الاب وبنتين من قبل الام طهرت واحدة من قبل
 الام بالقرعة وكان السدس بين الثلث وكذلك اذا اجتمع اربعة ^{اجداد}
 اسقط واحد من قبل الام بالقرعة فكان السدس بين الثلثة وتزوي ^{من}
 مقلوع عبد الرحمن بن الحاج الجلي لا تورثوا من الاجداد الا ثلثة ^{ابو الام}
 وابو الاب وابو الاب والشيخ طعن الروايتين بانها من سبلان غير سبلان ^{من}
 وبانها غير معمول عليهما لان الجد لا على كبريت مع الجد الا في بل الجد ^{الجد}
 يجوز المال وانه قال فينبغي ان يجلا على من من التقي لانه يجوز ان
 العامة المتقدمين من مذهبي ذلك قوله والاسكافي جعل السدس ^{ابوين}
 الاسكافي وان خالف ساير الامم في جعل السدس من نصيب المطعم من الا

الاصل
 كما من اصل المال لكن وانفهم في تقييد الاستحباب اذا زاد نصيب كل منهما على سند
 وهذه عبارة وان كان ما يأخذ ولدنا في ضربين من الاجاد من الميراث
 بالقسمة ما يتبعه من السدس كان السدس للماض طوع من سدس ولده
 يقرب الى الميت من اصل المال قوله في الدروس لا يبعد ان يكون مراد
 الشهيد من كون الرائد بقدر السدس عدم كونه اقل منه وان كان من اولاد
 عليه فيكون تحديد الرائد من جانب القلة خاصة لان الجانبين
 عليه في اللغة بقوله ويستحب لهما الطعمة حيث يفصل لاحدهما سدس
 فوق السدس وبعبارة في الدروس هكذا يستحب للابوين اطعام ابائهما
 سدس الاصل اذا زاد نصيب كل طعم بقدر السدس ولو زاد نصيب
 خاصة اطعم ابويه لا ابوي الاخر فان حملنا عبارة الدروس على
 في الجملة من التعظيم ووفقنا بين كلاميه فلا بحث وان ابقيناها على
 لزوم سقوط الطعمة فيما اذا كان الرائد على السدس من نصيب احد
 زائد على السدس فالقاعدة تظهر فيما لو خلف ابويه ولا حاجب هذا
 للاول فظهر الدروس لا يطعم الاب من الثلثين شيئا الزيادة
 على قدر السدس وعلى قوله الاخر يطعم المتفق الشرط وعدم كون الزيادة
 قاصرة فيه واما الام فانها يطعم على القولين قوله ولشريك الفضل
 من شاذ ان كيفية التشريك عند ابن شاذان في الصورتين وتظهر
 من الفروع المتفرعة على اصله المذكور اعطاء الاخ من الام مثلا من
 الواحد من كلاهما وهو السدس وجعل الباقي لهما من الاخ من الام
 او من الاب وحده لا اختلاف الجهة في قراتهما فياخذ كل منهما عنده
 قرابته

١٧١ ذلك
 قرابته بخلاف ما لو كان الاخ لاب وابن الاخ لا وام فانه وافق المشهور في
 وجعل المال كله للاخ من الاب لانه اقرب بطن وقرباها من جهة
 وانت عرفت ان المعتمد في جهات القرية كل طبقة من طبقات الوراثة
 تلك خطرة الاصناف مع رعاية القرب والبعد كما ان الاجداد في
 الطبقة الثانية صنف واحد سواء كانوا الاب ام ام لاحدهما
 خاصة ام تنفر قيني فالاقرب منهم الى الميت وان كان حده لام
 يمنع البعد وان كان جد لاب او لهما فكذلك الاخوة
 واحد سواء كانوا للابوين ام لاحدهما ام تنفر قيني فالاخ من الام
 لما كان اقرب الى الميت من ابن الاخ للابوين بدو حجة كان مانعا
 فيجوز للمال كله السدس بالفرض والثاني بالرد وليس معه لان
 من الابوين قليل ولا كثير في المفتاح التا قوله للقوة
 المستفيضه منها رواية ابى بصير ان الصادق قرا عليه قرأه ايضا
 على ع فاذا فيها الزوج يجوز المال اذ لم يكن غير ومها رواية محمد
 قيس عن الباقر في امرأة توفيت ولم يعلم لها احد ولها زوج
 قال كله لزوجها قوله على المشهور والقوية منها رواية ابى بصير
 الباقر في رجل توفي وترك امرأة قال للمرأة الربع وما بقي
 ومها رواية محمد بن نعيم الصواب قال مات محمد بن ابى عمير بن
 السامري وادعى الى وترك امرأة لم يتوكل وارثا غيرها
 فكنت الى العبد الصالح فكنت الى اعط المرأة الربع وحمل
 الباقي اليها ومها رواية علي بن مهزيب قال كتب محمد بن حمزة العلوي

الى جعفر الثاني رسولك اوصي الى بمانه ورجع وكنت اسمع قول
 كل شئ هو في فلول ولا يفت وتركها ولم يات فيها التي ولد امرأتان
 اما واحدة في بغداد ولا اعرف لها موضعا الساعة والاخرى بقم
 ما الذي تاساني في هذه المائة درهم فكتب اليه انظر ان تدفع هذا
 الدرهم الى زوجتي الرجل حقهما من ذلك الثمن ان كان له ولد وان
 يكن له ولد فالرجع وتصدق بالباقي على من يعرف ان له ابنة
 ان شاء الله قولها لظاهر المفيد للقوي رواه ابو جعفر بن الصادق
 اذا ما يحمل على ما كانت المرأة قريبة له ولا قريب له اقرب منها فاقا
 بسبب الزوجية والباقي من جهة القرابة وكذلك الكلام في الزوج
 وافقنا الديلمي عدم الرصد عليه والشيخ استدلل على التاويل المذكور
 في الصورة الاولى بما رواه محمد بن القاسم بن الفضل بن يسار البصري
 عن الرضا في رجل مات وترك امرأة لم يولد له غيرها قال
 تدفع المال كله اليها وهذا التاويل وان كان وجه الجمع كما انبهت
 عن الاطلاق قوله لان المتعة ليست زوجة واذا لم يكن
 حقيقة لم يشملها حكم الانزواج وايضا الاصل عدم التوارث ما لم يثبت
 من الشارع ما يوجب قوله يتوارثان مع الشرط وفي المسئلة
 قول راجع وهو التوارث بينهما مطلقا سواء شرطاه ام لا وسواء
 شرطاه ام لا قوله للصحيين مني وصف الروايتين بالصحة
 مع ان في طريق احداهما ابراهيم بن هاشم على التغليب كما في نظيره
 غير مرة على ان له ادام الله احساسه وثوقا بولايته وكونا الى اخباره

لجلالة قدره وحسن حاله وفاقا للمعاني حيث قال ولم اتفك لاحد من
 على قول في القدر فيه ولا على تعديله بالتخصيص والروايات عنه كثيرة
 الراجح قبول قوله والصحي ان احدهما ما رواه احمد بن محمد بن ابي
 نصير البرزنجي عن الرضا ع قال تزوج المتعة نكاح بغير مهر ونكاح بغير
 ميراث ان اشترطت الميراث كان وان لم يشترط لم يكن والاخر ما رواه
 محمد بن مسلم انه سأل الصادق ع المهر يعني في المتعة فقال لم ير
 عليه الى ان قال وان اشترط الميراث فلها على شرطها والتاويل المذكور
 مما سجد لابي الحسن احمد الباوري في الجمع بين الاخبار وذكره
 على من استدلل بالخبرين على ثبوت التوارث مع الاشتراط بقوله
 والجواب حمل اشتراط الميراث على ان يوصي الزوج بمصير ماله للمتعة
 بها فلما اشترطت في عقد لازم لم يرمت وسميت ميراثا لجهان و
 المولاقة ظاهرة هذا كلامه وربما استدلل على هذا القول بقوله
 المؤمنون عند شروطهم ولا يخفى ضعفه اذا كانت حكم شرعي في ثبوت
 ثبوته على توظيف الشارع ومجرد الاشتراط غير كاف في ثبوت والآ
 للشرط اطراده فلما اشترطت التوارث بينه وبين اجنبي مع وجوب
 القرابات لهما وهذا المذهب قبل به احد قول صفوان الاخبار
 الناطقة بعدم التوارث بين المتع والمتع بها ما هو شابل
 لما في الاشتراط وعدمه مثل ما رواه سعيد بن يسار الصادق ع
 قال سالت عن الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث قال
 ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط وما رواه عبد الله بن عمرو ع انه

المتعة فقال لك من الله ورسوله قال قلت فما حدها قال من حدودها
ان لا ترثها ولا ترثك ومارواه السكوني عن الصادق ع قال عجل الفروج
ثلث نكاح ميراث ونكاح بلا ميراث ونكاح ملك اليهين ومارواه بابن
عبد الله ان رسول الله خطب الناس فقال ايها الناس ان الله احل لكم
الفروج على ثلثة معان فخرج مورث وهو الثبات وخرج غير مورث
وهو المتعة وملك ايائكم في المفتاح الثالث قوله
قلت السائبة السائبة المهمة ورعا نفسه بالعبد الذي يعتق
الولا وقال ابن الاثير قد تكرر في الحديث ذكر السائبة والسواك
الرجل اذا اعتق عبدا يقول هو سائبة فلا عقل بينها ولا ميراث قوله
دون الولا لثبوت الولا في المعتق عن النذر والكفارة الواجبة
اعتقها عمو الولا لمن اعتق وفي الاخير خاصة رواية ابي بصير عن الصادق
في الرجل يعتق الرجل في كفارة عين او ظهار لمن يكون الولا قال الذي
اعتق وللعدم فيها وعليه الاكثر رواية بريدين معاوية العجلي عن الصادق
انه سأل عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل ان يعتق رقبة فقال
ابي قاتبا عن رجل من كسبه عتقه عن ابيه وان المعتق اصاب بعد ذلك
مالا ثم مات وترك لمن يكون ميراثه قال فقال ان كانت الرقبة التي كانت
على ابيه في ظهار او نكاح او غيره عليه فان المعتق سائبة لا سبيل له
عليه وان كان يوالي قبل ان يموت الى احد من المسلمين خضع جنابا
وحديثه كان مولاه ووارثه ان لم يكن له وارث قريب يرقه قال
ان لم يكن يوالي احد من المسلمين حتى مات فان ميراثه للامام اعلم

ان لم يكن

ان لم يكن له قريب يرثه من المسلمين ثم بين عليه حكم الرقبة الغير الواجبة مفصلا
جمل الرواية الاولى على ما اذا ولى اليه بعد العتق لانه اذا لم يوال اليه
سائبة كما دلت عليه سائر الاخبار في المفتاح الرابع قوله
وفيه اقوال اخر من تلك الاقوال ان ميراث العتق مع فقد النعم لا و
الذكور والاناث سواء كان المعتق ذكرا ام انثى وهو قول احمد
واستحسنه المحقق للحديث النبوي الولا لمحمة لمحمة النسب والذكور
والاناث يشتركون في لمحمة النسب فكذلك في الولا ومنها انه للولا
مطلقا كما ثامن كان سواء كان المعتق رجلا ام امرأة وهو قول
العماني لما روى عن امير المؤمنين والاعمة من اولاده عليهم السلام قالوا
يقسم النية على من احرز الميراث ومن احرز الميراث احرز الولا
ومنها انه لا ولاء للمعتق الذكور دون الاناث ذكرا كان المعتق
انثى فان لم يكن هناك اولاد ذكور ورثته عصبته المعتق
ومنها قول الشيخ في الخلا وهو كقول الصدوق ان كان المعتق رجلا
وان كان امرأة فلعصبته ما دون ولدها واستدل عليه باجماع
الفقهاء واجابهم واخبرهم واخبره من المتأخرين استنادا
في ادخال الاناث الى رواية عبد الرحمن بن الحجاج البجلي عن الصادق
ان رسول الله دفع ميراث مولى حمزة الى ابنته والى حديث لمحمة
قوله ولا يصح اشتراطه في بيع كالمبلغ في الصحيح ارباب الصحيح
الدال على بطلان شرطه في البيع ما رواه العيص بن القاسم
عن الصادق ع قال قالت عايشة لرسول الله ان اهل بيوتنا اشتروا

وكما وافق رسول الله الولا لمن اعتق وفي رواية اخرى انه قال
اعتق فان الولا لمن اعتق في الخامسة ^{وجها} من الاعتق السابق
 احدهما نعم لانه انما لم يبق لبقاء الابل فاذا مات زال المانع والاخر لا
 لما امتنع المحرم من الاعتق استقر الولا على الدم فلا حرج بعد ذلك كما انه لو
 اسلم الحد والابكافه وقلنا لا يتبعه الطفل في الاسلام فاذا مات
 كافرا لا يتبعه ايضا على ما قيل في السادس قوله قوله فولا ^{من}
 الجريح صورة هذا العقد على ما قرره ان يقول المضمون عاقد
 على ان ينصرني ويدفع عني ويعقل عني ويرثني فيقول الناصر
 وليرثك اني قبلت او يتبدى هو ويقول ضمنك جريحك ^{لحمك}
 لحمي ودمك دمي وارثك اني فيقول المضمون له قبلت ولو كان
 بينهما قال احدهما على ان تنصرني وانصرتك وتعقل عني واعقل
 وترثني وارثك او ما ادى هذا المعنى ويقبل الاخر قال الشهيد الثاني
 هذا العقد كان في الجاهلية يتوارثون به دون الاقارب فاحرم
 الله عز وجل في صدر الاسلام عليه وانزل فيه قوله والذين عاهدت
 فانهم نصيبهم ثم نسخ بالاسلام والهجرت فاذا كان للعلم ولد لم يهاجروا
 ورثه المهاجرون دون ولده واليه الاشارة بقوله والذين امنوا
 ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ ثم نسخ بالتوارث بالرحم والقرابة
 الله عز وجل فيه آيات الفرائض وقوله واولوالارحام اول بعضهم بعض
 الارث بفهم الجريح مشوخا عند النافعي مطلقا وعندها انه باق لكن
 على بعض الوجوه لا مطلقا من شرطه ان لا يكون للمضمون وارث مناسب ^{لان} لاعتق
 يكون سائبة

يكون سائبة او فاقد للقراب الا ان يعقل عنه قولان القول الثاني
 للشيخ في الحدة فانه جعل لكل منها فتحة ونقل الولا الى غيره الا ان يعقل
 لاصالة عدم لزوم والاول الكثرة لوجوب الوفاء بالعقد وقوله
 موجب لانه لا يشترط في الضامن فقد اوارث بل هو شرط في المضمون ^{حاشا}
 لكن لا يبرئ الضامن الا اذا مات بلا وارث مناسب كاعتق فلو فرض قد
 وارث للمضمون بان يولد له ولد كان ما يترك لولده دون الضامن وان
 سببه صحيحا فيما سبق وهذا ظاهر لا مرية فيه وهل يبطل العقد بتعدد
 الوارث ام يقف مراعى لفقده عند الموت وجهان من الحكم بصحة
 سابقا فيستصحى ولا ينافيه تقدم غيره عليه ومن ان شرط
 صحته عدم الوارث وقد وجد فيقدح طاريا كما يقدح ابتداء
 قوله كان الميراث للامام وامام ائمتي ببعض الاصحاح ^{ان}
 ما للامام من الميراث يفرغ في حال العيبة الى الفقراء والمساكين من
 ائمتي استنادا الى ما ورد من ان امير المؤمنين ع قد رفع ميراث رجل
 في عهد ولده لم يكن له وارث الى هشير ^{وما في} معناه فليس كان
 الروايتين مع قطع النظر عن ضعف اسناديهما غير ^{ان} على ^{النسب}
 ثبوت التخصيص ^{لكن} كوط ^{فحال} من الاحوال ^{كيفية} قد ورد في ^{بعض}
 المشار اليهما ان من مات وليس له وارث فاله من الانتقال قال الشيخ
 الشهيد بين مشير الى الروايتين الاولتين ^{هاتان} الروايتان
 مرسلتان شاذتان لا تعارض باق منها من الاخبار المستفاد ^{انه}
 ليس فيها ما ينافي ما تقدم لان الذي تضمنته حكاية فعل ولعله ^{فعل}

لبعض الاستصلاح لانه اذا كان المال له خاصة على ما قد مناه جاز
ان يعطيه ما شاء ويعطى من شاء وليس فيها ان هذا حكم كل ما
لا واث له قول من وارث مسلم كانه الخبر وفيه ضعيف وهو
رواه صحيح بن عبد الملك عن الصادق قال قال امير المؤمنين ^{عليه السلام} ما و
رسول الله الى اليمن فقال يا معلى لا تقابل احدا حتى تدعوه الى الاسلام
وايم الله لمن يهدي الله على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس
وغربت ولك ولأولاده وهذا الخبر وان ورد بطرق عديدة إلا
انها لا غير تقية لا شتمال بعضها على جماعة مطعون بالغلط ^{الكل}
وفساد المذهب غير ملتفت الى حديثهم كعبد الله بن عبد
الاحم ومحمد بن الحسن بن شمل وسهل بن زياد وانتهاء بعضها الى
السكوني وهو ان كان ثقة إلا انه عامي لا يعنى بحديثه
عند الأكثر ولهذا حكى بعضه خبر سند او اما ضعفه
فلما قيل من عدم صراحته على المطلوب يجوز ان يكون ^{الشيء}
لما علم ان ليس له وكذا واث نسي من المسلمين اعطى ولأولادهم الذي
هو لامير المؤمنين وبالحلة مخالفة عامة الاصحاب ^{الشيء}
هذا الخبر لا يخلو من اشكال الباطل في تواج الاثر
في المصباح الاول ^{الاول} وقوله ورثوا ولا تضعوا للفقوى المروية
رواه مالك بن اعين عن الباقر قال سالت الله عن نصري ما لله
ابن اخ مسلم والنصراني اولاد وزوجة نصاري قال فقال اني
ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما ترك ويعطى ابن اخيه ^{المسلم}

ثلث ما ترك

ثلث ما ترك ان لم يكن له ولد صفار فان كان له ولد صفار فان على الوارثين ان
الصفار ما واث من ابيهم حتى يدركوا قبل ان ينفقوا قال فقال يخرج
الثلاثين ثلثي النفقة فاذا ادركوا قطعها النفقة عنهم قبل ان ^{الاولاد}
وهم صفار قال فقال يدفع ما ترك ابيهم الى الامام حتى يدركوا فان
على الاسلام دفع الامام ميراثهم اليهم وان لم يسبقوا على الاسلام انا
دفع الامام ميراثه الى ابن اخيه وابن اخته المسلمين ثلثي ما ترك
الى ابن اخته ثلث ما ترك ولما كان ما تضمنته هذه المروية مخالفا
للقواعد والاصول المقررة المفروغ عنها بين الاصحاب كجواز الصغير
ميراث ابيه في الكفر وكبح القسمة السابقة على الاسلام من استحقاق الاثر
وكعدم الاعتناء باظهار الاسلام من غير المكلف استواء ابيهم واولادهم
توجيهها وتاويلها فمن استثنى من تلك القواعد الصورة التي تضمنتها
من اطلاقها القوة اسنادها ومنهم من نزلها نازلة على ان المانع من الاثر
لا عدم الاسلام والكفر مفقود في الصفار ولا لا يصدق عليهم الكثرة
وان كانوا محكوموا عليهم به واخرى على انهم اظهروا الاسلام لكن لما لم
اصغرهم كان اسلامهم اسلاما ما جاز ابل ذهب بعضهم الى صحة الاسلام
وكان قائما مقام اسلام الكبير في استحقاق الاثر بل في المروية
ومنهم من القسمة الحقيقية الى البلوغ لينكشف الامر واخرى
ان المال لم يقسم حتى بلغوا واسلموا سواء سبق منهم الاسلام
الصفار لا ومنهم من نزلها على الذئاب الاستحباب دون الفرض
والايجاب ومنهم من لم يتقبل عليه اطلاقها فبادر الى ردّها من
يشغل

يدفع الى ابن
اخته

تجتمعا ويل لنا فاتها الاصول المبرهن عليها التي ليس لاحد انكارها
بل الى تخصيصها من سبل في المفتاح التاويلي لعدم قبوله
اشارة الملك الى ما قبل في تعليل منع الرق عن الارث مضاد الى الاجماع والنصوص
اما في طرفة الارث فبان المملوك لو ورث كان مائة للمولى والمولى با
النسبة الى الميراث اجنبى لا يتصور تورثه له ولا يقره القول بان المملوك لو ورث
المال ثم يلقاه المولى بحق الملك لان المملوك لا يقبل الملك وقوله
لما زال عنه بغيره اقل شرعي واما في طرفة المورث فان قلنا بان المملوك
لا يملك شيئا فوضح لا يخفى ولكن لا يظهر للمنع على التقدير المذكور اثر
بل لا يحسن ان يعد ذلك مانعا كما لا يعد عدم ترك الميراث مانعا
وانما يظهر على القول بان يملك فقير به التعليل اذن ان ذلك ملك
غير مستقر يعود الى المولى اذ ازال ملكه عن رقبته بالموت كمن والى
بيع قول ويرث من نصيبه بقدر حريته وان الارث بقدر الحرية
منه بقدر الرقبة على ما مره ان يقدر البعض كجرايمها يستحقه ذلك
التقدير يكون له منه نسبة ما فيه من الحرية الى الجميع فلو كان للورث اثنا
نصف كل منهما حر فلكل ربع المال والنصف الباقي لساير الطبقات من جهة
الى ان يصل الى الامام ولو كان نصف احد هار فله الربع لان له على
حرية كله النصف في دفع اليه النصف من ذلك ويمنع عن النصف الاخر
ولو لم يكن له ولد اخر سواه كان له على التقدير المذكور جميع المال
فله نصف والنصف الاخر لمن بعده من الطبقات ان اتفق كالاخ ولو
كان نصف الاخر اياها فله الربع والباقي للطبقة المتاخمة كالعم لان

فلو كان

١٧٦
فلو كان نصفه حل ايضا فله الثمن والباقي من الطبقات وهكذا وهذا
الذي ذكره اقام الوجهين في التسمية في محتمل ان يكون لكل من الاثني
الصورة الاولى ثلثة اثنان المال لانها لو كانت لغير كل منهما نصفه ولو
كانا رقيقين منعوا ولو الاكثر من كان المال له وكذا العكس فلكل
في الاحوال الاربع مال ونصف فيعطى ربع ذلك وهو ثلثة اثنان
المال وقاس هذا القائل ساير الامثلة على ما ذكره من المثال
قول نسبة الحرية وجهان احدهما ان ما جمعه بعض الحرية
قطعه على ملك الباقي والورثة بقدر ما فيه من الحرية فاذا الرق
كان نصفه حل ونصفه قاصص ما جمعه بنصفه الحر السيد
للورثة لان سبب الارث الموت والموت حل بجميع بدنه وبنه
الى الرقية والحرية فينقسم خلفه والاخر انه يورث جميع ما ملكه
الحر لان ملك الباقي قد استوفى نصيبه بحق الملك فلا يسل
له على الباقي اما تظهر فائدة الارث بالنسبة ما ترك على تقدير ان
يكون قد اكتسب جميعه ما اولم يحصل للمالك منه شيء فلو
ما كسبه مقسوما على نسبة الرقية والحرية كذا قيل والاولى ان يقال
يبغى ان ينظر اولا الى تركه لبعض من المال فان كان ملكا
بجميعه فالوجه التقسيم بالنسبة وان كان ملكا جزءا
الرق خاصة فالسيد وان كان بحرية الرقية خاصة فالجميع للورث
وان كان مختلفا فكل مال حكمه قول الابوين الى اخره
اما فلك الابوين للارث فالظاهر ان وجوبه مجمع عليه واما الى

فلو كان

الاولاد خاصة بهما دون القربات فهو قول المغيرة وغيره كابن حزم
 واما الحاق سائر الانساب بالعمودين دون الاسباب كالقول
 فهو قول الاسكا والقاضي والحلي وغيرهم واما فلك جميع الوارث
 فهو قول الشيخ في النهاية وهو الظاهر من كلام ابن زهرة حيث قال متى
 لم يكن للميت الا وراث مملوك ايسر من التركة وعتق وورث
 وقواه الشهيد الثاني قوله لدلالة الحسن الى اخره اراد ان
 ما رواه جميل بن دراج عن الصادق في الرجل يموت وله ابن
 قال يترى ويعتق ثم يدفع اليه ما بقي وبغيره ما رواه عبد الله
 ابي يعفور عن اسمعيل بن غار قال مات مولى لعلي بن الحسين عليها السلام
 انظر اهل بيته له وارثا فقتل له ابنتان باليهامنة مملوكتان فا
 من مال الميت ثم دفع اليهما ببقية الميراث وبالقوى ما رواه
 بن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق ع قال اذا مات الرجل
 اباه وهو مملوك اولاه وهي مملوكة والميت حرة اشترى مملوكا اباه
 قرابته وورث ما بقي من المال وبالصحيح ما رواه سليمان بن خالد
 قال كان علي اذا مات الرجل وله امراة مملوكة اشترى لها من ماله فا
 ثم ورثها والشيخ في الاستبصار حمل شراء الزوجة على التبرع
 لانها اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث غير هالم يكن لها الا
 الزوج والباقي للامام فاذا كان للامام جاز له ان يشتري الزوجة
 ويعطيها ببقية المال تبرعا دون ان يكون فعل ذلك واجبا واجب
 بموازاة الزوج ببقية ما اوزادته عليها فيشترى ويعطي ببقية الزوج

ليس فيه انه

ليس فيه انه اعطاها كل المال قسرا والزوج اولى منها انما حكم
 الزوج بالنسبة الى الزوجة لانه التمسيدا واقرى سببا ومن ثم رد عليه
 دونها على اسمها الا في المقتضى الثالث قوله وفي
 اقوال القول الاول وهو المنع مطلقا للثالث وهو التفصيل
 للشيخ في المبسوط والحلا للسيد والاسكا في والحلي والحلي وابن البراءة
 وابو حنيفة وكثير من المتأخرين واما المفيد فله قولان الاول الثاني
 والثاني الثالث قوله لا تغاير الحكمة الباعثة على نفق الارث
 بالحكمة الباعثة على نفق الارث الى ان القايل لو لم يكن موصيا من الا
 لكان من المحتمل ان يبادر مستجمل الارث الى قتل مورثه فاعتقت
 الحكمة حرمة مواخذه له بنقض ماله فاشترى المقتضى انما منع
 التبرع من الميراث عقوبة له على جرمه وعظيم ذنبه وقال الخطابي
 لان لم يتعد الله تعالى خطا ولا اوقع بقتله محصية قوله وفيه قول
 ضعيفان اما الدال على المنع مطلقا فهو ما رواه الفضيل بن يسار عن
 الصادق ع انه قال لا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطا قال الشيخ
 يحتمل ان يكون الوجه فيه ما كان يقول شيخنا ابو عبد الله محمد بن محمد بن عثمان
 من انه لا يرث الرجل الرجل اذا قتله خطا من كذبة وبيته ثم معاذا للبر
 لا يرث شيئا الا من كذبة ولا من غيرها قال وكان بهذا التاويل يجمع بين الحديثين
 وهذا وجه قريب واما الدال على التفصيل ما رواه عمر بن شعيب عن
 عن جده ان النبي ص قال يترث المرأة من مال زوجها ومن دية و
 الرجل من ماله ومن ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه فان قتل احدهما

اولوية

ولته

عليه

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

الخطا

صاحبه عدا فلا يرث من ماله ولا من دينه وان قتل خطأ ورث من ماله ولا
من دينه وهو من على المظالم ذكر الزوجين غير مخصص اتفاقا انه عامي واليه
الاشارة بقوله والمفصل عامي قوله وعموم الاميراث للقاتل ورد على القاتل
استدلاله على منع الخاطي من الارث مطلقا بما رواه هشام بن سالم عن
قال قال رسول الله الاميراث للقاتل وذلك لان العام يختص بخاصه
مدلول الخاص على ان المانع ان يمنع العم لان المفرد المعزول كبقيد
المحصلين قوله واخذ القاتل الدية من العاقلة استيفاء محض
عنه استدل من القائلين بالتفصيل على منع الخاطي من الدية بان
الدية عليه دفعها الى الوارث على تقدير كون الخطا سببه العدو وفيها
عاقلة الى الوارث على كونه محضا ولا شيء من الموروث له يجب دفعه
الوارث فالدفع الى نفسه واحدة من عاقلة عوض ما حاده لا يعقل
قوله كما قاله الفقيه حكى ذلك عنه الشيخ في النهاية حيث قال القاتل
قاتل عدو ولا يرث المقتول لامن التركة ولا من الدية وقاتل خطا يرث
على كل حال ولما كان او والدا او ذرعه او زوجا او زوجة من نفس
ومن الدية وقد رويت رواية ان القاتل لا يرث وان كان خطا
رواية شاذة لا عمل عليها لان الكثر روايات على ما قدمناه وكان
يحمل هذه الرواية على انه اذا كان القاتل خطا فانه لا يرث من الدية
من التركة يجمع بين الاخبار وعلى هذا العمل لانه احوط في المفتح
الخامس قوله وضوء الصحيح هو ما رواه عبد الرحمن بن الحارث
عن الصادق قال سالت عن الجليل فقال لو نسي الجليل فقلت المرأة
نسي بن

نسي من ارضها ومهرها الولد الصغير فيقول هو بنى والرجل نسي فيلقاه اخوه
هو اخي ويتعارفان وليس لهما على ذلك بنية الاقوالها فافقوا فيقول من نكلم
قلت لا يورثونه لانه لم يكن على ذلك بنية انما كانت ولادة في الشرع قال سالت
الله اذا جاءت بابيها ابنتها معها لم تر لمقرته واذا عرف اخاه وكان ذلك
في صحة من عقولها لا يرث لان مقر من بذلك ورث بعضهم بعضا وفي
رواية سعيد الاعرج عنه قال سالت عن رجلين جميلين جني بهما من
الشرع فقال احدهما لصاحبه انت اخي فغرفا بذلك ثم اعتقا
مقر من بالاخاء ثم ان احدهما مات قال الميراث للاخر فيصدق
في المفتح السادس قوله قد ما يتقوى به كما في الصحيح
به ما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق قال ان رجلا من ال
اخي ابا عبد الله عليه السلام فقال له اني ابتليت باصغر عظيم اني وقوت على جاني
ثم خرجت في بعض حوايجي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاما بين
رجلي الجارية فاعتزلتها فحبلت ثم وضعت جارية بعد تسعة اشهر
فقال له ابو جعفر احبس الجارية لاتبعها وانفق عليها حتى تموت او تجعل
لها مخرجا فان حدثت بك حديثا فلا يزال ينطق عليها من مالك حتى يجعل
لها مخرجا ويضمنه افنى الشيخ حيث قال او اما المشكوك فيه فهو ان يطأ
الرجل امرأة او جارية ثم يطأها غير في تلك الحال ويجوز بالولادة
لا ينبغي له بان يلحقه به لموافقا صحيحا بل ينبغي ان يربيه وينفق عليه فاذا
حضرت الوفاة عزل له من ماله قدر ما يتقوى به على ثمنه وان مات
به الولد لم يكن له شيء من تركته وكانت لبيت المال ان لم يخلف ولدا

ولا زواج ولا زوجة في السابغ قول في الصحيح اذا خرج ورث الميراث بالثمن الذي
لا يصدر مثله الا من الاحياء كالالتقاوا امتصاص الثدي وما يجري مجراها فلا
ينحو التعلق بالانفس والاختلاج من الحركات التي تحصل طبعاً لا اختياراً
بشرط حيوته عند تمام الانفصال فلخرج بعضه حيوات قبل تمام الانفصال
فهو كالمخرج ميتاً ثم الميراث بالعلم بوجود الحمل عند الموت الذي اشترطه العلم الشرعي
وهو انما يتحقق بان يوضع لزوج شئ من جنس الموت حياً كاملاً
او يوضع لاقصى مدة الحمل فاذن ولم يوطئ امته في تلك المدة وطباً يصلح
الحاق الولد بالوطن في الشا قول بعد الدين للامة اريد بالامة
تعم من بعد وصية يوصي بها او دين ومن المعلوم ان الدين اذا كان مستوعباً
لم يتحقق الارث اذ ليس به شئ قول قيل بل يتقبل اليه الدين لو لم يستوف
ففي منع الوارث من التصرف مطلقاً او فيما قابله الدين خاصة وبما قيل الاثر
التا لكن يكون التصرف موعداً بوفاء البا بالدين فلو تصرف ففقد انقص من دينه
فان تعذر الاستيفاء منه ففي تسلط الدين اولى الحكم على بعض تصرفه في الزايد
قول وتظهر الفائدة في النماء فعلى الاول وهو اختيار الشيخ والاكثر ان يكون
للعين في نطق الدين به وتقديره على حق الوارث وعلى الثاني وهو محتمل
وغيره يكون للوارث مطلقاً الا انه يمنع من التصرف في التركة حتى يجمع الراي من
التصريف الموقوف الى ان يوفى الدين منها او من غيرهما فاذن غرض القضاء
في التاسع قول فهل للديان منع القول بان يبيع من قبل القضاة
اخذ الدين حتى يضمن الدين تحريماً من تصبيع حقه في العاشر قول
والاسكان في عشر سنين عبادة الاسكان في هكذا او النظر في ميراث

فقد في عسك قد شهد هجرته وقتل من كان فيه اكثرهم اربع سنين وفيمن
كان في غيبته واخره عشر سنين والمفيد لم يجعل للترص في قسمه ميراث
هذا الا انه في لباس عن اقتسامه بعد تطاول المدة بشرط ملاءة الوكيلة
فما لم يتم قال ولا لباس بان يحتاج الانسان عقار المفقود بعد عشر سنين
عيبته وفقدته وانقطاع خبره ويكون الباع ضامناً للثمن والرداد وريما
يستدل له على ذلك برواية علي بن ابي طالب قال سالت ابا جعفر عن دار كانت
لامرأة وكان لها ابن وابنة فعلى الابن بالجو وماتت المرافعة
ابنتها ان امها كانت صيرت هذه الدار لها وابتعت انتقاصها منها
في الدار قطعة الى جنب دار رجل من اصحابنا وموكله ان يشتريها الغيبة
وما تخوف من ان لا يحل له شراؤها وليس في الابن خبر فقال
لي ومنذكم غاب فقلت منذ سنين كثير فقال ينظر به غيبته
سنين ثم يشتري فقلت له فاذا انقضى به غيبته عشر سنين يحل
قال نعم والاستدلال بها لا يخلو من تعسف اذ لا يلزمه من تسوية
بيع القطعة من الدار بعد العشر سنين الحكم بموتها فان الغائب
يمكن الحاكم ان يبيع ما للمصلحة فليكن بالامام مع ان الرواية تضمنت
بابع الدار على كونها ملكاً ولم يحصل لها منازع هذه المدة الطويلة
فما يكون تسوية البيع لذلك وان بقي الغائب على حجة كذا
قيل وفيه ما لا يخفى لان جواز بيع عقار المفقود على ما ذكرنا المفيد
موافقاً لما تضمنته الرواية لا يستلزم الحكم بموت في الحادي عشر
اذا اقترن موت المتوارثين في التوارث عند التقارن والاشباه

عن غير الغريقين مبناه على ان من شرط الارث العلم بحياة الوارث عند موت
المورث ليكن الحكم بالملك فاذا جهل الشرط لم يكن الحكم بالمشروط يخرج من ذلك
الغرق والهدم بالنقص الاجماع فيسبق الباقي على الصلوات اما جنة القول بالتعظيم
ان علة التوارث في الامرين الموعود بها اشتباه التقدم والناخر في
الموت المستند الى سبب هي موجودة في غيرهما ووجود العلة يستلزم
المحلولة واجيب عن العلية واي دليل دل عليها وانما المعلوم للاختلاف
الخاص المستلزم الامرين فمن الجائز ان يكون فخصتها لان مرجعها
الى وضع الشارع **قولنا** يرث كل منهما حصا جنة طريق التورث من
الطريقين ان يفرض موت احدهما ولا يفورث الاخر منه ثم يفرض موت
الاخر ولا يفورث الاول منه ومن شرط ان يكون لهما اولاد احدهما مال
لم يكن لهما مال انتفى الارث ولو كان لاحدهما دون الاخر انتقل الى المال
ومنه الى ولادته الى لا يثنى لورثته ذى المال وان يكون التوارث داويا
فلو خرق اخوان ولكل منهما اولاد اولادها فلا توارث وان تشققت الحال
في تقدم موت بعضهم على بعض فلو علم الاقتران فلا توارث كما لو ماتا
حتف انتفها المتقدم **قولنا** دون ما ورثه من الاخر الى اخره بما يستلزم
تورث الثاني مما ورث من الاول بان ذلك يستلزم فرض حياة الا
بموته اذ لو ورث ما انتقل عنه لكان حيا بعد انتقال عنه وهو حي الى غاية
وعرض بان ذلك وارد على التقديرين لانكم فرضتم موت احدهما
الاخر منه ثم فرضتم موت الثاني قبل الاول وورثتموه منه فقد حصل
الحياة بعد الموت وان لم تورثوه مما ورث منه وورثنا ما نقطع النظر
المفروض

المفروض الاول في المفروض الثاني اذا ورثا احدهما من الاخرين صلح الحال بخلاف
اذا ورثا الاول من الثاني مما ورثه منه مضافا الى اصل تركته فان ذلك
فرض موت الاول وجوته في حالة واحدة فيثبت الفرق بين الصورتين
قولنا ما ذكره بعض الاعيان ضرورة القول بالاقتران في تورث كل
منهما علما بتركه دون ما ورثه من الاخرين ان التورث من الميراث ايضا على
ذمب اليه لمفيد والذم لم يستلزم للثاني لامتناع انقطاعه عن ما قبل
واردا صلا لانها لا يمكن ان بالارث مما ورث منه لغير الثاني نظر الى ان ذكر
من التعطيل يكون ما ورثه قد صار من جملة ما قبل ان يحكم بموته والارث
بخلاف الاول فانه يحكم بموته والارث منه قبل ان يحكم له بالارث فلا يتوهم
انه يعود الى الوارث مرة اخرى **قولنا** كما سير ما له قبل الحكم بتوضيح الاستدلال
ان فرض تورث الثاني انما وقع بعد الحكم الاول بملك نصيبه من مال الثاني
وكان ذلك بمنزلة غير من امواله **قولنا** وغيرهما جعل اشارة الى واجيب
حجة ثبوت التورث من الميراث وموانه لا يلزم من انتفاء الفائدة
ظاهرا انتفاؤها في نفس الامر فان على الشرايع والمصالح والمعتق في
الشارع اكثرها خافية علينا وعقولنا عاجزة عن ادراكها في زمان يكون
ذلك تعبدا محضا فيجب اتباع النصوص من دون اعتبار التعليل على
من المحتمل ان يكون تقديم الاقل نصيبا محمولا على الاستحباب دون
الايجاب كما قاله الشيخ في الايجاز واستصوابه المحقق وغير واحد من اعظم
الاصحاب **قولنا** سماعه في رواية اخرى هي رواية محمد بن مسلم عن الباقر
عليه السلام يسقط عليه وعلى امرأته بيت قال تورث المرأة من الرجل وورث

الرجل من المرأة معناه تزويج بعضهم من بعض من صلب الجاهل لا يورثون
 يورث بعضهم بعضا شيئا **الباب الثالث** في تفصيل السهام والقيمة
 الاقسام في المفتاح **الاول قوله** من وجهه ستة رجال
 عن الفروض الحصة بالنصف والنصف ونصف ونصف والنصفين ونصف
 ونصف ونصف ومن اخضر العبارات عنها ما يقال في الربع والنصفين
 كل ونصف قوله وان اختلف احدى القرابتين فلو اجتمع اولاد
 المتفرقين كان لاولاد العم للام السدس ان كانوا بنين هم واحد ومن
 ان كانوا بنين عيين او اكثر والباقى البنى الاعام والعمات للاب الا اذا
 هناك من يتقرب بالعمومة للابوين فح سقط مقر المتقرب بالاب
 وكذلك البحث في اجتماع اولاد القولة المتفرقين ولو اجتمع الصنفان
 كان لاولاد الخال الواحد او الخالة الواحدة للام سدس الثلث
 لاولاد الخالين او الخاليتين او هما ثلث الثلث الباقي للمتقرب منهم بالاب
 وكذا القول في اولاد العمومة المتفرقين بالنظر الى اقسام الثلثين الا ان
 اولاد العمومة من الام واولاد الخولة مطلقا يقسمون ما ياخذونه با
 لتساوي فللذكر مثل الانثى واولاد العمومة من الاب والابوين يقسمون
 ذلك بالتفاوت فللذكر مثل حفظ الانثيين قوله **والجد والخالة**
 كل جهة يعززان الجد والخالة من جهة الاب كالاخ والاخت من جهة
 والجد من جهة الام كالاخ والاخت من جهة الام لان كلا من الصنفين
 نصيب من يتقرب به مع اتحاد الطبقة ولو اجتمع الاخوة والجد كان
 الام من الصنفين الثلث بالتساوي ولقرابة الاب منهما الثلثان بالتساوي
 فلو جامع

فلو جامع الاخوة للام جد او جد واحد من جهتها كان الجد كالاخ والجد كالاخ
 وكان الثلث بينهم بالسوية للذكر مثل الانثى وكذا لو جامع الاخت والاختان
 للابوين او للاب جد او جد واحد هما كان الجد كالاخ من جهة والجد كالاخ
 فينقسم الباقي بعد كدالة الام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **في المفتاح الثاني**
 قوله **خلاف السيد** مما توضع ما احتج به السيد ومن تبعه كالحل في
 سماه الله تعالى من اولاد الاولاد وان تولوا ولد في حب الابوين الى السدس وحجب
 الزوج الى الربع وحجب الزوجة الى الثمن بحسب ان يكون من سماه الله ولدا في قوله
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قالوا وكيف يخالف بين حكم الاولاد
 ويعطى بعضهم للذكر نصف الانثى والبعض الآخر نصيب اليهم وامهاتهم الذي
 يختلف ويقتضي تارة تفضيل الذكر على الانثى وتارة تفضيل الانثى على الذكر بل
 تفضيل الانثى الواحدة على جماعة كثيرين من الذكور ان فيها الخلف ثبت ابن
 وخمين ابنا من بنت واحدة او من بنات شتى وتارة المساواة بينهما لا يستلزم
 قولهم ان يكون لبنت الابن ما لابن الابن لو جامع كل منهما ابن البنت ومما
 احتجوا به على ان ولد البنين والبنات يقع عليهم اسم الولد قوله نعم
 عليكم امهاتكم وبناتكم للاجماع على ان هذه الآية حرمت بنات الاولاد
 ذكرهم بنات الاخ وبنات الاخت في المرات لعدم دخولهن تحت اسم
 الاخوات بخلاف بنات الابناء والبنات فانهم داخلات تحت
 ولذا لم يذكرهن ولم يقل وبناتكم وكذلك قوله وحلائل ابناكم وقولوا
 يبدن زبقتهم الا لبعوثهن الى قولي او ابائهن او ابائهن بغيرهن فانه
 لا خلاف في عموم الحكم لجميع اولاد الاولاد من الذكور والامهات فقد

ان اولاد الادوان سفلوا يقع عليهم تسمية الولد على سبيل الحقيقة في الموضع
 المتفق عليها فليكن كذلك فيما نحن بصدوره ومن حجج السيد الاجماع على صحة
 والحقين بابن رسول الله وانما يتفضلان بذلك وعيد حان قال ولا
 تفيلة ولا مدح في وصف مجازي ولم تزل العرب الجاهلية ينسب الى جد
 مدحا واما في **الثالث** قوله خلافا للصدوقين الى اخره
 جعل البان السيد للجد الاول للاخ من الابن اجتماع الجاهل بالام ومن تلك
 الاقوال ان للجد المنفرد او الحالة المنفردة السيد وللعلم والعدة النصف عند اجتماعهما
 والتقدير عليها بقدرها ما هو كذلك اذا اجتمع عدة لام وحدة لا بالام الام
 ولا بالان نصف والتباير عليها بالنسبة لمن ترك اختلافا لأم واختلافا وهذا
 القول للعلم ومنها قول الحلبي ابن زهره وغيره وهو ان للجد والجد للام
 ولهما الثلث وكذلك للواحد من حولة الام كذا ذكر كان ام اني ولا ينص
 الثلث بالسوة والبا للجددة والحولة والعقوبة من الابوين او الال على
 لافرق بين اتحاد هؤلاء وقدرهم ولا بين ذكورتهم وانوثتهم لان
 والحولة ياخذون نصيبا يتقربون به الى الميت وكذلك الجددة والحولة
 والاجداد من الال الثلث لان نصيبهم ذلك والامحور والاجداد من الال الثلث
 لان ذلك نصيب من الاخبار النابتة بولاية ابى بصير الصارقي اني كنت على
 الشان رجلها وتترك عمه وخالة قال للمعة والحالة الثلث وان فيه اشياء العدة
 بمنزلة الاب الحالة بمنزلة الام وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل في رحم بمنزلة
 الذي يحرمه الا ان يكون وارثا اقرب الى الميت منه فيجب فيه ولاية سلم
 بن خالد عنه ان عليا يجعل العم بمنزلة الاب الميراث ويجعل الحالة

الام وابن الاخ بمنزلة الاخ قال وكل في رحم يستحق فيه في النعم في الرابع
 المشهور ان الاجداد واجداد الميت من جاني ابويه هذه المنزلة ثمانية لان لكل
 ابا واما هذه المنزلة الثانية من مراتب اصوله وهي الاولى من مراتب الجد وقدم
 لكل من الاربعه وام في الثانية من مراتبها التي هي الثالثة من مراتب الال
 وهم جد ابيه وجدته لانيه وجده وجدته لأمه ومثلهم من قبل امه ولما كان كل
 ترتيب على سابقها بمنزلة كان في الثالثة من مراتب الجد ودة التي هي الرابعة
 الاصل ستة عشر جدا ووجهه كما كان في الاولى التي هي الثانية اربعة وفي الرابعة التي
 الخامسة اثنان وثلثين وهكذا الى هذه المراتب شار بقوله نصا قولي ان تقسم
 المتقرب بالاب منهم الثلثين الى اخره لاختلف ان ثلثي التركة لاقرباء الال وثلثها
 لاقرباء الام لان ذلك ميراث الاجداد الجاهل من غير فرق بين تعدد ابوين
 واتحادهما كما في سائر الطبقات والدعوى ان الخلاف في كيفية اقتسام كل مرتبة
 من حيث ان احد الجانبين متقرب بالام ومن شان قسمة من يتقرب بها
 والاخر متقرب بالاب ومن شان قسمة المتقرب به التفاوت ومن ان في
 جانبها ما يخالف ذلك ففي جانب اجداد الاب من يتقرب بام وهما جدام
 وجدته وفي جانب اجداد الام من يتقرب باب وهما جدام والام وجدته فعلى
 جهة النسبة الى نفس الميت فمن يقرب اليه بابيه وهم اجداده الاربعه من قبل
 يقتسمون الثلثين بالتفاوت ومن يقرب اليه بامه وهم اجداده الاربعة
 من قبل امه يقتسمون بالسوة فياخذ جد الاب وجدته ثلثي الثلثين وبقية
 اثنان وياخذ جدام الاب وجدته ثلثه وبقية اثنان وياخذ جدام الاب
 وجدام الام وجدته الثلث وبقية ثلثهم ارباعا لانه اشركهم في اصل

بالام وعلى قول معين الدين المصري يعني الطرفين التقرب بالام في الجملة هو
 التسوية في الاقسام ثلث الثلث لابوي الام وثلثه ابوي امها وثلث الثلثين
 ام الاب كل ذلك بين كل اثنين من الستة نصفان بقي من المال ثلثان وهو
 لابوي ابويه اثلا وثلثا وعلى القول الاخر ثلث الثلث لابوي ام الام بالسوية وثلثه
 لابوي امها اثلا وثلث الثلثين لجد الاب وجدته اثلا وثلثا وثلثه لجد وجدته لا
 كذلك قولهم للبرقي هو الشيخ زين الدين محمد بن القاسم والمبرق بنو
 وتقديم الراي على الراي واخرها قرية يسهق وهي بالباء الموحدة واليا
 ناحية المشاة من تحت بعدها والقاصي لجد الاب وثلثه لجد وجدته لا
 اشكال وجه الاشكال عدم دليل موقوف به يدل على ترجيح بعض الاقوال
 في الخامس فلو لا قول عندنا المراد بالعلوان يزداد الفريضة لقصور
 عن سهام الورثة على وجه يحصل النقص على الوجه بالنسبة قبل سمي عولاً من
 يقال حالت الفريضة اذا زادت او من النقصا حيث نقصت الفريضة عن
 او من الميل ومنه قوله تعالى في الاثني عشر اوصيت الفريضة عالة
 بالحوصل اول السهام بنقصانها عليهم او من غال اذا اكثر عيال لكثرة السهام
 فيها او من الارتفاع يقال عالت الناقة ومنها اذا رفعت الارتفاع الفريضة
 بزيادة السهام وذلك فيما اذا كانت الفريضة ستة فعالت الى سبعة
 زوج واثنين لا ينفذ الثلث من ستة ولهما الثلثين اربعة
 الفريضة واحدا او الى ثمانية كما اذا كان معهم اخت لام او الى تسعة
 كان معهم اخت اخرى لام او الى عشرة كما اذا كان معهم ام محبوبة وهكذا
 قولهم اية اول الارحام بيان الاستدلال على بطلان التعصيب على ما ذكره

اصحابنا من وجهين الاول انتمو حكم بالاولوية بعض الارحام ببعض واراد به
 فالاقرب قطعاً لما وافقه الخصم لانهم يقولون ان العصبة الاقرب يمنع الا
 ولا شبهة في ان البنت اقرب الى الميت من الاخ واولاده وكذلك الا
 اقرب من العم واولاده لان البنت يتقرب الى الميت بنفسها والاخ اغنا يتقرب
 اليه بالاب الاخت يتقرب اليه بواسطة الجد فهي بواسطة وهو بواسطتين
 اولاده بواسطة والثاني انه مع حكم بان اولي الارحام بعضهم اول بعضهم
 الاولوية في الميراث وغيره اما اولاد الميراث الذي يدخل فيه الميراث واما
 ثانياً فلو نقل من ان الامة تركة ناسخة للتوارث بمعاودة الايمان و
 بالمهاجرة الذين كانوا ثابته في صدر الاسلام والناسخ للنسخ يجب ان يكون
 رافعا لفلو لان الميراثها تورث ذوي الرحم لما كانت رافعة لما نسخته
 قالوا ومن هنا يظهر فساد قول من ادعى ان المراد بالاولوية الاولوية
 في احوال الميت من الصلوة ونحوها وان المراد بالارحام المذكورين
 النساء بقية قوله كذا الله مع انه لو سلم عدم نسخها لمارث اهل بيته
 والاصل عدم التحصيل اي قوله كذا الله فلما لم يترك حكم كتاب الله ولا مقتضى
 في سورة النساء في السابيع قولهم وكذا الاخ مع الاخوين هل يلحق
 هنا بالاشي بناء على الشك في ذكره الموجب للشك في حجية مقتضى
 ام يقع لشبونها عندنا كل امر محلي قولان فالشبهة الاولى والاول
 على الثاني قوله وحمل على التقييد كلا الحملين للشيخ واستدل على الاخير
 من الاخبار كرواية جميل بن دراج عن عبد الله بن محمد بن الصادق عن قال
 قلت لم رجل ترك ابنته واخته لابيها وامه قال المال كله لابنته ولسي

للاخت من الاب والام حتى فقلت ان اقد اجتمعا الى هذا الرجل الميت من
 الناس واخته مؤمنة قال فخذ لها النصف خذوا منهم كما ياخذون منكم
 وقضائهم واحكامهم كى رواية يوبن بن نوح قال كتبت الى ابن الحسن اهل
 في احكام المتألفين ما ياخذون من افي احكامهم لانك كتبتم عنكم
 ان كان مذهبكم فيه التقية معهم والمطاعة في الشاخص
 الطوبى بضم الطاء ولها الها الاجر بلغة اصل مصر قولهم المختبة
 التقويم لما يستحق فيه القيمة من البناء والشجر على القول بدخوله ان يقوم مستحقا
 للبقاء في الارض مجانا الى ان يفنى فيقعد الداكنها مبنية في ملك
 على وجه لا يستحق عليها اجرة الى ان يفنى ويعطى قيمة ما عدا الارض من ذلك
 الشجر كذا حتى لو فرض عدم القيمة للارض في بعض الانواع من الشجر كالزيتون
 من قيمة شئ بسببها كذا فيما علقه بعض اهل التحقيق والنظر في محال التقدي
 قولهم من الات المسكن والدور قيمة قبل الفرق في الابنية والمسكن بين
 يسكنه الزوج وغيره ولا بين الصالحة للسكنى وغيرها مع صدق اسم البناء
 عليه والمراد بالالة المتقونة ما كانت مبنية فيه كالاجار والاشجار المستقلة
 اما الالات المنقولة وان كانت من هذا الصنف فانها تراث من عيبتها
 والسيد خصص ذلك استحسن في المختلف قول السيد لما فيه من الجمع بين
 القرآن وخصوص الاخبار ثم استجاد قول الفيد ايضا لما فيه من تعديل
 قال فان القرآن دل على التوريث مطلقا والتخصيص محال فكلما اقل كان
 اولى ثم قال وبعد هذا كله فالفتوى على ما قاله الشيخ وادبه انها ينع من
 رتبة الارض وقيمتها ويعطى قيمة الالات والابنية والشجر اذا لم يكن لها ولد

وقال في موضع اخر من الاخبار ما وردت عامة وورد ما ينافيها وامكن الجمع بينهما
 عدم الولد ووروده النقل وجب المصير اليخرج الادلة من التعارض قوله
 والصدوق واكثر المتأخرين خصوه بغير ذوات الولد الشيخ في التهذيب وافق الصدوق
 في هذا التخصيص وتبعها اكثر المتأخرين وفي الاستبصار وافق المفيد وفيه
 ان الحرمان غير مختص باحدى الزوجين بل هو شامل لذات الولد وعلا
 الروايات اوجمها وهو قول السيد والحق ادعى الاجماع على ذلك وللمحقق قول
 وربما يؤيد المساواة بين الزوجين في الحرمان بالتعليل الوارد في الاخبار
 وفي الروايات من ادخال المرأة على الورثة من يكرهون بشمولها قولهم ان
 بالفرق بين ذات الولد وغيرها في الحرمان عن العين فلو اجتمعنا قالوا
 اختصاص ذات الولد بمن الارض اجمع وعن ما حرمت الاخرى من عينه
 واختصاصها بدفع القيمة دون سائر الورثة لان سهم الزوجة من غيرها فاذا
 حرمت احداهما من بعضه اخص الاخرى قوله والحكمة ما استفاض من النصوص
 كتب الرضا الى محمد بن سنان فيما كتبت جوابا لعلامة المرأة انما الارث
 شيئا لا قيمة الطوب والنقص لان العقار يمكن تغييره وقلبه المرأة
 يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ليس
 الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن النقص منها والمرأة يمكن الاستبدال بها
 يجوز ان يجزى ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره وما اشبهها
 الثابت المقيم على حاله من كان مثله الثبات والقيام في الشاخص
 قوله يحصن الابن الاكبر لو كان الاكبر الاثنى لم يجب بل يحسب الاكبر من
 الذكور ان تعدد والا فذكر وان كان اصغر منها ففي رواية ربيع بن

اجتمعتا

وراحلة
عبد الله عن الصادق اذا مات الرجل فسيقه ونامقه ومحفه وكتبه ورجله
وكسوته لأكبر ولده فان كان الأكبر ابنة فللكبر من الذكور وفي رواية ابى بصير
اذا مات فان لابن السيف والرجل والياب ثياب جلد قوله كاشرا
ابن حمزة القضاء ان قلنا باشتراط القضاء في استحقاقها فلو كان
الولد الأكبر غير مكلف لا حقيق له لو كان مكلفا ولم يترك الميث
فلا قضاء عليه وان قلنا بالعدم فلا تلازم بينهما فلو كان مكلفا
عليه القضاء ولعلم يكن حقيق والا فلا قضاء وان اخذها وعلى
هل يخص وجوب القضاء بها اذا مات الميث ما فات من الحيا
كالنسيان لا يشتمل ما فوته عدا وجهان **قوله** لم ير غير ذلك تنبيه
على اختلاف وجه الاعتبار فيما يتبع المسئلة من الاشكالات **التي**
منها ان المجهول يشترط كونه منفصلا حال موت ابيه ام لا من عدم
الولد الذكر على غير المنفصل من تحقق وجوده في نفس الامر وان لم يكن
ومن ثم يعزل النصيب الميراث وما يفرق بين كونه جنيانا ما تحقق
في الواقع حين الموت وبين كونه علقا او مضغة او غيرها ومنها هل الميراث
جلده او كسوته على اختلاف الفاظ الاخبار الواردة فيها ما كان من
او شمل ما اعد لها اللبس وان لم يكن لبسها اصلا لئلا تكون العرف على
ثيابه وكسوته وعلى الثاني هل يشمل الثياب التي قطعت له ولم يكمل خياطتها
بعد صحة اتمامها اليه بذلك ام لا لعدم صلاحيتها لللبس بالفعل فتدبر
اطلاق الاسم عليه بحسب العرف ومنها هل يعد منها العمامة التي لم يلبسها اذا
اتخذها له وان تعدت ام لا وقرب منها الاشكال في الفلوسه من عدم

ومثلها

ومثلها في مفهوم الثياب ومن تناول الكسوة لها واما ما ينشأ في الثاني بعد
اجزائها في كفارة اليدين المجري فيها ما بعد كسوة ومنها هل يدخل في
حليته وحققه وستوره لتبعيتها العرفا ام لا لانتفاها عنه حقيقة
وكذلك الاشكال فيما يتبع المصحف من الخلاف وغيره ومنها ان الاشكال
المحجوب بها لو تعددت فهل يكون مجموعها داخلة فيها ام لا فتدبر
واحدا من كل جنس منها ام ذلك المصحف والمجبوب وما يقال ما ورد منها
في النص لم يلفظ الجمع كالثياب يدخل اجمع وما ورد بلفظ الواحد كالصحف
والسيف يتناول واحدا ويختص بما كان يغلب نسيته اليان نسا
تخير الوارث واحدا منها ويحتل القرعة قبل ولا يشترط عدم قوت
نصيب كل وارث عن قدرها ولا زيادتها على الثلث للمجموع لا
والاشكالات المتشعبة عن المسئلة غير مقصورة على ما ذكرناه من
اراد الوقوف عليها فليراجع الى مطالبها في **العاشرة قوله** الذي
له ما للرجال الى اخره مبني بالحقائق الخشني باحوال الصنفين بعض
العلامات على ما تقرها عندهم من ان احد فرجيه زايد والاخر اصلي
لان في الواقع اما ذكره واما انشئ لاستحالة اجتماعها والخروج عنها بالآيات
الدالة على حصر الحيوان فيها كقوله يهب لمن يشاء انا واهب لمن يشاء
الذكور وقوله خلق الزوجين الذكر والانثى فيورث على الاصل ويكره
حكم الزائد كسائر الزوائد الخلقية من الاصبع وغيره فان امكن
الاصل باحدى العلامات المذكورة على الترتيب الذي ذكره فهو
الواضح والافهم **المشكل قوله** فيها انقطع اخيل جعل آخر

الانقطاع علامة ثالثة لاستعلام الاصل من الرائد هو المشهور بين الاصحاب
في الفحلا ابن البراج حيث جعل الاصل ما سبق منه الانقطاع كما لا يخفى
وساير الاصحاب بسببوا ذلك الى الوهم فقولوا خلافا للخلاف العلوي والحق
في استعمال القرعة معرفة من اعطاه نصف النصفين بان لا
في الواقع من الذكوة او الانوثة لان الخنثى ليست عليه حقيقة الثبوت
الامور فيه كذلك المحض ولو في النصفين بمقتضى الايات فيجب ان يكون
نصيب احدهما لا غير واجب بورد ما دل على ذلك ومنع دلالة الايات
على الانحصار لجواز خروجها من حق الاصل على حق واحد المقرونين
المهله وتسكين القاف معقدا لا زار عند المحصر وهو وسط الانسان
ما في القاموس ولا فرق في الحكم بين ما اذا كان ما تحت المقود كرام ام
الكلام هنا في اتحاد ما فوق الحق وتعدد وعكس التقديرين يرت ميراث
في الفرج الموصوفين كما يكون في النثى او انثيين او ذكرا او ذكريين ولو لم يكن
فرج اسلا اما بان يخرج الفضلة عن دبره او بفقد الدبر ايضا ويكون له
الحمة زانية او ثقبه يخرج من احدهما الفضلتان او البوار مع وجود
الدبر او بان سحبا ما ياكله على ما نقل وقوع ذلك كله في حق النصفين
اما بالقرعة او باعتبار البوار على الخلافة السابق ولو كان له
الفرجان جميعا فله ميراث الخنثى على ما سبق فقولوا في
تفريعات من تفريعات المسئلة انه لو خرج متعدد اما
الاقتناء وكان له النساء فزوجت برجل ومات الزوج عنها
وعز اخرى قيل يعطى نصف الثمن او الربع ام ثلثي احدهما وجها

من تبعته

من تبعته الارث الزوجية وهي واحدة شعرا ومن نحو اعتبار تعدد
وانما حكم بوحدة الارث الزوجية لما صح تزويجهما من رجل لانها اختار
وكذلك محكوم بوحدة لو كان له الرجلان لانه لو تعدد لما صح لهما ان يتزوجا
باسرة واحدة اللهم الا ان يلتم بطلان التزوج والتزوج في شأنه مطلقا
التيك بعيد لتناول ايات النكاح لم يعمها كقوله وانكحوا الايام منكم والقيا
من عبادكم وامانكم وعلى تقدير ثبوت وحدة في الزوجية على تقدير
والانوثة وهل يلقى في الاجاب او القبول فقط احدهما ام لا بد من رضاها
جميعا وعلى الاول فما المرجح ومثله الاشكال في الطلاق وكذلك في الحجب
الشهادة وتملك النصاب وانقاد عدد الجمعة وفي الحقوق كالباع والامارة
وغيرهما والمختار ان الشارع جعل اختلا الانثاة دليل التعدد
ورثة ميراث الاثنين ومن ان الحكم بتعدد في ساير الاحكام مجوز
يستلزم الجهل بما يتبعه الى ان يحصل العلم وثبوت في خصوص الارث
والعلم بثبوت على الاطلاق فوجب الحكم على موضع النص والوافق قيل
في العبادات فاشان مطلقا في عليه غسل اعضائه كلها وسحرا في غسل
منها وجهه وبدنه ويح راسه ويسمى ان معا على الرجلين ولو
لو يتوضا احدهما في صفة سلق الاخر نظر من الشك في ارتفاع
حدته لاحتمال الوحدة فيستفي للمانع الى ان يتطهر الاخر ولو
اخبارا لم تنع لو نوى طهارة في الاجزاء نظرا من الشك في ذلك
المقتضى لعدم الاجزاء وكذا القول لو امتنع من الصلوة ولو
احدهما يقتصر منه وان كان عمدا لما تضمن من الايام الاجزاء

الارث

نظرة

نعم لو كان في الجناية اقتصر منها واحد هل يعتبر بان واحد او باثنين
 في توفيق قتلها على ردة ما فضل من ردة واحد ولو اريد احدها لم يقبل ولم
 لم يضرب لادائه الى غيره الاخر نعم يحكم بجناحة العضو المقتصر بغيره وفي
 نظره وبين الزوجية بارتداء مطلقا ولو انما مع الزمها حكم ولا دليل
 موثوقا به يدل على التفصي من امثال هذه الاشكال المتكثرة
 في مثل هذا المخلوق خاتمة في الحيل الشرعية
في المفتاح الى امر قولهم فحلف جازما لا يجوز الحلف
 في مثله ما رواه محمد بن مسعود الطائي قال قلت لابي الحسن ان ابي
 علي تباركها او قال مضيت لها في دار فقال استوثق لنفسك فكنت
 اني اشتريت وانها قد باعتني واقتضت الثمن فلما ماتت قال الوتر
 احلف انك اشتريت ونفدت الثمن فان حلفت لهم اخذته فان
 لهم لم يعطوني شيئا قال فقال احلف لهم وخذ ما جعلت لك وما
 رواه زرارة عن الباقر قال قلت له يير بالمال على العشار فيطلبون
 ان تخلف لهم ويخلون سبيلنا ولا يرضون منا الا بذلك قال
 فاحلف لهم وهو احل من التمر والزبد قولهم دون الظالم كما
 في الخبر اريد بالخبر رواية مسعدة بن صدقة عاصم بن عاصم
 واستل عما يجوز وعما لا يجوز من النية على الاضمار في المباح
 قد يجوز في موضع ولا يجوز في اخر فاما ما يجوز فاذا كان مظلوما
 فاحلف عليه ونوى اليه في نية واما اذا كان ظالما فاليه نية
 المظلوم خاتمة يقول العبد الميسر الى حوج المرو
 الى عفو

اشترى

المتكثرة

يشهد

الى عفو رب الميهن محمد النبي محمد واذا قد فرغنا من جميع هذه التعليقات
 وشغلنا عن سبيلها واليهما ينبغي ان نوردها اما علقه طاب
 نسخة التي قرأها على والده المصطفى محمد النبي ثم قرأ بعد ذلك وادرسه عليه
 تلاوة بين يديه فانه كلام رشيق انيق وتفهمه اللطالين حقيق
 لدى المسترشدين يليق بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
 باعلام الهداية سبيل التقرب اليه والنجاة من ضلالت الجحيم
 القصد الى موجبات الزلف لتدبر الصلوة على اقر بهم منزلة منه وامن
 كرامته عليه محمد العصومين من عترة اطيب مرتضيه
 واما مثل منقصيه ما بعد فلما وثقني الله للمروية هذا
 المستطاب فله وهما الى اسباب دراسته تلاوة بين يدي البيت
 ان استفرج وسعي وان اشتغالي به في الفحص عن الحج والدلائل في كل
 مسألة من المسائل وابدل جهدي زمان من اولتي له الفحص عن
 ما اثبت فيه او لم يثبت من اقوال خال علمنا الا فاضل وعما يصلح
 ينقض حجة الحق قول وان لم يذكره القائل باعوان النظر فيما يابينا من زمر
 الاواخر منهم ولا اويل سواهم دفعت الاشارة الى محسنتهم فيه على الامام
 ام بقي في معرفتنا اذ لا يكشف الخطا عما اغراه صدء البلباب
 الا التامل فيما ثبت به على ما اتوه من الحجج والدلائل ولا يكتفى
 عما علاه درن الولوال الا التطلع على ما اجاب به بعضهم بعضا
 الى ما اعتقد واعليه ابراما ونقضا على سبيل البسط والتفصيل واما
 الاحاد فمن المعلوم المقر المدلول عليه بالدليل المعتمد الذي ادى اليه

منقصه
الصور والافق

الاختلاف

صحيح النظر في الاقضية لم ياتقل منها ويروي الاخلاق الى كافة ما ^{ويجلى}
 في اثبات كل ما يدعى وينزل خارج عن سبيل الرشاد وكذا ردها عن ^{مطلقا}
 من دون ملاحظة للتون والاسناد والامراة لمقارنتها ببعض ^{القرآن}
 الموجبة للوثوق بها او ترجمها عن جميعها بعزل عن طريق السداد
 وكذلك لا يستقيم الاستناد الى ما يترأى فيه منها التدافع والتضاد ^{الابعد}
 النظر والاجتهاد في حمل بعضها على بعض او ترجيح بعضها على ^{ما يؤول الى}
 الوجوه المقرة المحيرة لما يجلب البصر اليه عند العاملين بها اعمال ^{الاصح}
 للاعتقاد فاذا لم يلبس ايراد الخوض في ترجيح الاقوال الفوز ^{التفصيل}
 والاستدلال من نقد الاخبار وتصحيحها وتبيين ضعيفها عن
 صحيحها وتعرف الوجوه الموثوق بها عند اهله في ترجيحها ^{الليان}
 باعمالها على وجهه من سقطة الزلل للاعتقاد ويرتقى بسكون سبيلها
 هو حقه الى رتبة التهذيب والاستبصار وبالجملة عطف ^{وكذا}
 بذلك الى الخروج من ظلمة الحيرة في مسائل الخلاف الى نور الاطمئنان
 وسرور وجدى وجدى فيما هنالك للخروج من هذه الخفلة ^{لها}
 وقع فيه الاختلاف الى رقة القن فلم اجد فيها سرفته هي اليه
 من التدبر فيما تشوب مسائل الافهام للوصول الى مقام البصيرة
 شرايح الاسلام ولم افرط سعيها فيما اذعنت راي عليه من ^{التلويح}
 في وجوه النقض والاحكام لنيل مدارك الاحكام حيث كانت ^{الحج}
 منى والمشاعرين طائف حول حيطان الالفاظ والظواهر ^{كثيرة}
 على مباني المعاني والسرير عند رجوعى الى ما حضر لدي من الكتب ^{استدلال}
 الكاشفة

١٨٨
 الكاشفة الى كل ما قيل او يقال وجنوحى الى ما انعم الله به علينا من
 المعصية المحل عليها في الاستدلال على كل معال فوفيت بحمد الله ^{منه}
 بما توحيته من الاطلاع على متمك الامم في الفتاوى ^{المقدرة}
 وخرجت بعونه وقوته عما ضمنته من تصحيح الكتاب ^{العدل}
 نادرا عن وجه السواط المطاوى بقدر اليسوس ثم انى ^{عشرة}
 متعلقة بدلول او دليل في ارشاد الادهان الى احكام ^{الامان}
 للقلم على تفریط او طغيان في اساليب البيان ناشية عن ^{السوء}
 النسيان اللذين هما كالطبيعة الثانية لنوع الانسان ^{يعتصم}
 عنهما الامن للشيطان عليه سلطان باورت الى عرضها ^{على}
 المصنف المتفصل على صنوف التعليم والاحسان منذ خلقني الله ^{الى}
 ان بلغت هذا الاوان فاحسن بي في تلقى ذلك بحسن ^{القبول}
 فصيح تارة واذن لي في التصحيح اخرى على وفق ^{المرجو}
 ذلك متعلقا بقصور اللفظ عن تادية المعنى ^{الوارد}
 مستقيم معرب عما يقصد به ويراد قضاء على ^{التوسط}
 في مواضع الاطرط والتفريط واعتناء برعاية ^{التبني}
 في مواقع الاشتباه والتخليط ففرغت من تصحيح ^{وتوقييد}
 ما لغاني اصلاح السقيم واشتغلت عن تنقيح ^{وتحسين}
 مما بايضاح المستقيم غير قاصر ^{الطرف}
 والاصول من قواعد الاحكام بغض ^{البصر}
 الفروع المقصورات في خيام ^{الابهام}
 الزيل بالشم

لافتناء الالهات البارزات لاحاد الطلاب اللواتي لم يستوعبوا
 مخاطب من الخطاب عن القمع تلك العربية لارتاب الخدر
 في سواد الغرض والاحتجاب ومهما قضيت الوطر عن ضبط حيلة
 مما من مسائله على ما فصلت بدقيق النظر عمدت الى القاها الى
 واظبط الاخذ عنى والاستماع الى وثابر على الاستماع بحضور المجلس
 المعد لمباحثته لدى فالحقوا بما حضروهم من عرب النخ ما الحقنا
 بنحتها عمارجها بعد ملاحظة متونها واحداثها وكنطوا
 عما اضر بنا عنه او ضربنا عليه في اثناها معنيين بتوثيقها
 لها واتباعها اياها في اخفائها وابدائها ما زالت اذانهم لما ي
 عليهم واعية وما برحت بصائرهم لما يلقى اليهم راعية ثم
 عن تلك الحلة الى جملة اخرى وهكذا الى ان اتفق الكمال بهذه
 الوتيرة من المبدأ الى المنتهى نفع الله به من اهله الله لعرفان قد
 من اول الاحلام والهنى لشهر ربيع الاول من شهر حجة ارج
 وثمانين والى من الحج العمرة الباهرة سلام الله على الصانع بها
 وعبد عترته الطيبة الطاهرة بقرية قمصر من قري بلدتنا المحرسة
 قاسان صينتا عن الجور والطغيان وحقتا بالعدل والامان
 وكتب الفقير الى الله في الاخرة والاولى محمد المدعو بعلم الهدى
 المحسن ابن مرتضى عفى الله عنه ما اخرج وجن وجعله من الله
 سبقت لهم منه الحسنى واذ قد بلغ هذا الى النهاية اوجب على
 ان اتمه بذكره ما اجاز به جدنا الامجد مصنف الكتاب ولله
 الارشد

الارشد وقم عينه الاسعد طوبى لهم وحسن ما ب نقلنا من خطيبه
 في تلك النسخة المشار اليها بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فقد
 على ولدي وقره عيني محمد الملقب بعلم الهدى ونفعه الله لما يحب
 هذا الكتاب كتابا مفاتيح الفرائج ما كان فيه ابهام واشتباه وما دق منه
 في معناه من مبداه الى منتهاه وذلك حين كان يقر عليه ويدرسه
 يحضر لديه من المستمعين اليه فازلت عن مبهم الاشتباه واوضحت
 معناه وروجت الكاسد واصححت المفاصل فصيح ونقح ونظم وتبصر
 ثم بصروا فادوا ولجأوا بعد ما استفادوا به الله للعلل بمقتضاه وجعل
 خيرا من اولاه ثم اجرت له ان يروي عنى كما اجرت من الكتب كان
 قليروا سال كاسبيل السداد والله الموفق للهداية والارشاد
 والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد واهل بيته الطاهرين
 وكتب ولله المصدا للكتاب محمد بن مرتضى المدعو بحسن عفى الله عنه ولما حل
 المفاتيح صار هذا الكلام تاريخ عام التأليف وفتح مؤلفه
 جامعه من جمعه وتاليفه وتبقيقه ما شاء الله سبحانه ومصليا
 على خاتمة الرسالة وسليما على اله البعوثين للهداية في شهر
 الحرام افتتاح سنة ثمان واربعين ومائة والى من الحج
 النبوية على الصانع به واله الف صلوة ونحية ببلدنا قاسا
 صانها الله عن الجور والطغيان

كل فتح المفاتيح

سنة ١٢١٤

[illegible]

نسياناً ولو انعكس لعت الذكركرسيها اذا تقريرا فاقول
 وبالله التوفيق الحديث المشهور ليس الذكر في القلب
 ولا في مناسم القلب لكنه اول في الذكر وثمان في الذكر
 معناه غير مستور توضيح ان الذكر المنفرد كونه في الاصول
 القلبية والاسانية هو الشرا والعرف وباعتبار
 الوحدة لا مطلقا بوضعية الاستعداد في في في الموضعين
 بمعنى الامكان في قوله نعم فقد لكن الذي لم يتحقق فيه والمعنى
 ان الذكر هو ما يكون اولاد وعلية للذكر الذي اركان حاصلا
 في القلب لانه ما لم يتحقق في القلب لم يجر في القلب
 ولو جرت فبمجرد تحريك عضوا لا يضر به المخلصون الذين
 هم في اللغو معوضون وهذا ظهر ثانوية للذكر فالمراد
 بالذكر هو القلب وبالله التوفيق لان القلب هو الحقيقة
 هو القلب فالحاصل ان الذكر المطلوب لله المرغوب لا بل
 الله هو الشامل على الوصفين وتالف في الامرين
 اعتر كونه اولاد وعلية للذكر بالان واثانيا ومعلوم لا

هذا هو القلب
 وهو الذي
 في القلب
 وهو الذي
 في القلب
 وهو الذي
 في القلب

للسا

فثبت في الجنان لا مشاع تخلف المعلول عن علته
 وكما لا ارتباط بينهما وشدة اذا عرفت هذا
 ظهر لك معنى الحديث الاول المروي في الذكر وهو غفل
 الناس عن الله اكثرهم ذكر الله وتوضيح ان قوله ذكر
 الله بيان للاكثر لا الاكثرية فكأنه قيل يغفل
 الناس عن الله اكثر الذكركرسيه الله وهم الذين
 قلوبهم خرج ذكر الله يقولون بانفسهم ما ليس في قلوبهم
 فويل للفاسية قلوبهم من ذكر الله الا الذين
 امنوا وعملوا الصالحات وذكر الله كثيرا و
 قليل ما هم وحمد لله طهر الصواب اليه يرجع

والما

ع
 ٢٢٢



